قضايا ونظرات

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

تقرير ربع سنوي | العدد الحادي والأربعون | أبريل ٢٠٢٦

ملف العدد: ثلاثة أعوام على الحرب في السودان

- **السودان بين أزمة الدولة وتحولات الصراع: قراءة في الجذور والسياقات**

  د. محمد عاشور مهدي

- **التغيير والثبات في المواقف الدولية من الحرب في السودان**

  يارا عبد الجواد

- **الاستراتيجية المصرية تجاه أزمات الجوار الأفريقي: السودان نموذجًا**

  عبد الرحمن عادل

- **الجيش السوداني بين سؤال الحرب وأسئلة السياسة**

  محمود مجدي فاضل

- **من يُغذي شريان البقاء في السودان؟ عن التعليم والصحة في ظل الحرب**

  سارة أبو العزم

مركز الحضارة للدراسات والبحوث
Civilization Center for Studies and Researches

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

قضايا ونظرات

تقرير ربع سنوي

يصدر عن مركز الحضارة للدراسات والبحوث

العدد الحادى والأربعون - أبريل ٢٠٢٦

إشراف

أ. د/ نادية مصطفى

مدير التحرير

د/ مدحت ماهر

سكرتير التحرير

مروة يوسف

التحرير والمراجعة

شيماء بهاء الدين

سمية عبد المحسن

أحمدمحمد خلف

الموقع الإلكتروني

www.hadaracenter.com

المراسلات

alhadara1997@gmail.com

محتويات العدد

رؤية معرفية ٣

د. محمد عاشور مهدي، السودان بين أزمة الدولة وتحولات الصراع: قراءة في الجذور والسياقات ٤

ملف العدد: ثلاثة أعوام على الحرب في السودان.. إعادة قراءة السياسات والتحالفات والمجتمع ١٤

سارة أبو العزم، من يُغذي شريان البقاء في السودان؟ عن التعليم والصحة في ظل الحرب ١٥

أحمد شوقي، نازحون ولاجئون: حياة السودانيين من مدخل إنساني ٢٧

محمود مجدي فاضل، الجيش السوداني بين سؤال الحرب وأسئلة السياسة ٤٣

زين العابدين محمد، ما وراء قوات الدعم السريع: المال والسلاح والعلاقات الإقليمية ٥٥

عبد الرحمن عادل، الاستراتيجية المصرية تجاه أزمات الجوار الأفريقي: السودان نموذجًا ٦٩

محمود مؤمن، السودان في المشروع الإقليمي للإمارات العربية ٧٨

آية بدر، الإعلام العربي والحرب في السودان: دلالات الغياب والتغييب ٩٠

أحمد مصطفى الكوشي، المنظمات الدولية والإقليمية والحرب في السودان: الفاعلية ودلالاتها ١٠٣

يارا عبد الجواد، التغيير والثبات في المواقف الدولية من الحرب في السودان ١١٥

متابعات

أحمد عبد الرحمن خليفة، السودان في مؤتمرات وندوات ١٢٦

عروض كتب

مروة يوسف، النصب التذكارية والذاكرة في إفريقيا: تأملات في الاستعمار وتفكيكه ١٣٩

مروة يوسف، سردية النهوض الأفريقي: رؤى متغيرة ١٤٦

رؤية معرفية

السودان بين أزمة الدولة وتحولات الصراع: قراءة في الجذور والسياقات

أ. د. محمد عاشور مهدي*

مقدمة:

حينما اندلعت الحرب الراهنة في السودان في أبريل ٢٠٢٣ بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، بدا المشهد للوهلة الأولى وكأنه صراع عسكري تقليدي على السلطة داخل دولة تعاني هشاشة سياسية مزمنة. غير أن قراءة مسار الدولة السودانية منذ نشأتها تكشف أن ما يحدث لا يمثل انفجارًا مفاجئًا، بل امتدادًا لأزمة بنيوية رافقت تكوينها الحديث. فمنذ الاستقلال عام ١٩٥٦، لم ينجح السودان في ترسيخ استقرار سياسي مستدام أو نمط راسخ لانتقال مؤسَّسي سَلِسٍ للسلطة، سواء خلال فترات الحكم المدني أو العسكري، وظلَّ مسرحًا لدورات متكرِّرة من الانقلابات العسكرية والصراعات الأهلية والانقسامات الإقليمية والتدخُّلات الخارجية.

وفي هذا الإطار، لا يمكن فهم الحرب الراهنة بمعزل عن سياقها الأوسع، الذي يتجاوز لحظة الصراع العسكري ليشمل تاريخ تشكل الدولة وطبيعة المجتمع المتعدد، إلى جانب موقع السودان الجيوسياسي وشبكة التفاعلات الإقليمية والدولية المحيطة به. فالسودان لا يمثِّل حالةً هامشيةً، بل يشغل موقعًا استراتيجيًّا عند تقاطع دوائر جيوسياسية متعدِّدة تشمل البحر الأحمر والقرن الأفريقي ووادي النيل والساحل والصحراء والعالم العربي، وهو موقع لم يكن مجرد إطار جغرافي لانتمائه، بل أسهم في تعقيد مسارات الصراع من خلال تداخل العوامل الداخلية مع الحسابات الإقليمية.

وفي ضوء هذا التفاعل، تتجلَّى الأزمة السودانية بوصفها نتاجا لعلاقة مركبة بين بنية الدولة وتحوُّلات المجتمع وموقعه الإقليمي، حيث لم تنجح الدولة في تحويل تنوُّعها الاجتماعي والإقليمي إلى مصدر قوة، كما عجزت عن بناء مؤسسات قادرة على إدارة التعدُّد أو احتواء التنافس على السلطة والثروة. وقد أفضى ذلك إلى حالةٍ من "الهشاشة المركَّبة"، تتداخل فيها عناصر الضعف الداخلي مع ضغوط البيئة الإقليمية والدولية، بما يعمِّق حالة عدم الاستقرار ويجعلها قابلة لإعادة الإنتاج في كل مرحلة. وعليه؛ فإن الحرب الدائرة لا تمثِّل مجرد صراع على السلطة، بقدر ما تعكس حدود الدولة السودانية في إدارة التعدُّد، وتعقيدات العلاقة بين المجتمع والسلطة، وتشابك الداخل مع الإقليم والنظام الدولي.

ومن هذا المنطلق، يسعى هذا الملف إلى تقديم قراءة شاملة للحرب في السودان بعد ثلاثة أعوام من اندلاعها، من خلال مقاربة متعدِّدة المستويات تربط بين الدولة والمجتمع والإقليم والنظام الدولي، بما يُتيح فهمَها بوصفها تعبيرًا عن أزمة بنيوية أعمق تمسُّ أُسُسَ الدولة وتوازناتها، وهو ما يقتضي العودة إلى الكيفية التي تشكَّلت بها الدولة السودانية الحديثة بوصفها الإطار الذي انبثقتْ عنه هذه التوتُّرات وتراكمتْ داخلَه.

أولا- الدولة السودانية وإرث التكوين المضطرب

لا يمكن فهم الأزمة الراهنة في السودان بمعزل عن الكيفية التي تشكَّلت بها الدولة السودانية الحديثة، إذ إن جذور الاضطراب السياسي تعود إلى لحظة التكوين الأولى، إذ نشأت الدولة في سياق استعماري جمع بين أقاليم ومجتمعات متباينة ضمن إطار إداري واحد،

* أستاذ العلوم السياسية - كلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة.

دون أن يصاحب ذلك مشروع متكامل لبناء أمة سياسية جامعة. غير أن هذا التكوين لم يكن مجرد عملية فرض من أعلى، بل تفاعل أيضا مع البنى الاجتماعية القائمة، التي أعادت بدورها تشكيل طبيعة الدولة وحدود فاعليتها. فقد جاء هذا التكوين نتيجة تداخل مراحل الحكم التركي-المصري ثم الاستعمار البريطاني، حيث رُسِمَت الحدود السياسية وأُنشئت مؤسسات الدولة بصورة فوقية، دون أن تعكس بالضرورة التفاعلات الاجتماعية والثقافية القائمة، التي ظلَّت مؤثِّرة في مسار تشكُّل الدولة لاحقًا.

وقد انعكس هذا التكوين على طبيعة الدولة السودانية، التي بَدَتْ في كثير من الأحيان كيانًا إداريًّا أكثر منها كيانًا وطنيًّا متماسكًا، فلم تنجح في إنتاج رابطة وجدانية جامعة بين مكوناتها المختلفة، وظل الانتماء في قطاعات واسعة مرتبطًا بالبنى التقليدية مثل القبيلة أو الجماعة المحلية. وفي المقابل، لم تكن هذه البنى مجرد ضحية لضعف الدولة، بل شكَّلت بدورها أنماط التفاعل مع السلطة، وأعادت إنتاج الانقسام داخل المجال السياسي. وتشير بعض التحليلات إلى أن هذا الغياب للرابطة الوطنية جعل الدولة أقل قدرة على الصمود في وجه الأزمات، وباتت الخلافات السياسية تتحوَّل بسرعة إلى صراعات وجودية تهدِّد الكيان نفسه، في ظلِّ مجتمع لم يُدمج بشكل كامل في إطار وطني جامع.

ومنذ الاستقلال عام ١٩٥٦، لم تتمكَّن الدولة السودانية من تجاوز هذا الإرث البنيوي، بل أعادتْ إنتاجَه في أشكال مختلفة، حيث شهدت البلاد دورات متكرِّرة من الحكم العسكري والانقلابات، مقابل تجارب ديمقراطية قصيرة لم تنجح في ترسيخ مؤسَّسات مستقرَّة. وقد ارتبط هذا المسار بضعف النخب السياسية، لكنه يعكس أيضًا تفاعلًا مستمرًّا بين بنية الدولة وأنماط التنظيم الاجتماعي، حيث ساهمت الانقسامات المجتمعية في إضعاف الاستقرار السياسي، في الوقت الذي عمَّقت فيه سياسات الدولة هذه الانقسامات.

وفي هذا السياق، برزتْ إشكالية العلاقة بين الدولة والبنى التقليدية، خاصة القبيلة، بوصفها أحد أبرز مظاهر هذا الخلل. فبدلًا من أن تعمل الدولة على دمج هذه البنى ضمن إطارٍ وطنيٍّ أوسع، شهدت العلاقة بينهما مسارًا متقلِّبًا، تراوحَ بين التفكيك والإحياء، وبين التهميش والتوظيف السياسي. وفي كثيرٍ من الحالات، لم يكن توظيفُ الانتماءات القبَلية مجرَّد أداةٍ بيد السلطة، بل جاء أيضًا استجابةً لواقعٍ اجتماعيٍّ أعادَ إنتاجَ نفسه داخل المجال السياسي، ممَّا أسْهم في تعقيد النزاعات المحلية وتحويلها إلى صراعات أوسع ذات أبعاد سياسية وأخرى هُوياتية (متعلقة بالهوية).

كما ساهمت التحولات الإدارية والسياسات المتَّبعة تجاه الإدارة الأهلية في إضعاف آليات الضبط الاجتماعي التقليدية، دون أن تَحِلَّ محلَّها مؤسَّسات حديثة فعَّالة، وهو ما خلق فراغًا مؤسَّسِيًّا ساهمَ في تصاعد النزاعات، خاصة في الأقاليم الطرفية. غير أن هذا الفراغ لم يكن نتاج الدولة وحدها، بل ارتبط أيضًا بقدرةٍ محدودةٍ للبنى الاجتماعية على الانتقال إلى أشكال تنظيم حديثة، ممَّا أدَّى إلى تداخل مستويات الصراع، ولم تعد النزاعات تدور فحسْب حول الموارد أو الحدود المحلية، بل أصبحت مرتبطة أيضًا بالصراع على السلطة والتمثيل السياسي.

ويُضاف إلى ذلك أن فشل الدولة في تحقيق تنمية متوازنة بين المركز والأطراف عَزَّزَ من الشعور بالتهميش لدى قطاعات واسعة من السكان، خاصة في مناطق مثل دارفور وجنوب كردفان، ممَّا جعلَ هذه المناطق بؤرًا متكرِّرة للصراع. وفي المقابل، أسهمت هذه التفاعلات المجتمعية في إعادة تشكيل أولويات الدولة وسياساتها، وإن كان ذلك في كثير من الأحيان في اتجاه يعمِّق الأزمة بدلا من معالجتها.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن الأزمة السودانية ليست مجرد نتيجة لأحداث سياسية طارئة، بل هي تعبير عن إرث طويل من التكوين المضطرب، الذي لم تُعالج اختلالاته البنيوية عبر الزمن، بل تراكمت وتفاعلت عبر علاقة معقَّدة من التأثير المتبادل بين الدولة والمجتمع، لتنتج حالة من الهشاشة المستمرَّة.

ثانيًا- المجتمع السوداني وتحولات البنية الاجتماعية والاقتصادية في ظل الحرب

انعكست اختلالات الدولة السودانية وتاريخها المضطرب بشكل مباشر على بنية المجتمع، غير أن هذا التأثير لم يكن أحادي الاتجاه، إذ أسهمت تحولات المجتمع نفسه في إعادة تشكيل طبيعة الصراع وتوازنات السلطة داخل الدولة. فالحرب التي اندلعت في أبريل ٢٠٢٣ لم تقتصر على التوازنات العسكرية أو التنافس السياسي، بل امتدَّت إلى بنية المجتمع ذاته، حيث أعادت تشكيل أنماط الحياة اليومية، وأثرت في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وأدخلت ملايين السودانيّين في دائرة غير مسبوقة من النزوح والفقدان وعدم اليقين، بما انعكس بدوره على طبيعة الفاعلين وديناميات الصراع.

وقد اتَّسمت الحرب باتساع نطاقها الجغرافي وتأثيرها المباشر على المراكز الحضرية الكبرى، إذ اندلعت في قلب العاصمة الخرطوم ومدن رئيسة أخرى، على خلاف حروب سابقة تركزت في الأطراف. وقد أدى ذلك إلى انتقال الصراع من هامش الدولة إلى مركزها السياسي والاقتصادي، مما عمَّق أثره على المجتمع بمختلف فئاته، كما أعاد تشكيل علاقة المجتمع بالدولة، حيث لم يعد المواطن متلقِّيًا لسياسات الدولة فحسب، بل طرفًا مباشرًا في تداعيات انهيارها الجزئي.

فقبل اندلاع الحرب، كان المجتمع السوداني قد شهد تحولات مهمة عقب احتجاجات ٢٠١٩، تمثَّلت في تنامي دور الفاعلين المحليّين مثل لجان المقاومة، واتساع مشاركة الشباب والنساء في المجال العام. وقد عكست هذه التحولات قدرة المجتمع على الفعل السياسي المستقل، كما أسهمت في إعادة صياغة العلاقة مع السلطة. غير أن الحرب أعادت ترتيب الأولويات بشكل جذري، حيث أصبحت قضايا البقاء والأمن وتوفير الاحتياجات الأساسية في صدارة الاهتمام، دون أن يختفي أثر تلك التعبئة المجتمعية، بل ظل حاضرًا في أشكال جديدة من التنظيم والتكيف.

وقد مثَّل الانهيار الواسع للبنية الخدمية، خاصة في قطاعي التعليم والصحة، أحد أبرز آثار الحرب؛ حيث أغلقت آلاف المدارس والجامعات، سواء بسبب القتال أو استخدامها كمراكز إيواء، مما أدى إلى انقطاع ملايين الطلاب عن الدراسة. كما تعطَّلت معظم المؤسسات التعليمية في الخرطوم، واضطرت بعضها إلى الانتقال أو الاعتماد الجزئي على التعليم عن بعد، وهو ما يعكس هشاشة البنية المؤسسية، لكنه يكشف أيضا عن محاولات مجتمعية للتكيف مع هذا الانهيار.

أمَّا في القطاع الصحي، فقد خرجت نسبة كبيرة من المستشفيات عن الخدمة نتيجة القصف أو نقص الكوادر والإمدادات، وهو ما ترك ملايين السكَّان دون رعاية طبية كافية. وقد ظهر ذلك بشكلٍ حادٍّ في علاج الأمراض المزمنة والعمليات الطارئة، إذْ واجهت المرضى صعوبات كبيرة في الوصول إلى العلاج أو الأدوية، في ظل اعتماد متزايد على مبادرات فردية ومجتمعية لسدِّ هذا النقص.

وفي ظلِّ هذا الانهيار المؤسَّسي، برزتْ مبادرات مجتمعية لسدِّ جزءٍ من الفراغ، مثل توزيع الغذاء والمياه، وإنشاء مطابخ جماعية أو ما يعرف بـ"التكايا" لتقديم الطعام للنازحين والفئات الأكثر تضرُّرًا. ولا تعكس هذه المبادرات قدرةَ المجتمع على التكيُّف فحسْب، بل تشير أيضًا إلى تحوُّله إلى فاعل بديل في تقديم الخدمات، بما يُعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع في ظل الأزمات.

وتتجلَّى آثار الحرب بشكلٍ أكثر وضوحًا في أزمة النزوح الواسعة، فقد نزح ملايين السودانيين داخليًّا أو لجأوا إلى دول الجوار مثل مصر وتشاد وإثيوبيا. وقد أدَّى هذا النزوح إلى ضغوط كبيرة على المدن المستقبلة، وإلى إعادة تشكيل التوزيع السكاني داخل البلاد، مع ما يصاحب ذلك من تحديات اجتماعية واقتصادية، كما ساهم في خلق شبكات اجتماعية جديدة عابرة للمناطق، قد يكون لها أثر مستقبلي في إعادة تشكيل المجال السياسي.

وعلى صعيد آخر، أثرت الحرب بشكل مباشر في البنية الاقتصادية، وتعطَّلت الأنشطة الإنتاجية، وتضرَّرت الأسواق، وارتفعت

معدَّلات البطالة والفقر. وفقد كثيرٌ من صغار التُّجار مصادرَ دخلهم، في حين تراجعت القدرة الشرائية نتيجة ارتفاع الأسعار وانخفاض الدخول. ويعكس هذا الوضع تداخل العوامل الاقتصادية مع الصراع، حيث لا تقتصر المنافسة على الموارد المحدودة على كونها نتيجة لضعف الدولة، بل تسْهم أيضا في إعادة إنتاج الصراع وتغذيتِه.

وبالرغم من هذه الأوضاع، أظهر المجتمع السوداني قدرًا ملحوظًا من القدرة على التكيُّف، من خلال إيجاد مصادر دخل بديلة، أو الاعتماد على شبكات التضامن العائلية والقبلية. وهو ما يعكس طبيعة المجتمع الذي ما يزال يعيش، في كثيرٍ من مناطقه، حالة انتقالية بين البنى التقليدية والحديثة، حيث تستمر آليات التكافل التقليدية في لعب دور أساسي في مواجهة الأزمات، لكنها في الوقت نفسه تُعيد إنتاج أنماط من التنظيم الاجتماعي تؤثِّر في طبيعة العلاقة مع الدولة. وهو أمر مهدَّد بالضعف والتراجع بفعل استمرار الحرب وما تسفر عنه من تزايد الضغوط الاقتصادية والإنسانية. وكذا تعميق الانقسامات الاجتماعية، وتحويلها إلى صراعات يصعب احتواؤها في المستقبل، بما ينعكس بدوره على فرص إعادة بناء الدولة.

ومن هنا، تكشف دراسة المجتمع السوداني في ظل الحرب أن الصراع لا يقتصر على كونه مواجهة عسكرية، بل يمثل عملية إعادة تشكيل عميقة للبنية الاجتماعية والاقتصادية، تتفاعل فيها الدولة والمجتمع بصورة مستمرة، بحيث يسهم كل منهما في إعادة تشكيل الآخر.

وتؤكد هذه التحولات في بنية المجتمع السوداني حقيقة أن آثار الحرب لا يمكن فهمها بمعزل عن طبيعة السلطة التي تدير الدولة، وبنية مراكز القوة داخلها، وهو ما يقود إلى تحليل دور المؤسسة العسكرية وتعدد الفاعلين المسلحين في تشكيل مسار الصراع.

ثالثًا- الجيش وقوات الدعم السريع وأزمة احتكار السلطة

يمثل الصراع الدائر في السودان منذ أبريل ٢٠٢٣ بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع أحد أبرز تجليات الأزمة السياسية في البلاد، لكنه لا يمكن فهمه بوصفه مجرد مواجهة عسكرية بين قوتين مسلحتين. فهذه المواجهة تعكس في جوهرها أزمة أعمق تتعلق بطبيعة السلطة في الدولة السودانية، وبالدور التاريخي للمؤسسة العسكرية في تشكيل النظام السياسي منذ الاستقلال.

فمنذ ميلاد الدولة السودانية الحديثة عام ١٩٥٦، لم تكن المؤسسة العسكرية جهازًا مهنيًّا محايدًا، بل مثَّلت فاعلا رئيسًا في الحياة السياسية، وارتبطت معظم التحولات الكبرى في السودان بتدخُّل الجيش، سواء عبر الانقلابات أو من خلال إدارة الفترات الانتقالية. وذلك في ظل تصور راسخ داخل النخبة العسكرية بأن الجيش هو الضامن النهائي لاستقرار الدولة، إلى جانب ضعف المؤسسات السياسية والمدنية الرسمية وعدم استقرارها، رغم حيوية المجتمع المدني وقدرته على الحشد والتعبئة، كما تجلَّى في العديد من الثورات والاحتجاجات الناجحة.

وقد شهدت بنية القوة داخل الدولة تحولات مهمة خلال حكم عمر البشير، حيث سعى النظام إلى إعادة توزيع مراكز القوة عبر إنشاء قوى موازية للجيش التقليدي. وقد كان الهدف من ذلك الحد من احتمالات التمرُّد داخل المؤسسة العسكرية نفسها، ومنع تركُّز السلطة في يد جهة واحدة. غير أن هذه السياسة أدَّت إلى نتيجة عكسية، تمثَّلت في تعدُّد مراكز القوة المسلَّحة داخل الدولة، وهو ما مثَّل أحد أبرز مظاهر الهشاشة البنيوية في الحالة السودانية.

في هذا السياق، ظهرت قوات الدعم السريع بوصفها قوة عسكرية شبه نظامية نشأت من المليشيات التي استخدمتها الحكومة خلال حرب دارفور، قبل أن يتم تنظيمها رسميًّا عام ٢٠١٣. وتميَّزت هذه القوات بمرونة تنظيمية وبنية مختلفة عن الجيش التقليدي، كما اكتسبت تدريجيًّا مصادر قوة اقتصادية وسياسية خاصة بها، من خلال مشاركاتها العسكرية الخارجية وسيطرتها على أنشطة اقتصادية،

خاصة في قطاع التعدين.

ومع مرور الوقت، تحوَّلت قوَّات الدعم السريع من قوة مساندة إلى مركز قوة مستقل داخل الدولة، يمتلك شبكاته الخاصة من الموارد والتحالفات. وقد أدَّى ذلك إلى نشوء وضع غير مألوف، يتمثَّل في وجود قوتين عسكريَّتين كبيرتين تتقاسمان النُّفوذ داخل الدولة، دون أن تخضعا لقيادة موحَّدة.

جاءت لحظة التحول بعد سقوط نظام البشير في عام ٢٠١٩، حين شارك كلٌّ من الجيش وقوات الدعم السريع في إدارة المرحلة الانتقالية. وقد عكس تشكيل المجلس السيادي توازنًا حذرًا بين الطرفين، لكنه كان توازنًا هشًّا بطبيعته، إذ لم يكن قائمًا على رؤية مشتركة لمستقبل الدولة، بل على توزيع مؤقَّت للسلطة.

ومثَّلت مسألة دمج قوات الدعم السريع داخل الجيش إحدى أبرز نقاط الخلاف؛ فقد كان الجيش يميل إلى دمج سريع يُعيد توحيد احتكار القوة المسلحة، في حين فضلت قيادة الدعم السريع عملية تدريجية تضمن لها الحفاظ على استقلاليتها. لم تكن هذه الخلافات مهنية فنية بقدر ما كانت تعبيرًا عن صراع على السلطة داخل الدولة.

وقد تفاقمت هذه التوتُّرات مع تعثُّر العملية السياسية بعد انقلاب ٢٠٢١، لتصل إلى ذروتها في أبريل ٢٠٢٣، حين اندلع الصراع المسلَّح بين الطرفين. وسرعان ما تحوَّل هذا الصراع إلى حرب مفتوحة، امتدَّت من الخرطوم إلى مناطق أخرى، في ظلِّ سعي كل طرف إلى تعزيز مواقعه العسكرية والسياسية.

وتكشف هذه الحرب عن أزمة جوهرية في بنية الدولة السودانية، تتعلَّق بفقدانها احتكار القوة المسلحة، الذي يمثل أحد الأسس الرئيسة لقيام الدولة الحديثة. فوجود أكثر من مركز للقوة لا يعكس فقط خللًا مؤسَّسِيًّا، بل يُشير إلى تفكُّك السلطة وتحوُّلها إلى توازن فعلي بين قوى متنافسة، بدلًا من كونها سلطة مؤسسية خاضعة لقواعد واضحة.

كما أن هذا التعدُّد في مراكز القوة يرتبط بشبكات أوسع من المصالح الاقتصادية والسياسية، حيث يمتلك كل طرف علاقاته الإقليمية وقواعده الاجتماعية، مما يجعل الصراع أكثر تعقيدا من كونه مواجهة عسكرية مباشرة. وفي هذا السياق، يمكن فهم الحرب بوصفها نتيجة منطقية لمسار طويل من تفكيك احتكار الدولة للعنف، واعتمادها على أدوات غير تقليدية لتعزيز سلطتها، تحوَّلت مع الوقت إلى قوى مستقلَّة تنافسها على البقاء. وعليه، يطرح الصراع الراهن سؤالا حاسمًا حول مستقبل الدولة السودانية مؤدَّاه: هل يمكن إعادة بناء مؤسسة عسكرية موحدة تحت سلطة مدنية؟ أم أن البلاد ستظل تعيش في ظل تعدُّد مراكز القوة المسلَّحة؟ وتظلُّ الإجابة عن هذا السؤال مفتاحا لفهم مسارات الاستقرار أو استمرار الصراع في السودان. لكن الإجابة عن هذا السؤال لا ترتبط بالأبعاد البنيوية الداخلية وحسْب، بل تتداخل في تشكيلها عوامل إقليمية ودولية لا تقلُّ ثقلًا وأهمية، بحكم موقع السودان بين العالمين العربي والأفريقي.

رابعًا- السودان بين الإقليمين العربي والأفريقي: إشكالية الموقع والهوية

لا شكَّ أن ديناميات السلطة في السودان لا تتشكل في فراغ داخلي، بل تتقاطع مع محددات أوسع ترتبط بموقع السودان الجغرافي وتكوينه "الهوياتي"، وهو ما يفرض النظر إلى موقعه بين دوائر الانتماء الإقليمي المختلفة. فالموقع الجغرافي للسودان يمثل أحد المفاتيح الأساسية لفهم كثير من أبعاده السياسية والاستراتيجية، إذ لا يقتصر على كونه دولة في شمال شرق أفريقيا، بل يشكل فضاء يربط بين عالمين إقليميين كبيرين: العالم العربي وأفريقيا جنوب الصحراء. وقد جعل هذا الموقع السودان نقطة تفاعل بين دوائر سياسية واقتصادية وثقافية متعدِّدة، وهو ما أضْفى على ديناميَّاته الداخلية وتوجُّهاته الخارجية قدرًا كبيرًا من التعقيد. ولا يقتصر أثر هذا الموقع على تحديد دوائر الانتماء، بل يمتدُّ إلى كونه عاملًا فاعلًا في تشكيل مسارات الصراع داخل السودان، من خلال تداخل العوامل الداخلية

مع حسابات إقليمية متشابكة.

جغرافيًّا، يمتدُّ السودان بين وادي النيل شمالا، والساحل الأفريقي غربًا، والقرن الأفريقي شرقًا، ويطل على البحر الأحمر، أحد أهم الممرات البحرية العالمية. وقد جعله ذلك عبر التاريخ منطقة عبور بين شمال أفريقيا ووسطها وشرقها، ومركزًا للتبادل التجاري والثقافي. كما أسهم انتشار الإسلام واللغة العربية في تعزيز الروابط مع العالم العربي، خاصة في مناطق الشمال والوسط، في حين احتفظت مناطق أخرى بروابط قوية مع الفضاء الأفريقي من حيث البنية الاجتماعية والاقتصادية والعلاقات العابرة للحدود.

هذا التداخل جعل السودان حالة مركبة داخل النظام الإقليمي، فهو عضو في جامعة الدول العربية، وفي الوقت نفسه فاعل مهم في المنظومة الأفريقية. وقد انعكس ذلك في توجُّهات السياسة الخارجية، التي تراوحت ما بين الانخراط في القضايا العربية والانخراط في القضايا الأفريقية، دون أن تستقرَّ دائمًا على رؤية استراتيجية واضحة.

وقد برزَ هذا التداخل بوضوح في محطَّات تاريخية مختلفة، مثل الدور الذي لعبه السودان في القضايا العربية خلال ستينيات القرن العشرين، ومشاركته في تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية. كما تعزَّزت أهمية موقعه في العقود الأخيرة مع تصاعد الأهمية الاستراتيجية لمنطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي، حيث تتقاطع قضايا الأمن والهجرة والتجارة الدولية والتنافس على الموانئ والممرات البحرية.

وفي هذا السياق، أصبح الساحل السوداني، خاصة مدينة بورتسودان، ذا أهمية متزايدة في حسابات الفاعلين الإقليميِّين والدوليِّين، سواء من حيث الاستثمار في الموانئ أو تأمين خطوط التجارة. غير أن هذه الأهمية الاستراتيجية لا تمثل فرصة اقتصادية فحسْب، بل تفتح المجال أيضًا أمام تنافسات إقليمية معقدة تنعكس على الداخل السوداني، حيث تسعى أطراف مختلفة إلى تعزيز نفوذها من خلال علاقاتها مع الفاعلين المحليين، وهو ما يجعل الصراع الداخلي أكثر قابلية للتأثر بهذه التفاعلات الخارجية.

كما يرتبط السودان بعلاقات حيوية مع محيطه الإقليمي، خاصة مع مصر في إطار وادي النيل، حيث تمثِّل قضايا المياه والسدود، مثل سد النهضة، محورًا أساسيًّا في التفاعلات الإقليمية. وفي الوقت نفسه، تربطه حدوده الغربية بمنطقة الساحل الأفريقي، التي تواجه تحديات أمنية متزايدة، ما يضيف بُعْدًا آخر لتعقيدات موقعه الجغرافي.

إلى جانب البُعد الجيوسياسي، يبرز البُعد الثقافي بوصفه أحد أهم عناصر هذه الإشكالية. فالسودان يمثل مساحة تداخل حضاري غني بين الثقافة العربية والأفريقية، حيث تتعايش اللغة العربية مع عشرات اللغات المحلية، وتظهر في أنماط الحياة اليومية مزيج من التأثيرات الثقافية المختلفة. وقد أسهم هذا التنوع في تشكيل هوية سودانية مركبة يصعب اختزالها في إطار واحد.

غير أن هذا التعدد لم يكن دائمًا مصدر قوة، بل تحول في بعض الأحيان إلى محور للتوترات السياسية، خاصة عندما حاولت بعض النخب فرض تصوُّر أُحادي للهوية الوطنية. وقد ارتبطت هذه النقاشات بالصراعات السياسية، واستُخدمت قضايا الهوية والانتماء في الخطاب السياسي لتبرير مواقف مختلفة، وهو ما يعكس تداخل البعد الثقافي مع البعد السياسي في تشكيل الأزمة السودانية.

وفي ضوء ذلك، يمكن النظر إلى موقع السودان بوصفه سيفًا ذا حدَّين: فهو يمنحه إمكانات للعب دور إقليمي مهم، لكنه في الوقت نفسه يجعله عرضةً لتأثيرات وضغوط خارجية متشابكة. فالتوازن بين دوائر الانتماء المختلفة يتطلَّب قدرة عالية على إدارة العلاقات الإقليمية، وهو ما ظلَّ تحدِّيًا مستمرًّا للدولة السودانية.

وفي ظلِّ الأزمة الراهنة، تزداد أهمية هذا البُعد، إذ لا يؤثِّر استقرارُ السودان في الداخل وحده، بل يمتدُّ إلى تفاعلات إقليمية أوسع في البحر الأحمر والقرن الأفريقي ووادي النيل. كما أن مسار الصراع الحالي قد يُعيد تشكيلَ موقع السودان داخل النظامين العربي والأفريقي، سواء من حيث تحالفاته أو دوره الإقليمي.

ومن ثم، لا يمكن فهم الحرب الراهنة في السودان بمعزل عن هذا الموقع المركَّب، الذي لا يحدِّد دوائر انتمائه فحسْب، بل يسهم أيضًا في إعادة تشكيل ديناميات الصراع وتوسيع نطاقه ليشمل تفاعلات إقليمية أوسع.

خامسًا- التفاعلات الإقليمية والدولية وتشابك المصالح في الأزمة السودانية

وانطلاقًا من هذا الموقع المركَّب وما يطرحه من تداخل في دوائر الانتماء، تتبلور التفاعلات الإقليمية والدولية بوصفها امتدادًا عمليًّا لهذه الخصوصية الجيوسياسية، لم تعد الأزمة السودانية منذ اندلاع الحرب في عام ٢٠٢٣ مسألة داخلية محضة، بل أصبحت جزءًا من شبكة معقدة من التفاعلات الإقليمية والدولية التي تتقاطع فيها مصالح دول الجوار والقوى الإقليمية والفاعلين الدوليين. فالسودان، بحكم موقعه الجغرافي واتساع حدوده وتاريخه السياسي، لا يتأثر بما يجري في محيطه وحسْب، بل تمتدُّ أزماته بدورها إلى هذا المحيط، ممَّا يجعل الصراع الحالي جزءًا من سياق أوسع يتجاوز حدود الدولة.

تبدأ هذه التفاعلات من دول الجوار المباشر، حيث يمتلك السودان حدودًا طويلة مع سبع دول، ما يجعل أي اضطراب داخلي فيه ذا انعكاسات فورية على هذه الدول. ففي الشمال، تنظر مصر إلى استقرار السودان بوصفه مسألة استراتيجية مرتبطة بالأمن الحدودي وبقضايا حوض النيل. وفي الغرب والشمال الغربي، تأثرت تشاد بشكل مباشر وملحوظ بتدفقات اللاجئين السودانيين في ظل روابط قبلية واجتماعية عابرة للحدود، ما زاد من الضغط على مواردها وتحدياتها الأمنية، في حين امتدَّ تأثيرُ الأزمة السودانية إلى ليبيا بصورة غير مباشرة، من خلال تنشيط مسارات الهجرة غير النظامية وحركة المقاتلين عبر الحدود. أمَّا في الجنوب، فيظل استقرار السودان عاملًا مهمًّا لدولة جنوب السودان بسبب الاعتماد المتبادل في قطاع النفط. وفي الشرق، تتقاطع علاقاته مع إثيوبيا وإريتريا مع قضايا الحدود وسد النهضة، وذلك ضمن بيئة القرن الأفريقي المعقدة.

إلى جانب دول الجوار، تلعب القوى الإقليمية دورًا متزايدًا في الأزمة السودانية، خاصة في ظل الأهمية الاستراتيجية لمنطقة البحر الأحمر. فقد عزَّزت بعض دول الخليج حضورها الاقتصادي في السودان عبر استثمارات في قطاعات الزراعة والبنية التحتية والموانئ، مدفوعة باعتبارات تتعلَّق بالأمن الغذائي والموقع الجغرافي. كما انخرطت هذه الدول في جهود الوساطة بين أطراف الصراع، وإن كانت نتائج هذه الجهود محدودة حتى الآن، بسبب تعقيد الأزمة وتباين مصالح الأطراف المنخرطة فيها.

كما أن التنافس على النُّفوذ في منطقة البحر الأحمر أضْفى بُعْدًا إضافيًّا على التفاعلات المرتبطة بالسودان، حيث تتقاطع مصالح قوى إقليمية متعدِّدة، ممَّا يجعل البلاد جزءًا من معادلات استراتيجية أوسع. وفي بعض الحالات، قد ينعكس هذا التنافس على الداخل السوداني، من خلال سعي أطراف خارجية إلى بناء علاقات مع فاعلين محليِّين، وهو ما قد يؤدِّي إلى تعقيد مسارات التسوية بدلا من تسهيلها.

ولا يقتصر الاهتمام بالسودان على القوى الإقليمية، بل يمتد إلى القوى الدولية الكبرى، التي تنظر إلى الأزمة من زوايا مختلفة. فقد سعت الولايات المتحدة خلال السنوات الماضية إلى دعم عملية الانتقال السياسي ودمج السودان في النظام الدولي، لكن الحرب الأخيرة أعادت توجيه الاهتمام نحو وقف القتال ومعالجة الأزمة الإنسانية. وفي المقابل، تتابع الصين تطورات الوضع من منظور اقتصادي، نظرًا لاستثماراتها في قطاعي الطاقة والبنية التحتية، بينما أبدت روسيا اهتمامًا متزايدًا بالسودان، خاصة فيما يتعلق بالتعاون العسكري ومشروعات البحر الأحمر.

كما تلعب المنظمات الدولية والإقليمية دورًا مهمًّا في إدارة الأزمة، من خلال جهود الوساطة وتقديم المساعدات الإنسانية. فقد انخرطت الأمم المتحدة في دعم مسارات الانتقال السياسي، بينما سعى الاتحاد الأفريقي ومنظمة "إيجاد" إلى طرح مبادرات للتسوية، في إطار مبدأ الحلول الإقليمية. غير أن هذه الجهود، رغم أهميتها، لم تحقِّق نتائج حاسمة حتى الآن، بسبب تعقيد الصراع وتعدد الأطراف

واختلاف أولويات الفاعلين الخارجيّين.

ويكشف هذا الواقع أن التفاعلات الخارجية ليست عاملًا محايدًا دائمًا، بل قد تسْهم أحيانًا في إطالة أمد الأزمة، خاصة إذا تحولت البلاد إلى ساحة تنافس بين قوى تسعى إلى تعزيز نفوذها. كما أن ارتباط بعض الفاعلين المحليين بتحالفات خارجية يجعل من الصعب الوصول إلى تسويات سياسية مستقلة، حيث تتداخل الحسابات الداخلية مع المصالح الإقليمية والدولية.

ومع ذلك، يظل الدور الخارجي عنصرًا مهمًّا في أي محاولة لإنهاء الصراع، سواء من خلال الدعم الإنساني أو الضغوط الدبلوماسية. لكن التجارب السابقة تشير إلى أن نجاح هذه الجهود يظل مرهونًا بمدى استعداد الفاعلين السودانيّين أنفسهم للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة.

ومن هنا، فإن فهم الأزمة السودانية يتطلَّب النظر إليها بوصفها نتاجًا لتفاعُلٍ معقَّد بين العوامل الداخلية والخارجية، حيث يتحرك السودان داخل بيئة إقليمية ودولية متشابكة. غير أن مستقبل استقراره يظلُّ مرتبطًا في المقام الأول بقدرته على إعادة بناء نظام سياسي قادر على إدارة هذه العلاقات بطريقة متوازنة، دون أن يتحوَّل إلى ساحة مفتوحة لصراعات الآخرين.

سادسًا- الإعلام والحرب وصناعة الرواية في النزاعات المعاصرة

لم يعد الصراع يقتصر على ميادين القتال في الحروب المعاصرة، بل صار يمتدُّ إلى فضاء المعلومات والاتصال، حيث تتنافس الأطراف المختلفة على تشكيل الرواية العامة للأحداث وتوجيه إدراك الجمهور لطبيعة الصراع ومسؤولياته. وفي الحالة السودانية، كما في كثير من النزاعات الحديثة، أصبح الإعلام ساحة موازية للحرب العسكرية، تُبنى عبرها صور الصراع وتتشكَّل من خلالها مواقف الرأي العام المحلي والدولي.

تكتسب هذه المسألة أهميةً خاصةً لأن النزاعات لا تُحسم بالقوة العسكرية وحدها، بل تتأثَّر أيضًا بكيفية إدراكها. فالرواية المتداولة حول الصراع يمكن أن تؤثِّر في حجم الدعم السياسي أو الإنساني الذي يحصل عليه كل طرف، كما قد تسهم في تشكيل المواقف الدولية تجاهه. ولذلك تسعى الأطراف المتصارعة إلى بناء خطاب إعلامي يعزِّز شرعيَّتها ويقوِّض شرعية خصومها.

وقد برز هذا التنافس بوضوح منذ الأيام الأولى للحرب في السودان، حيث قدَّمت الأطراف المختلفة روايات متباينة حول أسباب الصراع ومساره، سواء عبر وسائل الإعلام التقليدية أو المنصَّات الرقمية. وغالبًا ما ركَّزت هذه الروايات على إبراز دور كل طرف بوصفه المدافع عن الدولة أو المجتمع، في مقابل تصوير الطرف الآخر كتهديد للاستقرار.

غير أن خصوصية الحالة السودانية ترتبط بضعف البنية الإعلامية قبل اندلاع الحرب. فقد شهد الإعلام خلال العقود الماضية مستويات عالية من الرقابة والتقييد، خاصة في فترة حكم عمر البشير، مما حَدَّ من تطوُّر مؤسَّسات إعلامية مستقلة قادرة على تقديم تغطية مهنية. ورغم الانفتاح النسبي بعد عام ٢٠١٩، فإن هذا التطور ظلَّ هشًّا ولم يستقر مؤسَّسِيًّا.

ومع اندلاع الحرب، تعرَّضت المؤسسات الإعلامية لضغوط إضافية، حيث تعطَّلت العديد منها، خاصة في الخرطوم، واضطر الصحفيُّون إلى النُّزوح أو العمل في ظروف غير مستقرَّة. وقد أدَّى ذلك إلى تراجع القدرة المحلية على تغطية الأحداث بشكل منتظم، وفتح المجال أمام مصادر بديلة للمعلومات.

في هذا السياق، برزت وسائل الإعلام الدولية ومنصات التواصل الاجتماعي كمصادر رئيسية للأخبار. غير أن هذه المصادر واجهت تحديات تتعلَّق بصعوبة الوصول إلى مناطق القتال أو التحقُّق من المعلومات. كما كشفت الحرب عن فجوة واضحة في مستوى الاهتمام الإعلامي الدولي، إذ ظلَّت تغطية الأزمة السودانية محدودة نسبيًّا مقارنة بنزاعات أخرى، رغم حجم الكارثة الإنسانية المرتبطة بها.

وفي المقابل، لعبت منصّات التواصل الاجتماعي دورًا متزايدًا في نقل المعلومات، حيث استخدمها المواطنون لنشر الأخبار والصور ومقاطع الفيديو. وقد ساهم ذلك في توسيع دائرة المعرفة بما يجري، لكنه في الوقت نفسه فتح المجال أمام انتشار معلومات غير دقيقة أو مضلِّلة، في ظلِّ غياب آليات التحقُّق المهني.

كما شهدت هذه المنصّات نشاطًا لخطابات دعائية تعكس مواقف الأطراف المختلفة، سواء من داخل السودان أو خارجه، وهو ما زاد من تعقيد فهم الأحداث. ويعكس هذا الوضع تحوُّل الإعلام من مجرد ناقل للوقائع إلى فاعل مؤثِّر في تشكيلها، إذْ تتداخل المعلومات مع التفسيرات والدعايات السياسية.

إلى جانب ذلك، تؤثِّر طريقةُ تمثيل الصراع في الإعلام الدولي على كيفية فهمه. ففي بعض الحالات يتمُّ اختزالُ الأزمة السودانية في صورة مواجهة عسكرية بين فصائل مسلَّحة، دون إبراز السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأوسع. وقد يؤدِّي هذا الاختزال إلى تقليل مستوى الاهتمام الدولي بالقضايا الإنسانية المرتبطة بالحرب.

ورغم هذه التحديات، برز دور بعض الصحفيين السودانيين في تقديم صورة أكثر تفصيلا عن الواقع، من خلال نقل قصص إنسانية تعكس معاناة المدنيّين. وقد ساهمتْ هذه الجهود في إبراز أبعاد الصراع التي قد تغيب عن التغطيات الرسمية، خاصة فيما يتعلَّق بالنزوح وتعطُّل الخدمات الأساسية.

إن دور الإعلام في النزاعات لا يقتصر على نقل الأحداث، بل يمتدُّ إلى تشكيل الذاكرة الجماعية للصراع. فالروايات التي تُبنى اليوم حول الحرب في السودان قد تؤثِّر في كيفية فهمها مستقبلا، وفي طريقة تفسير أسبابها ونتائجها.

ومن هنا، تبرز أهمية تطوير بيئة إعلامية أكثر قدرة على تقديم تغطية مهنية ومتوازنة، تسهم في الحد من انتشار المعلومات المضلِّلة، وتوفِّر أساسًا لنقاش عام يساعد المجتمع على التعامل مع أزماته. فالصراع في السودان لا يدور فحسْب على الأرض، بل يمتدُّ أيضًا إلى مستوى الرواية، حيث تتشكَّل معانيه وتحدَّد دلالاته في الوعي المحلي والدولي.

سابعًا- مستقبل السودان بين سيناريوهات التفكك وإعادة البناء

مع استمرار الحرب في السودان وتعقُّد مساراتها العسكرية والسياسية، يبرز سؤال المستقبل بوصفه أحد أكثر الأسئلة إلحاحًا في النقاش حول مصير الدولة السودانية. فالصراع الدائر لا يهدِّد فقط توازنات السلطة داخل الدولة، بل يفتح أيضًا احتمالات متعدِّدة تتعلَّق بشكل الدولة نفسها وطبيعة نظامها السياسي والاجتماعي في السنوات المقبلة. وفي هذا السياق، يتراوح النقاش بين احتمالين رئيسيَّين: خطر التفكُّك التدريجي للدولة، أو إمكانية إعادة بنائها على أُسُسٍ أكثر استقرارًا وشمولًا.

وغني عن البيان، أنه لا يمكن فصل التفكير في مستقبل السودان عن مسار الدولة خلال العقود الماضية، حيث تكرَّرت الأزمات السياسية والحروب الداخلية دون معالجة جذرية لاختلالات بنيوية عميقة. ومع اتِّساع نطاق الحرب الحالية وتأثيراتها على المجتمع والاقتصاد ومؤسسات الدولة، أصبح التحدِّي مزدوجًا: وقف النزاع المسلَّح، وإعادة بناء الدولة في الوقت نفسه.

ويتمثَّل أحد السيناريوهات المطروحة في احتمال دخول السودان مرحلة من التفكُّك التدريجي، أي تآكُل قدرة الدولة المركزية على فرض سلطتها، مقابل بروز مراكز قوة محلية أو إقليمية تتحكَّم في أجزاء من البلاد. وتَظهر بعضُ المؤشِّرات التي تدعم هذا الاحتمال، مثل اتساع رقعة الصراع، وتراجع الخدمات العامة، وظهور جماعات مسلَّحة أو سلطات محلية تمارس أدوارًا كانت من اختصاص الدولة.

لكن هذا المسار ليس حتميًّا، إذ توجد عوامل قد تدعم سيناريو إعادة البناء. من بينها وجود مجتمع مدني نشط نسبيًّا، أظهر قدرة على التنظيم والتكيُّف خلال الأزمات، من خلال مبادرات مجتمعية وشبكات تضامن محلية يمكن أن تشكِّل قاعدة لإعادة بناء مؤسسات

أكثر تماسكًا.

كما يمتلك السودان موارد اقتصادية وطبيعية مهمَّة، تشمل إمكانات زراعية واسعة وموارد معدنية وموقعًا جغرافيًّا استراتيجيًّا، ما يُتيح فرصًا للتعافي الاقتصادي في حال تحقُّق الاستقرار السياسي. غير أن استثمار هذه الإمكانات يتطلَّب إدارةً فعَّالة ومؤسسات مستقرَّة.

وفي هذا السياق، يبرز دور التسويات السياسية بوصفه عاملًا حاسمًا في تحديد المسار المستقبلي. فالتجارب الدولية تشير إلى أن الحروب الأهلية غالبًا ما تنتهي عبر اتفاقات سياسية معقَّدة، لكن نجاح هذه الاتفاقات يعتمد على قدرتها على معالجة جذور الصراع، لا الاكتفاء بتقاسم السلطة بين النُّخب.

ومن القضايا المحورية في أيِّ عمليةِ إعادةِ بناء، هي مسألة إعادة تنظيم المؤسسات الأمنية والعسكرية، بما يضمن وجود قوة موحَّدة تخضع لسلطة مدنية. فاستمرار تعدُّد مراكز القوة المسلَّحة يمثِّل أحد أهم عوامل عدم الاستقرار، ويجعل أي تسوية سياسية عُرضة للانهيار.

كما تبرز أهمية إعادة النظر في العلاقة بين المركز والأقاليم، من خلال تبنِّي ترتيبات تضْمن توزيعًا أكثر توازنًا للسلطة والموارد. وقد طُرحت في هذا السياق أفكار تتعلَّق بتعزيز الحكم المحلي وتوسيع صلاحيات الأقاليم، بما يسْمح بإدارةٍ أفضل للتنوع داخل الدولة.

ولا تقتصر عملية إعادة البناء على المؤسسات السياسية، بل تشمل أيضًا إعادة إعمار البنية التحتية المتضرِّرة، وإعادة تشغيل الاقتصاد، ومعالجة آثار الحرب الاجتماعية. فالتعافي يتطلَّب جهودًا طويلةَ الأمد، ودعمًا إقليميًّا ودوليًّا، إلى جانب إرادة سياسية داخلية.

غير أن أحد التحديات الأساسية يتمثَّل في كيفية بناء عقد اجتماعي جديد يعكس التنوع داخل المجتمع السوداني، ويضمن مشاركة أوسع في صنع القرار، إلى جانب إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع في ظل تراجعها نتيجة سنوات من الصراع وعدم الاستقرار، وهو أمر يمكن أن يسهم فيه الشباب عبر الدفع نحو نماذج أكثر انفتاحًا في الحكم والتنظيم السياسي.

وفي النهاية، يظل مستقبل السودان مفتوحًا على احتمالات متعدِّدة. فقد يؤدِّي استمرارُ الصراع إلى تعميق التفكُّك وتآكُل مؤسَّسات الدولة، لكن في المقابل قد تُتيح هذه اللحظة التاريخية فرصةً لإعادة التفكير في أُسُسِ النظام السياسي وبناء مسار جديد أكثر استقرارًا. وأيًّا ما كان الأمر، فإن المسار الذي ستسلكه البلاد سيعتمد في جانب كبير منه على مدى قدرة القوى السياسية والاجتماعية على تجاوز الانقسامات، والعمل نحو صياغة مشروع وطني يُعيد بناء الدولة ويؤسِّس لاستقرار طويل الأمد.

وبهذا المعنى فإنه، لا يجب أن تُقرأ دراسات هذا الملف بوصفها معالجات منفصلة، بل باعتبارها مداخل تحليليَّة متكاملة تسعى إلى إعادة تركيب صورة الأزمة السودانية في تعقيدها البنيوي وتعدُّد مستوياتها. فمن تحليل الدولة والمجتمع، إلى تفكيك معادلات القوة والتحالفات، وصولًا إلى استشراف مسارات المستقبل بين احتمالات التفكُّك وإمكانات إعادة بناء الدولة، يقدِّم هذا الملف مقاربة كلية ترى الحرب في السودان لحظة كاشفة لأزمة متداخلة الأبعاد تمس الدولة والمجتمع والإقليم في آن واحد، بما يعكس أن موقع السودان الإقليمي لم يكن مجرد سياق خارجي، بل أحد محددات تشكِّل أزمته ومسارات تطورها.

ومن خلال هذه المقاربة، يأمل الملف أن يسهم في توسيع النقاش الأكاديمي حول السودان، وأن يفتح أفقًا تحليليًّا أعمق لفهم تحوُّلات الصراع والدولة في الفضاءين الأفريقي والعربي في مرحلة تتَّسم بتز ايد السيولة وعدم اليقين.

ملف العدد

ثلاثة أعوام على الحرب في السودان

إعادة قراءة السياسات والتحالفات والمجتمع

من يُغذي شريان البقاء في السودان؟ عن التعليم والصحة في ظل الحرب

سارة أبو العزم*

مقدمة:

لم تقف آثار رصاصات الحرب الضروس في السودان عند حدود ميادين الاقتتال، بل امتدت إلى مختلف أرجاء الحياة في البلاد، وتوجهت كل الموارد صوب البنادق والمدافع، والتي لم تُبقِ حجرًا على حجر، فانهارت البنى التحتية في القطاعات كافة وتداعت معها قدرة الدولة على إدارة السياسات العامة وتقديم الخدمات، وطال ذلك الخدمات الأساسية التي لا تستقيم الحياة بدونها وفي مقدمتها الصحة والتعليم.

في ظل هذا الفراغ المؤسسي، برزت الحاجة الماسة لتحليل التحولات التي طرأت على هذين القطاعين، على مستوى الهياكل والفاعلين، مع مزيدٍ من التركيز على دور الفاعلين وطبيعة تعاطيهم مع السياق الجديد الطارئ، سواء كانوا فاعلين محليين أو إقليميين أو عالميين. ومن ثم، تقف هذه الورقة على ما أحدثته الحرب من حطامٍ في القطاعين، وما قام به مختلف الفاعلين لمعالجة ذلك الحطام.

ويمكن القول إن الورقة تُقدم صورةً مجملةً عن المشهد الراهن بشأن القطاعين محل التناول؛ حيث إن الصورة التفصيلية تحتاج مزيدًا من البحث الميداني للوقوف على حجم الكارثة والسبل الممكنة للحل، إلا إن هذا النوع من البحث يتعذر القيام به لأسبابٍ شتى معظمها تأول إلى ظروف الحرب.

أولا- الأزمات البنيوية وو اقع القطاعين الصحي والتعليمي في ضوء الحرب

يحمل السودان إرثًا ثقيلًا من الماضي يُفاقم أزماته اليوم، فتجدد النزاعات وتعاقب الحكومات التي تستهدف تأمين سلطتها في المقام الأول مع إغفال الأبعاد الإنسانية وأساسيات الحياة ليس وليد اليوم واللحظة، وتتجلى ملامح التأزم في ملفي التعليم والصحة على وجه الخصوص في السودان في الآتي:

١- آثار الحرب على قطاع التعليم

فأما عن التعليم، فقد ورث تفاوتًا بين الريف والحضر، وقصور تأهيل الكادر البشري وحصوله على كفايته من التدريب، وفقر البنية التحتية أو غيابها مما يجعل الطلاب عرضةً للدراسة في فصول غير مهيأة أو تحت الأشجار، فضلا عن تخلف المناهج الدراسية عن مواكبة تحديات العصر، ما يجعل المتعلم عاجزًا عن مواكبة احتياجات سوق العمل ومجابهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية(١).

زادت الحرب الطين بلة، فزادت الضغط على بعض المناطق دون غيرها زيادةً هائلة، إذ توازت الحرب مع أزمة نزوح، الأمر الذي ضاعف عدد الطلاب في المناطق التي نزح إليها السكان، بما يفوق قدرتها الاستيعابية على صعيد الفصول أو الموارد التعليمية أو البنية التحتية، بل إن نتيجة النزوح استُخدمت بعض المرافق التعليمية كملاجئ مما قلص المساحة المفردة للتعليم. كما زاد عدد الطلاب المتسربين من الدراسة؛ إما بسبب إغلاق المدارس في المناطق غير الآمنة جراء الحرب، أو لتحدياتٍ اقتصادية تواجهها الأسر نظرًا لفقد معيلها أو ارتفاع تكلفة المعيشة، مما يؤثر على مخصصات التعليم أو لجوء الأسر لعمالة أطفالها.

---

* باحثة في العلوم السياسية.

(١) نسرين آدم، التعليم في السودان: بين أزمات الواقع وآفاق الإصلاح المستدام، منهجيات، عدد خريف 2025، تاريخ الاطلاع: 28 مارس 2026، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/ITxd6

وفي نهاية المطاف أفضى النزاع إلى أرقامٍ كارثية في معدلات التعليم:

- ١٩ مليون طفل خارج أسوار المدارس.
- إغلاق حوالي ١٠,٤٠٠ مدرسة.
- فَقَد أكثر من ٦,٥ مليون طفل التعليم بسبب تصاعد العنف وانعدام الأمن.
- يُواجه ٥,٥ مليون طفل، في مناطق أقلّ تأثّرًا بالنزاع، تحدّيات مرتبطة بإعادة فتح مدارسهم، إذ يظلّ مصيرها غير مؤكّد(١).
- تتفاقم الأزمة كذلك مع زيادة عدد المعلمين الذين انقطعوا عن المهنة، لا سيما مع توقف رواتبهم لمدة قاربت العامين دون آفاقٍ ممكنة لحل المعضلة القائمة(٢).
- فقد الأطفال ٥٠٠ يوم من التعليم، متجاوزين بذلك أسوأ فترات الإغلاق التي شهدها العالم إبان جائحة كورونا. فهناك أكثر من ٨ ملايين طفل (نصفهم في سن المدرسة تقريبًا) لم تطأ أقدامهم الفصول الدراسية لحوالي ٤٨٤ يوما(٣).
- توقف ١٢٠ جامعة (تضم نحو ٤٥٠ ألف طالبًا) عن الدراسة بسبب الحرب في السودان(٤).

٢- آثار الحرب على الصحة (شلل المنظومة الطبية)

تتسم الحرب الحالية في السودان بسمةٍ مميزة وهي استهداف طرفي النزاع للمنظومة الصحية مباشرةً، سواء ما يتعلق بمنشآتها أو العاملين فيها(٥)، فقد أفضت الحرب المندلعة في السودان إلى انهيارٍ شبه كامل للنظام الصحي مع توقف حوالي ٧٠-٨٠٪ من المؤسسات والمرافق الصحية عن العمل تمامًا، وقُدرت الخسائر منذ اندلاع الحرب حتى يناير ٢٠٢٥ بنحو ١١ مليار دولار. وقد وصف وزير الصحة السوداني الوضع القائم بأنه أكبر أزمةً إنسانية، وبلغت كلفة الاحتياجات الإنسانية نحو مليارين و ٧٠٠ مليون دولار، ولا يتوفر سوى نصف هذا المبلغ(٦). وفقًا لأحدث الإحصائيات التي أصدرتها منظمة الصحة العالمية، لا يزال أكثر من ثلث المرافق الصحية (٣٧٪) خارج الخدمة، الأمر الذي يحرم ملايين الناس من خدماتٍ صحية أساسية ومنقذة للحياة(٧).

لا تقتصر الأضرار في القطاع الصحي على تضرر المرافق، بل يطال العنصر البشري أيضًا، فقد وقع ٢٠١ هجوم على مرافق الرعاية الصحية منذ أبريل ٢٠٢٣، وأسفرت هذه الهجمات عن مقتل ١٨٥٨ شخصًا وإصابة ٤٠٩ آخرين، وتجعل هذه الهجمات الطواقم الطبية والمرضى في حالة خطر داهم دائم.

يؤدي انهيار القطاع الصحي إلى مفاقمة أزماتٍ أخرى منها تفشي الأوبئة مثل الكوليرا وحمى الضنك والملاريا والحصبة؛ إذ أُبلغ عن الكوليرا في جميع الولايات الثماني عشرة، وحمى الضنك في أربع عشرة ولاية، والملاريا في ست عشرة ولاية. وهذا أمر متوقع في ظل محدودية تدابير الوقاية والعلاج وخاصةً للحالات المزمنة

---

(١) المرجع السابق.

(٢) توقف المعلمين بكسلا عن العمل بسبب عدم صرف رواتبهم للعام الثاني، مداميك، 13 يناير 2025، تاريخ الاطلاع: 31 مارس 2026، متاح عبر الرابط التالي: https://www.medameek.com/?p=165696

(٣) SUDAN: Children have lost about 500 days of learning due to war in one of the world's longest school closures, Save the children, 22 January 2026, accessed: 2 April 2026, available at: https://shorturl.at/z5h5T

(٤) عثمان الأسباط، مستقبل مجهول لـ 450 ألف طالب في 120 جامعة سودانية، اندبندنت عربية، 2 سبتمبر 2023م، تاريخ الاطلاع: 2 إبريل 2026، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/Zdihh

(٥) دمار واسع للبنية التحتية للصحة والخرطوم بلا أدوية، راديو دبنقا، 28 ديسمبر 2023م، تاريخ الاطلاع: 30 مارس 2026، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/8eKbV

(٦) إلى أين وصلت المنظومة الصحية في السودان بعد مرور 20 شهرا على اندلاع الحرب؟، بي بي سي عربي، 5 يناير 2025، تاريخ الاطلاع: 28 مارس 2026، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/2utjwdm2

(٧) السودان: ألف يوم من الحرب تُفاقم أسوأ أزمة صحية وإنسانية في العالم، منظمة الصحة العالمية، 9 يناير 2026م، تاريخ الاطلاع: 28 مارس 2026، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/2zb48akw

وحالات سوء التغذية الحاد[١]، ومما يُضاعف الأزمة كذلك تعذر تأمين وصول المساعدات الصحية إلى كافة مناطق السودان[٢].

أفضت الأزمة إلى نقصٍ حاد في الأدوية، وانهيار سلاسل الإمداد الطبية، وصعوبة في توفير اللقاحات، كما تُشير تقارير إلى سرقة مواد كيميائية من المستشفيات واستخدامها في تصنيع مخدرات مثل الكبتاغون. وقد فاقم تدمير الكهرباء والمياه الأزمة الصحية مع حفظ اللقاحات دون تبريد، وتعذر الوقاية من أمراضٍ مثل الكوليرا والإسهال دون مياه نظيفة. في هذا السياق، سجلت منظمة الصحة العالمية تفشيًا واسعًا للكوليرا في شمال دارفور والقضارف والنيل الأزرق، مع ارتفاعٍ كبير في وفيات الأمهات والأطفال بسبب غياب الخدمات الصحية[٣].

ثانيًا- أبرز سياسات وإسهامات الفاعلين على مستوى القطاع التعليمي

بعد مرور ما يقرب من ثلاث سنوات على الحرب، تغير الاقتصاد السياسي للبلاد بشكلٍ جذري؛ حيث تُوَجه موارد الدولة حصريًا تقريبًا للمجهود الحربي، مما يترك فراغًا هائلًا في الإدارة وتوفير الخدمات، ولذا لم تعد "المسؤولية" عن الصحة والتعليم تقع بشكل واضح على عاتق جهة حكومية واحدة، بل تجزأت بين شبكةٍ معقدة وهشة من الفاعلين المحليين والدوليين.

١- الفاعلون المحليون الرسميون

أ) وزارة التعليم والتربية الوطنية

رغم اندلاع الحرب وتقويض الكثير من سلطات القوات المسلحة والحكومة، إلا أنها لا زالت تحتفظ بسلطة إدارة التعليم في المناطق التابعة لها، وهي ولايات الوسط والشرق والشمال، بما في ذلك سنار، ومعظم ولاية النيل الأزرق، وأجزاء واسعة من جنوب كردفان، إضافة إلى ولايات القضارف وكسلا والبحر الأحمر ونهر النيل والشمالية، فضلًا عن أجزاء من ولاية شمال كردفان[٤].

وقد سمت الحكومة الدكتور التهامي الزين وزيرًا جديدًا للتعليم والتربية الوطنية خلال عام ٢٠٢٥، وأكد أنه يستهدف أولويات محددة منها صيانة المدارس المتضررة وإكمال تسجيل الطلاب، وتوزيع الكتب المدرسيةٍ. ومن الخطوات الفعلية التي اتخذها لعلاج الأزمة تعيين ٥ آلاف معلم لسد العجز في المعلمين، كما تُعد الوزارة جهة رسمية لتلقي التمويل القادم من الجهات الدولية أو تمريره[٥].

ب) مؤسسات التعليم العالي داخل السودان

تُواجه مؤسسات التعليم العالي داخل السودان أزمةً بالغة الخطورة، فقد كشف تقرير رسمي أن نحو ١٢٠ جامعة وكلية حكومية وخاصة لا سيما في ولاية الخرطوم ينتسب إليها نحو نصف مليون طالب، خسرت بنيتها التحتية بصورةٍ شبه كاملة، كما تعرضت ٦ جامعات في الولايات المختلفة للتخريب والتدمير منها ٣ جامعات في دارفور. وبشكلٍ عام، تعرض أكثر من ٦٠٪ من الجامعات والمعاهد والكليات العليا، البالغ عددها نحو ٢٨٠ مؤسسة تعليمية، للتخريب خلال الحرب[٦].

ورغم ذلك، استُأنفت الدراسة في عددٍ من الجامعات في الولايات الآمنة واستضافت جامعات من الخرطوم وعقدت امتحاناتها بعد دراسة طلابها عن بُعد، وقد عقدت جامعة

---

(١) المرجع السابق.

(٢) راديو دبنقا، مرجع سابق.

(٣) Sudan's Humanitarian Collapse: Anatomy of Unseen Catastrophe, SETA, 13 November 2025, accessed: 1 April 2026, available at: https://tinyurl.com/55ezza9r

(٤) وجدان طلحة، حكومة «الدعم السريع» تعلن «امتحانات الثانوية» في مناطقها، 31 مارس 2026م، تاريخ الاطلاع: 31 مارس 2026م، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/KDSxe

(٥) محمد عثمان، مع بدء العام الدراسي في السودان: ملايين الأطفال خارج قاعات الدراسة، BBC عربي، 30 سبتمبر 2025م، تاريخ الاطلاع: 31 مارس 2026م، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/3mf8zuzy

(٦) التعليم العالي في السودان يواجه صدمة الحرب وهجرة الطلاب والأساتذة، الجزيرة نت، 21 سبتمبر 2024، تاريخ الاطلاع: 5 إبريل 2026، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/ycybchc7

الخرطوم -التي تضم ٥٠ ألف طالب ينتسبون إلى ٢٣ كلية و١٢ معهدًا - ثلاث دورات امتحانية لطلابها في ٤ مراكز داخل السودان، وتستعد لعقد امتحانات في مراكز خارجية في القاهرة والرياض وأبو ظبي[١]. غير أن الواقع يكشف عن تحدياتٍ عميقة، فقد بلغ عدد المسجلين لامتحانات الشهادة السودانية ٣٣٧,٤٨٤ طالبًا لكن جلس منهم فعليًا ٢٢٦,٧٣٠ فقط بنسبة لا تتجاوز ٦٧,٢٪. كما اتجه عدد كبير من الطلاب المتفوقين نحو الدراسة بالخارج، مما أدى إلى تراجع الإقبال على الجامعات المحلية خاصةً في التخصصات العلمية والطبية[٢].

وفي فبراير ٢٠٢٥، أصدرت وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي قرارًا يقضي بإغلاق المراكز الخارجية للجامعات الحكومية والخاصة والأهلية، وشددت على ضرورة عودة هذه المؤسسات لممارسة أنشطتها الأكاديمية من داخل البلاد. وتسعى الحكومة لإعادة مؤسسات التعليم العالي للعمل من داخل السودان بعد تقدم الجيش واستعادته بعض الجامعات في عددٍ من المناطق، لكن ذلك يتطلب مواجهة تحديات لوجستية وأمنية كبيرة. كما يواجه مئات الآلاف من الطلاب مشكلةً كبيرة في الحصول على أي مستندات أو وثائق تُثبت تسجيلهم في الجامعات التي كانوا يدرسون بها[٣].

ج) مؤسسات التعليم خارج السودان

منذ ما قبل الحرب، افتُتحت مدارس سودانية بالخارج لتعليم أبناء المهاجرين وربطهم بالوطن والمناهج السودانية. تتباين هذه المدارس حسب نشأتها؛ فمنها ما يتبع وزارة التربية والتعليم وتُسمى مدارس الصداقة، وتمدها الوزارة بالمعلم والكتاب المدرسي وتوجد في كلٍ من تشاد وليبيا ومصر، وأخرى تتبع للجالية أو لمؤسساتٍ خاصة وتتواجد في نيجيريا وسلطنة عمان ويوغندا وكينيا، ودول بها مراكز امتحانات مثل السعودية والإمارات، أيضًا هناك مدارس اليوم الواحد وتتواجد في الدول غير الناطقة بالعربية مثل فرنسا وبلجيكا. علمًا أنه أُغلقت المدارس في كل من اليمن وإيران نظرًا لظروفٍ سياسية وأمنية، وعلى جانبٍ آخر، كانت الوزارة قد شرعت في تدشين المراحل المبدئية للمدرسة الإلكترونية عام ٢٠١٩[٤]، ويُمكن لمثل هذه المدارس الحصول على موافقة مبدئية من وزارة التعليم السودانية لاستضافة الطلاب لأداء امتحانات الشهادات الرئيسية من خلال السفارة السودانية[٥].

إثر اندلاع الحرب في السودان ومع نزوح العديد من السودانيين، ازداد عدد المدارس والملتحقين بها، سواء كانوا سودانيين أو أفارقة، خاصةً في مصر في ظل العقبات القانونية للالتحاق بالمدارس المصرية، وتنامي موجة مناهضة للاجئين الأفارقة عمومًا والسودانيين خصوصًا. وزاد على ذلك حملة شنتها السلطات المصرية ضد هذه المدارس، مطالبةً إياها بتقنين أوضاعها والخضوع الكامل لإشراف السلطات المصرية حتى يُسمح لها بالعمل مرةً أخرى، مما اضطر أكثر من ٣٠٠ مدرسة مجتمعية سودانية تعمل في مصر إلى الإغلاق[٦].

وفي محاولةٍ لإيجاد حلول بديلة للتعليم عمومًا والتعليم العالي خصوصًا، أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي "اللائحة التنظيمية لإنشاء مراكز وفروع الجامعات خارج

---

(١) التعليم العالي في السودان يواجه صدمة الحرب وهجرة الطلاب والأساتذة، الجزيرة نت، 21 سبتمبر 2024، تاريخ الاطلاع: 5 إبريل 2026، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/ycybchc7

(٢) 250 ألف مقعد جامعي بلا طلاب.. كيف أثرت الحرب على التعليم العالي بالسودان، صحيفة دروب الإلكترونية، 4 أغسطس 2025، تاريخ الاطلاع: 5 إبريل 2026، متاح عبر الرابط التالي: https://droobb.com/?p=3220

(٣) بعد قرار التعليم العالي.. مستقبل مجهول يواجه طلاب الجامعات السودانية بالخارج، الترا سودان، 22 أكتوبر 2025، تاريخ الاطلاع: 5 إبريل 2026، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/mtweaavh

(٤) عواطف سيد أحمد حمزة، ملامح من تجربة تعليم أبناء المهاجرين في السودان، 6 إبريل 2019، تاريخ الاطلاع: 1 إبريل 2026م، متاح عبر الرابط التالي: https://jilrc.com/archives/10440

(٥) أحمد بكر، حتى إشعار آخر.. تداعيات إغلاق مئات المدارس السودانية في مصر، مدى مصر، أغسطس 2024، تاريخ الاطلاع: 1 إبريل 2026، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/IjHMh

(٦) المرجع السابق.

السودان لسنة ٢٠٢٣"، وتشترط بوضوح ضرورة الحصول على تصديق مسبق ورسمي من "لجنة مراكز وفروع الجامعات السودانية بالخارج". وعليه، فإن أي أنشطة تُمارس دون هذا التصديق تُعد غير متوافقة مع الأنظمة المعتمدة، وتفتقر إلى الصفة القانونية والأكاديمية. وعلى الرغم من تعدد مراكز التعليم خارج السودان، إلا أن الوزارة أعلنت في بيانٍ لها أن أيًا من هذه المراكز لم يستوف الشروط القانونية سوى "فرع جامعة العلوم الطبية والتكنولوجيا" في رواندا، وهو ما يعني أن الطلاب في باقي المراكز لن يحوزوا اعترافًا بشهادتهم ولن تُدرج أسماؤهم ضمن السجلات الرسمية للوزارة[١].

تجددت أزمة هذه المدارس عندما أصدرت مدرسة الصداقة السودانية التابعة للسفارة السودانية -باعتبارها المدرسة الوحيدة الحاصلة على تصريح رسمي بالعمل-بيانًا في ٦ سبتمبر ٢٠٢٥ أوقفت بموجبه نشاط (٧٣) مدرسة ومركزًا تعليميًا في مصر ولم تسمح لهم بتدريس المنهج السوداني نهائيًا بداعي بدء تلك المدارس مبكرًا، أو استخدامها نهج العام الممتد، أو طباعتها الكتاب المدرسي من دون موافقة مدرسة الصداقة، وذلك تحت إشراف المستشارية الثقافية بالسفارة السودانية، كما أنذرت بغلق ٤٠ مدرسة ومركزًا نهائيًا إذا لم توفِّق أوضاعها خلال ٧٢ ساعة[٢].

لم يكن التعليم العالي في الخارج أحسن حالا، فقد أُنشئت جامعات سودانية في الخارج لتيسير الدراسة على الطلاب اللاجئين، وانخرطت بعض الجامعات في شراكاتٍ مع جهات مصرية للاستضافة للامتحانات مثل جامعة الزعيم الأزهري، وأمدرمان الإسلامية، والسودان للعلوم والتكنولوجيا، وافتتحت عدة جامعات مراكز جامعية بالقاهرة ابتداءً من فبراير ٢٠٢٤، خلقت بعض الجامعات شراكات تحت مظلة مؤسسات مصرية وأخرى تحت مدارس سودانية، وغيرها أجرت واشترت مبانٍ خاصة بها كجامعة العلوم الطبية[٣].

حذرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من تعدد المراكز التعليمية بالخارج دون استيفاء الشروط القانونية التي اشترطتها الوزارة مرارًا، لكنها أصدرت بيانا في أكتوبر ٢٠٢٥ أكدت فيه أن فرع جامعة العلوم الطبية والتكنولوجيا في أوغندا هو الجهة الوحيدة الحائزة على اعتمادٍ رسمي، وأن اللجنة التنفيذية التنظيمية لإنشاء مراكز وفروع الجامعات خارج السودان المشكلة بموجب القرار الوزاري ١٨ لعام ٢٠٢٣ هي الجهة الوحيدة المخولة بالنظر في طلبات التصديق على مختلف المؤسسات[٤].

د) سلطات الأمر الواقع (قوات الدعم السريع والجماعات المسلحة)

تُسيطر قوات الدعم السريع على ولايات دارفور الخمس: جنوب وغرب وشرق ووسط وشمال دارفور، إلى جانب أجزاء واسعة من ولايتي شمال وغرب كردفان، فيما تسيطر الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة عبد العزيز الحلو (الحليفة للدعم السريع) على منطقة كاودا في جنوب كردفان بما في ذلك معظم العاصمة الخرطوم، ودارفور، والجزيرة، وأجزاء من كردفان[٥].

وبينما أعلنت وزارة التربية والتعليم التابعة للحكومة السودانية وللجيش السوداني اكتمال الاستعدادات لجلوس ٥٤٤ ألف طالب وطالبة داخل البلاد وخارجها لامتحانات

(١) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تصدر بيانا تنظيميا بشأن مراكز وفروع مؤسسات التعليم العالي السودانية بالخارج، أخبار السودان، 20 أكتوبر 2025م، تاريخ الاطلاع: 1 إبريل 2026م، متاح على الرابط التالي: https://www.sudanakhbar.com/1707950

(٢) أزمة المدارس السودانية تتجدد في مصر مع إغلاق مراكز تعليمية، الشرق الأوسط، 7 سبتمبر 2025، تاريخ الاطلاع: 1 إبريل 2026، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/ClurM

(٣) معتز بشير، تداعيات الحرب على النظام التعليمي في السودان، راديو تمازج، 29 أكتوبر 2024م، تاريخ الاطلاع: 1 إبريل 2026م، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/b95pW

(٤) مراكز وفروع مؤسسات التعليم العالي السودانية بالخارج، أكاديمية ضوء التعليمية، 20 أكتوبر 2025م، تاريخ الاطلاع: 2 إبريل 2026م، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/cRRXK

(٥) وجدان طلحة، مرجع سابق.

الشهادة الثانوية المقررة في ١٣ أبريل ٢٠٢٦، أعلن وزير التربية والتعليم في حكومة تأسيس كوكو جقدول المتحالفة مع الدعم السريع اعتزام حكومته إجراء الامتحانات خلال يونيو ٢٠٢٦ في المناطق التي تُسيطر عليها، وهو ما أثار المخاوف الوطنية من أن هذه الخطوة تُعد ترسيخًا لتقسيم السودان على المستوى الخدماتي إضافةً إلى الانقسام السياسي والعسكري القائم بالفعل[١].

هـ) الفاعلون المحليون غير الرسميين

على سبيل المثال، الشبكات الشعبية والمجتمع المدني (مقدمو الخدمات في الخطوط الأمامية). حيث تؤمن الثقافة السودانية بمفهوم "النفير"، ويُقصد به تنادي الناس وتضافرهم من أجل مساعدة أحد أفراد المجتمع في عمل عجز عن أدائه بمفرده بسبب الفقر أو المرض أو العجز البدني أو قلة الأيدي العاملة المساعدة له[٢].

مع غياب الدولة إلى حدٍ كبير، وقع العبء الفعلي لتقديم الخدمات (ومنها الخدمات التعليمية على نحو ما أشير) مباشرة على عاتق المدنيين السودانيين.

أيضًا، **المواطنون والمجتمعات المضيفة**، فعلى الرغم من فداحة الأزمة في السودان، إلا أن هناك وجه آخر جميل للسودان يتمثل في مدى التعاضد بين المواطنين وبعضهم البعض بما استطاعوا فقد وثقت بعض الدراسات استضافة حوالي ٤,٤ مليون نازح داخل البيوت السودانية من قبل مواطنين عاديين حتى أبريل ٢٠٢٣، مما خفف الضغط عن مخيمات اللجوء الرسمية[٣]. وعلى نحو ما أشير، فقد تم استضافة الطلاب وعقد اختباراتهم في الأماكن المتاحة.

٢- الفاعلون الإقليميون

تُعد **مصر** أكبر دولة مضيفة للاجئين السودانيين، إذ بلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ثلاثة أرباع المليون معظمهم من النساء والأطفال. غير أن عشرات الآلاف من الأطفال اللاجئين وطالبي اللجوء خارج المدارس لأسبابٍ تعود في أغلبها إلى العوائق البيروقراطية الكبيرة أمام التسجيل، والافتقار إلى التعليم المجاني المتاح للعموم؛ إذ يُنظّم القرار الوزاري رقم ٢٤٨ لعام ٢٠١٤ التحاق غير المصريين بالمدارس، ويُقيّد الالتحاق بالمدارس الحكومية باستثناء مواطني السودان وليبيا والسعودية والأردن ممن يحملون تصاريح إقامة، وفي هذا الإطار يظل ٥٤٪ من الأطفال الوافدين حديثًا خارج المنظومة التعليمية[٤]. ودعت خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين السودانيين لعام ٢٠٢٤ إلى توفير ١٠٩ ملايين دولار للاستجابة لاحتياجات التعليم في جميع أنحاء المنطقة، لكن تم توفير ٢٠٪ فقط من هذا المبلغ[٥].

٣- المنظمات الدولية

أ) الاتحاد الأوروبي

مول الاتحاد الأوروبي تقديم الخدمات التعليمية بما بلغت قيمته ٣٠ مليون يورو عبر منظمة "أنقذوا الأطفال" (**Save the children**) العالمية، مما ساهم في تقديم الدعم لأكثر من ١٦٠ مدرسة موزعة في ست ولايات في شرقي البلاد تقع تحت مناطق سيطرة الجيش، وقد استفاد ٥٦ ألف طفل من البرنامج، الذي شمل توفير الاحتياجات المدرسية والحماية، وتهيئة الفصول

(١) المرجع السابق.

(٢) مزاهر القدال، اتكاءة تراث: النفير في السودان، مداميك، 1 مارس 2021م، تاريخ الاطلاع: 1 إبريل 2026م، متاح عبر الرابط التالي: https://www.medameek.com/?p=38814

(٣) نيلز كارستنسن، لوديا سبت، المساعدة المتبادلة في السودان: مستقبل المعونة؟، شبكة الخبراء والخبيرات في القطاع الإنساني، 15 ديسمبر 2023، تاريخ الاطلاع: 1 إبريل 2026م، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/bdcxjub9

(٤) مصر: التعليم مقيّد للاجئين، هيومن رايتس ووتش، 2 ديسمبر 2024، تاريخ الاطلاع: 5 إبريل 2026، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/rrv84m8h

(٥) الأمم المتحدة وشركاؤها يدعون لزيادة موارد الاستجابة في مجال التعليم في مصر والمنطقة، ٢٢ أغسطس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/3ywemzr2

الدراسية، بالإضافة إلى الدعم النفسي[١].

ب) اليونسكو

أطلقت اليونسكو بالتعاون مع أعضاء مجموعة التعليم المحلية في السودان ومنظمة Global Partnership for Education مبادرة "متحدون لاستعادة التعليم في السودان" في ٢١ أغسطس ٢٠٢٥، حيث أطلقوا الخطة الانتقالية للتعليم في السودان (٢٠٢٥ -٢٠٢٧) لحماية الحق في التعليم، وإعادة بناء فرص التعلم في ظل واحدة من أكثر الأزمات الإنسانية تعقيدًا في العالم.

تركز الخطة على: تعليم شامل وعادل ومرن، ودعم الفئات الأكثر ضعفًا بما في ذلك الفتيات والأطفال النازحون والأطفال ذوو الإعاقة، كما تؤكد على إنشاء بيئات تعلم آمنة من خلال إعادة بناء المدارس بتصميماتٍ تراعي المخاطر والتغير المناخي وإنشاء مساحات تعليمية مؤقتة. تحتاج الخطة إلى ٥٨٠ مليون دولار خلال ثلاث سنوات، ولا يزال ٢٧٢ مليون دولار بحاجةٍ إلى تأمين[٢].

ج) صندوق التعليم لا ينتظر

وهو صندوق تابع للأمم المتحدة للتعامل مع الأزمات التعليمية وقت الطوارئ. تُركز برامج الصندوق منذ عام ٢٠٢١ على بناء بيئات تعليمية شاملة، وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس، وتدريب المعلمين، وتلبية الاحتياجات الجسدية والنفسية للأطفال، وتهدف الاستثمارات الجديدة إلى مواجهة أزمة التعلم غير المسبوقة الناتجة عن النزاع الأخير[٣].

أعلن الصندوق عن منحةٍ طارئة أولى بقيمة ٢ مليون دولار في مصر لتوفير الحصول على التعليم للأطفال الفارين من النزاع في السودان. ومن المقرر أن تصل المنحة الجديدة إلى أكثر من ٢٠ ألف طفل ومراهق، مع التركيز على زيادة فرص الوصول واستمرارية التعليم وتحسين جودته وتعزيز العدالة والتماسك الاجتماعي والرفاه ودعم قدرات النظام التعليمي الوطني. ورغم أهمية هذه المنحة في دعم تعليم الأطفال اللاجئين السودانيين في مصر، لكنها تبقى جزءًا من استجابة أكبر، تتطلب تمويلًا دوليًا واسعًا لضمان عدم ضياع جيل كامل بسبب الحرب[٤].

د) اليونيسف والشراكة العالمية للتعليم

أعادت اليونيسف أكثر من ٢,٤ مليون طفل إلى التعليم عبر أكثر من ٨٥٠ مركز للتعلم، كما ساهمت منحة الشراكة العالمية للتعليم البالغة ١٠ ملايين دولار (٢٠٢٣- ٢٠٢٥) في إنشاء ٣٦٥ مساحة تعلم آمنة وإعادة فتح ١٨١ مدرسة للأطفال المتضررين من الأزمة، إضافة إلى دعم إنشاء أكثر من ١٠٠ مركز تعلم إلكتروني، كل منها مجهز بألواحٍ شمسية ونحو ٣٠ جهازًا لوحيًا وملحقات تشمل سماعات ومحطة شحن[٥].

---

(١) محمد عثمان، مرجع سابق.

(2) United to restore learning in Sudan, UNESCO, 28 August 2025, accessed: 1 April 2026, available at: https://tinyurl.com/yvyp2myj

(3) Sudan, Education Cannot Wait, available at: https://tinyurl.com/bp57txeu

(4) Education Cannot Wait Announces US$2 Million First Emergency Response Grant in Egypt To Provide Life-Saving Access to Education for Children Fleeing Conflict in Sudan, Education Cannot Wait, 12 December 2023, accessed: 1 April 2026, available at https://shorturl.at/YTWqu

(5) See:

- From crisis to classroom: How the UN supports education in conflict zones, UN News, 18 July 2025, accessed: 5 April 2026, available at: https://news.un.org/en/story/2025/07/1165417

- Sudan: Safe, inclusive and quality education for crisis-affected children, Global Partnership for Education, 17 December 2024, accessed: 5 April 2026, available at: https://tinyurl.com/57a8x9pc

ثالثًا- أبرز سياسات وإسهامات الفاعلين على مستوى القطاع الصحي

١- الفاعلون المحليون

أ) وزارة الصحة

قدرت وزارة الصحة خسائر القطاع الصحي بحوالي ١١ مليار دولار، وأعدت خطة لإعادة الإعمار لتلبية احتياجات القطاعات الصحية في البلاد تُقدر تكلفتها بنحو ملياري دولار؛ بهدف تأمين الخدمات الأساسية وإعادة تشغيل خدمات النظام الصحي في الولايات التي استعادها الجيش السوداني، وإن كانت احتياجات القطاع ستفوق ذلك حين تضع الحرب أوزارها[١].

ب) الفاعلون غير الرسميين

يبرز في هذا الإطار غرف طوارئ الاستجابة (**ERRs**)، وهي إحدى المبادرات الشبابية التي تستهدف تقديم المساعدات الإنسانية للمواطنين الذين يواجهون خطر الموت، والجوع، والمرض، وصعوبة الحصول على مياه الشرب والكهرباء، وخدمة الاتصال في المناطق المتأثرة بالنزاع وخاصة الخرطوم، فضلا عن المساعدة في إجلاء الناس من خطوط النار خاصة مع فشل الموسم الزراعي وأزمات قطاع الرعي، بالإضافة إلى انقطاع شبكات الاتصالات وانعدام الخدمات الصحية.

انبعثت هذه الشبكات من رحم الشبكات الشبابية الواسعة التي بُنيت في أعقاب ثورة ديسمبر، والشبكات التي تكونت بهدف الاستجابة لجائحة كوفيد -19. وكان تركيز هذه الشبكات محددًا، لكن مع خروج المنظمات الدولية العاملة في السودان، وعجز مؤسسات الدولة عن تقديم الخدمات للمواطنين صار هناك فراغ كبير حال دون مساعدة الفئات الضعيفة. عملت الشبكات هذه على التعامل مع سياق الحرب، ونجحت نسبيًا في سد جزء من الفراغ[٢].

يعتمد نموذج عملهم على بنية تحتية مجتمعية لا مركزية تمامًا، إذ لدى كل منطقة أو حي غرفته الخاصة التي تعمل بشكلٍ مستقل، لكنها تنسق مع الشبكة الأوسع على مستوى السودان، كما تستند إلى المعرفة المحلية، كاستخدام طرق آمنة لتوصيل الإمدادات، وتوفير الأدوية من مصادر غير رسمية (خاصة عبر شبكات المغتربين)[٣].

تضطلع غرف طوارئ الاستجابة (ERRs) بدورٍ صحي محوري، إذ تضم أطباء ومهندسين يعملون على توفير الأدوية من مصادر غير رسمية عبر شبكات المغتربين، كما تطوع أطباء وصيادلة لإنقاذ المحتاجين. ومما هو جدير بالإشارة أن مجموعات الأطباء السودانيين في الشتات جمعت تبرعات بأكثر من ١٠٠ ألف دولار أمريكي لدعم العمل المنقذ للحياة خلال عام ٢٠٢٣[٤].

من التحديات التي تواجهها تلك الكيانات حماية أعضائها خاصة في المناطق التي يشتد فيها النزاع، وغياب وسائل اتصال فعالة تيسر عملية الوصول إلى متطوعين، ومشكلات مالية، إضافة إلى عقباتٍ أخرى تتعلق برفع قدرات المتطوعين لمواكبة احتياجات الواقع[٥].

٢- الفاعلون الإقليميون

أ) المملكة العربية السعودية

دعمت المملكة الجهود الإغاثية الطبية في السودان على يد

---

(١) بهرام عبد المنعم، وزير الصحة السوداني لـ«الشرق الأوسط»: 11 مليار دولار خسائر القطاع الصحي بسبب الحرب، الشرق الأوسط، 25 فبراير 2025م، تاريخ الاطلاع: 2 إبريل 2026م، متاح عبر الرابط التالي https://shorturl.at/ZqsMH

(٢) غرف الطوارئ الشبابية في السودان: بصيص أمل في خضم الحر والمعاناة، الأمم المتحدة، 1 فبراير 2024م، تاريخ الاطلاع: 1 إبريل 2026م، متاح عبر الرابط التالي: https://news.un.org/ar/story/2024/02/1128152

(٣) لينة شيكة، غرف الطوارئ في السودان حكاية شبكة إغاثة ثورية، قنطرة، 11 إبريل 2025، تاريخ الاطلاع: 31 مارس 2026، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/7xOu9

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

الحكومة السودانية، وهو ما دفع وزير الصحة السوداني هيثم محمد إبراهيم للإشادة بدور المملكة باعتبارها أحد الداعمين الأساسيين للسودان بخاصة عبر مركز الملك سلمان للإغاثة، تخطى إجمالي الدعم الإنساني والإغاثي السعودي خلال الأزمة السودانية حتى مطلع نوفمبر ٢٠٢٥ قيمة ١٣٤ مليون دولار. وتجاوز إجمالي تبرعات الحملة الشعبية السعودية لإغاثة الشعب السوداني عبر منصة (ساهم) ١٩,٤ مليون دولار ضمن الحملة التي وجه بها الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده محمد بن سلمان في مايو ٢٠٢٣، وقد قفز عدد المتبرعين إلى أكثر من ٥٣٧ ألف متبرع[١].

ب) الإمارات العربية المتحدة

قدَّمت الإمارات أكثر من ٧٠٠ مليون دولار من المساعدات منذ اندلاع الصراع في أبريل ٢٠٢٣، منها ٢٠٠ مليون دولار تعهدت بها في مؤتمر أديس أبابا الإنساني رفيع المستوى في فبراير ٢٠٢٥. كما افتتحت مستشفى مضول الميداني في جنوب السودان في مارس ٢٠٢٥، وهو الثالث لها لتقديم الرعاية الطبية للاجئين السودانيين بعد مستشفيين في أم جرس وأبيشي بتشاد. وقدمت ٦,٣٨٨ طنًا من المساعدات الغذائية داخل السودان إضافة إلى ٢٨٠ طنًا من الإمدادات الطبية[٢].

ج) الاتحاد الأفريقي والإيجاد

شاركا في استضافة مؤتمر أديس أبابا الإنساني رفيع المستوى للسودان في فبراير ٢٠٢٥ بالتعاون مع الإمارات وإثيوبيا لحشد الدعم الإقليمي والدولي لمعالجة الأزمة الإنسانية الكارثية، وأكدا عدم وجود حل عسكري للأزمة السودانية ودعما عملية جدة كإطارٍ لوقف الأعمال العدائية. كما رحبا في سبتمبر ٢٠٢٥ ببيان رباعية (مصر، والسعودية، والإمارات، والولايات المتحدة) الداعي إلى هدنة إنسانية لثلاثة أشهر وإطلاق عملية انتقال مدني[٣].

٣- المنظمات الدولية

أ- الاتحاد الأوروبي

دعم الاتحاد الأوروبي -من خلال صندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني (EUTF)- منظمة الصحة العالمية (WHO) للحفاظ على عمل المستشفيات خلال النزاع. وقد تم تخصيص تمويل قدره ٢٠,٥٠٠,٠٠٠ يورو لمكافحة العدوى، ومراقبة الأمراض، وتوفير الإمدادات الطبية الأساسية، وتغطية التكاليف التشغيلية الضرورية، كما أطلق الاتحاد مشروع "تعزيز جاهزية واستجابة النظام الصحي لمواجهة الأزمة الحالية" لتلبية الاحتياجات الصحية العاجلة[٤].

ب- منظمة أطباء بلا حدود

أولت المنظمة أهميةً خاصة لعلاج سوء التغذية وحملات التطعيم قبل اندلاع الحرب، لكن تنفيذ مهامها وأنشطتها أضحى بالغ الصعوبة مع استمرار التصعيد، ومع ذلك تحتفظ المنظمة بالتواجد في ١١ ولاية سودانية من أصل ١٨ بهدف توفير الرعاية الطبية والخدمات الأساسية التي يحتاجها الناس بشكلٍ عاجل. ولذا؛ فقد انضوى تحت المنظمة ١٣٩٠ فردًا عاملين بنظام الدوام الكامل، وبلغت قيمة إنفاق المنظمة على أنشطتها ١٠٦ مليون يورو تقريبًا خلال عام ٢٠٢٤[٥].

(١) بهرام عبدالمنعم، مرجع سابق.

(2) Sudan crisis: UAE urges ceasefire, pledges $3.9 billion humanitarian aid, Gulf News, 10 November 2025, accessed: 5 April 2026, available at: https://tinyurl.com/2hej5yv3

(3) UAE, Ethiopia, AU and IGAD Hold "High-Level Humanitarian Conference for the People of Sudan" in Addis Ababa, UAE MOFA, 14 February 2025, accessed: 5 April 2026, available at: https://tinyurl.com/mje3f625

(4) Press and information team of the Delegation to SUDAN, Strengthening the healthcare system in Sudan during the conflict, Delegation of the European Union to the Republic of Sudan, 17 July 2025, accessed: 1 April 2026, available at: https://tinyurl.com/2f6m5xzv

(٥) السودان، أطباء بلا حدود، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/4mrcjmxv

ج) منظمة الصحة العالمية

تعمل منظمة الصحة العالمية مع وزارة الصحة في الحكومة السودانية من أجل دعم النظام الصحي في السودان، ومنذ أبريل ٢٠٢٣ سلمت المنظمة ٣٣٧٨ طنًا من الأدوية والمستلزمات الطبية بقيمة تقارب ٤٠ مليون دولار. وبلغ عدد المستفيدين من لقاح الكوليرا ٢٤ مليون شخص، كما دعمت المنظمة إدخال لقاحات الملاريا وتوسيع استخدامها، وحصل أكثر من ٣,٣ مليون شخص على خدمات الرعاية الصحية عبر مرافق مدعومة، وعُولج أكثر من ١١٢٤٠٠ طفل من سوء التغذية الحاد مع مضاعفات، كما دعمت المنظمة المختبرات الوطنية لتعزيز قدرتها على اكتشاف الأوبئة وسرعة الاستجابة لها[1].

خاتمة: رؤية استشرافية وتوصيات

تُبلور الخاتمة أبرز التحديات في مرحلة الأزمة الراهنة، وفي الوقت ذاته تقدم مجموعة من التوصيات على المستويين العاجل والاستراتيجي.

- **أبرز تحديات:**

لا يمكن التنبؤ بمستقبل القطاعين بمعزلٍ عن مآلات الأزمة السياسية وما ستُفضي إليه من الحفاظ على وحدة السودان أو انقسامه في أسوأ الأحوال، فضلا عما سبقت الإشارة إليه من تأثير مآلات هذه الأزمة على الموارد المخصصة للقطاعين مقارنةً بالموارد المخصصة للتسليح والحرب، وتمثل الفجوات التمويلية لخطط مختلف الفاعلين تحديًا مشتركًا بين القطاعين نظرًا لتأثيرها على استدامة الجهود الحالية فضلا عن توسيعها.

لكن يمكن القول إن هناك محددات إضافية ستؤثر على المشهد، **فيما يتعلق بالتعليم** يمكن القول إن مستقبله مرهون بالتحديات التالية:

- الوضع الاقتصادي لدول الجوار المستضيفة للاجئين السودانيين، ومدى قابليتها للشراكة في تحمل تبعات الحرب في السودان.

- افتقاد خطط مرنة وبديلة لتشغيل القطاع التعليمي.

وإن كانت المعطيات الحالية تُرجح التعويل على الداخل السوداني، فضلا عن دور مصر كفاعلين أساسيين في المشهد التعليمي، تحديدًا من ناحية استقبال الطلاب وإدماجهم في مؤسساتها، أما من ناحية التمويل فيُعول على المنظمات الدولية.

أما بالنسبة للنظام الصحي، يمكن القول إن مستقبله أيضًا مرهون بعدة تحديات، ومنها:

- قدرة مختلف الفاعلين على مجابهة التحديات الأمنية المتزايدة، والتفاوض مع أطراف الصراع للوصول إلى المناطق المتضررة لإيصال المساعدات.

- تمكن أفراد الطواقم الطبية غير السودانيين من الحصول على تصاريح للدخول والعمل في الداخل السوداني، خاصةً في ظل إغلاق المعابر الحدودية واستهداف العاملين في مجال الإغاثة.

- تأمين وصول المساعدات الطبية وحماية المستودعات والقوافل من التعرض للنهب في ظل سيطرة أمراء الحرب على الطرق، مما يرفع تكلفة نقل المواد الإغاثية.

- التحديات اللوجستية المتمثلة في البنية التحتية المدمرة، والانقطاع المتكرر للاتصالات والإنترنت.

- **سياسات التعافي**

على الرغم من الجهود المتعددة المبذولة في ملفي التعليم والصحة، إلا أنها تبقى غير كافية لتعويض غياب دور الدولة المركزي، وهو ما يؤكد أن حل أزمة القطاعين يستلزم حلا

(١) السودان: ألف يوم من الحرب تُفاقم أسوأ أزمة صحية وإنسانية في العالم، منظمة الصحة العالمية، 9 يناير 2026م، تاريخ الاطلاع: 1 إبريل 2026م، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/2zb48akw

سياسيًا للأزمة برمتها، سواء على صعيد الاقتتال الداخلي أو على صعيد القيام بتفاهمات سياسية مع دول الجوار والجهات المانحة للمساعدة.

ويمكن توجيه التوصيات التالية للخروج من الأزمة بأقل خسائر ممكنة:

أولا- المستوى العاجل

في قطاع التعليم (المرونة والبدائل الرقمية)

- الاعتماد على مدارس الظل أو مراكز التعليم المجتمعية، مع محاولات تقنينها قدر الإمكان.

- إفساح مساحة أوسع للتعليم الإلكتروني.

- تأسيس مكتب تنسيق واحد للجامعات، ويكون تحت إشراف السكرتارية الثقافية في السفارات السودانية مع وزارة التعليم العالي، وبالتالي يمكن ضبط وإضفاء القانونية على المراكز الجامعية.

في قطاع الصحة

- العيادات المجتمعية المصغرة (عبر غرف الطوارئ).

- تفعيل التكنولوجيا فيما تيسر من العمل الطبي لتفادي آثار انقطاع الإنترنت؛ كأن يقوم المتطوعون المحليون أو الممرضون بتصوير الحالات وإرسالها للأطباء في الخارج، الذين يقومون بدورهم بتشخيص الحالة ووصف العلاج أو توجيه المتطوعين لإجراء عمليات جراحية صغرى. هذه العملية تعتمد بشكلٍ كبير على أجهزة "ستارلينك" (**Starlink**) لتجاوز انقطاع الإنترنت.

- سن تشريعات تضمن حماية المتطوعين والمتطوعات في غرف الطوارئ من الانتهاكات التي يتعرضون لها من قبل أطراف الحرب باعتبارهم موظفي شؤون إنسانية، والتشديد على الطرفين بحماية الأفراد والمنظمات التي تعمل هناك عبر أشكال الضغط المختلفة.

- زيادة التمويل المُخصّص لغرف الطوارئ، مع إزالة القيود وتسهيل الإجراءات حتى يصل التمويل بسرعةٍ وبشكلٍ كاف.

ثانيًا- المستوى الاستراتيجي

لتأسيس مرحلة تعافي مستدامة، لا يمكن العودة إلى النظام المركزي الهش الذي كان قائمًا قبل الحرب، التدخلات المستقبلية يجب أن تُبنى على ما أفرزته الأزمة من دروس:

سياسات التعافي في قطاع التعليم

- برامج التعليم الاستدراكي: سيحتاج السودان إلى سياساتٍ وطنية ضخمة لتعويض الأطفال عن السنوات الضائعة، عبر تكثيف المناهج (اختصار عامين دراسيين في عامٍ واحد)، والتركيز على القراءة والكتابة والرياضيات.

- سياسات الاعتماد المرنة: إلغاء البيروقراطية الصارمة فيما يخص الشهادات، في مقابل اعتماد آليات مرنة لتقييم وتحديد مستوى الطلاب الذين فقدوا أوراقهم الثبوتية أو سجلاتهم الأكاديمية بسبب حرق المؤسسات.

- رقمنة السجلات الوطنية وحمايتها: هذا بما يضمن نقل كافة قواعد البيانات الخاصة بالتعليم والصحة إلى خوادم سحابية آمنة، خارج مناطق النزاع، لتجنب كارثة فقدان البيانات التي حدثت للجامعات والسجلات المدنية.

- الدعم النفسي والاجتماعي المدمج: إدراج برامج التعافي من الصدمات كجزءٍ أساسي وإلزامي من المنهج المدرسي، وتدريب المعلمين للتعامل مع جيلٍ كامل شهد ويلات الحرب.

سياسات التعافي في قطاع الصحة

- اللامركزية الجذرية: التخلي عن النموذج القديم الذي كان يُركز ٧٠٪ من الخدمات الصحية المتخصصة في العاصمة الخرطوم، ويجب توجيه الاستثمارات لبناء مستشفيات مرجعية متطورة في الأقاليم (دارفور، كردفان، الشرق، والشمال).

- دمج الشبكات الشعبية في النظام الرسمي: هذا بحيث لا يتم تهميش غرف الطوارئ (**ERRs**) بعد الحرب، وإنما يجب الاعتراف بها مؤسسيًا كجزء من شبكة الرعاية الصحية الأولية

وتوفير التمويل والتدريب المباشر لها؛ ذلك أنها أثبتت قدرة فائقة على الوصول للمجتمعات.

- بنية تحتية مرنة: بما يشمل بناء مستشفيات ومراكز صحية تعتمد على الطاقة الشمسية وأنظمة تنقية مياه مستقلة، لضمان عدم توقفها في حال انهيار شبكات الكهرباء القومية مستقبلا.

نازحون ولاجئون: حياة السودانيين من مدخل إنساني

أحمد شوقي*

مقدمة:

أدّى اندلاع الصراع المسلّح في السودان منذ أبريل ٢٠٢٣، في ظل تعثّر العملية السياسية وتصاعد التنافس بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع، إلى انهيارٍ سريع في بنية الدولة الأمنية والخدمية، ما دفع البلاد إلى واحدةٍ من أعقد الأزمات الإنسانية عالميًا. فقد وجد المدنيون أنفسهم في قلب العمليات العسكرية، وتحوّلت المناطق الحضرية، إلى ساحات قتال مباشرة، الأمر الذي تسبب في سقوط آلاف القتلى والجرحى وتدمير واسع للبنية التحتية المدنية. وقد ترافق ذلك مع استهداف المرافق الصحية وارتفاع حاد في أسعار الغذاء والوقود والسلع الأساسية، ما أدى إلى تآكل القدرة المعيشية للأسر وتسارع موجات النزوح واللجوء. ويعكس هذا التحول انتقال الأزمة السودانية من صراعٍ سياسي -عسكري إلى أزمةٍ مجتمعية شاملة أعادت تشكيل أنماط الحياة اليومية للسكان، حيث أصبح البحث عن الأمان والغذاء والخدمات الأساسية أولوية تتقدم على جميع الاعتبارات الأخرى(١).

وفق تقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بلغ عدد النازحين داخليًا نحو ١٠,١ مليون شخص حتى نهاية مارس ٢٠٢٦، وذلك مقارنةً مع نحو ٣,٥ مليون نازح عام ٢٠٢٢، أي قبل اندلاع الموجة الأخيرة من الصراع. ومنذ عام ٢٠٢٤، اعتبرت المفوضية أن السودان أصبح الدولة التي تضم أكبر عدد من النازحين داخليًا عالميًا. بالتوازي، فر أكثر من ٤ ملايين شخص إلى الدول المجاورة منذ بدء النزاع، كما اضطر نحو ٢٧٠ ألف لاجئ وطالب لجوء -من أصل نحو ٨٩٠ ألف لاجئ وطالب لجوء، معظمهم من جنوب السودان وإثيوبيا وإريتريا وجمهورية إفريقيا الوسطى- للنزوح نزوحًا ثانويًا(٢).

ولا تقتصر الأزمة على الأرقام، بل تتجسد في تحولاتٍ عميقة في الحياة اليومية للسودانيين، تشمل فقدان المأوى، وانهيار الخدمات الصحية والتعليمية، وتفكك الروابط الاجتماعية، وتنامي هشاشة الفئات الأكثر ضعفًا، خاصةً الأطفال والنساء وكبار السن، في ظل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومقتل المدنيين جراء القصف العشوائي، واستهداف البنية التحتية المدنية كالمستشفيات، وتعرض سكان المناطق المتضررة من النزاع للاعتقال التعسفي والاحتجاز والابتزاز والعنف الجنسي، وذلك بالتوازي مع تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي بشكلٍ مطرد، حيث ارتفاع التضخم، وتراجع قيمة العملة، والنقص الحاد في السلع الأساسية(٣).

إن الصراع لم يعد مجرد مواجهة عسكرية، بل أزمة بنيوية تُهدد بقاء المجتمع نفسه. كما أن الاتهامات الدولية بارتكاب عمليات قتل ممنهجة وانتهاكات واسعة بحق المدنيين تُشير إلى

---

* باحث في العلوم السياسية.

(١) أسماء البنا، المأساة الإنسانية في الحرب السودانية: المشاهد والدلالات، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٠٢٤/٩/٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://urli.info/1myo8

(2) See:

- UNHCR - The UN Refugee Agency, Sudan, Retrieved 28/3/2026, available at: https://urli.info/1mwgt
- IFRC warns: Sudan crisis spills across borders as humanitarian crisis worsens, IFRC, 17/3/2026, available at: https://tinyurl.com/94k9mu4e

(3) UNHCR - The UN Refugee Agency, Sudan, Op. cit.

تحول العنف إلى أداةٍ لإعادة تشكيل السيطرة الجغرافية والاجتماعية، الأمر الذي ساهم في تسريع موجات النزوح الجماعي[١].

ومن هنا، تنبع أهمية دراسة النزوح واللجوء السوداني من مدخلٍ إنساني لا يُركز فقط على الإحصاءات، بل على تجربة الإنسان نفسه بوصفه فاعلا اجتماعيًا يعيش الصدمة والاقتلاع وإعادة بناء الحياة في ظروفٍ قسرية، وذلك في ظل تز ايد المعالجات الكمية حول النزوح واللجوء، مقابل نقص المقاربات الإنسانية النوعية، مع الحاجة إلى فهم التجربة المعيشية للاجئين وليس فقط ديناميات الصراع، لا سيما مع التأثيرات المباشرة على دول الجوار، خصوصًا مصر وتشاد وجنوب السودان.

ومن ثم، تحاول الدراسة الإجابة عن سؤالٍ رئيسي: كيف أعادت تجربة النزوح واللجوء تشكيل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للسودانيين في ظل الأزمة الإنسانية الراهنة؟ ويرتبط بذلك مجموعة من الأسئلة الفرعية منها: كيف تعكس ظاهرة النزوح السوداني انهيار مقومات الحياة في المجتمع المحلي؟ كيف بددت الحرب مقومات الأمن الإنساني للمجتمع السوداني؟ ماذا عن أوضاع اللاجئين في دول الجوار؟ ما مؤشرات تقاعس المجتمع الدولي أمام الأزمة الإنسانية السودانية؟

أولًا- الصراع السوداني وأسباب النزوح: انهيار مقومات الحياة وجر ائم الإبادة الجماعية

أدّى اندلاع الصراع المسلح في السودان منذ أبريل ٢٠٢٣ إلى نشوء واحدة من أعقد الأزمات الإنسانية المعاصرة، حيث تصاعدت أعمال العنف بصورةٍ واسعة النطاق وأثّرت مباشرةً على السكان المدنيين. وقد أسهم انهيار الأمن والخدمات الأساسية وتوسع رقعة الاشتباكات في دفع ملايين السودانيين إلى النزوح القسري داخل البلاد وخارجها، ما حوّل الأزمة إلى حالة نزوح جماعي غير مسبوقة في تاريخ السودان الحديث[٢].

يُشير هذا التحرك الجماعي للسكان إلى شدة الأزمة واستهداف المدنيين، بما يعكس هشاشة النظام الاجتماعي والاقتصادي، وغياب الآليات الكافية لحماية السكان. وقد أفرزت الصراعات المتواصلة ديناميكيات جديدة للهجرة، حيث أصبحت مواجهة الاحتياجات الإنسانية العاجلة مسألة يومية لملايين السودانيين[٣].

لم تعد الحرب في السودان تُفهم باعتبارها نزاعًا سياسيًا أو عسكريًا محدودًا بين أطرافٍ متنافسة، بل تحولت إلى أزمةٍ بنيوية شاملة أعادت تشكيل الحياة اليومية للسودانيين على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. فقد أدى استمرار القتال إلى انهيارٍ تدريجي في مؤسسات الدولة الخدمية وتعطل قطاعات الإنتاج، الأمر الذي دفع ملايين المدنيين إلى مغادرة مناطقهم ليس فقط هربًا من العنف المباشر، بل أيضًا نتيجة فقدان شروط الحياة الأساسية. وهو ما يعني أن النزوح في الحالة السودانية لم يكن نتيجة الخطر الأمني وحده، بل نتاج تفاعل مركّب بين العنف المسلح والانهيار الاقتصادي وتفكك منظومة الخدمات العامة.

وقد أدى **توقف النشاط الزراعي وانقطاع سلاسل الإمداد** إلى ارتفاعٍ غير مسبوق في أسعار الغذاء وفقدان آلاف الأسر مصادر دخلها، بما حوّل الأزمة الاقتصادية إلى عامل طرد سكاني واسع النطاق. ويكشف ذلك عن انتقال الصراع من كونه أزمة أمنية إلى أزمة معيشية شاملة تدفع السكان إلى النزوح القسري بحثًا عن الحد الأدنى من الاستقرار الغذائي، وهو ما يدل على أن الأمن الغذائي أصبح أحد المحددات الرئيسية

(١) ندى فاروق، السودان بعد ألف يوم من الحرب- أزمة إنسانية مأساوية وصمت دولي، دويتش فيلله، ٢٠٢٦/١/٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://urli.info/1myL8

(2) The UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), Sudan, Retrieved: 29/3/2026, available at: https://www.unocha.org/sudan

(3) UNHCR Egypt Monthly Operational Update (February 2026), UNHCR, 15/3/2026, available at: https://tinyurl.com/ms94wwnc

لحركة السكان داخل السودان وخارجه -كما سنرى[١].

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل وصل إلى **ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية**، إذ تُشير نتائج لجنة تقصّي الحقائق التابعة للأمم المتحدة بشأن الحرب في السودان إلى تصاعد غير مسبوق في مستوى الانتهاكات المرتكبة ضد المدنيين، خاصةً في إقليم دارفور، حيث خلص التحقيق إلى أن الأفعال التي ارتُكبت في مدينة الفاشر تحمل سمات قد ترقى إلى الإبادة الجماعية. وقد وثّق التقرير حصارًا استمر نحو ثمانية عشر شهرًا فرض ظروفًا معيشية قاسية على السكان عبر الحرمان المتعمد من الغذاء والمياه والرعاية الصحية والمساعدات الإنسانية، الأمر الذي أدى إلى انهيار مقومات الحياة الأساسية ودفع أعداد كبيرة من المدنيين إلى النزوح القسري بحثًا عن الأمان.

كما أشار التحقيق إلى وجود نمط ممنهج من **الاستهداف القائم على الهوية العرقية والانتماء الاجتماعي والسياسي المفترض**، مترافقًا مع عمليات قتل جماعي وعنف جنسي واسع النطاق واعتقالات تعسفية واختفاء قسري. وقد استهدفت هذه الانتهاكات بشكلٍ خاص مجتمعات غير عربية، بما في ذلك نساء وفتيات تعرضن للاغتصاب والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ما يعكس استخدام العنف كأداةٍ لإرهاب السكان وإجبارهم على الفرار، وهو ما ساهم مباشرةً في تضخم موجات النزوح الداخلي واللجوء إلى الدول المجاورة.

ويبرز التقرير أن ما شهدته الفاشر يُمثل تصعيدًا لأنماطٍ سابقة من العنف في دارفور، ولكن بدرجةٍ أعلى من التنظيم والاتساع، حيث وثّقت اللجنة ثلاثة أيام وُصفت بأنها فترة "رعب مطلق" قُتل خلالها آلاف المدنيين. وأسهمت هذه الأحداث في تفكيك البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية، وأدت إلى فقدان مصادر الدخل والخدمات الأساسية، ما جعل النزوح خيارًا قسريًا للبقاء على قيد الحياة وليس مجرد استجابة مؤقتة للصراع.

وحذرت اللجنة الأممية من استمرار خطر ارتكاب فظائع جماعية في ظل غياب المساءلة الدولية الفعالة، مؤكدةً أن المجتمع الدولي أخفق في اتخاذ إجراءات كافية لحماية المدنيين رغم وجود مؤشرات مبكرة وتحذيرات متكررة منذ عام ٢٠٢٤. كما دعت إلى فرض حظر على توريد الأسلحة وفرض عقوبات على الجهات المتورطة وضمان التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، باعتبار أن غياب الردع يُسهم في إطالة أمد النزاع وتفاقم الأزمة الإنسانية[٢].

وتعكس هذه التطورات الأثر العميق للحرب على حياة السودانيين، حيث تحولت مناطق واسعة إلى بيئاتٍ غير صالحة للحياة نتيجة العنف والحصار وانهيار الخدمات، **ما أدى إلى واحدةٍ من أكبر أزمات النزوح في العالم حاليًا**، وأعاد تشكيل أنماط الاستقرار السكاني عبر موجات نزوح داخلي ولجوء خارجي واسعة النطاق، تحمل تبعات اجتماعية واقتصادية طويلة الأمد على الأفراد والأسر والمجتمعات المضيفة.

في هذا السياق، مثل النزوح الداخلي أبرز تجليات الأزمة السودانية المعاصرة، إذ شهدت البلاد موجات تهجير واسعة امتدادًا لتاريخٍ طويل من الصراعات منذ أزمة دارفور عام ٢٠٠٣. فبحلول نهاية ٢٠٢٢ كان هناك نحو ٣,٧ مليون نازح داخليًا، لكن الحرب الحالية رفعت العدد بصورةٍ غير مسبوقة، حيث فرّ الملايين من منازلهم منذ أبريل ٢٠٢٣، بينهم ملايين الأطفال. وقد واجهت المجتمعات المضيفة ضغطًا شديدًا على الموارد المحدودة أصلًا، مع ملاحظة أن النزوح لم يكن مجرد انتقال جغرافي، بل تحوّل إلى حالة هشاشة معيشية مركّبة؛ إذ تعاني الأسر من نقص المأوى والغذاء والرعاية الصحية والمياه النظيفة نتيجة تدمير القطاعات الزراعية والخدمية.

وبعد عامٍ واحد فقط من اندلاع الصراع الحالي، أشارت التقديرات إلى أن السودان أصبح يضم واحدًا من كل ثمانية نازحين داخليًا في العالم، ما يعكس حجم التحول الذي أصاب

(١) د. محمد حسن إمام، السودان على حافة الضمير العالمي.. أكبر أزمة إنسانية تتشكل بصمت، الجزيرة نت، ٢٠٢٦/٣/٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://urli.info/1myef

(٢) هل يتجاوب المجتمع الدولي مع نتائج تحقيق الأمم المتحدة لوقف حرب السودان؟، بي بي سي نيوز عربي، ٢٠٢٦/٢/١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/4dkwdwbm

المجتمع السوداني من الاستقرار النسبي إلى الاعتماد شبه الكامل على المساعدات الإنسانية[١]، وتُشير الأرقام في الوقت الراهن لما يُقارب ١٠,١ مليون نازح داخليًا[٢].

يتخلل واقع النزوح الداخلي حالة من عدم الاستقرار المزمن، حيث يعيش المدنيون بين مخاطر أمنية مستمرة وانهيار شبه كامل للخدمات الأساسية. فحتى في المناطق التي شهدت عودة محدودة لبعض السكان، مثل أجزاء من الخرطوم، لا تزال الأخطار قائمة نتيجة انتشار الذخائر غير المنفجرة وغياب البنية الخدمية. كما أدى الحصار الذي فُرض على مدن مثل كادوقلي والدلنج -حتى أسابيع قليلة ماضية- إلى عزل السكان عن الغذاء والرعاية الصحية والأسواق، وهو ما يُشير إلى استخدام القيود الميدانية كعامل مضاعف للأزمة الإنسانية. وتستقبل مناطق أخرى موجات نزوح جديدة، مثل وصول آلاف النازحين من شمال دارفور إلى الولاية الشمالية، معظمهم من كبار السن والمرضى، في دلالةٍ على تحول النزوح إلى عملية استنزاف مستمرة للقدرات المجتمعية المحلية.

ولا يقتصر **أثر النزوح** على فقدان السكن، بل يمتد إلى تفكك الروابط الاجتماعية وفقدان الوثائق الرسمية والممتلكات، وهو ما يُعمّق الشعور بعدم اليقين ويُعيد تشكيل العلاقات الأسرية والاجتماعية. فقد أدى طول أمد الحرب إلى انفصال العائلات وتشتتها داخل السودان وخارجه، بما يعكس تحولات نفسية واجتماعية عميقة تتجاوز الأثر المادي المباشر للنزاع[٣].

نتيجة للحرب تحولت مدن كانت تُمثل مراكز اقتصادية واجتماعية إلى مناطق شبه خالية، بينما أصبحت طرق النزوح ومخيماته جزءًا من المشهد اليومي، في دلالةٍ واضحة على عمق التحول الذي أصاب البنية المجتمعية السودانية. وتعكس أوضاع مخيمات النزوح الداخلي مستويات مرتفعة من الهشاشة الإنسانية، الأمر الذي يُضاعف مخاطر انتشار الأمراض وسوء التغذية، خاصةً بين الأطفال وكبار السن. وهو ما يعني أن النزوح لم يؤد فقط إلى فقدان المأوى، بل خلق بيئات معيشية جديدة تُعيد إنتاج الفقر والمرض بصورةٍ أكثر حدة، بما قد يُرسخ أنماطًا طويلة الأمد من التهميش الاجتماعي إذا استمر الصراع.

كما أدى النزوح الجماعي إلى تفكيك الشبكات الاجتماعية التقليدية التي كانت تُشكل آليات دعم غير رسمية داخل المجتمع السوداني، وهو ما يدل على أن آثار الحرب تتجاوز الخسائر المادية لتصل إلى إعادة تشكيل أنماط التضامن المجتمعي[٤].

تُشير التقديرات إلى أن **النساء والأطفال يُشكلون الغالبية العظمى من النازحين**، وهو ما يدل على أن العنف والتفكك الاجتماعي يترك أثرًا متفاوتًا على مختلف الفئات السكانية، ويزيد من الحاجة إلى دعم موجه لحماية المجموعات الضعيفة. كما أظهرت البيانات تزايد الفقر الغذائي، وصعوبة الوصول إلى التعليم للأطفال، وهو ما يؤثر على مستقبل الأجيال القادمة ويُعزز دائرة التهميش -كما سنرى. هذا بما يعكس أبعادًا اجتماعية ونفسية تحتاج إلى تدخلاتٍ شاملة[٥].

وفي ظل حالة العوز، يُجبر النازحون على تبني استراتيجيات تأقلم قسرية ومؤذية، مثل تقليص استهلاك الغذاء أو الانخراط في أنشطة عالية المخاطر، بما يزيد تعرضهم للاستغلال والاتجار بالبشر. ويعكس ذلك انتقال النزوح من حالةٍ طارئة مؤقتة إلى نمط معيشة طويل الأمد قائم على الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية، حيث يؤدي فقدان الأراضي الزراعية وتعطل الأسواق إلى تآكل تدريجي لقدرات المجتمعات المحلية على التعافي الذاتي[٦].

---

(١) أسماء البنا، المأساة الإنسانية في الحرب السودانية: المشاهد والدلالات، مرجع سبق ذكره.

(2)UNHCR - The UN Refugee Agency, Sudan, Op. cit.

(٣) ندى فاروق، السودان بعد ألف يوم من الحرب- أزمة إنسانية مأساوية وصمت دولي، مرجع سبق ذكره.

(٤) د. محمد حسن إمام، السودان على حافة الضمير العالمي.. أكبر أزمة إنسانية تتشكل بصمت، مرجع سبق ذكره.

(5) UNHCR Egypt Monthly Operational Update (February 2026), Op. cit.

(٦) بيان مشترك من الجهات المانحة بشأن إيصال المساعدات الإنسانية في

ثانيًا- أبعاد انعدام الأمن الإنساني بين النازحين السودانيين

تكشف بيانات خطة العمل الإنسانية لليونيسف في السودان لعام ٢٠٢٦ عن أزمةٍ إنسانية متعددة الأبعاد، حيث يتفاقم انعدام الأمن الإنساني بمختلف أبعاده بدءً من انعدام الأمن الغذائي، فانهيار النظام الصحي، وأزمات التعليم والمياه، وانعدام الحماية في ظل استمرار النزاع؛ فهي دلالات واضحة على تأثير الحرب العميق على الحياة اليومية للأسر والحماية الأساسية للأطفال والنساء، مما يستدعي استجابات عاجلة ومنسقة على مستوى متعدد القطاعات.

بحلول عام ٢٠٢٦، وصل الوضع الإنساني في السودان إلى مستوياتٍ حادة من سوء الأوضاع المعيشية والخدمات الأساسية، حيث تُظهر بيانات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) في ندائها Humanitarian Action for Children 2026 أن نحو ٣٣,٧ مليون شخص في حاجةٍ ماسَّة إلى دعمٍ إنساني، من بينهم ١٧,٣ مليون طفل يُعانون من تأثيرات الصراع المتشابكة. وتشير هذه التقديرات إلى أن ما يقارب نصف سكان السودان سيظل عاجزًا عن تلبية ضروريات البقاء الأساسية دون تدخل إنساني واسع النطاق.

تعكس هذه الأرقام لعام ٢٠٢٦ استمرار تفاقم الأزمة الإنسانية في السودان، ففي الوقت الذي كشفت فيه الأرقام السابقة عن حاجة ٣٣,٧ مليون شخص للدعم الإنساني، كانت التقديرات الإنسانية لعام ٢٠٢٥ تُشير إلى أن نحو ٣٠ مليون شخص في السودان كانوا بحاجةٍ إلى هذه المساعدات، وهو ارتفاع يؤكد تعقد أبعاد الأزمة التي تجمع بين انعدام الأمن الغذائي وانتشار الأمراض والصدمات المناخية المتفاقمة. وتُعد النساء والفتيات من الفئات الأكثر هشاشة، حيث ارتفعت مخاطر التعرض للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في سياق النزاع[١]. تلك المؤشرات المتراجعة للأمن الإنساني نتناولها فيما يلي:

١- تفشي انعدام الأمن الغذائي

تُشير المعطيات الإنسانية إلى أن الأمن الغذائي يُمثل البعد الأكثر حدة في الأزمة الحالية، إذ أدى تدمير الإنتاج الزراعي وتعطل التدفقات التجارية إلى انخفاضٍ حاد في توفر الغذاء وإمكانية الوصول إليه. وهو ما يعني أن المجاعة في السودان ليست نتيجة نقص الموارد فحسب، بل نتاج مباشر لتفاعلات الحرب مع الاقتصاد المحلي وأنظمة السوق. وفي الوقت ذاته، يواجه الأطفال تداعيات مزدوجة تتمثل في سوء التغذية وتفكك البيئات التعليمية، الأمر الذي يُشير إلى آثار طويلة الأمد على رأس المال البشري السوداني. كما يؤدي نقص الخدمات الصحية والغذائية داخل المخيمات والمناطق المحاصرة إلى ارتفاع معدلات الأمراض وسوء التغذية، بما يعكس تحول الاحتياجات الإنسانية من الإغاثة الطارئة إلى مسألة بقاء يومي للسكان المدنيين[٢].

في مجال التغذية، يُعاني الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات من مستوياتٍ شديدة من سوء التغذية، إذ من المتوقع أن يُصاب ٨٢٥ ألف طفل بمرض الهزال الحاد (Severe Wasting) في عام ٢٠٢٦. وتشير بيانات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي إلى أن سوء التغذية الحاد ينتشر بمعدلات تتجاوز ٣٠٪ في أجزاءٍ من دارفور وكردفان، وهو ما يتجاوز مستويات المجاعة وفق المعايير الدولية. ويعكس ذلك تآكلًا حادًا في الأمن الغذائي، ليس فقط بسبب النزاع، بل أيضًا نتيجة انهيار الزراعة، ونقص المياه، وفقدان سلاسل الإمداد[٣]. وبرزت مدينة الفاشر مثالًا حادًا للأزمة، إذ ظل أكثر من ٢٦٠ ألف مدني محاصرين لشهورٍ طويلة في ظروف شبه انهيار كامل للخدمات

---

(1)The UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), Sudan, Op. cit.

السودان، وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية بالمملكة المتحدة، ٢٠٢٤/١٠/١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/shew8p9b

(٢) بيان مشترك من الجهات المانحة بشأن إيصال المساعدات الإنسانية في السودان، مرجع سبق ذكره.

(3) The UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), Sudan, Op. cit.

الصحية والغذائية[١].

في عام ٢٠٢٦، يواجه نحو ٤,٢ ملايين طفل وامرأة حامل ومرضع سوء تغذية حاد، وهو ما يعكس انتقال الأزمة من مرحلة انعدام الأمن الغذائي إلى مرحلة الخطر الصحي المباشر، إذ لم يعد الجوع نتيجة عرضية للنزاع بل أحد ملامحه البنيوية. وتكشف أوضاع المخيمات، خاصةً في ولايات كردفان ودارفور، عن نمطٍ متكرر من الاعتماد على مخزونات غذائية محدودة أو مساعدات متقطعة، بما يدل على انهيار منظومات الإمداد المحلية وفقدان الأسر لقدرتها على تأمين احتياجاتها الأساسية بعد فقدان مصادر الدخل والنزوح القسري.

كما تكشف هذه المؤشرات عن تحمل النساء -خاصةً الأمهات- عبء إدارة الندرة الغذائية داخل الأسرة، في ظل غياب المعيل أو اضطراره للبحث عن مصادر رزق غير مستقرة خارج المخيمات. وهو ما يعني أن النساء أصبحن فاعلات أساسيات في استراتيجيات البقاء اليومية، بينما يتعرضن في الوقت ذاته لضغوطٍ نفسية واجتماعية مضاعفة نتيجة مسؤولية إعالة الأطفال في بيئاتٍ تفتقر إلى الحد الأدنى من الاستقرار. ويؤدي ذلك إلى إعادة تشكيل أدوار الأسرة السودانية تحت ضغط النزوح، حيث تتحول الأمومة من دورٍ رعائي إلى مهمة بقاء يومية مرتبطة بإدارة الجوع والخوف وعدم اليقين.

ويتفاقم الوضع مع تراجع القدرة التشغيلية للمنظمات الإنسانية نتيجة نقص التمويل، إذ أعلن برنامج الأغذية العالمي عن خفض الحصص الغذائية بنسبة تصل إلى ٧٠٪ في المناطق التي تواجه المجاعة و٥٠٪ في المناطق المهددة بها، وهو ما يدل على فجوة متزايدة بين حجم الاحتياجات الإنسانية والموارد المتاحة للاستجابة. ويُشير هذا التقليص إلى خطر دخول أعداد أكبر من الأسر في دوامة سوء التغذية المزمن، خاصةً بين الأطفال دون سن الخامسة الذين يُعدّون الفئة الأكثر هشاشة من الناحية البيولوجية والنمائية.

وهو ما يعكس تحوّل الأزمة الإنسانية إلى حالة ممتدة تهدد النمو الجسدي والمعرفي لجيلٍ كامل، الأمر الذي يشير إلى آثار طويلة الأمد قد تستمر حتى بعد توقف القتال، عبر ارتفاع معدلات الفقر الصحي والتعليمي وتراجع رأس المال البشري في المجتمع السوداني[٢].

وعلى الرغم من وصول المساعدات الغذائية إلى نحو أربعة ملايين شخص شهريًا مع خطط للتوسع إلى سبعة ملايين، فإن اتساع رقعة الاحتياجات يجعل الاستجابة الإنسانية أقل من مستوى الأزمة[٣].

ويُمثل نقص المياه النظيفة أزمة واسعة النطاق في السودان، إذ يفتقر نحو ٢٨ مليون شخص إلى مياه آمنة للشرب والاستخدام المنزلي، الأمر الذي يزيد من انتشار الأمراض المنقولة عن طريق المياه ويُعمّق الأزمة الصحية القائمة. وتُظهر هذه الأرقام أن حوالي شخص من كل ثلاثة أشخاص في السودان يعيش دون إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية[٤].

٢- الوضع الصحي: تفشي الأمراض والأوبئة وتدني الخدمات

أفادت التقارير أن ٧٠٪ من مرافق الصحة في البلاد أصبحت غير وظيفية، ما يعرض ٣,٤ مليون طفل دون سن الخامسة لخطر الأمراض القاتلة التي يمكن الوقاية منها. وتظل الكوليرا والكوليرا المرتبطة بسوء المياه والأمراض المنقولة عن طريق المياه من أبرز مشاكل الصحة العامة، مع أكثر من ١١٣ ألف حالة مشتبه فيها و٣ آلاف حالة وفاة منذ عام ٢٠٢٤. كما أن معدل انتشار الملاريا مرتفع بشكلٍ استثنائي، حيث يُقدّر

(١) المفوضية ووكالات أممية أخرى تحث على العمل الفوري لمعالجة الأزمة الإنسانية المتصاعدة في السودان، المفوضية السامة للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، ٢٠٢٤/١٠/٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/4v7626pk

(٢) محمد محمد عثمان، أكثر من ٤ ملايين طفل وامرأة حامل يواجهون سوء التغذية الحاد في السودان، مرجع سبق ذكره.

(٣) ندى فاروق، السودان بعد ألف يوم من الحرب- أزمة إنسانية مأساوية وصمت دولي، مرجع سبق ذكره.

(4) UNICEF, Sudan: Humanitarian Action for Children, 2026, pp 1,2, available at: https://tinyurl.com/36ae882r

السودان أنَّه يمثل حوالي ٤١٪ من الإصابات العالمية و٤٩٪ من الوفيات بمرض الملاريا، بمعدل نحو ١٠ آلاف إصابة و٢١ وفاة يوميًّا[١].

يأتي ذلك تزامنًا مع تعرض القطاع الصحي لانهيارٍ واسع مع خروج العديد من المستشفيات عن الخدمة ونقص الأدوية والمعدات الطبية، الأمر الذي دفع السكان للاعتماد على مبادراتٍ تطوعية محدودة لا تتناسب مع حجم الاحتياجات. وقد أدى نقص المياه النظيفة وسوء الظروف الصحية في مخيمات النزوح إلى انتشار الأمراض، بينما كانت النساء الحوامل والأطفال الأكثر عرضةً للمخاطر، وهو ما يعكس الطابع غير المتكافئ لتأثير الحرب على الفئات السكانية المختلفة[٢].

٣- العملية التعليمية: بين تسرب ملايين الطلاب والتشبث بالأمل

في المجال التعليمي، **أدى تحويل المدارس إلى ملاجئ للنازحين أو تدميرها إلى توقف العملية التعليمية لملايين الأطفال**، بما يُهدد جيلا كاملا بفقدان فرص التعلم. ولا يمثل هذا الانقطاع أزمة تعليمية فحسب، بل يحمل تداعيات اجتماعية وأمنية بعيدة المدى، إذ يزيد احتمالات عمالة الأطفال والتجنيد القسري والانحراف الاجتماعي بين النازحين، وهو ما يعني أن تعطّل التعليم يُشكل أحد أخطر الآثار الهيكلية للحرب على مستقبل السودان البشري[٣]. ويؤدي تدمير المدارس والجامعات إلى انقطاع طويل الأمد في التعليم، الأمر الذي يُشير إلى نشوء "جيل أزمة" يواجه مستقبلا محدود الفرص[٤].

وتكشف البيانات الأممية عن أزمةٍ هيكلية طويلة الأمد في رأس المال البشري السوداني، إذ أصبح أكثر من ١٤ مليون طفل من أصل ١٧ مليون طفل في سن الدراسة خارج النظام التعليمي نتيجة الحرب والنزوح وتدمير المدارس. ويعني ذلك أن السودان يواجه خطر "جيل ضائع" تعليميًّا، مع آثار مستقبلية محتملة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي[٥].

وتكشف متابعة حالة المدارس في السودان عن الطبيعة المركبة للأزمة التعليمية، إذ لم يعد التحدي مقتصرًا على الوصول إلى التعليم، بل امتد ليشمل القدرة النفسية والجسدية على الاستمرار فيه وسط الصدمات العنيفة؛ فقد أدى الهجوم على المدارس إلى مقتل وإصابة معلمين وطلاب. وفي الوقت الذي تسرب فيه ملايين الطلاب من العملية التعليمية، استمر القليل جدًا رغم تعرضهم للإصابة جراء الحرب، في تجسيدٍ واضح لتداخل العنف العسكري مع الحياة التعليمية اليومية للأطفال.

وتبرز هذه الحالات كيف يتحول التعليم في سياقات النزاع إلى **فعل مقاومة اجتماعية** ورمز للاستمرار، حيث ربط البعض مواصلة الدراسة بوفاءٍ لذكرى الزملاء والمعلمين الذين قُتلوا. ويعكس ذلك تحول المدرسة من مجرد مؤسسة تعليمية إلى مساحة لإعادة بناء المعنى الجماعي بعد الصدمة، إذ لعبت برامج الدعم النفسي دورًا أساسيًا في إعادة دمج بعض الطلاب داخل البيئة الدراسية، رغم استمرار أعراض الخوف والذكريات الصادمة. وتشير شهادات الطلاب إلى مظاهر نموذجية لاضطراب ما بعد الصدمة، مثل تجنب أماكن القصف واسترجاع الذكريات المؤلمة، وهو ما يدل على أن آثار الحرب التعليمية ليست مادية فقط، بل نفسية طويلة الأمد.

وعلى الرغم من هذه الظروف، تُظهر استمرارية العملية التعليمية -ولو بحدها الأدنى- قدرة المجتمعات المحلية على التكيّف مع الحرب عبر حلولٍ مؤقتة، مثل تخصيص غرف خاصة للطالبات المصابات أثناء الامتحانات وتقديم دعم نفسي جماعي. ويشير ذلك إلى أن التعليم في السياق السوداني لم يعد

(١) المفوضية ووكالات أممية أخرى تحث على العمل الفوري لمعالجة الأزمة الإنسانية المتصاعدة في السودان، مرجع سبق ذكره.

(2)The UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), Sudan, Op. cit.

(٣) د. محمد حسن إمام، السودان على حافة الضمير العالمي.. أكبر أزمة إنسانية تتشكل بصمت، مرجع سبق ذكره.

(٤) ندى فاروق، السودان بعد ألف يوم من الحرب- أزمة إنسانية مأساوية وصمت دولي، مرجع سبق ذكره.

(٥) المفوضية ووكالات أممية أخرى تحث على العمل الفوري لمعالجة الأزمة الإنسانية المتصاعدة في السودان، مرجع سبق ذكره.

مجرد خدمة عامة، بل أصبح أداة للصمود المجتمعي وإعادة إنتاج الأمل في ظل بيئة يغلب عليها العنف وعدم اليقين، حيث يُمثل الذهاب إلى المدرسة بحد ذاته إعلانًا رمزيًا عن رفض توقف الحياة رغم استمرار الحرب[١].

لذا، وعلى الرغم من اتساع نطاق النزوح الداخلي وتزايد الضغوط على المجتمعات المضيفة، **برز التعليم بوصفه أحد أهم أدوات التعافي الاجتماعي والنفسي في السودان**، وليس مجرد خدمة أساسية. ففي ولاية النيل الأبيض، التي تستضيف نحو ٤٠٠ ألف لاجئ و٤٦٠ ألف نازح داخليًا، شكّل إعادة افتتاح المدارس خطوة مركزية في استعادة مظاهر الحياة الطبيعية داخل المجتمعات المتأثرة بالنزاع. فقد تحولت المدارس التي كانت مغلقة ومتهالكة إلى فضاءاتٍ تعليمية نشطة استقبلت مئات الأطفال من النازحين والمجتمع المحلي، ما أتاح لأكثر من ٧٠٠ فتاة استئناف تعليمهن بعد سنواتٍ من الانقطاع، وهو ما يعكس الدور المباشر للتعليم في إعادة بناء الإحساس بالأمان والاستقرار الأسري، خاصة لدى الفتيات.

ويكشف استئناف العملية التعليمية بعد أكثر من عامين ونصف من تعطّل الدراسة عن حجم الخسارة التعليمية التي خلفها النزاع، حيث اضطر العديد من الطلاب إلى إعادة تعلم مهارات أساسية فقدوها خلال فترة الانقطاع. وهو ما يعني أن آثار الحرب لم تقتصر على النزوح الجغرافي، بل امتدت إلى ما يمكن وصفه بـ **"الفجوة المعرفية"** بين الأجيال، بما قد يؤثر مستقبلًا في فرص العمل وإعادة الإعمار والتنمية البشرية. كما أن عودة المعلمين إلى العمل وفّرت بدورها شكلا من أشكال استعادة الكرامة المهنية والاستقرار الاقتصادي داخل المجتمعات المحلية، بما يدل على أن التعليم يُساهم في دعم البنية الاجتماعية ككل وليس الطلاب فقط.

وتبرز أهمية التعليم بشكل خاص بالنسبة للفتيات، إذ يُنظر إليه كوسيلة للحماية الاجتماعية وتعزيز الوعي بالحقوق في سياق تتزايد فيه مخاطر الهشاشة المرتبطة بالنزوح. فاستمرار الدراسة يمنح الفتيات مساحةً آمنة، ويحد من احتمالات التعرض للاستغلال أو زواج القاصرات. كما تعكس تجربة الطلاب النازحين، مثل حالات الفتيات اللواتي استأنفن الدراسة بعد الفرار من الخرطوم، أن العودة إلى المدرسة تُعيد بناء الإحساس بالمستقبل والأمل، بما يجعل التعليم أداةً نفسية للتعافي بقدر ما هو أداة معرفية.

دفع ذلك المنظمات الدولية، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم السودانية، إلى التركيز على إعادة تأهيل المدارس الحكومية بدلا من إنشاء أنظمة تعليمية موازية. ويعكس هذا التوجه إدراكًا بأن الاستجابة الإنسانية الفعالة يجب أن تدعم المؤسسات الوطنية القائمة لتعزيز قدرتها على الصمود، وهو ما يدل على انتقال تدريجي من منطق الإغاثة المؤقتة إلى بناء القدرة المؤسسية طويلة الأمد.

ويعني ذلك أن المدرسة لم تعد مجرد موقع للتعليم، بل منصة لإعادة بناء العلاقات الاجتماعية بين اللاجئين والنازحين والمجتمعات المضيفة، حيث يتعلم الأطفال المناهج نفسها ويُكوّنون علاقات تتجاوز تصنيفات اللجوء والنزوح، وهو ما يدل على دور التعليم في تقليل التوترات الاجتماعية وتعزيز التماسك المجتمعي.

كما أن توفير الكتب والزي المدرسي وتحسين مرافق المياه والصرف الصحي داخل المدارس يساهم في خلق بيئات تعليمية آمنة وصحية، وهو ما يعكس فهمًا متزايدًا للعلاقة بين التعليم والصحة والحماية الإنسانية. أيضًا، إن تكامل جهود المفوضية في التعليم الثانوي مع تدخلات اليونيسف في التعليم الابتدائي أسهم في بناء مسار تعليمي متصل للأطفال، الأمر الذي يُعزز استمرارية التعلم ويحد من خطر التسرب المدرسي طويل الأمد،

---

(١)محمد محمد عثمان، "أدرس وفي رأسي شظية"، كيف واصلت شقيقتان سودانيتان دراستهما بعد قصف مدرستهما؟، بي بي سي نيوز عربي، ٢٠٢٦/١/٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/3p6kh4cz

بما يدل على أن الاستثمار في التعليم أصبح جزءًا من استراتيجية التعافي الوطني وليس مجرد استجابة قطاعية منفصلة.

ورغم استمرار الصراع وتعطيله للتعليم في مناطق واسعة من البلاد، فإن إعادة تشغيل المدارس في المناطق الأكثر استقرارًا تُمثل نواةً لإعادة بناء الاستقرار المجتمعي تدريجيًا، إذ يرتبط حضور الأطفال إلى المدارس بعودة مظاهر الحياة اليومية الطبيعية. وهو ما يعني أن التعليم في السياق السوداني الراهن قد يُصبح مؤشرًا مبكرًا على التعافي الاجتماعي وإعادة بناء الأمل، كما يعكس إدراكًا متزايدًا لدى المجتمعات المتضررة بأن إعادة بناء السودان مستقبلًا تبدأ من استعادة حق الأطفال في التعلم[١].

٤- أطفال السودان: اشتداد المعاناة في ظل التفكك الأسري القسري

أفرز النزاع السوداني نمطًا متصاعدًا من التفكك الأسري القسري، تجلّى بصورةٍ خاصة في تزايد أعداد الأطفال المنفصلين عن ذويهم داخل السودان وخارجه جراء النزوح واللجوء، حيث سُجّل نحو ٤٢ ألف طفل غير مصحوب أو منفصل عن أسرته في السودان ودول الجوار بحلول عام ٢٠٢٦. ويعكس هذا الرقم تحول النزوح من مجرد انتقال جغرافي إلى أزمة حماية عميقة تمس البنية الاجتماعية للأسرة السودانية نفسها، إذ يفقد الأطفال شبكات الأمان التقليدية أثناء الفرار الجماعي من مناطق القتال، وهو ما يعني انتقالهم من دائرة الحماية الأسرية إلى فضاءٍ إنساني هش تحكمه المخاطر وعدم اليقين. وقد توزعت هذه الحالات بين نحو ٥ آلاف طفل داخل السودان وقرابة ٣٧ ألفًا عبر الحدود، مع تحمّل دول الجوار -وخاصةً تشاد، وإثيوبيا، ومصر- عبئًا متزايدًا في استضافة أطفال وصل كثير منهم دون أي وثائق أو روابط أسرية واضحة، بما يدل على الطابع الفوضوي والعنيف لمسارات النزوح.

وتكشف هذه الظاهرة عن أبعادٍ إنسانية مركّبة تتجاوز فقدان الرعاية المباشرة، إذ يُواجه الأطفال المنفصلون مخاطر الاستغلال والعنف والاتجار بالبشر، إضافة إلى احتمالات التجنيد القسري أو الانخراط في أعمالٍ هامشية للبقاء. وقد اضطرت المنظمات الدولية إلى توسيع برامج الحماية لتشمل نحو ٣٢٩ ألف طفل عبر مساحات صديقة للطفل وآليات دعم نفسي واجتماعي، بينما خضع حوالي ٢١ ألف طفل لإجراءات "المصلحة الفضلى" لتحديد ترتيبات رعاية بديلة آمنة، وهو ما يشير إلى انتقال العمل الإنساني من الاستجابة الطارئة قصيرة المدى إلى إدارة طويلة الأمد لآثار اجتماعية ونفسية عميقة للحرب. ويعكس ذلك إدراكًا متزايدًا بأن الأزمة لم تعد مرتبطة فقط بالبقاء الجسدي، بل بالحفاظ على التكوين النفسي والاجتماعي لجيلٍ كامل.

في موازاة ذلك، أدى انهيار البنية التعليمية والصحية -كما سبقت الإشارة- إلى تفاقم هشاشة الطفولة السودانية، حيث بات ملايين الأطفال خارج النظام التعليمي، الأمر الذي يدل على تشكّل فجوة تنموية قد تمتد آثارها لعقود، إذ يرتبط الانقطاع التعليمي بارتفاع معدلات عمالة الأطفال والزواج المبكر والتعرض لشبكات الاستغلال. كما أسهمت الصدمات النفسية الناتجة عن فقدان أفراد الأسرة والنزوح المتكرر والعيش في بيئات غير مستقرة في ظهور آثار نفسية واجتماعية طويلة المدى، بما يعكس تحوّل الحرب إلى تجربة تكوينية لجيل نشأ في سياق العنف وعدم الاستقرار[٢].

وتتفاقم هذه التحديات في ظل فجوةٍ تمويلية حادة في الاستجابة الإنسانية بلغت نحو ٧٨٪ من الاحتياجات المطلوبة، بينما تحتاج برامج حماية الطفل وحدها إلى ما يقارب ٦٦ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٦. ويعني هذا العجز أن منظومات الحماية القائمة تعمل دون موارد كافية مقارنةً بحجم الأزمة، بما يعكس

(١) التعليم يُساهم في تعافي المجتمعات في السودان، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠٢٦/١/٢٧، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/mrtb6hmm

(٢) مصطفى سعيد، شتات عابر للحدود، كيف فرّقت حرب السودان بين ٤٢ ألف طفل وذويهم؟، بي بي سي نيوز عربي، ٢٠٢٦/٣/٢٧، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/mt3bnsw9

اختلالا بين تسارع الاحتياجات الإنسانية وبطء الاستجابة الدولية. ونتيجة لذلك، يصبح الأطفال المنفصلون عن أسرهم أحد أبرز المؤشرات على التحول البنيوي للأزمة السودانية من نزاعٍ مسلح تقليدي إلى أزمةٍ إنسانية ممتدة تعيد تشكيل مسارات الحياة والتعليم والهوية الاجتماعية لجيل كامل يعيش الحرب بوصفها واقعًا يوميًا لا حدثًا عابرًا[١].

٥- العنف الجنسي في مناطق الصراع

يُمثل العنف الجنسي أحد أكثر الأبعاد قسوةً وتعقيدًا في الأزمة السودانية، خاصةً داخل المخيمات، حيث تحوّل جسد المرأة إلى ساحةٍ مباشرة للصراع المسلح، بما يعكس استخدام العنف القائم على النوع الاجتماعي كأداة حرب لإخضاع المجتمعات المحلية وتفكيك بنيتها الاجتماعية. فمع دخول النزاع يومه الألف في عام ٢٠٢٦، تشير تقديرات منظمات حقوقية وعاملين ميدانيين إلى أن حالات اغتصاب تقع بمعدلٍ يُقارب حالة كل ساعة في إقليم دارفور، وهو ما يدل على طابع منهجي ومتكرر للعنف وليس مجرد انتهاكاتٍ فردية معزولة. ويكشف اتساع نطاق الضحايا ليشمل الأطفال والشابات وكبار السن عن انهيار منظومات الحماية المجتمعية والقانونية، الأمر الذي يشير إلى بيئة نزاع تُرفع فيها القيود الاجتماعية والمؤسساتية التي كانت تحدّ سابقًا من انتشار هذا النوع من الجرائم.

وقد **حمَّلت تحقيقات الأمم المتحدة، قوات الدعم السريع مسؤولية غالبية حالات الاغتصاب**، موضحة "أن مقاتلي هذه القوات دأبوا على استخدام العنف الجنسي لترويع المدنيين وقمع المعارضة"، رغم نفي الميليشيا ذلك.

وتتجاوز آثار العنف الجنسي البعد الأمني لتتحول إلى **أزمةٍ صحية و إنسانية مركبة**، إذ أفاد أطباء ميدانيون بأن نحو ٦٥٪ من النساء اللواتي تعرضن للاعتداء أُصبن بأمراض منقولة جنسيًا، بما في ذلك أمراض خطيرة كالإيدز والزهري والتهاب الكبد الوبائي، وهو ما يعكس تداخلا مباشرًا بين العنف المسلح وانهيار النظام الصحي. فضعف الوصول إلى خدمات رعاية الأمومة والعلاج النفسي والطبي يجعل الاعتداء حدثًا ممتدًا زمنيًا، تتكرر آثاره عبر الحمل القسري، والمضاعفات الصحية، والوصمة الاجتماعية التي تدفع بعض الأمهات إلى التخلي عن أطفال وُلدوا نتيجة الاغتصاب، بما يدل على تحولات قسرية كذلك في العلاقات الأسرية وأنماط الأمومة تحت ضغط الحرب.

ويكشف هذا الواقع عن بعد عميق للأزمة الإنسانية، حيث **تتحمل النساء عبئًا مزدوجًا**: فهنّ ضحايا مباشرات للعنف من جهة، وركائز أساسية للاستجابة المجتمعية من جهةٍ أخرى. ففي ظل انهيار مؤسسات الدولة الصحية والقضائية، أصبحت شبكات النساء المحليات والعاملات في المجال الإنساني آليات بديلة للحماية والدعم، وهو ما يعكس انتقال وظائف الرعاية الاجتماعية من الدولة إلى المبادرات المجتمعية غير الرسمية. ويُشير ذلك إلى إعادة تشكيل أدوار النساء داخل المجتمع السوداني، حيث تتحول أدوارهن من إطارها التقليدي إلى أدوار إنقاذ مجتمعي تتضمن تقديم الدعم النفسي، وتوثيق الانتهاكات، وتأمين المساعدة للناجيات.

كما يعمِّق انتشار العنف الجنسي من **الآثار النفسية طويلة الأمد** للنزاع، خاصة لدى الأطفال الذين يشهدون الاعتداءات أو يولدون في سياقات عنف، بما يعزز احتمالات الصدمات النفسية المزمنة وتفكك الروابط الأسرية. وهو ما يعني أن الأزمة لا تهدد السلامة الجسدية فحسب، بل تُعيد تشكيل البنية الاجتماعية للأجيال القادمة عبر ترسيخ أنماط من الخوف وعدم الأمان وانعدام الثقة المجتمعية.

وفي هذا السياق، يُصبح العنف القائم على النوع مؤشرًا مركزيًا على طبيعة الحرب السودانية بوصفها صراعًا يمتد إلى المجال الاجتماعي والحميمي للأفراد، وليس مجرد مواجهة عسكرية. الأمر الذي يُشير إلى أن التعافي المستقبلي لن يتطلب فقط إعادة الإعمار المادي، بل أيضًا إعادة بناء منظومات العدالة والحماية الاجتماعية ومعالجة الآثار النفسية والصحية العميقة التي خلفها استخدام العنف الجنسي كسلاح

(١) مصطفى سعيد، المرجع السابق.

ضمن ديناميات النزاع[١].

ومن أبرز الوقائع التي يمكن الإشارة إليها ما جاء في التقرير الذي أصدره مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك، عن عمليات قتل واغتصاب وأنواع أخرى من العنف الجنسي والتعذيب واسعة النطاق ارتُكبت خلال الهجوم الذي شنته قوات الدعم السريع على مخيم زمزم للنازحين بدارفور في أبريل ٢٠٢٥، وقد أفاد التقرير بأنه قد تعرض ما لا يقل عن ١٠٤ شخصًا، من بينهم ٧٥ امرأة و٢٦ فتاة، لعنفٍ جنسي مروع، بما في ذلك الاغتصاب والاغتصاب الجماعي والاسترقاق الجنسي، سواء أثناء الهجوم على المخيم أو على طول الطرق للخروج منه[٢].

ثالثًا- اللاجئون خارج السودان: بين محدودية الموارد والعودة الهشة

مع اقتراب الحرب في السودان من عامها الرابع، تحوّل النزوح عبر الحدود إلى ظاهرة مستمرة وليست موجةً طارئة مؤقتة، وهو ما دفع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، للسعي إلى حشد ١,٦ مليار دولار بالتعاون مع عشرات الشركاء لتقديم مساعدات إنسانية لنحو ٥,٩ مليون شخص في سبع دول مجاورة للسودان خلال ٢٠٢٦[٣] (منهم نحو ٤,٥ مليون سوداني[٤]). وتشير التقديرات إلى وصول نحو ٤٧٠ ألف لاجئ جديد خلال عامٍ واحد فقط، ما يعكس استمرار عوامل الطرد داخل السودان، وليس مجرد تداعيات أولية للحرب. ويعكس استمرار إطلاق نداءات تمويل سنوية كبيرة بهذه القيمة تحول اللجوء السوداني إلى أزمةٍ إقليمية طويلة الأمد، وليس استجابة إنسانية مؤقتة[٥]. كما أن فقدان مصادر الرزق وفرص العودة الآمنة يُرجح احتمال تحوُّل جزء من النزوح الحالي إلى لجوء ممتد زمنيًا، بما يحمله ذلك من آثار ديموغرافية واقتصادية على الدول المضيفة[٦].

وتُعد مصر الوجهة الرئيسية للفارين من النزاع، إذ أصبحت الدولة المضيفة لأكبر عدد من اللاجئين السودانيين، مع تضاعف أعداد المسجلين تقريبًا أربع مرات منذ عام ٢٠٢٣[٧]. وقد بلغ عدد اللاجئين السودانيين المسجلين أكثر من مليون نسمة، موزعين على نحو ٤٤٠ ألف أسرة، حيث تم توفير مواعيد تسجيل لما يزيد عن مليون شخص منذ بداية الأزمة. ويُشكل النساء والأطفال حوالي ٧٤,٧٪ من هذه الفئة، فيما يُمثل الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة نحو ١٩,٦٪، وهو ما يعكس هشاشة التجربة الإنسانية لهذه المجموعة ويُبرز أهمية استراتيجيات الدعم النوعي. وقد سعت الأمم المتحدة، ممثلةً بالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، إلى تعزيز الشمول الاجتماعي وتوسيع سعة التسجيل من خلال أدواتٍ رقمية، كما عملت على تعزيز التعاون مع السلطات المصرية لتيسير الوصول إلى الخدمات العامة والمبادرات التطوعية للعودة[٨].

غير أن الضغط المتزايد على منظومة الحماية الإنسانية، بالتزامن مع تراجع التمويل الدولي، أدى إلى تقليص الخدمات

(١) كيت بوي، مع دخول الصراع يومه الألف، منظمات حقوقية تقول: "نساء سودانيات يُغتصبن كل ساعة في مناطق بدارفور"، بي بي سي نيوز عربي، ٢٠٢٦/١/١٢، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/jsvpapz7

(٢) تقرير أممي: أنماط مروعة من الانتهاكات ارتكبت خلال الهجوم على مخيم زمزم في دارفور، الأمم المتحدة، ١٨ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي:https://tinyurl.com/3zxe7t23

(٣) د. محمد حسن إمام، السودان على حافة الضمير العالمي.. أكبر أزمة إنسانية تتشكل بصمت، مرجع سبق ذكره.

(4) IFRC warns: Sudan crisis spills across borders as humanitarian crisis worsens, Op. cit.

(٥) مع اقتراب الحرب في السودان من عامها الرابع، المنظمات الإنسانية تناشد تقديم الدعم للاجئين، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠٢٦/٢/١٧، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/58b5pcb3

(٦) د. محمد حسن إمام، السودان على حافة الضمير العالمي.. أكبر أزمة إنسانية تتشكل بصمت، مرجع سبق ذكره.

(٧) مع اقتراب الحرب في السودان من عامها الرابع، المنظمات الإنسانية تناشد تقديم الدعم للاجئين، مرجع سبق ذكره.

(8) UNHCR Egypt Monthly Operational Update (February 2026), Op. cit.

الأساسية، بما في ذلك إغلاق اثنين من ثلاثة مراكز تسجيل تابعة للمفوضية، وهو ما انعكس مباشرةً على قدرة اللاجئين على الوصول إلى الحماية القانونية والخدمات الاجتماعية. إن تضاعف أعداد اللاجئين في مصر يعكس دورها كمركز استقرار نسبي إقليمي، لكنه في الوقت نفسه يوضح نقل عبء الأزمة من الدولة الأصل إلى الدول المضيفة. كما تراجع متوسط الدعم الشهري المخصص لكل لاجئ من ١١ دولارًا عام ٢٠٢٢ إلى نحو ٤ دولارات فقط في عام ٢٠٢٥، وهو مؤشر واضح على انتقال الأزمة من مرحلة الاستجابة الإنسانية إلى مرحلة إدارة الندرة، بما يكشف عن اتساع الفجوة بين الاحتياجات والتمويل وتأثيرها المباشر على مستوى الحماية والخدمات.

وفي **دول الجوار الأخرى**، تكشف الأوضاع الحدودية عن مستوياتٍ مرتفعة من الهشاشة؛ ففي شرق تشاد بقيت أكثر من ٧١ ألف أسرة لاجئة دون مأوى مناسب، بينما ينتظر نحو ٢٣٤ ألف شخص فرص إعادة التوطين في ظروفٍ معيشية قاسية. كما أدى تعليق برامج التغذية وإغلاق مرافق صحية في بعض مخيمات اللجوء، مثل مخيم كيريداندونغو في أوغندا، إلى ارتفاع مخاطر انتشار الأمراض، ما يعكس العلاقة المباشرة بين نقص التمويل وتدهور الأوضاع الصحية للاجئين[١].

إن احتلال مصر المرتبة الأولى بين أكثر الدول استيعابًا للاجئين السودانيين بعد اقتراب الحرب من إتمام عامها الثالث يعكس قربها الجغرافي والروابط الاجتماعية والتاريخية التي تجمع البلدين، باعتبار القاهرة مكانًا أكثر ديمومة بالنسبة لتدفقات اللجوء السوداني التي كانت خريطته مغايرة قبل نحو عامين -أي بعد عامٍ واحد من الحرب- حين كانت التقديرات تشير لنحو مليوني لاجئ عبروا الحدود إلى دول الجوار، فقد كان من بينهم نحو ٦٦٠ ألفًا في جنوب السودان، و٥٧٩ ألفًا وصولوا إلى تشاد، وحوالي ٥٠٠ ألف لاجئ إلى مصر[٢].

تُظهر تجربة اللجوء السوداني في دول الجوار، وخاصةً مصر، امتداد الأزمة خارج الحدود الوطنية، حيث لم يعد النزوح مرحلة مؤقتة بل مسارًا حياتيًا طويل الأمد. فاستمرار القتال وتدهور الأوضاع الأمنية يدفع مزيدًا من السودانيين إلى البحث عن الاستقرار الخارجي، في ظل فقدان الأمل بالعودة السريعة. ويعكس تشتت الأسر وتباعدها جغرافيًا حالةً من "الشتات القسري"، حيث يعيش اللاجئون بين محاولات إعادة بناء حياتهم اليومية وبين ارتباط نفسي دائم بالوطن المفقود. وهو ما يدل على أن اللجوء لم يعد مجرد انتقال مكاني، بل تجربة اجتماعية ونفسية معقدة تعيد تعريف الهوية والانتماء لدى الأفراد[٣].

ورغم ذلك، حذرت **المنظمة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC)** في مارس ٢٠٢٦ من تفاقم الأزمة الإنسانية للسودانيين النازحين، حيث امتدت تداعيات الحرب إلى دول الجوار بما في ذلك تشاد، ومصر، وإثيوبيا، وجنوب السودان، وأوغندا، مما شكل ضغطًا هائلًا على البنى التحتية والموارد الهشة في هذه البلدان.

وتُشير المنظمة إلى أن العائلات تعيش في مخيماتٍ مكتظة، مثل مخيم زيرو في مدينة رنك بجنوب السودان، حيث يقطن حوالي ألف شخص في خيمٍ مؤقتة غير مجهزة لموسم الأمطار، وغالبية السكان ينامون على حصائر على الأرض منذ عام ٢٠٢٣، ويُعانون من نقص حاد في الغذاء والمياه. أما في تشاد، فتواجه المخيمات الحدودية ازدحامًا شديدًا، ويعيش العديد من النازحين تحت الأغطية البلاستيكية أو بناء ملاجئ بسيطة باستخدام ما تمكنوا من حمله من السودان، مع انخفاضٍ حاد في حصص الغذاء بسبب نقص التمويل.

وتؤكد أن الأطفال هم الأكثر عرضةً للخطر، إذ يواجه أكثر من ٤٥٠ ألف طفل في جنوب السودان خطر سوء التغذية الحاد، بينما تنتشر أمراض مثل الحصبة والملاريا في تشاد وإثيوبيا، ويُكافح اللاجئون للوصول إلى المياه النظيفة بشكلٍ يومي. كذلك تُعاني نسبة كبيرة من الأطفال من عدم الالتحاق

(١) مع اقتراب الحرب في السودان من عامها الرابع، المنظمات الإنسانية تناشد تقديم الدعم للاجئين، مرجع سبق ذكره.

(٢) أسماء البنا، المأساة الإنسانية في الحرب السودانية: المشاهد والدلالات، مرجع سبق ذكره.

(٣) ندى فاروق، السودان بعد ألف يوم من الحرب- أزمة إنسانية مأساوية وصمت دولي، مرجع سبق ذكره.

بالمدارس، خصوصًا في تشاد، حيث اثنان من كل ثلاثة أطفال مسجلين لا يتلقون التعليم.

أكدت المنظمة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العمل على تقديم المساعدات الأساسية، بما في ذلك المياه النظيفة، وبناء المراحيض، والدعم النفسي، والمساعدات النقدية، بالإضافة إلى توفير مساحات آمنة للنساء والفتيات لتعزيز الحماية من العنف، ودعم النساء اقتصاديًا من خلال مشاريع صغيرة مثل صناعة وبيع المفارش التقليدية، وإنشاء نقاط خدمات إنسانية في تشاد لمساعدة الوافدين الجدد، وتقديم الإسعافات الأولية والدعم النفسي للأطفال، وحفر آبار لتحسين الوصول إلى المياه، ذلك بجانب تقديم الصليب الأحمر في إثيوبيا دعمًا ماليًا للنازحين العائدين لبدء مشاريع صغيرة في مجالات مثل التجارة والإلكترونيات والدواجن.

ورغم ذلك، أكدت المنظمة أنه مع بدء موسم الأمطار وارتفاع تكاليف اللوجستيات قد يزداد الوضع سوءًا ما لم يحصل دعم دولي عاجل، محذرةً من أن استمرار نقص التمويل وتأخر وصول المساعدات قد يؤدي إلى فقدان المزيد من الأرواح وزيادة معاناة اللاجئين والنازحين[١].

وتحاول خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين لعام ٢٠٢٦ الجمع بين الإغاثة الطارئة والحلول طويلة الأجل عبر دعم إدماج اللاجئين في الأنظمة الوطنية للدول المضيفة، وتوسيع الوصول إلى الوثائق والخدمات العامة، وتعزيز الاعتماد على الذات من خلال الشراكات التنموية. إلا أن استمرار الفجوة بين الاحتياجات المتزايدة والموارد المتاحة يُهدد فعالية هذه الجهود، خصوصًا في ظل غياب أفق سياسي واضح لإنهاء الصراع، الأمر الذي دفع أعدادًا متزايدة من اللاجئين إلى مواصلة الهجرة نحو مسارات أكثر خطورة، بما في ذلك تضاعف محاولات الوصول إلى أوروبا ثلاث مرات تقريبًا خلال العام الماضي بما يُمثل مؤشرًا على تراجع الأمل في الحلول القريبة أو في ظروف اللجوء الحالية، وليس فقط بحثًا عن فرصٍ اقتصادية[٢].

وأمام هذا الواقع، **تصاعد الحديث عن عودة اللاجئين والنازحين السودانيين**، ورغم عودة نحو ٢,٦ مليون شخص إلى مناطقهم (عادوا من الخارج أو من أماكن النزوح الداخلي)، بما في ذلك أكثر من مليون عائد إلى الخرطوم خلال عام ٢٠٢٥، فإن هذه العودة توصف بأنها "هشة" بسبب الدمار الواسع للبنية التحتية وانهيار الخدمات الأساسية؛ إذ يجد العائدون أنفسهم في مدنٍ مدمّرة تفتقر إلى المياه النظيفة والرعاية الصحية والتعليم، ما يُحول العودة إلى شكل جديد من الهشاشة الإنسانية بدلًا من التعافي الفعلي. وتؤكد شهادات المسؤولين الأمميين أن انتشار الأمراض الوبائية مثل الكوليرا والملاريا وحمى الضنك يعكس العلاقة المباشرة بين انهيار البنية الصحية وتفاقم المخاطر الإنسانية، حيث أصبحت إعادة الإعمار مرتبطة أولًا بإعادة الحد الأدنى من الخدمات الأساسية لضمان بقاء السكان.

وقد طالبت الوكالات الأممية المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات فورية تشمل وقف الأعمال العدائية، وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتوفير تمويل عاجل ومرن، إضافةً إلى دعم حلول مستدامة للنازحين والعائدين والمجتمعات المضيفة. وتؤكد هذه الدعوات أن الاستجابة الإنسانية وحدها غير كافية دون معالجة الجذور السياسية للصراع، فرغم ظهور بعض مؤشرات العودة إلى المناطق الحضرية، فإن غياب الاستقرار والخدمات يحول دون تحولها إلى تعافٍ حقيقي. وهو ما يستدعي مراعاة هذه الحقائق عند فحص الموقف القانوني المتعلق ببطاقات الإقامة في دول الاستقبال قبل اتخاذ قرارات بالإعادة إلى الوطن، خاصةً أن السودان يبرز بوصفه نموذجًا لأزمة إنسانية مركّبة تتطلب استجابةً متزامنة إنسانية وسياسية وتنموية، حيث أصبح بقاء ملايين المدنيين مرتبطًا بمدى قدرة المجتمع الدولي على تحويل

(1) IFRC warns: Sudan crisis spills across borders as humanitarian crisis worsens, Op. cit.

(٢)مع اقتراب الحرب في السودان من عامها الرابع، المنظمات الإنسانية تناشد تقديم الدعم للاجئين، مرجع سبق ذكره.

التحذيرات المتكررة إلى إجراءاتٍ عملية فورية[١].

رابعًا- الاستجابات الدولية: فجوات التمويل والتقاعس الدولي

تعكس بيانات الاستجابة الإنسانية في السودان اتساع الفجوة بين حجم الاحتياجات الإنسانية والموارد المتاحة لمواجهتها، إذ بلغت الاحتياجات المالية المعدّلة لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٥ على سبيل المثال نحو ٤,٢ مليار دولار، في حين لم تتجاوز نسبة التغطية التمويلية ٣٩,٥٪، ما أفضى إلى فجوةٍ تمويلية تُقدَّر بحوالي ٢,٥ مليار دولار. وتشير هذه الأرقام إلى أن الأزمة السودانية لم تعد مجرد حالة طوارئ قصيرة الأمد، بل تحولت إلى أزمةٍ إنسانية ممتدة تتجاوز قدرات الاستجابة الدولية الحالية.

ويُظهر **توزيع المساعدات الدولية** اعتماد الاستجابة بدرجةٍ كبيرة على عدد محدود من المانحين الرئيسيين، تتصدرهم الولايات المتحدة بفارق واضح بقيمة ٢٢٣ مليون دولار، تليها المفوضية الأوروبية بنحو ٤٩ مليون دولار، وألمانيا بقيمة ٢٣ مليون دولار، وفرنسا بـ ٢٢ مليون دولار، والمملكة المتحدة بـ ٢٠ مليون دولار. ويكشف هذا التركّز في مصادر التمويل عن هشاشة الاستجابة الإنسانية أمام التحولات السياسية والاقتصادية الدولية، حيث يؤدي أي تراجع في التزامات المانحين إلى تأثيرات فورية على العمليات الإنسانية داخل السودان.

أما على مستوى القطاعات الممولة، فقد اتجهت الموارد بشكلٍ أساسي نحو المساعدات النقدية متعددة الأغراض، وبرامج دعم اللاجئين، إضافةً إلى قطاعات المياه والإصحاح والصحة، وهي مجالات ترتبط مباشرةً ببقاء السكان وقدرتهم على التكيّف مع ظروف النزوح الممتد. غير أن وجود حصة تمويل كبيرة ضمن بند "غير محدد" يعكس تحديات تنسيقية وتخطيطية في توجيه الموارد بدقة، وهو ما قد يحدّ من كفاءة الاستجابة في معالجة الاحتياجات المتخصصة، خصوصًا في ظل تدهور الأوضاع المعيشية وانتشار الأمراض وتراجع إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية[٢].

وفي الوقت نفسه، تكشف الاستجابة الإقليمية لأزمة اللاجئين السودانيين عن صعوبة مواكبة العمل الإنساني لتسارع تدفقات النزوح، إذ تستمر عمليات الفرار عبر الحدود أسبوعيًا نحو دول تعاني أصلا من هشاشة اقتصادية وضعف في الخدمات العامة حتى قبل اندلاع الصراع. ورغم ما أظهرته الحكومات والمجتمعات المضيفة من تضامن، فإن قدراتها الاستيعابية وصلت إلى حدودها القصوى، ما يجعل استمرار الدعم الدولي شرطًا أساسيًا للحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار الإنساني.

وتسعى خطط الاستجابة الحالية للمنظمات الأممية إلى الانتقال التدريجي من الإغاثة الطارئة إلى مقاربات تنموية طويلة المدى، عبر الاستثمار في مخيمات أكثر استدامة وتعزيز اندماج اللاجئين اقتصاديًا واجتماعيًا. غير أن استمرار القيود التمويلية العالمية، بالتوازي مع غياب مسار سياسي واضح لإنهاء الحرب، يُهدد بتقويض كل من الاستجابة الطارئة والحلول متوسطة الأجل، ويُبقي ملايين اللاجئين في حالة عدم يقين ممتدة[٣].

ورغم تدخل المنظمات الدولية والإقليمية، فإن حجم الاستجابة الإنسانية لا يزال دون مستوى الاحتياجات الفعلية، نتيجة تعقيدات الوضع الأمني وصعوبة الوصول إلى مناطق النزاع. ويكشف ذلك عن فجوة واضحة بين حجم الأزمة والقدرة الدولية على الاستجابة، ما يترك ملايين المدنيين في مواجهة مباشرة مع تداعيات الحرب.

---

(١) المفوضية ووكالات أممية أخرى تحث على العمل الفوري لمعالجة الأزمة الإنسانية المتصاعدة في السودان، مرجع سبق ذكره.

(2)The UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), Sudan, Op. cit.

(٣) مع اقتراب الحرب في السودان من عامها الرابع، المنظمات الإنسانية تناشد تقديم الدعم للاجئين، مرجع سبق ذكره.

كما تلقي التنافسات الجيوسياسية الإقليمية والدولية بظلالها على مسار الحلول الإنسانية والسياسية، حيث تتداخل المصالح الاستراتيجية مع جهود الإغاثة، وهو ما يدل على أن الأزمة السودانية ليست فقط أزمة إنسانية بل أيضًا ساحة تفاعل سياسي دولي تؤثر في سرعة وفعالية الاستجابة[١].

أيضًا، أدت عمليات النهب وتدمير الممتلكات والبنية الإنسانية إلى تعطيل توزيع المساعدات، في حين أسهم التمويل غير الكافي في الحد من قدرة المنظمات الدولية على الاستجابة لحجم الاحتياجات المتزايدة. ويُهدد استمرار هذه العوامل بتحول الأزمة من حالة طوارئ إنسانية إلى أزمة تنموية طويلة الأمد يصعب التعافي منها حتى بعد توقف القتال[٢].

وتوضح مواقف الدول المانحة أن أحد أبرز التحديات أمام الاستجابة الإنسانية يتمثل في العرقلة المنهجية لوصول المساعدات، سواء عبر القيود العسكرية أو العراقيل البيروقراطية المرتبطة بالتأشيرات وتصاريح الحركة، وهو ما يؤدي عمليًا إلى تأخير المساعدات المنقذة للحياة في أكثر المناطق احتياجًا. كما أن محدودية دخول المساعدات إلى دارفور منذ أشهر، رغم وجود سبعة ملايين شخص يُعانون انعدامًا حادًا في الأمن الغذائي، تكشف فجوة كبيرة بين الالتزامات الدولية والقدرة الفعلية على التنفيذ الميداني.

وتُشير الدعوات الدولية إلى فتح المعابر الحدودية، خاصةً معبر آدري مع تشاد، وتسهيل المساعدات عبر خطوط النزاع، إلى إدراكٍ متزايد بأن الحل الإنساني لا يمكن فصله عن الترتيبات السياسية والعسكرية للصراع. غير أن استمرار التصعيد العسكري يُعقّد هذه الجهود، بما يعكس اعتماد الاستجابة الإنسانية على الإرادة السياسية لأطراف النزاع بقدر اعتمادها على التمويل الدولي[٣].

كما تعيق صعوبة الوصول الإنساني ونقص الموارد إيصال المساعدات إلى العديد من المناطق المتضررة، بينما يشير تراجع الاهتمام الدولي مقارنة بأزمات عالمية أخرى إلى ما يمكن وصفه بـ "التهميش الإنساني" للأزمة السودانية. ويؤدي استمرار العمليات العسكرية، خصوصًا في مناطق كردفان ودارفور، إلى تعطيل الطرق الإنسانية وتهديد الممرات الرعوية والأسواق المحلية، بما يعكس ارتباط الأزمة الإنسانية مباشرةً باستمرار الصراع العسكري. كما أن توسع السيطرة العسكرية في بعض مناطق غرب السودان يُهدد بتصاعد النزاعات المحلية وظهور مطالب سياسية جديدة، وهو ما يُشير إلى احتمال تحول الأزمة الإنسانية إلى أزمة تفكك سياسي طويل الأمد ما لم يتم التوصل إلى تسوية شاملة مدعومة دوليًا[٤].

وتُشير التقديرات إلى أن تجاوز الأزمة يتطلب خطة دولية متكاملة تشمل إعادة الإعمار ودعم الاقتصاد وبرامج المصالحة الوطنية، بما يعكس إدراكًا متزايدًا أن المعالجة الإنسانية قصيرة الأمد غير كافية دون معالجة جذور الصراع وبناء مؤسسات قادرة على التعافي[٥].

خاتمة:

تكشف تجربة السودان بعد نحو ٣ سنوات من الحرب عن تحول الصراع إلى حالة إنسانية ممتدة تُعيد تشكيل الحياة اليومية للسودانيين داخل البلاد وخارجها. فقد أدى النزوح الجماعي، وانهيار الخدمات، وتصاعد العنف، إلى تغييراتٍ عميقة في البنية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للمجتمع، حيث يعيش الملايين في حالة انتظار دائم بين البقاء المؤقت والأمل المؤجل بالعودة. ويعكس استمرار المعاناة وسط محدودية الاهتمام الدولي الحاجة الملحة إلى استجابة تتجاوز الإغاثة الطارئة نحو معالجة جذور الصراع، بما يضمن

(١) د. محمد حسن إمام، السودان على حافة الضمير العالمي.. أكبر أزمة إنسانية تتشكل بصمت، مرجع سبق ذكره.
(٢) أسماء البنا، المأساة الإنسانية في الحرب السودانية: المشاهد والدلالات، مرجع سبق ذكره.
(٣) بيان مشترك من الجهات المانحة بشأن إيصال المساعدات الإنسانية في السودان، مرجع سبق ذكره.
(٤) ندى فاروق، السودان بعد ألف يوم من الحرب- أزمة إنسانية مأساوية وصمت دولي، مرجع سبق ذكره.
(٥) د. محمد حسن إمام، السودان على حافة الضمير العالمي.. أكبر أزمة إنسانية تتشكل بصمت، مرجع سبق ذكره.

استعادة الاستقرار وحماية الكرامة الإنسانية للسودانيين.

وتُوضح التطورات أن الحرب لم تعد أزمةً أمنية فحسب، بل عملية تفكيك تدريجي لشروط الحياة الأساسية لملايين المدنيين. فالمجاعة، والنزوح الجماعي، وتعطّل الاقتصاد المحلي، وتراجع الحماية الإنسانية، جميعها تشير إلى تحوّل الصراع إلى أزمة بقاء يومي للسكان. كما يكشف التباين بين حجم الاحتياجات الإنسانية والقدرة على إيصال المساعدات عن حدود النظام الدولي في الاستجابة للأزمات الممتدة، وهو ما يجعل مستقبل السودان مرتبطًا ليس فقط بوقف القتال، بل بإعادة بناء منظومة إنسانية واقتصادية قادرة على استعادة الاستقرار الاجتماعي والكرامة الإنسانية للسودانيين.

كما تُظهر تجربة النازحين واللاجئين السودانيين حجم التحولات الإنسانية والاجتماعية الناجمة عن النزاع، بما يشمل الهشاشة الصحية والتعليمية، والتحديات الاقتصادية، والتغيرات النفسية التي يُعاني منها الأفراد، وخاصةً النساء والأطفال، بما يعكس ضرورة التنسيق الدولي المستمر مع السلطات الوطنية لتعزيز الشمول وحماية الفئات الأكثر ضعفًا، وهو ما يدل على ضرورة اتباع استراتيجيات متكاملة تجمع بين الاستجابة الفورية وبناء القدرات، لضمان حياة كريمة ومستقبل مستقر للمتأثرين بالأزمة السودانية.

وتشير الأزمة السودانية إلى تحول المعاناة الإنسانية إلى اختبارٍ حقيقي لفاعلية النظام الدولي الإنساني، إذ لم تعد معاناة الملايين مجرد أرقام إحصائية بل مؤشرًا على هشاشة منظومات الحماية العالمية في مواجهة النزاعات الممتدة. وبينما يمتلك السودان موارد بشرية وطبيعية كبيرة، فإن استمرار الحرب يُهدد بتحويل هذه الإمكانات إلى خسارة تاريخية طويلة الأمد، وهو ما يعني أن مستقبل البلاد بات مرتبطًا بقدرة المجتمع الدولي والسودانيين معًا على الانتقال من إدارة الأزمة إلى إنهائها جذريًا.

وبصورةٍ عامة، تكشف مؤشرات التمويل عن معضلةٍ مركزية تواجه الأزمة السودانية، تتمثل في اتساع الاحتياجات الإنسانية بوتيرةٍ أسرع من نمو الدعم الدولي، ما يضع ملايين السودانيين أمام واقع من المساعدات غير الكافية، ويزيد من احتمالات استمرار النزوح وتفاقم الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية في المدى المتوسط والطويل. رغم الجهود الإنسانية الدولية، لا تزال الاستجابة تواجه قيودًا كبيرة تتعلق بصعوبة الوصول إلى مناطق النزاع النشط ونقص التمويل مقارنةً بحجم الاحتياجات المتزايدة. وقد شكّلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الأوروبية أبرز الجهات المانحة، مع توجيه التمويل نحو المساعدات النقدية متعددة الأغراض، والاستجابة للاجئين، وقطاعات المياه والصحة. ومع ذلك، تظل فجوة التمويل والتحديات اللوجستية من أبرز العوامل التي تحدّ من فعالية إيصال المساعدات إلى الفئات الأكثر احتياجًا.

الجيش السوداني بين سؤال الحرب وأسئلة السياسة

محمود مجدي فاضل*

مقدمة:

شهدت الأشهر الأخيرة تغيرًا كبيرًا في موازين القوى وفي خريطة السيطرة الميدانية في السودان لا سيما بعد سقوط الفاشر، وقد جاء ذلك نتيجة تغيير الجيش لاستراتيجيته في الميدان، فقد تبنَّي الهجوم بدلًا من الدفاع وكسر رمزية نهج الحصار الذي يتبعه الدعم السريع، بالإضافة لاستراتيجية التحام المحاور وتضييق الخناق على طرق إمداد الدعم السريع واستعادة المناطق الاستراتيجية وجعلها نقطة ارتكاز لاستعادة مناطق أخرى ولتأمين المناطق التي تمَّ استعادتُها سابقًا لا سيما العاصمة الخرطوم. لقد قوَّت المكتسبات الميدانية الأخيرة -لا سيما في إقليم كردفان- من موقف الجيش السوداني وأعادت صياغة موازين القوى على طاولة المفاوضات لصالحه. تغيُّر استراتيجية الجيش لم يقتصر على الجانب الميداني وحده، بل امتدَّ للجانب السياسي أيضًا إذ بات الجيش السوداني حريصًا على بناء حاضنة سياسية من القوى المدنية والمقاومة الشعبية التي تشارك في المعارك ضد الدعم السريع وحلفائه، وذلك ما تجسِّده استراتيجية "الفرز الوطني"، فقد تمَّ إقصاء القوى المدنية المؤيدة للدعم السريع وحلفائه وعلى رأسها تحالف تأسيس وتحالف صمود، وذلك بهدف توحيد الصف السوداني والعمل على الوصول لمشروع سياسي شامل يقود إلى سودان موحَّد مدني وديمقراطي.

في ضوء ما سبق، نتناول في هذا التقرير التغيُّر في موازين خريطة السيطرة الميدانية للجيش السوداني وتغييره لاستراتيجيته في الحرب وانعكاس ذلك على موقفه التفاوضي، وشروط الجيش لإنهاء الحرب لا سيما بعد المكاسب الأخيرة، والحوار المدني العسكري واستراتيجية الجيش لإعادة بناء الحاضنة السياسية، ورؤية الجيش السوداني لما بعد الحرب.

أولًا- التغيُّر في خريطة السيطرة الميدانية للجيش السوداني واستراتيجيَّته في الحرب

تتَّسم خرائط السيطرة الميدانية والصراع في السودان بين الجيش السوداني والدعم السريع بالديناميكية والتغير السريع. فبعد سقوط الفاشر بيد قوَّات الدعم السريع أواخر أكتوبر ٢٠٢٥ انتقلت كثافة المواجهات إلى إقليم كردفان بولاياته الثلاث المجاور للفاشر شرقًا، ويتمتَّع الإقليم بأهمية استراتيجية حيث يمثِّل القلب الجيوسياسي والاقتصادي للسودان ويقع في وسط السودان تقريبًا ويمثِّل الجسر البري الوحيد الذي يربط شرق السودان ووسطه بإقليم دارفور في الغرب، ويمر عبر إقليم كردفان الطريق البري الذي يصل موانئ البحر الأحمر بالحدود الغربية الأمر الذي يجعله خط الإمداد الأول للجيش وللدعم السريع أيضًا، كما تؤدِّي السيطرة على الإقليم إلى السيطرة على مداخل الخرطوم من الناحية الغربية. إضافةً إلى ذلك، يمثِّل الإقليم مخزن الطاقة ومصدر العملة الصعبة للبلاد حيث يضم كلًّا من حقل هجليج وبليلة والفولة، وتضم ولاية شمال كردفان أكبر سوق للمحاصيل والصمغ العربي، وتعد ولاية جنوب كردفان أغنى المناطق بالثروة الحيوانية والمشاريع الزراعية المطرية. ويضم الإقليم كلًّا من الفرقة الخامسة مشاة "الهجانة" والفرقة ٢٢ في بابنوسة والفرقة ١٤ في كادقلي؛ ما يعطي الإقليم ثقلًا عسكريًّا، بالإضافة إلى تمتُّع الإقليم بتنوُّع قبلي كبير تجعله منطقة توازن اجتماعي[١].

---

* باحث في العلوم السياسية.

(١) وليد بدران، قصة إقليم كردفان الذي يشهد تصعيدًا بين الجيش السوداني والدعم السريع، BBC NEWS عربي، ٤ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي:

لقد استطاع الجيش السوداني خلال الأشهر الأخيرة ومع التحول لاستراتيجية الهجوم بدلًا من الدفاع من استعادة عدد من المناطق المهمة[١]؛ حيث أعلن الجيش السوداني عن السيطرة على بلدة أم دم حاج أحمد شمال شرق الأبيض عاصمة ولاية شمال كردفان والتي باتت في وضع ميداني أفضل للجيش السوداني بعد السيطرة المتزامنة على كازقيل الواقعة على بعد ٤٥ كم إلى الجنوب. إن السيطرة على المنطقتين لا يعد تأمينًا للأبيض فقط وإنما يحسن من وضع قوات الجيش المشتبكة مع الدعم السريع في ولاية غرب كردفان وتحديدًا حول مدينة بابنوسة التي تُعَدُّ آخر معاقل الجيش السوداني في ولاية غرب كردفان حيث تتواجد فيها قيادة الفرقة ٢٢ مشاة التي تتعرَّض للقصف من قبل قوات الدعم السريع بهدف السيطرة عليها، بالتالي فإن المدينة تُعَدُّ مفصلية في تحديد مستقبل الولاية التي تضم حقل هجليج النفطي في الجنوب الشرقي من بابنوسة[٢].

تجدر الإشارة إلى أن الدعم السريع أعلن في ديسمبر الماضي السيطرة الكاملة على مدينة بابنوسة ومقر الفرقة ٢٢ بعد حصار دام لأشهر[٣] إلا أن الجيش أكد على أنه لا تزال توجد جيوب مقاومة تابعة له تشتبك مع قوات الدعم السريع، ويشير الوضع الميداني في بابنوسة إلى أن المدينة رغم سيطرة الدعم السريع على مقر قيادة الفرقة ٢٢ لا تزال منطقة اشتباك بين الطرفين خصوصًا وأن سيطرة الجيش على كازقيل وأم دام حاج أحمد قد تساعده على فتح ممرات إمداد وتطويق وشن عمليات التفاف استراتيجية لاستعادة بابنوسة وفك العزلة عن قواته المتبقية في غرب كردفان وكذلك استعادة حقل نفط هجليج[٤].

في السياق ذاته، نجح الجيش السودان والقوات الحليفة له في فك حصار قوات الدعم السريع والحركة الشعبية - شمال الحليفة لها عن مدينة الدلنج ثاني أكبر مدن **ولاية جنوب كردفان** أواخر يناير الماضي، كما أعلن الجيش عن استعادة السيطرة على منطقة السلك المتاخمة لإثيوبيا بإقليم النيل الأزرق وعن التصدي لهجمات جوية بمسيرات تابعة للدعم السريع كانت تستهدف مدينة الدلنج. وأعلن الجيش والقوات المتحالفة معه أيضًا عن تنفيذ عمليات تمشيط واسعة النطاق في بلدات كُرتالا وكلوجي والتيتل انتهت بالسيطرة على بلدة هبيلا التي تتمتَّع بأهمية استراتيجية كبيرة حيث تقع على الطريق الحيوي بين كادقلي والدلنج وعلى مسافة ٣٠ كم شرق الدلنج ما يمنحها بعدًا عسكريًّا ولوجستيًّا هامًّا[٥].

إضافةً إلى ما سبق وبعد أسبوع من فك الحصار عن الدلنج، تمكَّن الجيش السوداني في بداية فبراير من فَكِّ الحصار عن مدينة كادقلي عاصمة ولاية جنوب كردفان، فقد قادَ الجيش معارك ضد الدعم السريع والحركة الشعبية على طول طريق كادقلي - الدلنج تمكَّن خلالها من استعادة السيطرة على بلدات السماسم والكرقل والديشول ثم واجه قوة قادمة من كادقلي في بلدة الكويك، ومن ثمَّ تمكَّن من فكِّ الحصار عن كادقلي. ويعود حصار الحركة الشعبية المتحالفة مع الدعم السريع على كادقلي إلى مارس ٢٠٢٥ وقد قاموا بمنع وصول المساعدات الإنسانية للمدنيين وبالتالي مثَّل فكُّ الحصار عن المدينة انفراجة للأوضاع الإنسانية حيث تمكَّنت المنظمات

https://www.bbc.com/arabic/articles/c8rmlke22xro

(١) خريطة أماكن سيطرة الجيش السوداني بعد تراجع الدعم السريع، الحدث AlHadath، YouTube، ١٤ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/3cu78fp6

(٢) قراءة عسكرية في التحولات الميدانية وخريطة السيطرة في السودان، قناة الجزيرة AlJazeera Arabic، YouTube، ١٦ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=eW55ckiT5RM

(٣) السودان.. الدعم السريع يدخل آخر معاقل الجيش في بابنوسة، sky news عربية، ١ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shortlink.uk/1mxLm

(٤) الجيش يحبط هجومًا على بابنوسة واتهامات جديدة للدعم السريع بجرائم حرب، الجزيرة، ٣ ديسمبر ٢٠٢، متاح عبر الرابط التالي: https://shortlink.uk/1rJZo

(٥) الجيش السوداني يفك الحصار عن الدلنج والبرهان يتعهد بالقضاء على التمرد، الجزيرة، ٢٦ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/qwGMC

الإنسانية من إيصال المساعدات من بورتسودان وشمال السودان والخرطوم إلى الرهد بشمال كردفان ومن ثم إلى الدلنج وكادقلي ما أدى لتوفر السلع وانخفاض الأسعار وتحسُّن الخدمات[١].

استكمالًا لما سبق، فقد أعلن الجيش السوداني والقوات المتحالفة معه في بداية مارس الجاري استعادة مدينة بارا ثاني أكبر مدن ولاية شمال كردفان بعد عمليات جوية مكثَّفة استهدفتْ مواقع للدعم السريع بالمدينة. وقد أعقب الضربات الجوية هجوم بري لقوات الجيش من مواقع انتشارها شمال مدينة الأبيض عاصمة ولاية شمال كردفان وتحديدًا من بلدة الدانكوج ومن ثم نجحت في السيطرة على مداخل مدينة بارا الرئيسية. ويُعَدُّ فكُّ حصار الدعم السريع على مدينة بارا أمرًا مهمًّا حيث تؤمِّن مدينة الأبيض القريبة منها كما تتمتع بأهمية استراتيجية تتمثل في كونها أقرب مدن إقليم شمال كردفان إلى العاصمة الخرطوم عبر طريق الصادرات غربًا[٢]. **أما ولايات الشمال والشرق القريبة من الوسط والجنوب الشرقي**، فقد عزَّز الجيش السوداني من سيطرته عليها. ففي **ولاية الجزيرة**، أعلن الجيش في بداية فبراير ٢٠٢٥ استرداد مدينة الحصاحيصا ثاني أكبر مدن الولاية وبلدات رفاعة وتمبول والهلالية وبلدة الكاملين آخر خطوط الدفاع عن جنوب العاصمة الخرطوم. وباستعادة السيطرة على الحصاحيصا والكاملين يكون الجيش قد استعاد سيطرته على الطريق البري الرابط بين الخرطوم ومدينة ود مدني عاصمة ولاية الجزيرة التي أعلن استعادة السيطرة عليها في يناير ٢٠٢٥، والذي يمر غرب نهر النيل الأزرق. كما أنه باسترداد بلدات رفاعة والهلالية وتمبول يكون قد تمكن من السيطرة على الطريق الواصل بين ود مدني والخرطوم من الجهة الشرقية للنهر[٣]. **وفي ولاية سنار**، فقد أعلن الجيش عن استعادة منطقة جبل موية ومدينتي الدندر والسوكي ومدينة سنجة عاصمة الولاية أواخر ٢٠٢٤، كما أعلن الجيش استعادة محلية الدالي والمزموم آخر معاقل الدعم السريع في سنار في مارس ٢٠٢٥[٤]، واستعاد الجيش أيضًا مدينة التروس الواقعة بين ولايتي سنار والنيل الأزرق في منتصف مارس ٢٠٢٥[٥].

وفي ولاية الخرطوم، أعلن الجيش أواخر ٢٠٢٤ استعادة عدَّة مناطق في مدينة أم درمان كحي المنصورة وحمد النيل والنخيل وأجزاء من منطقة أبو سعد وفك الحصار عن سلاح المهندسين[٦]. وأعلن الجيش عن استعادة السيطرة على وسط مدينة بحري شمالي الخرطوم بما فيها جسر الملك نمر الرابط بين الخرطوم وبحري على يد قواته القادمة من أم درمان غربًا، ومصفاة الخرطوم بمدينة الجيلي شمال بحري وتعد المصفاة الأساسية للنفط[٧]، ومنطقة الحاج يوسف وهي أكبر الأحياء السكنية في العاصمة الخرطوم، وحي كافوري شرقي مدينة بحري شمالي الخرطوم والذي ضم مركز السيطرة والقيادة للدعم السريع وقبل ذلك كان مقرًّا لهيئة العمليات التابعة لجهاز المخابرات العامة، ومدينة جياد الصناعية التي تبعد عن وسط العاصمة ٣٠كم والتي جعلت قوات الجيش على مقربة من جسر سوبا الاستراتيجي الرابط بين شرق وغرب العاصمة[٨]. كما

(١) النور أحمد النور، ماذا يعني كسر الجيش السوداني حصار كادقلي عسكريًّا وإنسانيًّا؟، الجزيرة، ٣ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/SRmRQ

(٢) عبد الرؤوف طه، الجيش السوداني يستعيد بارا ويؤمن الأبيض شمال كردفان، الجزيرة، ٥ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/UvwNR

(٣) أحمد يونس، الجيش السوداني يوسع دائرة سيطرته في ولاية الجزيرة، الشرق الأوسط، ٢ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/ZIONk

(٤) إعلام: الجيش السوداني يحقق مزيدا من التقدم على عدة محاور جنوب ووسط البلاد، RT عربي، ٥ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/wMZaE

(٥) الجيش السوداني يستعيد بلدة استراتيجية على الحدود الجنوبية، الغد، ١٥ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/loDkv.

(٦) الجيش السوداني يسيطر على مناطق من أم درمان، الجزيرة، ٤ أغسطس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/uDBvM.

(٧) الجيش السوداني يعلن سيطرته على مصفاة الجيلي شمال الخرطوم، الجزيرة، ٢٥ يناير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/DiaLz

(٨) الجيش السوداني يتقدم بالخرطوم ويستعيد السيطرة على مناطق استراتيجية، الجزيرة، ١٢ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي:

أعلن الجيش عن فك الحصار عن مقر سلاح الإشارة بمدينة بحري ومقر القيادة العامة وسط الخرطوم[١]. وأعلن الجيش السوداني في ٢١ مارس ٢٠٢٥ عن استعادة القصر الرئاسي وعدد من الوزارات المهمة المحيطة به كوزارة الخارجية ومجلس الوزراء[٢]. وفي ٢٠ مايو ٢٠٢٥ أعلن الجيش السوداني عن "تطهير" كامل الخرطوم من الدعم السريع[٣].

وفي ولاية النيل الأزرق، فقد أعلن الجيش أواخر يناير الماضي عن استعادة مناطق في محافظة باو وهي السلك وملكن وبالدقو وهي مناطق حدودية مهمة مع إثيوبيا[٤]، وعن استعادة السيطرة على منطقتي جرط شرق ومعسكر بلامو منتصف مارس الجاري[٥]. أما بالنسبة لمحافظة الكرمك ومدينة مقجة التابعة لمحافظة باو فلا تزالان منطقتي صراع محتدم في ولاية النيل الأزرق بين الجيش السوداني وبين الدعم السريع والقوات المتحالفة معه وتنتقل السيطرة عليهما بين الطرفين من وقت لآخر[٦]، فبعد أن استعادهما الجيش من قبضة ميليشيا الدعم السريع مؤخرًا أعلنت الميليشيا عن استعادتهما مرة أخرى خلال اليومين الماضيين[٧]، ما يؤكد على أن السيطرة على الكرمك وباو لم تحسم بعد ولو بشكل مبدئي. **وفي ولاية النيل الأبيض**، أعلن الجيش في بداية مارس ٢٠٢٥ عن استعادة منطقة تبون بمحلية الجبلين وقرى بمحلية أم رمتة ومنطقة قلي غربي الولاية[٨].

بالنظر إلى خريطة السودان بشكل عام، يسيطر الجيش السوداني حاليًا على ولايات الشمال والشرق العشر بشكل شبه كامل، أما الدعم السريع فيسيطر بشكل شبه كامل ولايات إقليم دارفور الخمس تقريبًا عدا أجزاء من ولاية شمال دارفور. وبالنسبة لإقليم كردفان، فيسيطر الجيش على معظم مساحة ولاية شمال كردفان وجنوب كردفان في حين يسيطر الدعم السريع على معظم مساحة ولاية غرب كردفان[٩].

تعكس استعادة الجيش السوداني للعديد من المناطق الاستراتيجية (وخصوصًا في إقليم كردفان) في الأشهر الأخيرة لا سيما بعد سقوط الفاشر بيد قوّات الدعم السريع دلالات هامّة لا تقتصر فقط على البُعد العسكري المباشر كما أوضحنا سابقًا وإنما تشير لإمكانية تغيير موازين القوى ونقل الحرب من حالة واستراتيجية الاستنزاف المتبادل التي استفاد منها الدعم السريع بشكل كبير إلى مرحلة الحسم الميداني. إذ يُعَدُّ أسلوب الحصار وارتكاب جرائم الحرب بحق المدنيّين حيث المعاناة من ظروف إنسانية صعبة بل وممارسة التطهير العرقي بحقهم أحد أهم الأدوات التي اعتمد عليها الدعم السريع لممارسة الضغط السياسي والعسكري بهدف تكريس وضع ميداني صعب يخدم

---

https://2h.ae/advZB

(١) الجيش يعلن استعادة السيطرة على أكبر المناطق السكنية بالخرطوم، الجزيرة، ١٥ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/kRsAY

(٢) مزدلفة عثمان، عامان من القتال.. كيف استعاد الجيش السوداني السيطرة على الخرطوم؟، الجزيرة، ١٥ أبريل ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/FiLYG

(٣) الجيش السوداني يعلن "تطهير" كامل الخرطوم من الدعم السريع، الجزيرة، ٢٠ مايو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/SFtOv

(٤) السودان: الجيش يستعيد مناطق بالنيل الأزرق قرب الحدود مع إثيوبيا، الميادين، ٢٦ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/bYfUV

(٥) الجيش السوداني يعلن استعادة السيطرة على منطقتي جرط شرق ومعسكر بلامو بعد معارك ضد الدعم السريع، صفحة الجزيرة على موقع facebook، ١٢ مارس ٢٠٢٦، ، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/bSTic

(٦) تعزيزات للجيش السوداني في النيل الأزرق والسلطات تعلن التعبئة العامة، الجزيرة، ٢٩ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/WWcRf

(٧) سارة عيسى، بعد تحرير الكرمك.. قوات الدعم السريع تسيطر على مقجة في النيل الأزرق، إرم، ٢٦ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/4zh9cm44

(٨) الجيش السوداني يعلن السيطرة على ٨ مناطق جديدة جنوبي البلاد، الجزيرة، ٥ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/KRVyC

(٩) مناطق انتشار الجيش ومواقع تمركز الدعم السريع.. خريطة لملامح السيطرة الميدانية ف السودان، العربي - أخبار، YouTube، ١٠ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=2rCsOvBtGis

فكرة فرض وقائع تفاوضية بالقوة. وبالتالي، فإن كسر الحصار يشكِّل ضربة رمزية وعملية لذلك الأسلوب ما يمثِّل خطوة جوهرية لإعادة تشكيل مسار الصراع[١].

لقد مثَّل كسر الحصار عن كادقلي ذات الموقع الجغرافي الاستراتيجي المتمثل في كونها حلقة الوصل بين وسط وجنوب السودان نقطة محورية في الصراع بين الطرفين وأحد أهم العمليات التي نفَّذها الجيش السوداني الذي تتمثَّل أهدافه من الحرب في تفكيك الدعم السريع واستعادة وحدة وسيادة السودان. يمنح فك الحصار عن كادقلي الجيش السيطرة على طرق الإمداد الحيوية وعلى رأسها الطريق القومي الرابط بين الدلنج وكادقلي والذي يصل ولاية جنوب كردفان بولاية شمال كردفان عبر الأبيض وصولًا إلى بورتسودان. إضافة إلى ذلك، هذا التحوُّل لا يمنح الجيش مرونة عسكرية وعمقًا عمليَّاتيًّا وتقليلًا لتكلفة الإمداد فحسْب، وإنما يضرب استراتيجية الاستنزاف التي اعتمدها الدعم السريع، كما يحول الجيش من حالة الدفاع إلى المبادأة الهجومية وإعادة فرض السيطرة لا سيما في ولاية غرب كردفان التي يسيطر الدعم السريع على معظمها، أي يجعل من جنوب كردفان نقطة ارتكاز لعملياته القادمة في باقي الإقليم، ويؤمِّن المدن الاستراتيجية التي يسيطر عليها الجيش من أي تهديدات لا سيّما ولاية الخرطوم ومدينة الأبيض[٢].

إضافةً إلى ذلك، يعكس فك حصار كادقلي تطورًا في التخطيط العملياتي للجيش السوداني إذ لم يعد التفكير مقتصرًا على فك حصار المدن باعتبارها أهدافًا رمزية وحسْب، بل اعتمدت استراتيجية تفكيك البيئة العمليَّاتية للدعم السريع حيث قطع خطوط الإمداد وعزل مناطق الانتشار والعمل على فرض واقع عسكري يمنع أي محاولة لإعادة التموضع ممَّا يقطع على الطرف الآخر فرصة أخذ زمام الأمور والمبادأة بالهجوم. هذه الاستراتيجية بدورها تقلِّل من كُلفة المواجهة المباشرة ويلحق حالة الإنهاك بالخصم ويزيد من الضغط المادي والمعنوي عليه، ربما يفسِّر ذلك تراجُع عمليات الدعم السريع في محيط كادقلي. تُشير المكاسب الأخيرة للجيش إلى اتباع الجيش استراتيجية التحام المحاور حيث العمل على استعادة المناطق الاستراتيجية وطرق الإمداد الرئيسية وجعلها قاعدة ارتكاز ومركز ثقل لوجستي ما يسهِّل من استعادة المناطق المحيطة بها بفضل قطع خطوط الإمداد الحيوية عنها ويفتح الباب لاستعادة مناطق جديدة.

ويسلِّط فك الحصار عن كادقلي الضوء على الدور المتزايد لسلاح الجو في الجيش السوداني إذ نجح في تثبيت السيطرة وتجنُّب سيناريو الارتداد العسكري وذلك من خلال استهداف مواقع وخطوط تحرك الدعم السريع عبر ضربات دقيقة؛ الأمر الذي يؤكِّد على التطوُّر في استخدام القوة الجوية باعتبارها أداةَ حسمٍ لا مجرَّد إسناد. إلا أن ترجمة ذلك التحوُّل إلى استقرار دائم يستدعي قدرة الدولة على الحسم العسكري والمسار السياسي[٣].

لا بد من الإشارة إلى أنه ثمة أسباب وراء تراجع الدعم السريع؛ **فالسيطرة الجوية المتزايدة** للجيش والتي تم الاعتماد عليها لاستهداف البنية العملياتية واللوجستية للدعم السريع لا سيّما خطوط الإمداد ونقاط التخزين والتجميع ومنافذ إدخال الوقود والذخيرة وليس مجرد القصف التقليدي أسْفر عن شُحّ الوقود لدى الدعم السريع؛ ما أدَّى لجعل عمليات الهجوم والتعويض أشد تعقيدًا نتيجة الضغط الكبير الذي تتعرَّض له. **انخفاض مستوى الدعم الخارجي لا سيّما الإماراتي بعد التقارير الإعلامية والضغوط السياسية والدولية** التي أكَّدت تقديم الإمارات دعمًا لوجستيًّا يشمل أسلحةً خفيفةً ومتوسطةً وذخائر ومركبات دفع رباعي ومعدَّات اتصال ومراقبة ميدانية، ودعمًا ماليًّا لاستقطاب وتجنيد المرتزقة ودفع رواتبهم، وتسهيل تجارة الذهب والموارد مقابل تمويل العمليات، وتسهيل استخدام دول جوار كمناطق عبور للإمدادات واستخدام

(١) ياسر محجوب الحسين، تحول حاسم في الحرب على "الدعم السريع"، الجزيرة، ٧ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/xNimd
(٢) المرجع السابق.
(٣) عبد الرؤوف طه، ضربات مباغتة للجيش السوداني على مواقع الدعم السريع بكردفان ودارفور، الجزيرة، ١٤ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/XsUWF

مسارات حدودية رخوة ومطارات مدنية وشبه مدنية، وبالتالي اتُّهمت الامارات بالضلوع في جرائم الحرب التي ترتكبها الدعم السريع. تجدر الإشارة إلى أن تراجع الدعم الإماراتي (وليس توقُّفه) ليس نتيجة انكشافه أمام المجتمع الدولي والضغوط الدولية (لا سيّما من الدول التي يتأثَّر أمنها بأمن السودان) فحسْب، وإنما أيضًا لمساعي الجيش للسيطرة على خطوط الإمداد التي ترسلها الإمارات، بل ومحاولة استهداف تلك الإمدادات قبل وصولها واستخدامها من قبل الدعم السريع. لا بدَّ من الإشارة إلى أن الإمارات تسعى لحماية مصالحها في السودان حيث الموقع الجغرافي الاستراتيجي على نهر النيل والبحر الأحمر واحتياطات الذهب الضخمة والمساحات الواسعة من الأراضي الزراعية[١].

استكمالًا لما سبق، **ثمة نقطة ضعف بنيوية يُعاني منها الدعم السريع تظهر في طبيعة المقاتل ذاته**، فمقاتلو الدعم السريع مرتزقة (بينهم أعداد كبيرة من صغار السن غير مؤهَّلين) جاءوا من دول غرب أفريقيا وتشاد وجنوب السودان وإثيوبيا وكولومبيا ويقاتلون بدافع الربح والنهب وليس بدافع عقائدي أو وطني يدفعهم للصمود في معارك طويلة تتَّسم بالاستنزاف وتحتاج للتحمُّل والانضباط. وقد كشفت المعارك عن وجود أعداد كبيرة من الجرحى والمصابين في صفوف الدعم السريع الذين لا يتمُّ الاهتمام بهم. وبالتالي، فإنه في ظلِّ غياب القدرة على الحسم السريع وتراجع الإمدادات تضعفُ قدرةُ المقاتلين على الثبات وتزدادُ معدَّلات الانهيار والهرب؛ ما يجعل من الكثافة العددية للدعم السريع عبئًا لوجستيًّا في كثيرٍ من الأحيان[٢].

ثانيًا: الجيش السوداني وأسئلة السياسة

١) شروط الحكومة السودانية للموافقة على اتفاق دائم لوقف إطلاق النار

لطالما شَدَّدَ البرهانُ على أنه لا حَلَّ سوى "القضاء على التمرُّد أو استسلامه" وأن العمليات ستستمر حتى تحرير كامل أراضي السودان وأنه لا عودة لما قبل ١٥ أبريل، في إشارة لرفض الاعتراف بالدعم السريع كقوَّات مسلحة رسمية وكذلك رفض دمجها[٣]. وأكَّد وزير الخارجية السوداني محي الدين سالم أنه لا بدَّ أن يسبق أيَّ اتفاقٍ لوقف إطلاق النار تنفيذٌ واضحٌ وجديٌّ لبنود إعلان جدة ١١ مايو ٢٠٢٣ برعاية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية كما اشترط انسحاب قوات الدعم السريع من كافة المدن التي تتواجد بها وفك الحصار عنها. وشدَّد سالم على ضرورة أن يصنِّف المجتمع الدولي قوات الدعم السريع جماعة إرهابية ومن ثم يتعامل وفق القانون الدولي مع المرتزقة داخل الدعم السريع. وأشار إلى أن الدعم السريع لم يلتزم ببنود إعلان جدة، وأوضح أن الجيش مستعدٌّ للتفاوض من أجل حَلٍّ سلميٍّ يحفظ سيادة السودان وسلامة أراضيه[٤].

تجدر الإشارة إلى أن أهم بنود اتفاق جدَّة تمثَّلت في: تحقيق وقف إطلاق نار شامل قصير المدى لتسهيل إيصال المساعدات للمدنيين، والالتزام بحماية المدنيين وامتناع أطراف الصراع عن الاستحواذ على المرافق العامة والخاصة لا سيّما منازل المواطنين، والالتزام بحرية حركة المدنيين بمن فيهم العاملين في المجال الإنساني في كافة أرجاء البلاد وحمايتهم من العنف أو المضايقة أو الإخفاء القسري أو التجنيد أو أي انتهاكات أخرى للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والتزام الأطراف بعدم استهداف البنية التحتية والمراكز السكنية، والتزام الأطراف

(١) إسماعيل محمد علي، تراجع "الدعم السريع"... ضغط عسكري أم انقطاع إمداد؟، INDEPENDENT عربية، ١٤ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/aWObP

(٢) المرجع السابق.

(٣)" لا سلام إذا لم يضع المتمردون سلاحهم".. البرهان يرفض أي هدنة مع قوات الدعم السريع، TRT عربي، ١٤ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://www.trtarabi.com/article/2178babd9320

(٤) السودان يشترط تنفيذ بنود جدة قبل وقف إطلاق النار مع الدعم السريع، بوابة الشروق، ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/WoxbZ

بالامتناع عن احتلال أي مواقع أو تقوية الدفاعات أو تجنيد الجنود وحشدهم لا سيّما الأطفال أو إعادة الإمداد أو توزيع الأسلحة أو الإمدادات العسكرية بما في ذلك من مصادر أجنبية، والتزام الأطراف بالامتناع عن نهب أو مصادرة الممتلكات والإمدادات الإنسانية[١].

في السياق ذاته، طرح كامل إدريس نفس الرؤية خلال مبادرة طرحها أمام مجلس الأمن أواخر ديسمبر الماضي حيث طالب بنزع سلاح الدعم السريع وانسحابه من كافّة المناطق وإعلان وقف شامل لإطلاق النار تحت رقابة مشتركة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وردًّا على ذلك قال الباشا طبيق مستشار قائد قوات الدعم السريع بأن المبادرة بمثابة "إعادة تدوير لخطاب إقصائي متهالك ولا تختلف عن خطاب البرهان" وأنها "تعكس انفصالًا كاملًا عن الواقع". وأكد ممثِّل الولايات المتحدة على أن إنهاء الصراع يقع على عاتق الطرفين واتهمهما بالتعنُّت لا سيّما الجيش السوداني وإطالة أمد الصراع، وبارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين واستخدام القوات المسلحة السودانية للأسلحة الكيماوية[٢].

جاء ذلك بعد رفض الجيش السوداني للخطة التي اقترحتْها اللجنة الرباعية التي تضم السعودية ومصر والإمارات والولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر الماضي بينما أعلن تحالف "تأسيس" الذي يضمُّ "الدعم السريع" الموافقة على الخطة وإعلانه هدنة من طرف واحد لمدة ثلاثة أشهر، ولكن أكَّد مستشار الرئيس الأمريكي للشؤون الأفريقية والعربية مسعد بولس على أن أيًّا من الطرفين لم يوقّع على الخطة[٣]، وأكَّدت مصادر على أن الدعم السريع إنما قام بمناورة سياسية وأعلن موافقة شكلية لكسْب الشرعية والتأييد الدولي، بينما لم يلتزم بها على أرض الواقع بل استمرَّ في ارتكاب جرائم الحرب بحق المدنيّين حيث أعلنت شبكة أطباء السودان في اليوم التالي لإعلان الدعم السريع عن الهدنة بأن الميليشيا والحركة الشعبية - شمال هاجمتَا منجم الظلاطاية في ولاية جنوب كردفان واختطفا أكثر من ١٥٠ شابًّا بينهم أطفال بهدف التجنيد، كما قام الدعم السريع بتنفيذ هجوم على مقر الفرقة ٢٢ مشاة بمدينة بابنوسة بولاية غرب كردفان وشنّ هجمات على عدد من المدن والقرى بالمدافع والطائرات المسيرة[٤]. وقد نصَّت الخطة على هدنة إنسانية لمدة ثلاثة أشهر يعقبها وقف شامل ودائم لإطلاق النار يمهّد بدوره لفترة انتقالية من تسعة أشهر حيث يتم تشكيل حكومة مدنية شرعية تحظَى بثقة السودانيّين[٥].

أرجعت الحكومة السودانية رفضَها للمقترح إلى عددٍ من الأسباب تتمثَّل في عدم حياد اللجنة، وذلك بسبب وجود دولة الإمارات وهي أبرز الداعمين للدعم السريع، والمساواة بين الجيش وقوات الدعم السريع ووصفهما ب"طرفي الصراع" وتحميل الحكومة السودانية تداعيات الحرب لا سيّما الأزمة الإنسانية مناصفةً مع قوات الدعم السريع، وكذلك عدم وضوح آليات وقف إطلاق النار حيث ترى الحكومة السودانية بأن وقف إطلاق النار وحده غير كاف لإنهاء الحرب وإنما يجب أن يقترن بإجراءات فعلية تحقِّق السلام والاستقرار في السودان، إضافةً إلى ذلك تقوم الرؤية الأمريكية على ضرورة أن تكون قوات الدعم السريع وحليفها المدني "تحالف صمود"

(١) السودان.. ما هو اتفاق جدة ولماذا أثير الجدل حوله؟، sky news عربي، ١ أغسطس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/nnQTR

(٢) بورتسودان تحدد شروط وقف إطلاق النار.. وأميركا ترفض، sky news عربية، ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/GHNed

(٣) جمال عبد القادر البدوي، مستشار ترمب: قدمنا خطة لإنهاء حرب السودان لم يقبلها الطرفان، INDEPENDENT عربية، ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/BBmnK

(٤) أيمن إبراهيم، حكومة السودان ترد على هدنة "الدعم السريع" وبولس يدعو إلى قبول مقترح، العربي الجديد، ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/TRoNR

(٥) النور أحمد النور، هل تقترب الرباعية والآلية الخماسية من رسم مسار إنهاء الأزمة السودانية؟، الجزيرة، ١٦ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/RXiID

جزءًا من أي صيغة تسوية وأن يتمَّ إشراكهم في الحياة السياسية وأن يكونا ضمن توليفة الحكم ضمن ترتيبات أمنية وسياسية يتم التوافق عليها، وهو أمر ترفضه الحكومة السودانية رفضًا قاطعًا، فضلًا عن أن الرؤية الأمريكية وخطة اللجنة تنطلق من تطبيق وقف إطلاق نار غير مشروط وبقاء كل طرف في أماكن تواجده وهو أمر ترفضه تمامًا الحكومة السودانية باعتباره يضفي الشرعية على الدعم السريع ويغضُّ الطرفَ عن جرائمِها بحق الشعب السوداني، أخيرًا ترى الحكومة السودانية بأن على الولايات المتحدة أن تضغط على الأطراف الإقليمية الداعمة والمموِّلة للدعم السريع وتحالف صمود وعلى رأسها الإمارات وترى بأن مفتاح وقف الحرب يتمثَّل في توقُّف هذه الأطراف عن دعم وإمداد الدعم السريع[١].

في سياق متصل، قال محمد زكريا المتحدث باسم حركة العدل والمساواة إن الحكومة السودانية لديها ملاحظات على هيكل الرباعية الدولية وأضاف بأن طرح الهدنة جاء في "وقت مريب"، ففي الوقت الذي كانت الحكومة السودانية منفتحة على أيِّ مبادرة لتهدئة القتال، تلكَّأت القوى الدولية في تقديم المبادرة إلى ما بعد سقوط مدينة الفاشر في يد ميليشيا الدعم السريع[٢].

بناءً على ما سبق، يتَّضح أنه من الصعب بمكان أن يتمَّ التوصُّل لحلٍّ سلميٍّ تفاوضيٍّ وفقًا لخطة اللجنة الرباعية (الرؤية الأمريكية) خصوصًا في ظلِّ الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبها الدعم السريع في الفاشر ولا يزال، والتي تفرض تداعياتها واقع ميداني يرفض فيه الجيش والمقاومة الشعبية أي تنازلات سياسية قبل الحسم الميداني.

ويمكن القول بأن المكتسبات الميدانية الأخيرة التي حقَّقها الجيش السوداني والتي غيَّرت موازين القوى بشكل كبير قَوَّتْ من موقفه وأوراقه التفاوضية ودفعته للتمسُّك بشروطه بشكل أكبر وهو ما ظهر في تصريحات الجيش تزامنًا مع استعادة عدد من المناطق مؤخَّرًا، ما يؤكِّد على أن المكاسب الميدانية الأخيرة تحوَّلت إلى مكاسب سياسية أيضًا حيث الانعكاس على موازين القوى على طاولة المفاوضات والتخفيف من الضغط الإعلامي والشعبي[٣].

٢) الجيش السوداني والحوار المدني-العسكري: استراتيجية الفرز الوطني وإعادة صياغة الحاضنة السياسية

لم يقتصر تحول استراتيجية الجيش على الميدان وحده، بل امتدَّ ليعيد صياغة علاقته بالقوى المدنية، إذ انتقل الجيش من فكرة الشراكة مع النخب السياسية على غرار الشراكة الانتقالية مع قوى الحرية والتغيير (قحت) بعد عام ٢٠١٩ والتي يرى الجيش السوداني بأنها كانت **السبب** في تمدُّد قوات الدعم السريع وإضفاء الشرعية السياسية والاقتصادية عليها؛ إذْ بنتْ قحت موقفها على أساس محاولة الاستقواء بقوى عسكرية موازية للقوات المسلَّحة لضمان استمرار وجودها في السلطة في مواجهة تواجد عناصر من الجبهة القومية الإسلامية في الجيش، **والسبب** في اشتعال الحرب في السودان تمثَّل في الخلاف حول آليات الدمج (من حيث تسلسل القيادة والسيطرة) والفترة الزمنية[٤]، إلى استراتيجية الفرز الوطني لبناء حاضنة سياسية جديدة من القوى المدنية والمقاومة الشعبية التي تشارك في معركة "الكرامة" ضد الدعم السريع وحلفائه. هذا التوجُّه لدى الجيش السوداني يعكس الرغبة في تجاوز الاتفاقات الثنائية

(١) ركابي حسن يعقوب، هل يردع ترامب "الدعم السريع" ويوقف حرب السودان؟، الجزيرة، ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/jkQaa

(٢) محمد أمين ياسين، تصريحات مساعد البرهان... هل تُفشل هدنة «الرباعية»؟، الشرق الأوسط، ١٠ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/YSkqn

(٣) خريطة النفوذ وفرص التسوية في السودان.. قراءة سياسية في ما وراء الخبر، قناة الجزيرة AlJazeera Arabic، YouTube، ٤ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/wCODt

(٤) أماني الطويل، كيف تتفاعل القوى السياسية السودانية مع الصراع العسكري؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠ أبريل ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://acpss.ahram.org.eg/News/18862.aspx

السابقة (قحت والاتفاق الإطاري) والبحث عن حاضنة سياسية وشرعية ميدانية تستند إلى المقاومة الشعبية، ويفسِّر حرصَ المؤسسة العسكرية مؤخَّرًا على إحياء الحوار مع قوى الثورة[١].

في ضوء ما سبق، لم يعد الجيش السوداني ينظر للقوى المدنية ككتلة واحدة، بل بدأ في الأسابيع الأخيرة عملية فرز وطني يصنِّف فيها القوى المدنية بناءً على موقفها من معركة "الكرامة"، ويحمِّل القوى المدنية التي وقَّعت على الاتفاق الإطاري مسؤولية توفير الغطاء السياسي للتمرُّد وبالتالي استبعادها. وبناءً على ذلك، فإن ثمَّة حراك سياسي مكثَّف يضمُّ فصائل وتحالفات ومجموعات ثورية في مقدِّمتها تحالف قوى الثورة للوفاق الوطني وقوى الثورة للقضايا الوطنية (وطن) وهو ما يعكس حرصًا استراتيجيًّا لدى الجيش على إحياء حوار مدني عسكري "منتقى"، وذلك تزامنًا مع ترحيب البرهان بعودة السياسيِّين الذين وصفهم بأنهم "اختاروا طريق الحق والتعاون مع الجيش"، ويهدف ذلك التوجُّه إلى تشكيل كتلة مدنية تضطلع بمهام إنشاء مؤسسات الدولة، واستكمال الانتقال بعيدًا عن الصيغ الثنائية السابقة، وإرساء مبدأ التداول السلمي للسلطة. على الجانب الآخر أكد البرهان على إقصاء **تحالف تأسيس** وهو تحالف سياسي وعسكري يقوده حميدتي ونائبه عبد العزيز الحلو (الحركة الشعبية - شمال) وينظر إليه الجيش باعتباره الجناح السياسي للتمرُّد، تشكَّل في فبراير ٢٠٢٥ ويضم قوات الدعم السريع وحركات مسلَّحة متحالفة معها وقوى مدنية مناهضة للحكومة. بالإضافة إلى **التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود)** برئاسة عبد الله حمدوك والذي تشكَّل بعد إعلان تنسيقية التقدم حل نفسها ويعرف التحالف نفسه بأنه قوى مدنية ديمقراطية وثورية مستقلة تطمح إلى بناء سودان موحَّد مدني وديمقراطي يقوم على أسس السلام العادل والمستدام، باعتبار أنه يدعم التمرد[٢].

تسلَّم البرهان مذكرة للتوافق الوطني خلال لقائه وفد تحالف قوى الثورة للقضايا الوطنية، وتعبر المذكرة عن رغبة "وطن" في بدء حوار مع الجيش يكون جزءًا من عملية حوارية شاملة تسْعى لبناء أكبر كتلة سياسية واجتماعية ممكنة. وقد أكَّد نور الدين صلاح الدين عضو اللجنة السياسية بالتحالف على أن الحوار هو السبيل الوحيد لتحقيق التوافق الوطني الذي يضمن تجاوز السودان للأزمات الراهنة. وأوضح صلاح الدين أن المذكرة اشتملت على عددٍ من المحاور أهمها كيفية إنهاء الحرب لمصلحة دولة القانون والمؤسَّسات، وضبط العلاقة بين المؤسَّسات المدنية والعسكرية، والعمل على وضع مسار نحو التحول الوطني الديمقراطي، بالإضافة إلى قضايا العدالة الانتقالية والتطوير العسكري. وأشار صلاح الدين إلى أن الجيش استجاب للوفد وأن اللجان الفنية ستتولَّى الترتيبات لبحث القضايا السياسية مع إجراء حوارٍ موازٍ مع القوى المجتمعية والمدنية في سبيل الوصول لتوافق وطني تأسيسي. وأضاف أن التحالف حريص على تبنِّي خطاب يدعو لعملية سودانية محضة لا مكان فيها للتدخُّلات الخارجية. وتجدر الإشارة إلى أن تحالف "وطن" تشكَّل في مارس الجاري، ويضمُّ مجموعةً من التنظيمات السياسية والمدنية أهمها التجمُّع الاتحادي وتيار الوسط للتغيير والتيار الوطني وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الإرادة الوطنية وحركة الحقوق الشبابية، ويركِّز على أولوية إنهاء الحرب وبذل الجهود السياسية والدبلوماسية للوصول إلى تسوية تحفظ وحدة السودان واستقراره وتضمن الوصول لمستقبل مدني ديمقراطي[٣].

في سياق متصل، عيَّن البرهان أمجد فريد الطيب مستشارًا للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية. ويحمل ذلك التعيين

(١) جمال عبد القادر البدوي، هل من أفق جديد للحوار المدني- العسكري في السودان؟، INDEPENDENT عربية، ٢٣ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/YGVDg

(٢) المرجع السابق.

(٣) الفريق أول البرهان يلتقي وفد تحالف قوى الثورة للقضايا الوطنية، السوداني، ١٣ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://alsudaninews.com/?p=201315

دلالات سياسية هامَّة، إذ يقع ضمن سياق ضمّ شخصيَّات مدنيَّة كانت تعتبر ضمن معسكر الثورة والقوى المدنية في قوى إعلان الحرية والتغيير سابقًا، وهو ما يعكس حرصًا على إنهاء حالة العزلة السياسية والعداء بين الجيش والقوى المدنية الثورية عقب انقلاب ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١. وفي تصريح له أكَّد فريد على ضرورة تغليب المصلحة العامة وتوحيد الجهود في المرحلة الحرجة التي يعيشها السودان ودعَا إلى اصطفاف وطني واسع لحماية السودان والحفاظ على مؤسساتها مشدِّدًا على أن المرحلة الراهنة لا تحتمل التراجع أو الحياد وعلى ضرورة خوض المعارك الوطنية دفاعًا عن الدولة ووحدتها وسيادتها ومؤسَّساتها[١].

وعقب لقاءات أجراها التحالف في بريطانيا وإثيوبيا، أكَّد على مواصلة التحرُّكات السياسية والدبلوماسية مع الأطراف الإقليمية والدولية للدفع نحو إنهاء الحرب والاتجاه نحو مسار سياسي يحفظ وحدة الدولة ومؤسساتها ويمنع شرعنة العنف أو تثبيت واقع "التمليش"، واستعرض وفد التحالف جهوده المبذولة لحل الأزمة من خلال مسارين: الدفع بالحوار المدني بين مختلف القوى السياسية والمدنية وتوحيد الصف السوداني حول مشروع سياسي شامل، وفتح قنوات حوار مع الجيش لمعالجة التعقيدات المتعلِّقة بطبيعة الصراع والعمل على تهيئة الظروف المناسبة لانتقال السودان إلى مرحلة سياسية جديدة ترتكز على التوافق الوطني[٢]. تجدر الإشارة إلى أن القوى المدنية المؤيدة للجيش السوداني قاطعت خلال الأيام القليلة الماضية مؤتمر برلين للدعم الإنساني والحل السياسي، وأرجعت تلك القوى السياسية السبب إلى أن العودة "جاءت بشكل غير متوازن" لأن تحالف "صمود" بقيادة حمدوك يحظى بأكثر من نصف عدد المشاركين في حين تم إقصاء قوى وشخصيات فاعلة من القيادات القبلية والمجتمعية والشبابية والنسوية الوطنية والطرق الصوفية[٣].

أما بخصوص الإسلاميين أو الحركة الإسلامية السودانية، فهي مسألة مهمة ومعقدة إذ توجد رغبة شديدة لدى أطراف إقليمية ودولية ولدى الدعم السريع وحلفائه من التشكيلات المسلحة والتحالفات السياسية لإقصائهم من المشهد السياسي بعد الحرب، وترفض تلك الأطراف وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون حركة الإسلام السياسي في السودان جزءًا من ترتيبات ما بعد الحرب، بل إن معظم السياسيِّين يتعاملون مع الإسلاميِّين ككتلة واحدة محارَبة عالميًّا ويمارسون الضغط بناءً على هذا المعتقد محلِّيًّا رغم أنهم ليسوا تيارًا موحَّدًا، وهم أيضًا في السودان ليسوا تيارًا موحدًا، وإنما توجد بينهم اختلافات فكرية وتنظيمية ومعارك أحيانًا. وتشارك الحركة الإسلامية في الحرب إلى جانب الجيش السودان باعتبارها جزءًا من المقاومة الشعبية وذلك عبر أبرز أذرعها كتيبة البراء بن مالك التي تأسَّست عقب انقلاب ٢٠٢١. واتهمت الولايات المتحدة الأمريكية الحركة الإسلامية بتلقِّي الدعم والتدريب من الحرس الثوري الإيراني، كما اتَّهمتها بتنفيذ إعدامات جماعية لمدنيين في مناطق تسيطر عليها ما دفعها لتصنيف جماعة الإخوان المسلمين فرع السودان جماعة إرهابية[٤]، وقد نفت الحركة تلك الاتهامات مشددةً على أنها لا تتلقى أيَّ دعم خارجي وأنها قائمة على الدعم والجهود الذاتية لأعضائها، وأكَّدت على أن الخطوة الأمريكية مجرد خطوة سياسية لا تستند إلى حيثيَّات موضوعية، وأن الهدف من ذلك إقصاؤها من المشهد السياسي السوداني وإضعاف الجيش من خلال استهداف كتيبة البراء بن مالك التي تُعَدُّ من أبرز القوى

(١) تعيين الدكتور أمجد فريد الطيب مستشارًا للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية لرئيس مجلس السيادة، السوداني، ١٧ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://alsudaninews.com/?p=201409

(٢) تحالف قوى الثورة يبحث مع الآلية الخماسية ترتيبات العملية السياسية، سودان تريبون، ١٦ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://sudantribune.net/article/311821

(٣) النور أحمد النور، قوى سودانية تقاطع مؤتمر برلين للدعم الإنساني والحل السياسي، الجزيرة، ٢٩ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/tDTsE

(٤) أميركا تصنف "إخوان السودان" منظمة إرهابية، INDEPENDENT عربية، ٩ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/mtSzK

المساندة له[١].

وعلى الرغم من حرص عددٍ من الأطراف الدولية والإقليمية والأطراف المتحالفة مع الدعم السريع داخليًّا على إقصاء الحركة الإسلامية من المشهد السياسي، فإنه من الصعب بمكان أن يتحقَّق ذلك، بل إنه يبدو غير واقعي، ويرجع ذلك إلى أن معظم السودانيّين من غير السياسيّين يرون أن الحركة الإسلامية قد كفَّرت عن أخطاء الإنقاذ وذلك من خلال المشاركة في المقاومة الشعبية والدفاع عن الوطن وتقديمهم تضحيات كبيرة على رأسها أعداد كبيرة من الشهداء. إضافةً إلى ذلك، أحدثت أهوال الحرب إعادة تشكيل للوعي الجمعي السوداني، فقد أُعيد تعريفُ أولويات الصراع لتتقدَّم حماية الدولة ومؤسَّساتها على الخصومات الأيديولوجية السابقة، وتراجعت سردية "الصراع مع الفلول" أمام بشاعة الانتهاكات الميدانية التي يمارسها الدعم السريع بحق المدنيّين، وقد دفع هذا التحول كثيرًا من الثوريّين للاصطفاف خلف الجيش السوداني، الأمر الذي أدَّى أيضًا لتراجع حدَّة العداء تجاه التيار الإسلامي المشارك وبقوة في المقاومة الشعبية[٢].

٣) الجيش السوداني ورؤيته لما بعد الحرب:

طرحت وزارة الخارجية السودانية خارطة طريق لمرحلة ما بعد الحرب في السودان، وأشارت إلى أن خارطة الطريق تضمَّنت إطلاقَ حوارٍ وطنيٍّ شاملٍ لكلِّ القوى السياسية والمجتمعية، والترحيب بكلِّ من يقف موقفًا وطنيًّا ويرفع يدَه عن المعتدين وينحاز للصف الوطني. وأكَّدت الوزارة على تشكيل حكومة من الكفاءات الوطنية المستقلة (التكنوقراط) لاستئناف مهام الفترة الانتقالية، ومساعدة الدولة على تجاوز تبعات الحرب، وعلى إجراء التعديلات اللازمة للوثيقة الدستورية وإجازتها من القوى الوطنية والمجتمعية ومن ثم يتمُّ اختيارُ رئيس وزراء مدني لإدارة الجهاز التنفيذي للدولة دون تدخُّل. وشدَّدت الخارطةُ على حرية الرأي والعمل السياسي دون هدم للوطن أو المساس بالثوابت الوطنية وعدم حرمان أي مواطن من حقِّه في الحصول على جواز سفر. إضافة إلى ما سبق، أكَّدت الخارطة على شروط الجيش للتوصُّل إلى اتفاق وقف إطلاق نار مع الدعم السريع، إذ اشترطت وضع السلاح وإخلاء الأعيان المدنية لأي محادثات مع التمرد وعدم القبول بالدعوة لوقف إطلاق نار ما لم يرفع الحصار عن الفاشر، على أن يتبع وقف إطلاق النار الانسحاب من الخرطوم وغرب كردفان وولايات دارفور. كما دعت وزارة الخارجية المجتمع الدولي لا سيّما الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لدعم خارطة الطريق باعتبارها تمثِّل توافقًا وطنيًّا لإرساء السلام والاستقرار في البلاد واستكمال مهام الانتقال[٣].

خاتمة:

يتَّسم المشهد السوداني بالتشابك والتعقيد الشديد، وذلك لتعدُّد الأطراف والفاعلين في الحرب، سواء في الداخل (الجيش السوداني - الدعم السريع - الجماعات المسلحة - القوى المدنية والسياسية) أو القوى الإقليمية والدولية لا سيّما الداعمة منها للدعم السريع. وممَّا يزيد الصراع تعقيدًا الانتهاكاتُ الجسيمة والمعاناة التي يتعرَّض لها المدنيُّون في السودان، وتعنُّتُ أطراف الحرب لا سيّما "الدعم السريع" المتَّهم بارتكاب جرائم حرب بحقِّ مئات الآلاف من المدنيّين. وبالتالي، يمكن القول بأن انتهاء الحرب في السودان ومن ثم معاناة المدنيّين فيها تتوقَّف على عددٍ من العوامل: توقف الأطراف الإقليمية الداعمة للدعم السريع عن تمويله وإمداده بالمؤن والعتاد ولا سيّما الإمارات، وينبغي على المجتمع الدولي في هذا الصدد أن يستجيب للمسؤولية التاريخية، وأن يدين الدولَ الداعمة للدعم السريع والمموِّلة لانتهاكاته، وأن يتَّخذ إجراءات فعلية لوقف الإمداد، وأن يوقِّع عقوبات على تلك الدول، بالإضافة إلى إعلاء أطراف الحرب

(١) وجدان طلحة، بعد إدراجها على قائمة الإرهاب... «إخوان السودان» أمام خيارات صعبة، الشرق الأوسط، ٢٧ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/qlsGK

(٢) منى أبو زيد، قراءة في مواقف وفرص المفاوضات في السودان، الجزيرة، ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/jyklA

(٣) طرح خريطة طريق لمرحلة ما بعد الحرب في السودان، sky news عربية، ٩ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/qwTOe

لمصلحة المدنيّين والامتناع عن القيام بأي أعمالٍ من شأنها تهديد حياة المدنيّين وإبداء قدرٍ من المرونة للتوصُّل إلى اتفاقٍ لوقف إطلاق النار ولو بشكلٍ مؤقَّت أو جزئي يتمُّ خلاله العمل على صياغة اتفاق دائم وشامل وذلك بهدف التخفيف من معاناة المدنيّين.

وأخيرًا، يمكن القول بأنه في حال استمرَّت الحرب ولم يتمَّ التوصُّل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار فإن الطرف الأكثر قدرةً على حسم الصراع هو الجيش السوداني وفقًا لمعطيات الميدان الأخيرة خصوصًا في ظلِّ تزايد الضغط الإعلامي والسياسي الدولي على الدعم السريع وداعميه بسبب جرائم الحرب المرتكبة بحق المدنيّين، إلا أن الحسمَ العسكريَّ ليس بالأمر السهل إذ قدْ يستغرقُ شهورًا وربما سنوات من الاستنزاف، ممَّا يجعل المدنيّين الضحية الأولى والخاسر الأكبر في حرب لا يبدو أن نهايتها العسكرية ستكون بلا ثمن إنساني ضخم.

ما وراء قوات الدعم السريع: المال والسلاح والعلاقات الإقليمية

زين العابدين محمد*

مقدمة:

عادت قضية حرب السودان التي تدور رحاها منذ ثلاث سنوات، إلى الواجهة مرة أخرى عقب سقوط مدينة الفاشر على أيدي قوات الدعم السريع في ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٥، ليس فقط بسبب ما ارتكبته من جرائم إبادة جماعية في حق أهل الفاشر، وهو ما أكده تحقيق أجرته الأمم المتحدة صدر في ١٩ فبراير ٢٠٢٦[١]، بل يرجع كذلك لكون مدينة الفاشر ذات أهمية استراتيجية وتمنح ثقلًا للطرف المسيطر عليها في أي مفاوضات مستقبلية؛ فهي عاصمة ولاية شمال دارفور، ويحدها من الشمال الغربي والغرب كل من ليبيا وتشاد، وتربطها طرق حيوية بأربع ولايات بجانب الخرطوم العاصمة[٢].

يطرح سقوط الفاشر المدوي، تساؤلات حول أسباب قوة الدعم السريع وتفوقه على الجيش السوداني، وعن كيفية صمود الدعم السريع في حصار مدينة الفاشر نحو عامين رغم محاولاته الفاشلة التي وصلت إلى ٢٦٠ محاولة منذ فرض الحصار، وللمفارقة فإن قائد الدعم السريع محمد حمدان دقلو "حميدتي" يُقدم الإجابة بنفسه؛ فزيارته الأخيرة لأوغندا وتصريحه خلال لقاء له مع الجالية السودانية باستعانته بمرتزقة كولومبيين للعمل ضمن فرق فنية لتشغيل المسيرات[٣]، بل وزيادة أعداد مقاتليه إلى نصف مليون وفق تصريحه؛ بالرغم من ارتكاب قواته مجازر بحق المدنيين، وهو ما يؤدي وفق أدبيات التمرد / مكافحة التمرد لنتائج سلبية على أي من طرفي الصراع فيما يخص كسب ولاء السكان ودعمهم[٤]، تُعد دلائل قوية تشير إلى وجود شبكة دعم إقليمي قوية له سواء من ناحية التسليح أو استقدام مرتزقة للقتال بجانب قواته.

تشير الأدبيات التي تعالج أسباب وكيفية نجاح الفاعلين المسلَّحين من غير الدول، إلى أهمية الدعم الخارجي كعامل حاسم في انتصار هؤلاء الفاعلين أو على الأقل قدرتهم على الصمود وإطالة أمد النزاع المسلَّح[٥]، بيد أنَّ اللافت في النظر هو قدرة الدعم السريع على تطوير علاقات خارجية مستقلَّة عن الدولة السودانية لكسب الدعم والشرعية حتى قبل الحرب الحالية، بالرغم من كونه فاعلًا مسلَّحًا من غير الدول، الأمر الذي يجعل من "الدعم السريع" حالة فريدة تتجاوز تفسيرها في إطار تحدي احتكار العنف المنظم من الدولة، لتشمل كذلك ممارسة ما يشبه السياسة الخارجية مع دول وفاعلين آخرين من

---

* باحث في العلوم السياسية.

(١) تحقيق أممي: ارتكابات "الدعم السريع" في الفاشر تشير إلى إبادة جماعية، التلفزيون العربي، ١٩ فبراير ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: ٢١ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3MVXQD1

(٢) عبد القادر محمد علي، معركة الفاشر: نقطة حرجة ترسم ملامح خريطة السودان المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، ٢ يوليو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢١ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4aZbXAJ

(٣) حميدتي استعنا بـ ١٠ كولومبيين للعمل ضمن فرق فنية لتشغيل المسيرات، قناة الجزيرة على اليوتيوب، ٢١ فبراير ٢٠٢٦، تاريخ المشاهدة: ٢٢ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4qILNqt

(٤) عمر عاشور، كيف يقاتل تنظيم الدولة "داعش"؟ التكتيكات العسكرية في العراق وسورية وليبيا ومصر، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، ٢٠٢٢)، ص ص ٣٣- ٣٤.

(٥) المرجع السابق، ص ص ٣٨-٤٠.

غير الدول، سواء في أوقات الحرب أو السلم.

بناءً عليه، لا يتطرق هذا التقرير إلى أسباب وعوامل، أو تاريخ نشأة قوات الدعم السريع، وأسباب وجذور الصراع الحالي؛ تفاديًا للتكرار ونحيله إلى دراسات أخرى تناولت ذلك[١]، وبدلًا من ذلك نحاول رسم خارطة العلاقات الإقليمية التي ترتبط بها ميليشيات الدعم السريع، وكيف تمكنت من خلال استغلال مواردها في تكوين تلك العلاقات، لتكشف تقاطع المال والعلاقات الإقليمية في تمويل مصادر التسليح ومنح شرعية خارجية للدعم السريع.

المحور الأول- بين الاستقلالية والفاعلية: قراءة في طبيعة الفاعلين المسلحين من غير الدولة

درجت أدبيات العلوم السياسية والعلاقات الدولية لا سيما التيار الواقعي منها[٢]، التأكيد على أهمية احتكار الدولة للعنف المنظم باعتبارها السِّمة المميزة للدولة؛ فنجد على سبيل المثال أن ماكس فيبر رأى أن وظيفة الدولة الرئيسية هي وظيفة إكراهية بالأساس، وأكَّد في تعريفه للدولة على "احتكارها للاستخدام الشرعي للعنف المادي"؛ مفرِّقًا بذلك بين الدولة وأي تنظيم سياسي آخر مسيطر على سكان أو إقليم[٣].

وكما يشير عزمي بشارة، فإن تعريف فيبر للدولة كان من منطلق استقرائي؛ أي إنه استقَى تعريفَه للدولة من خلال قراءته للخصائص البنيوية للدولة القومية الأوروبية التي عايشها فيبر[٤]، والتي يذكرها تشارلز تيلي بدوره في أطروحته "تشكُّل الدولة القومية في أوروبا الغربية"، ومقولته الشهيرة "الحرب صنعت الدولة، والدولة شنَّت الحرب"؛ حيث ذكر عددًا من العوامل المؤثِّرة / الضاغطة التي ساهمت في نشوء الدول القومية الحديثة في أوروبا، تحت محفِّزات الحرب والاستعداد لها، ومن بينها «المركزة»؛ أي عملية تركيز السلطة في هيئة مركزية أو شخص داخل الوحدة السياسية، وكانت أحد أهمِّ أدواتها وأسباب نجاحها هي احتكار وسائل الإكراه المادي وممارستها بمعرفة الدولة حصرًا، ومنعها من جميع الفاعلين خارجها، وتمثَّل هؤلاء الفاعلون آنذاك في أمراء الحروب، والمرتزقة، والأمراء، والأساقفة وغيرهم[٥].

غير أنه منذ أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، بدأ دور الدولة في توفير الأمن لمجتمعاتها واحتكار العنف المنظَّم في التراجع لصالح فاعلين من غير الدول، خاصة الفاعلين المسلَّحين منهم، بل وباتت الدولة تتعاون معهم في كثير من الأحيان كوكلاء لتوفير الأمن، في مشهد يُعيدنا إلى حقبة ما قبل ويستفاليا، أو بتعبير هيدلي بول بأننا نعيش في كنف "عصر إقطاعي جديد"[٦]، يتم فيه تحدِّي النمط التاريخي التي تحتكر فيه الدولة للعنف بشكل حصري.

تُعبر الإحصائيات عن تلك الحقيقة بشكل واضح؛ فقد خلصت قاعدة بيانات عاينت ٢٨٦ حالة تمرد بين عامَي ١٨٠٠ و٢٠٠٥ إلى أن القوات العسكرية النظامية لم تنتصر إلا في ٢٥٪ فقط من الحالات بين عامَي ١٩٧٦ و٢٠٠٥، مقابل انتصار جيوش حكومية على ميليشيات متمردة غير نظامية بنسبة ٩٠٪

(١) سارة أبو العزم، من الجنجويد إلى قوات الدعم السريع: تركيبة ودور أذرع المؤسسة العسكرية في السودان، قضايا ونظرات، العدد ٣٤، يوليو ٢٠٢٤، ص ص ٥٧-٥٩.

(٢) للمزيد حول الجدل بين منظورات العلاقات الدولية بشأن وظائف الدولة لا سيما الأمنية والعسكرية وإشكالية الاستقلال، انظر: مروة فكري، التحولات العالمية والدولة القومية ... دراسة نظرية، (في): نادية محمود مصطفى (تحرير)، العلاقات الدولية في عالم متغير: منظورات ومداخل مقارنة، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، الطبعة الأولى، ٢٠١٦)، الجزء الأول، ص ص ٤٨٥ - ٥٠٥.

(٣) عزمي بشارة، مسألة الدولة: أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقات، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى ،٢٠٢٣)، ص ص ٣٠٧-٣٠٨.

(٤) المرجع السابق، ص ص ٣٠٦ - ٣٠٧.

(٥) سيد أحمد قوجيلي، الحرب وتشكّل الدولة في التجربة الأوروبية (١٣٠٠- ١٨٠٠): مراجعة للنظرية العدوانية، عُمران، المجلد الثاني عشر، العدد ٤٦، خريف ٢٠٢٣، ص ٥٢.

(6) Andreas Krieg & Jean - Marc Rickli, Surrogate Warfare: The Transformation of War in the Twenty - First Century, (Washington DC: Georgetown University Press, 2019), p. 41.

من الحالات بين عامَي ١٨٢٦ و ١٨٥٠[١]، كما تشير دراسة أخرى إلى نشاط ٣٤٥ حركة ميليشياوية موالية للحكومات في الفترة بين عامي ١٩٨١- ٢٠٠٧ موزَّعة حول العالم، تشترك في كونها مسلَّحة ومجهَّزة لممارسة العنف، تعمل بمنأى عن القوات النظامية، وفي ذات الوقت مؤيِّدة للحكومات وتعمل تحت رعايتها[٢].

لكن الاعتماد المتزايد للدولة على فاعلين مسلَّحين لتوفير الأمن ومجابهة التهديدات، يصفها كلٌّ من أندرياس كريج، وجان ريكلي بأنها: "ليست حلًّا سحريًّا"؛ فتفويض العنف لا يعني فقط تخلي الدولة عن احتكارها له فحسْب بل يشمل كذلك السيطرة على الوكيل ذاته ومنحه درجة من الاستقلالية، وهي سمة تميزه عن علاقة الجندي النظامي بالدولة، الذي يخضع لنظام قيادة وسيطرة هرمي صارم، ومن هنا تنشأ معضلة السيطرة / الاستقلالية بسبب طبيعة العلاقة الصفرية بين الراعي والوكيل؛ إذ يسعى الراعي لتعظيم سيطرته، بينما يسعى الوكيل إلى الاستقلالية، ويعزِّز من ذلك غياب الروابط والقيم المشتركة بينهما وغياب آليات السيطرة الفعَّالة على الوكيل[٣].

ترتبط معضلة السيطرة / الاستقلالية على المستوى الداخلي بمسألة فاعلية هؤلاء الفاعلين المسلحين من غير الدولة على المستوى الخارجي؛ فالمقصود بالفاعلية هنا هو امتلاك القدرة المستقلة لاتخاذ القرارات، وتنفيذ السياسات، والتأثير في الآخرين في مجال السياسة الدولية، وكما تذهب إحدى تعريفات السياسة الخارجية فإن العلاقات الخارجية الرسمية قد يجريها أي فاعل مستقل وليست حصرًا على الدولة فقط؛ ومن ثم فإن الفاعلين المسلَّحين وفق هذا التعريف، قادرين على تبنّي سياسات متماسكة ومتَّسقة تسير وفق خطٍّ استراتيجي، موجَّهة نحو فاعلين آخرين، خارج دائرتها الاجتماعية وأُطُرِ سيطرتها الإقليمية؛ لذلك لا ينبغي النظر إليها بوصفها تهديدًا أمنيًّا أو تحديًّا لاحتكار الدولة لاستخدام القوة فحسب، بل إنها قادرة كذلك على توظف سياسات خطابية ورمزية لبناء تحالفات مع قوى إقليمية ودولية[٤].

يكشف سياق الحروب بالوكالة في المنطقة العربية منذ عام ٢٠١١، عن توسع وتنامي دور هؤلاء الفاعلين المسلحين بوصفهم جهات مستقلة تمارس سياسات خارجية مستقلة، ففي إطار مفهومي الراعي الذي تم حصره في الدولة، والوكيل من غير الدول؛ تشير إحدى التعريفات الخاصة بالحروب بالوكالة، إلى أن الرعاة في الحروب بالوكالة قد يكونون كذلك فاعلين من غير الدولة، وعليه فهؤلاء الفاعلين المسلَّحين من غير الدولة قادرين بدورهم على توظيف وتجنيد فاعلين من غير الدولة مثلهم بوصفهم وكلاء لهم[٥]، وهو ما يفسِّر لنا توظيف الدعم السريع لمرتزقة كولومبيِّين وغيرهم من الدول الإقليمية المجاورة مثل القبائل العربية في تشاد، فضلًا عن تعاونهم مع قوات فاجنر الروسية.

عطفًا على ما سبق، فالفاعلون المسلَّحون من غير الدولة

(١) عمر عاشور، تصاعد الفاعلية القتالية للتنظيمات المسلحة في العالم العربي وخارجه، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٧ أغسطس ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٥ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/476WKes

(٢) البدوي عبد القادر البدوي، قوات الدعم السريع السودانية: من ميليشيات إلى قوة نظامية (٢٠٠٣ - ٢٠١٨)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٧ أغسطس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٢٥ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3OAU3vo

(3) Andreas Krieg & Jean - Marc Rickli, Surrogate Warfare: The Transformation of War in the Twenty - First Century, Op. cit., pp. 116 - 121.

(4) May Darwich, Foreign policy Analysis and Armed Non - state Actors in World politics: Lessons from the middle East, Foreign policy Analysis, 10 September 2021, Accessed: 26 February 2026, available at: https://bit.ly/46wlixj

(5) May Darwich, Foreign policy of Armed Non- state Actors, (in): Juliet KAARBO and Carmeron G. THIES (ed.), The oxford Handbook of Foreign Policy Analysis, (New York: Oxford University Press, 2024), p. 580.

كثيرًا ما تحركهم مسألة الاعتراف والشرعية على المستوى الدولي؛ لا سيما إذا سَعَتْ إلى إنشاء أنظمة حكم بديلة واضطلعت بوظائف تنسب تقليديًّا إلى الدولة خاصة في سياقات الحروب الأهلية•، وغالبًا ما تمتلك تصوُّرًا لدورها وتسعى إلى تنشئة ذاتها داخل النظام الدولي لتكون جزءًا منه أو لتعديل بنيته الاجتماعية[١].

المحور الثاني- ذهب، ومرتزقة، وهجرة غير شرعية: أصول العلاقات الإقليمية للدعم السريع

صرح حميدتي خلال مؤتمر صحفي نقله التليفزيون السوداني، في عام ٢٠١٩: "يسأل الناس من أين نحضر هذه الأموال؟ لدينا رواتب جنودنا الذين يقاتلون في الخارج واستثماراتنا في الذهب وأموال الذهب واستثمارات أخرى"[٢]، يساعدنا ذلك التصريح ليس في الإمساك بطرف الخيط حول مصادر تمويل الدعم السريع فحسْب، بل يكشف لنا كذلك بصورة أشمل، محاولات الدعم السريع الاندماج في الاقتصاد السياسي العالمي من خلال تدفُّقات الريع، والتي في حالة السودان تتمثَّل في الممارسات التجارية المرتبطة بتحويل الأرباح وتداول الأموال الخاصة بقطاع الذهب، وبناء شراكات مع شبكات دولية في عمليات التعدين والتهريب، فضلًا عن حروب الارتزاق التي تمثل أحد الآليات المهمة في تحقيق ذلك الاندماج[٣].

بجانب ما سبق، فإن السودان وبحكم موقعه الجغرافي الذي يرتبط بسبع دول، وتمتدُّ حدودُه إلى أكثر من ٦٧٠٠ كيلومتر، يُعد نقطة عبور حيوية للاجئين والهجرة الغير شرعية، وهي إحدى أكثر الملفات إلحاحًا بالنسبة لأوروبا، لذا كان هاجس الغرب هو ضمان عدم استغلال الأراضي السودانية كممرّ عبورٍ للمهاجرين إلى أوروبا[٤]، وعليه كان التعاون الأمني مع الغرب، والمساعدات والتمويل التي يتمُّ تلقِّيها لمكافحة تهديدات الهجرة غير الشرعية واللاجئين، أحد أهم العوامل في ازدهار وقوة الدعم السريع[٥].

بناءً عليه، يناقش هذا المحور مصادر تمويل الدعم السريع، ليس فقط من منطلق مقولات الاقتصاد السياسي للحروب الأهلية[٦]، بل سنتناولها كذلك من زاوية كيف أن تلك المصادر مكنت الدعم السريع من تكوين شبكة علاقات إقليمية أضحت أحد أهم مصادر قوته وصموده في الحرب الدائرة الآن.

• يشير ستاثيس كاليفاس إلى أن السمة المميزة للحروب الأهلية هي "تشظي الحيز"؛ بمعنى أن الحرب الأهلية تقسِّم بل وتغيِّر من طبيعة السيادة داخل الدولة بشكل جوهري؛ حيث يتم تقسيم مناطق السيطرة إلى مناطق سيطرة السلطة، ومناطق سيطرة المتمردين والتي تتميز بعدم قدرة الدولة على القيام بمهماتها الأساسية فيها مثل جمع الضرائب، وبينهما تقع منطقة متنازع عليها بين الطرفان يمارس فيها كل طرف سيادة محدودة، وتصبح هنا السيادة أكثر ضبابية. للمزيد حول الأساس النظري والتطبيق على حالة السودان انظر:

١- ستاثيس كاليفاس، منطق العنف في الحروب الأهلية، ترجمة: عبيدة عامر، (الدوحة: دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٢١)، ص ص ١٣٩ - ١٤١.

٢- عبد الرحمن فهيم، خريطة الصراع على الأرض ودلالاتها، قضايا ونظرات (ملف: عام على الحرب في السودان.. ما بين السياقات الداخلية والإقليمية والدولية)، العدد ٣٤، يوليو ٢٠٢٤، ص ص ٢٤ - ٣٥.

(1) May Darwich, Foreign policy of Armed Non- state Actors, Op. cit., p. 586.

(٢) بهاء الدين مكاوي محمد، تحول الميليشيات الحكومية إلى جيوش موازية: أنموذج قوات الدعم السريع، المستقبل العربي، المجلد ٥٤٧، سبتمبر ٢٠٢٤، ص ١١٤.

(٣) أسامة أبوبكر، الميليشيات المسلحة ومعضلة التحوُّل المدني الديموقراطي في السودان، مبادرة الإصلاح العربي، ٦ يوليو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/40CwvsM

(٤) يارا عبد الجواد، المواقف الغربية في الأزمة السودانية بين الحضور والغياب، قضايا ونظرات، العدد ٣٤، يوليو ٢٠٢٤، ص ١٠١.

(٥) أسامة أبوبكر، الميليشيات المسلحة ومعضلة التحوّل المدني الديموقراطي في السودان، مرجع سابق.

(٦) أحمد شوقي، الاقتصاد السياسي للحرب: التمويل - الممارسات - الآثار، قضايا ونظرات، العدد ٣٤، يوليو ٢٠٢٤، ص ص ١٢٠ - ١٢١.

أولًا- الذهب

أحدث انفصال جنوب السودان عام ٢٠١١ الغني بالموارد النفطية، طفرة في مجال استخراج وتعدين الذهب كبديل عن النفط، ومنذ ذلك الحين أصبح الذهب المصدر الرئيسي للعملة الصعبة، لكن وعلى عكس القطاع النفطي الذي يتميز بالسيطرة الحكومية عليه بدايةً من الإنتاج إلى التصدير، أدَّى الطابع الأهلي لقطاع الذهب في السودان إلى استخدام العنف والإكراه لفرض السيطرة على مناطق الإنتاج، وهو ما أتاح فرصة للأجهزة الأمنية والمجموعات المسلَّحة ومن ضمنها قوَّات الدعم السريع الانخراط في ذلك القطاع[١].

اعتمدت الفلسفة الاقتصادية لقوات الدعم السريع على كونها مشروعًا عائليًّا يملكه ويستثمره حميدتي وأسرته؛ إذ يشغل إخوته المناصب القيادية العليا، ويتولَّى أفرادُ عائلتِه المباشرين إدارة استثماراتها[٢]، ويظهر ذلك في سيطرة الدعم السريع من خلال شركة "الجنيد"، التي يملكها شقيق حميدتي «عبد الرحيم دقلو» على معظم مناجم الذهب الهامة في البلاد لا سيما في منطقة دارفور التي تقع فيها منطقة جبل عامر الغنية بالذهب، وتعود جذور تلك السيطرة إلى عهد البشير حينما منح تصديقات التعدين وتراخيصه كأداة لكسب ولاء ميليشيات الدعم السريع أولًا، وثانيًا لقدرتهم على فرض نفوذهم باستخدام القوة على المعدنيّين عبر الإتاوات ورسوم الحماية أو عبر ممارسة التعدين بأنفسهم[٣].

يكشف تحقيق استقصائي نشرتْه "جلوبال ويتنس" عام ٢٠١٩، في أعقاب الاحتجاجات التي أطاحتْ بنظام البشير، وجود حساب مصرفي تابع لشركة "الجنيد" ببنك أبوظبي الوطني بدولة الإمارات، ويستخدم كواجهة لتلقِّي الأموال، حيث يتمُّ تسديد الدفعات النقدية جرَّاء تصدير الذهب من خلال ذلك الحساب، وهو ما يدلُّ على الاستقلال المالي لقوات الدعم السريع وعدم خضوعها للرقابة سواء من الجيش السوداني، ولا للمكوِّن المدني في الحكومة آنذاك[٤].

وفي سياق متَّصل، يُشير تحقيقٌ لوكالة "رويترز" نُشِرَ عام ٢٠١٩، إلى منح البشير في عام ٢٠١٨ صلاحيات واسعة لحميدتي لبيع الذهب عبر شركة "الجنيد"، بعيدًا عن إشراف البنك المركزي على صادرات الذهب، وهو ما أكَّده عددٌ من المسؤولين آنذاك، وتفيد وثائق التصدير والفواتير التي اطَّلعت عليها "رويترز" وجود تعاملات مالية بين شركة "الجنيد" وإحدى الشركات في دبي؛ وأن الشركة أرسلت سبائك ذهبية إلى دبي بقيمة تقارب ٣٠ مليون دولار، تزن حوالي طن[٥].

وعقب اندلاع الحرب في السودان، تمكَّنت قوات الدعم السريع عبر شبكة عابرة للحدود من تهريب جزء كبير من الذهب عبر أفريقيا إلى الإمارات؛ ويُعد مثلث العوينات الحدودي بوابة حيوية لتلك الشبكة التي تمتد من غرب أفريقيا مرورًا بالسودان ووصولًا إلى السواحل الليبية، حيث تستغل الإمارات ضعف الرقابة الحدودية والفوضى الإقليمية، لنقل الذهب إلى دول الجوار مثل ليبيا وتشاد -وهما من أهم داعمي حميدتي الإقليميين- ومنها إلى أسواق التصدير، ويلاحظ ارتفاع واردات الإمارات من الذهب السوداني في فترة الصراع من ١٧ طنًا في

(1) Ahmed soliman & Suliman Baldo, gold and the war in sudan: How regional solutions can support an end to conflict, Chatham House, 26 March 2025, Accessed: 1 March 2026, available at: https://bit.ly/4aSr2nT

(2) Reem Abbas, Money Is Power: Hemedti and the RSF's Paramilitary Industrial Complex in Sudan, The Tahrir Institiute For Middle East Policy, 26 July 2023, Accessed: 1 March 2026, available at: https://bit.ly/40GUpDm

(٣) أمجد فريد الطيب، جبل عامر.. حكاية النهب المكشوف لذهب السودان، المجلة، ٢ أكتوبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4cnaTb1

(4) Nick Donovan & others, Exposing The RSF's secret financial network, Global Witness, 9 December 2019, Accessed: 2 March 2026, available at: https://bit.ly/3OGQW5b

(5) Khalid Abdelaziz & Michael Georgy, Exclusive: Sudan militia leader grew rich by selling gold, Reuters, 26 November 2019, Accessed: 2 March 2026, available at: https://bit.ly/3MRlNvq

٢٠٢٣ لتصل إلى ٢٩ طنًا في ٢٠٢٤[١].

يفسر لنا ما سبق أسباب إدانة وزارة الخارجية السودانية سيطرة الدعم السريع على تلك المنطقة في ١١ يونيو ٢٠٢٥، واتهامها الإمارات والقوات التابعة لخليفة حفتر الليبية بتقديم دعم لوجستي وعسكري متواصل لقوات الدعم السريع[٢]، غير أن المسار سالف البيان لم يكن الوحيد؛ فتذهب بعض التقارير إلى تزايد تهريب الذهب من جنوب دارفور عبر جنوب السودان بعد اندلاع الحرب، حيث يُنقل من مقاطعة راجا إلى جوبا ثم عنتيبي في أوغندا لتصديره إلى الإمارات، إضافةً إلى تهريبه لجمهورية أفريقيا الوسطى بالتعاون مع «فيلق أفريقيا» التابع لقوات فاجنر الروسية[٣].

ثانيًا- المرتزقة

وصف القائم بالأعمال الأمريكي في الخرطوم عام ٢٠٠٨، ميليشيات الجنجويد بأنها "براجماتية" تضع مصالحها الاقتصادية والسياسية فوق كل اعتبار، وأنها "ستذهب مع من يقدِّم لها العرض الأفضل"[٤]، وعلى ما يبدو فإنَّ الدعم السريع قد وجد ذلك العرض عند الإمارات، وكان إرسال حميدتي مرتزقته للقتال في جبهات خارجية أحد أهم الأدوات التي أتاحت له إقامة علاقات خارجية مع قوى إقليمية أبرزها الإمارات، واستطاع من خلالها كسب ثقتها وتوفير دعم كبير له.

يُفسر تحول نطاق العمليات للدعم السريع من المستوى المحلي أي عمليات مكافحة التمرد في دارفو، إلى المستوى الإقليمي، في إطار ما يسمَّى بالتحوُّل في النطاق "Scale shift"، والذي يشير إلى جُملة التحولات التي تطرأ من أسفل إلى أعلى؛ أي على عمل الحركات المسلَّحة من حيث توسيع نطاق أهدافها ومطالبها وهويتها وطرائق عملها وانتشارها[٥]، وهو ما يتقاطع مع رغبتها في الاندماج في الاقتصاد السياسي العالمي من خلال حروب الارتزاق كما سبق القول.

مثلت اليمن أولى الجبهات الخارجية لقوات الدعم السريع؛ حيث قاتل ما يقارب ٣٠ ألف مقاتل في صفوف التحالف الإماراتي - السعودي آنذاك عام ٢٠١٥ ضد الحوثيين، ويرجع سبب الاعتماد الإماراتي - السعودي عليهم لخبرتهم وتميُّزهم بفاعلية قتالية عالية، وهو ما أشار إليه أحد الضباط اليمنيين حين قال: "السودانيون مقاتلون شجعان، ولديهم خبرة في القتال أكثر من السعوديين أو الإماراتيين أو اليمنيين"، ويفسِّر ذلك سبب انتشارهم بكثافة في مناطق استراتيجية آنذاك وعلى خطوط المواجهة المشتعلة مثل تعز وحجة والحديدة[٦].

وأفادت تقارير أن حميدتي زار منطقة الساحل الغربي اليمني القريب من مضيق باب المندب عام ٢٠١٧ تحت غطاء ودعم إماراتي، والتقى هناك باللواء هيثم قاسم طاهر أحد القيادات العسكرية المدعومة من أبو ظبي، وأن الإمارات كانت تتحمَّل تكاليف إعداد وتسليح قوات الدعم السريع بالكامل، وأنشأت معسكرات حشد وتجنيد في الأراضي الإماراتية وفي جزيرة عصب الإريترية[٧].

---

(١) أحمد الخميسي، تهريب الذهب والبشر... مثلث العوينات شريان حياة الميلشيات الليبية والسودانية، العربي الجديد، ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/٤tRZyAu

(٢) مصطفى سعيد، ما الذي تعنيه سيطرة قوات الدعم السريع على مثلث العوينات الحدودي؟، بي بي سي عربي، ١٢ يونيو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4rIbGYJ

(3) Ahmed soliman & Suliman Baldo, gold and the war in sudan: How regional solutions can support an end to conflict, Op. cit.

(4) Kaamil Ahmed, Gold, weapons, fighters: Sudanese Janjaweed's international path to power, Middle East Eye, 28 August 2019, Accessed: 4 March 2026, available at: https://bit.ly/4snZyMK

(٥) حسن الحاج علي أحمد، الهجنة العسكرية في السودان وتحديات إصلاح القطاع العسكري، حِكامة، المجلد السادس، العدد ١١، خريف ٢٠٢٥، ص ١٤.

(6) Huge Sudanese losses in Yemen highlight fighters' role in the conflict, Middle East Eye, 10 November 2019, Accessed: 4 March 2026, available at: https://bit.ly/40sDPaB

(٧) أشرف الفلاحي، الإمارات دربت "الدعم السريع" بذريعة القتال في اليمن.. هذه تفاصيل زيارة "حميدتي"، عربي ٢١، ٢١ نوفمبر ٢٠٢٤، تاريخ

لم تكن اليمن الجبهة الوحيدة التي قاتلت فيها قوات الدعم السريع خدمةً لمصالح الإمارات؛ فمنذ عام ٢٠١٧، أكدت التقارير وجود مرتزقة سودانيين في ليبيا، وفي ديسمبر ٢٠١٩، كما أشار تقرير صادر عن الأمم المتحدة، أن قائد "قوات الدعم السريع" السودانية، محمد حمدان دقلو (حميدتي)، قام بنشر ألف من قواته في ليبيا لدعم حفتر. وفي ديسمبر من العام نفسه، وثق تقرير لصحيفة "الجارديان" أن ما يصل إلى ثلاثة آلاف مرتزق سوداني مسلَّح، بمن فيهم مقاتلون من إقليم دارفور، قد انضمُّوا إلى صفوف "الجيش الوطني الليبي" التابع لحفتر ضد الحكومة المعترف بها دوليًّا في طرابلس، وقد لعبت شركات أمن إماراتية دورًا هامًّا في تجنيد هؤلاء السودانيِّين ونقلهم لساحات القتال في ليبيا[١].

ثالثًا- الهجرة الغير الشرعية

صرَّح حميدتي خلال لقاء تلفزيوني، في عام ٢٠١٨: "نحن نكافح الهجرة الغير الشرعية نيابة عن الأوروبيين"، مطالبًا الاتحاد الأوروبي بدفع المزيد من الأموال مقابل الجهود التي تقوم بها قوَّاته، وأرجع ذلك إلى "ظروف البلد"[٢]. كما هدَّد في تصريح آخر موجَّه بالأساس إلى قادة الاتحاد الأوروبي من خطر الهجرة النظامية قائلًا: "إذا فتح السودان الحدود، فستحدث مشكلة كبيرة في جميع أنحاء العالم"[٣].

يعود دور قوات الدعم السريع في مكافحة "الهجرة غير الشرعية" إلى "عملية الخرطوم" عام ٢٠١٤، بسبب تحكُّمهم ومراقبتهم لمناطق كثيرة من الحدود السودانية، فضلًا عن أنشطتهم في أعمال الهجرة والتي تشمل ابتزاز ميسِّري الهجرة والمهاجرين وعملهم كمنظِّمين للمعابر الحدودية[٤]، وخلال الفترة الممتدَّة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢١ ضَخَّ الاتحاد الأوروبي أكثر من ٤٠٠ مليون يورو (٤٣٢ مليون دولار) لقوَّات الدعم السريع عبر "الصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي من أجل أفريقيا"[٥].

بجانب الأموال، فإن الدعم السريع تلقَّى أسلحةً وذخائرَ كذلك من دول أوروبية في إطار جهود مكافحة تلك الظاهرة؛ فأثناء زيارة لحميدتي لإيطاليا في ٩ فبراير ٢٠٢٢ صرَّح أنهم كقوَّات دعم سريع يتعاونون حَصْرًا مع إيطاليا في مجالات مكافحة الإرهاب والهجرة، وقدَّم خلال الزيارة قائمة طلبات لأخذ معدَّات عون فني ودعم استراتيجي منها طائرات درون، وعلَّل ذلك بحاجته إليها في عمليات مراقبة وضبط الحدود ووقف تدفُّق الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا وتمَّت الموافقة عليها[٦].

ونشرت منظمة العفو الدولية في نوفمبر ٢٠٢٤ تحقيقًا يُظهر وجود أسلحة من تصنيع شركة جاليكس الفرنسية في أيدي قوات الدعم السريع، كما ذكرت صحيفة الجارديان أن معدَّات عسكرية بريطانية تشمل أنظمة استهداف أسلحة خفيفة ومحركات مدرَّعة استخدمتْها قوَّات الدعم السريع في السودان[٧].

يتَّضح من خلال ما سبق أن ملفَّ الهجرة الشرعية كانت

الاطلاع: ٤ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/DfU6X

(1) Abdinor Hassan Dahir, Soldiers of Fortune: The Evolving Role of Sudanese Militias in Libya, TRT World Research Center, 12 May 2020, Accessed: 4 March 2026, available at: https://shorturl.at/QJDvd

(٢) حميدتي يشترط الشرعية والمال لوقف الهجرة لأوروبا، شبكة عاين، ٢٨ أكتوبر ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٤ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/69tHJ

(٣) ريتا بارفوس، كيف يمول الاتحاد الأوروبي القمع؟، معلومات مراقبة الهجرة، ٥ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٤ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/mC34J

(٤) المرجع السابق.

(٥) كاتب إيطالي: أوروبا مولت الدعم السريع لسنوات بأكثر من ٤٣٢ مليون دولار، الجزيرة.نت، ١٨ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٤ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/Yqqp4

(٦) أسامة أبوبكر، الميليشيات المسلحة ومعضلة التحوّل المدني الديموقراطي في السودان، مرجع سابق.

(٧) زينات آدم، دور أوروبا السريّ في مساعدة "الدعم السريع"، الجزيرة.نت، ٥ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٤ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/Tq9eT

وسيلةً هامَّةً لا لضمان تمويل الدعم السريع وإمداده بالأسلحة فحسْب، بل كانت كذلك قناة هامَّةً لبناء شرعية للدعم السريع عند الدول الأوروبية التي تلاقتْ مصالحُها مع حميدتي في مناطق الصراع، ومثال ذلك إيطاليا حيث استقبلت حميدتي في فبراير ٢٠٢١ في محاولة لإقناعه بعدم دعم حفتر والضغط عليه مقابل حصوله على أسلحة[١].

وفي خضم الحرب بين الدعم السريع والجيش السوداني، عقد مؤتمر إنساني للسودان في باريس في ١٥ أبريل ٢٠٢٤، برئاسة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا بهدف توفير الدعم الإنساني والوساطة السياسية وكان المؤتمر قد ضم أفرادًا ينتمون إلى قوات الدعم السريع، وهو ما استنكرته وزارة الخارجية السودانية[٢].

وبالرغم من أن الاتحاد الأوروبي قد فرض عقوبات على الدعم السريع، ونددَّ بجرائم الحرب التي ارتكبتْها، إلا أن واقع الخبرة الأوروبية يكشف أن هناك "مصالح دائمة"، ويبرز ذلك في شواهد عدَّة منها أن بريطانيا عادت للتعاون مع الحكومة السودانية في عهد البشر بالرغم من تحفُّظها على التعامل معه كونه مطلوبًا دوليًّا بسبب الجرائم التي ارتكبها ضد احتجاجات شعبية عام ٢٠١٣[٣]، كما أن فضيحة ستراسبورج التي تفجَّرت أواخر العام الماضي، تدل على إمكانية تغاضي الاتحاد الأوروبي عن جرائم الحرب والدعم الذي يتلقَّاه الدعم السريع من الإمارات؛ خاصة أن الأخيرة هي من مارست الضغوطات لمنع إصدار التقارير التي تذكر دورها صراحة في تلك الجرائم[٤]، وهو ما يبرز من ناحية أخرى قوة اللوبي الإماراتي ونفوذه في أروقة الحكم الأوروبية.

المحور الثالث- دور نظام الشبكات الإماراتي في دعم "الدعم السريع"

تعكس حالة الحرب في السودان التشابك الأمني الوثيق بين السودان وجيرانه في مناطق الساحل الأفريقي والقرن الأفريقي ومنطقة الخليج العربي؛ وهو ما يُشار إليه بمفهوم "مركب الأمن الإقليمي" حيث توجد درجة عالية من الترابط بين وحدات إقليمية معينة تجعل من قضايا الأمن بينها غير قابلة للفصل؛ وترتب على ذلك تدخل عدة دول من الإقليم بوصفها أطرافًا فاعلة في مسار الصراع، ويشمل ذلك الدعم العسكري المباشر، وإرسال المرتزقة، وتوفير شبكات الدعم اللوجستي وخطوط الإمداد[٥].

وفي حالة الدعم السريع تبرز الإمارات بوصفها الداعم الأكبر لها وهو ما يُعَقِّدُ المشهد أكثر، صحيح أن الدعم السريع كما سبق القول استطاع بناء علاقات خارجية مستقلة عن الدولة السودانية بالرغم من كونه فاعلًا من غير الدولة، لكن تبقى قطعة الأحجية ناقصة، إذا لم نذكر دور الإمارات في تقوية شبكة العلاقات الإقليمية تلك، ولتوضيح ذلك نستدعي مفهوم "Network - Centric Statecraft" أو إدارة الدولة ومصالحها من خلال منظومة من الشبكات، يدعو أندرياس كريج من خلال هذا المفهوم لتجاوز النظر للعالم من خلال عدسة الدولة والهرمية التي تتميَّز بها، وبدلًا من ذلك فإن الدول وبفضل العولمة باتت تمتلك كذلك شبكات غير رسمية تُدير بها مصالحها الخارجية، وتُعد أداة قوية لتحقيق مصالحها القومية وممارسة

(١) أحمد يحيى، قائد الدعم السريع السوداني في زيارة خاطفة لروما.. ما علاقتها بالملف الليبي؟ الاستقلال، ٩ فبراير ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٤ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/M8Yuj

(٢) يارا عبد الجواد، المواقف الغربية في الأزمة السودانية بين الحضور والغياب، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥ - ١٠٦.

(٣) عبد الباقي الناجي، هل يفتح المثلث الحدودي أبواب أوروبا للدعم السريع؟، جيسكا، ١٢ يوليو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٤ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/AO0TP

(٤) إسماعيل يوسف، الإمارات "رشت" الاتحاد الأوروبي لإخفاء دعمها مليشيا "حميدتي".. ما الحقيقة؟، الاستقلال، ٥ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٤ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/Rxl7B

(٥) حسن الحاج علي، حرب ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠٢٣: ذروة عنف في دولة مضطربة، سياسات عربية، المجلد الثالث عشر، العدد ٧٦، سبتمبر ٢٠٢٥، ص ١٠.

النفوذ، وتأخذ تلك الشبكات شكل عُقد تكون إما حكومات، أو شركات، أو أفراد، أو تُجار سلع، أو شركات لوجستية عابرة للحدود القومية، وكذلك تدفقات سواء كانت مالية، تجارية، أشخاص، سلع، بيانات، وعملات[١].

وفي حالة الإمارات فيلاحظ أنها مارست نفوذًا يتجاوز كثيرًا حجمها؛ ما يعيد النظر في مفهوم "الدول الصغيرة" النابع من مقولات النظرية الواقعية، و ظل لصيقًا بدول الخليج العربي بما فيها الإمارات عقودًا في الأدبيات الغربية، وعلى غرار نموذج "محور المقاومة" الإيراني•، استطاعت أبو ظبي منذ عام ٢٠١١ من نسج شبكة مترابطة و شديدة التعقيد مكونة من فاعلين عنيفين من غير الدول سواء كانوا مرتزقة أو ميليشيات أو شركات عسكرية خاصة، وتجار، وشركات الخدمات اللوجستية وتجارة السلع، وبنوك، وممولين، مكنتها من ممارسة النفوذ في دول ذات قيمة استراتيجية للمصالح الإماراتية مثل السودان[٢].

من هنا تتكشَّف صورة أوسع تُظهر تقاطعًا بين أنشطة الدعم السريع التي سَلَفَ ذكرُها في المحور السابق، وبين الشبكة التي أنشأتْها الإمارات؛ لتكون بذلك قوات الدعم السريع إحدى عُقد المنظومة الشبكية التي تخدم مصالح الإمارات الجوهرية؛ حيث ترتبط بالبنية اللوجستية والمالية الإماراتية التي تُتيح لها تدفُّقات نقدية أو أسلحة ومرتزقة[٣]، وتكْمن خطورة تلك الشبكات في أنها تمكِّن الدعم السريع من تجاوز العقوبات المفروضة عليها وتُتيح لها شراء الخدمات والأسلحة من الإمارات، بالإضافة إلى السماح بقدر من الاستقلالية للدعم السريع لتنفيذ أجندتها الخاصة داخل السودان[٤]. من هذا المنطلق، يرصد ذلك المحور كيف ساهمت تلك الشبكة في توفير إمدادت الأسلحة والمرتزقة فضلًا عن دور الإمارات كوسيط في توفير قنوات دبلوماسية بين دول إقليمية والدعم السريع.

أولًا- الإمارات وإمدادات الأسلحة والمرتزقة

"لولا الإمارات لكانت الحرب قد انتهت"، هذا ما صرَّح به كاميرون هدسون رئيس الأركان السابق للمبعوثين الرئاسيين الأمريكيين إلى السودان، لصحيفة وول ستريت، مضيفًا أن "الشيء الوحيد الذي يُبقي قوات الدعم السريع في هذه الحرب هو الدعم العسكري الهائل الذي تتلقَّاه من الإمارات"[٥]، وبالرغم من نفي الإمارات المتكرر "مزاعم" تورطها بتزويد الدعم السريع بالأسلحة[٦]، إلا أنه وكما يقول المثل الشهير "لا دخان بلا نار" فكل أصابع الاتهام والأدلة على أرض الواقع تشير إلى عكس التصريحات الرسمية، ونذكر في ذلك الصدد بعضًا من التقارير الدولية التي تدعم صحة الادعاءات الموجَّهة ضد الإمارات فيما

(1) "The Gulf has generated strategic autonomy through network-centric statecraft", Dr Andreas Krieg channel on youtube, 16 October 2025, Accessed: 5 March 2026, available at: https://shorturl.at/dz5Nb

• للمزيد حول نموذج الشبكات الإيراني، انظر:

١- أندرياس كريغ، نموذج الشبكات يظهر متانة وسط اتساع الصدام بين إسرائيل وإيران، أمواج ميديا، ١٤ يوليو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٧ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/8opjk

2- Andreas Krieg & Jean - Marc Rickli, Surrogate Warfare: The Transformation of War in the Twenty - First Century, Op, cit. pp 164- 194.

(2) Andreas Krieg, How Abu Dhabi built an axis of secessionists across the region, Middle East Eye, 28 March 2025, Accessed: 6 March 2026, available at: https://shorturl.at/YNMec

(3) Andreas Krieg, Gold, arms and mercenaries: On UAE's shadowy networks in Sudan, Middle East Eye, 1 May 2023, Accessed: 7 March 2026, available at: https://shorturl.at/3GAyo

(4) Andreas Krieg, How Abu Dhabi built an axis of secessionists across the region, Op. cit.

(٥) ويليام ن. روبنسون، هل تخدم "ليبنة" السودان مصالح دول الخليج العربية؟، أمواج ميديا، ١ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٧ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/HPAI9

(٦) الإمارات تنفي تورطها في حرب السودان، الجزيرة.نت، ٨ يوليو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٧ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/zCFDi

يخص تقديم الدعم العسكري لقوات الدعم السريع.

فقد أكَّد ضابط استخبارات من قوات الدعم السريع، في تحقيق لشبكة سكاي نيوز، أن الإمارات هي الداعم الرئيسي لقوات الدعم السريع، مشيرًا إلى "وجود العديد من الطائرات التي تهبط في نيالا جنوب دارفو تجلب أسلحة قادمة من الإمارات، وجزئيًّا عبر مطار أم جرس في تشاد"، مضيفًا أن العلاقة "مالية في الأساس"، وأن تجارة الذهب تمثِّل عنصرًا مفصليًّا في الارتباط، باعتبار الإمارات مركزًا محوريًّا لتجارة المعدن. كما ذكر ضابطٌ آخر من قوات مناوئة لقوات الدعم السريع، وجود خط إمدادات يمتد من مدينة أبشي ثاني أكبر مدن تشاد، إلى معبر أدري غرب دارفور، وينتهي عند منطقة الجنينة[١].

وفي سياق متصل، يوثّق التقرير ٨٦ رحلة جوية على الأقل من الإمارات إلى مطار أم جرس بشكل مستقل منذ ديسمبر ٢٠٢٤، كما زعمت السلطات السودانية في رسالة إلى مجلس الأمن، أن ما لا يقل عن ٢٤٨ رحلة جوية بين نوفمبر ٢٠٢٤ وفبراير ٢٠٢٥ سيرتها طائرات استأجرتها الإمارات لتهريب المرتزقة والأسلحة والمعدات العسكرية للأراضي السودانية[٢]. وأشار تقرير لوكالة رويترز بأن مسؤولين إماراتيّين رفضوا تقديم قوائم الشحن (المانيفستو) التي طلبها محقِّقو الأمم المتحدة لـ ١٥ رحلة جوية مختلفة انطلقت من مطارات إماراتية وهبطت في "أم جرس" و"نجامينا" في تشاد[٣].

كما كشف تحقيق صادر من خبراء الأمم المتحدة المُكلفين بمراقبة العقوبات المفروضة على السودان، عن وصول قذائف هاون بُلغارية اشترتها الإمارات منذ عام ٢٠١٩، تم ضبطها بشمال دارفور السودان[٤]، وأدانت منظمة العفو الدولية إعادة الإمارات تصدير أسلحة صينية الصنع من طراز جي بي ٥٠ إيه معزَّزة بمسيرات صينية مثل وينغ لونغ ٢، بالإضافة إلى مدافع هاوتزر إيه اتش - ٤ من عيار ١٥٥ ملم، وجميعها تم تصنيعها بشركات صينية مملوكة للدولة، استخدمتها قوات الدعم السريع في هجوم على شمال دارفور في ٩ مارس ٢٠٢٥[٥]. وفي ذات السياق، كشف تحقيق اسقصائي عن وجود شبكة معقَّدة لتوريد طائرات مسيرة قتالية متطوِّرة لقوَّات الدعم السريع في السودان، تمرُّ عبر صربيا التي تمتلك سجلًّا نشطًا في صناعة الأسلحة وتصديرها إلى مناطق النزاع، وتنتهي عند مراكز دولية أبرزها أبو ظبي، فيما يبدو أنها محاولة للالتفاف على القيود الرقابية على صادرات السلاح للسودان[٦].

بيد أن السلاح ليس الشكل الوحيد من الدعم العسكري الذي تقدِّمه الإمارات للدعم السريع، بل شمل كذلك إمدادها بمرتزقة ذوي كفاءة قتالية عالية، وفي هذا الصدد أفاد تحقيق لـ"ميدل إيست آي" أن مطار بوصاصو بولاية بونت لاند الصومالية يضم معسكرًا لمرتزقة كولومبيّين يُسْتَخْدَمُ كنقطة انطلاق للسودان للقتال بجانب قوات الدعم السريع[٧].

وتمكَّن تحقيق استقصائي لصحفية الجارديان من الكشف

(1) Yousra Elbagir, UAE is 'main backer' behind Sudan war, intelligence officer tells Sky News, Sky News, 26 September 2025, Accessed: 7 March 2026, available at: https://shorturl.at/DLASV

(2) Ibid.

(3) Reade Levinson and David Lewis, Exclusive: UN panel investigates Emirati links to seized weapons in Darfur, Reuters, 29 April 2025, Accessed: 7 March 2026, available at: https://shorturl.at/LzlyD

(4) Ibid.

(٥) السودان: التعرف على أسلحة صينية متطورة قدمتها الإمارات العربية المتحدة في انتهاك لحظر الأسلحة - تحقيق جديد، منظمة العفو الدولية، ٨ مايو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٧ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/lV9Kx

(٦) تحقيق يتتبع شبكة غامضة لتوريد طائرات مسيرة قتالية إلى قوات الدعم السريع في حرب السودان، جيسكا، ٩ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٧ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/AyBXk

(7) Bashir Mohamed Caato, Exclusive: Inside the UAE's secret Sudan war operation at Somalia's Bosaso, Middle East Eye, 31 October 2025, Accessed: 7 March 2026, available at: https://shorturl.at/CgfUt

عن شبكة دولية مقرها لندن لتجنيد المرتزقة الكولومبيّين للقتال في صفوف الدعم السريع بالسودان[١]، ويقود تلك الشبكة ضابطٌ سابقٌ من الجيش الكولومبي بالتعاون مع شركة أمنية إماراتية تدعى "جلوبال سيكيوريتي سيرفيس كروب" يملكها رجل أعمال إماراتي. وفي سياق متصل، نشرت صحيفة "لا سيلا فاسيا" الكولومبية تفاصيل عن طرق تجنيد هؤلاء الكولومبيّين، حيث يتم إيهامهم بالعمل برواتب شهرية عالية كحراس أمن في الإمارات، ثم يتمُّ نقلهم إلى أبو ظبي في مجموعات صغيرة كنقطة تجمُّع؛ لتوقيع عقود تتضمَّن بنودًا سرية تمنعهم من الكشف عن تفاصيل عملهم، ونقلهم عقب ذلك إلى مناطق الصراع في السودان[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن اعتماد الإمارات على المرتزقة الكولومبيّين ليس بالشيء الجديد، حيث كانوا الخيار المفضَّل للإمارات لتنفيذ عمليات خاصة داخل البلاد وخارجها منذ عام ٢٠١١؛ لحماية النظام الإماراتي ومصالحه في وجه ثورات الربيع العربي[٣].

ثانيًا- الإمارات والدعم السياسي لحميدتي

منذ أن توطَّدت علاقات الدعم السريع مع الإمارات، عملت الأخيرة على توفير دعم سياسي ودبلوماسي لوكيلها حميدتي في السودان، باعتباره أداة مهمَّة لتحقيق مصالحها، ففي عام ٢٠١٩ وعقب الإطاحة بنظام عمر البشير، ساعدت الإمارات حميدتي حينما كان نائب رئيس المجلس العسكري آنذاك على توقيع عقود بستة ملايين دولار مع وكالة دكنز ومادسون الكندية، والتي يرأسها ضابط استخبارات إسرائيلي سابق، لتدعيم شرعية المجلس العسكري أمام دول ومنظمات مثل الاتحاد الأفريقي[٤].

وفي خضم موجة التطبيع و"اتفاقات إبرهام" التي تمَّت بين الإمارات وإسرائيل، اضطلعت الإمارات بدور هام في عملية تطبيع علاقات السودان مع إسرائيل، ورتَّبت لقاءً سريًّا بين نائب رئيس مجلس السيادة السوداني آنذاك وقائد الدعم السريع حميدتي، ورئيس الموساد آنذاك يوسي كوهين، وكان اللقاء شهد مشاركة مسؤولين إماراتيين رفيعي المستوى من بينهم طحنون بن زايد مستشار الأمن القومي[٥].

وتعزَّزت العلاقة بين حميدتي وإسرائيل منذ ذلك الحين على المستويين العسكري والسياسي بصورة مستقلَّة عن الحكومة السودانية؛ فعلى المستوى السياسي، تبادل الطرفان زيارات رفعية المستوى، ومن ذلك زيارة وفد سوداني برئاسة شقيق حميدتي، عبد الرحيم حمدان دقلو تل أبيب في ٩ أكتوبر ٢٠٢١، كما أفادت مصادر سودانية وإسرائيلية أن ممثلين عن الموساد خلال زيارتهم للخرطوم، التقوا ممثلين عن حميدتي قائد الدعم السريع؛ للبحث عن سُبل تقليص مخاطر تهريب السلاح لفصائل المقاومة في لبنان وفلسطين عبر السودان[٦]، و أعرب حميدتي عن رغبة بلاده في إقامة علاقات مع إسرائيل؛ معللًا ذلك بحاجة السودان لإسرائيل في رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب[٧].

كما برزت تحركات دبلوماسية إماراتية العام الماضي

(١) تحقيق للغارديان: مرتزقة كولومبيون متورطون في مجازر السودان عبر شركات مسجَّلة في لندن، يورونيوز، ١٩ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٧ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/uZHoh

(٢) إسماعيل يوسف، من كولومبيا إلى السودان.. قصة المرتزقة والطائرة الإماراتية التي لم تصل، الاستقلال، ١٤ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٧ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/CZLJN

(3) Andreas Krieg, The UAE's 'dogs of war': boosting a small state's regional power projection, Small Wars & Insurgencies, Vol. 33, 2022, p. 153.

(٤) حسام عثمان محجوب، الإمارات: الدولة غير المنبوذة دور دولة الإمارات العربية المتحدة في حرب السودان، الجمهورية، ٨ أكتوبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٨ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/Q4qBp

(٥) الإمارات رتبت لقاء بين حميدتي ورئيس "الموساد"، العربي الجديد، ٢١ أغسطس ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٨ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/yu1iE

(٦) صالح النعامي، وفد عسكري سوداني يزور إسرائيل برئاسة شقيق حميدتي، العربي الجديد، ٩ أكتوبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٨ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/0ibuz

(٧) حميدتي يؤكد مضي السودان في التطبيع مع إسرائيل: "ولا خايفين من

بالتوازي مع إعلان ترمب عن خطة التهجير "ريفييرا الشرق الأوسط"، لإعادة تسويق الدعم السريع للإدارة الأمريكية وإسرائيل كلاعب مهم في المشهد السياسي السوداني، واكتساب الشرعية الدولية، وذلك حينما أعلن حميدتي عن استعداده لاستقبال مئات الآلاف من سكان غزة في مناطق سيطرة الدعم السريع بالسودان[١]. أما على المستوى العسكري، فقد أفادت تقارير حصول الدعم السريع على مدفعية إسرائيلية من طراز لار-١٦٠، وتزويدهم بأجهزة تجسس إسرائيلية متطورة نقلت إلى الخرطوم عبر طائرة مرتبطة ببرنامج التجسُّس "الإسرائيلي"[٢].

وبجانب جهود حميدتي في بناء علاقات إقليمية في الدول الأفريقية المجاورة بناءً على العامل القبلي كما في دولة تشاد، حيث توجد امتدادات للقبائل العربية التي ينتمي إليها حميدتي في دارفور إلى شرق تشاد[٣]، سهَّلت الإمارات بحكم علاقاتها القوية مع عدد من الدول المجاورة للسودان، أبرزها إثيوبيا في فتح قنوات الحوار والتواصل السياسي بينهم وبين حميدتي، لتلميع صورته، وإضفاء طابع الشرعية على المستوى الإقليمي[٤]، لا سيما عقب إعلانه تأسيس حكومة موازية لحكومة بورتسودان العام الماضي، وتُظهر زيارات حمديتي لعدد من الدول الأفريقية عام ٢٠٢٤، وشهر فبراير الماضي، والتي تمَّ استقبالُه فيها كرجل دولة، وإشراف الطيران الإماراتي على تنقُّلات حميدتي الخارجية[٥]، حقيقة الدور الإماراتي في دعم حميدتي على المستوى السياسي.

خاتمة: مستقبل الدعم السريع في سودان ما بعد الحرب•

تُمثل ميليشيات الدعم السريع كفاعل عنيف من غير الدول، حالة فريدة من نوعها؛ فهي ميليشيات استطاعت التصرُّف كدولة من خلال صياغة سياسة خارجية وإقامة علاقات مع عدد من الدول الإقليمية بشكل مستقل عن الدولة السودانية، فضلًا عن أنها أضحت جزءًا لا يتجزَّأ من مشروع دولة الإمارات الإقليمي، إن تلك الحالة المُعقدة تتطلَّب مناقشة مستقبل الدعم السريع في مرحلة ما بعد الحرب وإعادة بناء الدولة، وكيفية التعامل مع مثل تلك الحالات، وإذا كنا نطرح أسئلة حول كيفية التعامل مع المؤسسة العسكرية السودانية في إطار حوكمة العلاقات المدنية - العسكرية في مرحلة ما بعد الحرب، فإن طرح ذلك التساؤل على مستوى التعامل مع ميليشيات الدعم السريع لا يقل أهمية كذلك، ومن هنا يأتي مفهوم "نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج" كإطار حاكم للتعامل مع تلك القضية.

تدور عملية "نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج" في المراحل الانتقالية من عملية السلام التي تمر بها دول ما بعد النزاع، حول ثلاث مراحل أساسية: نزع السلاح أي جمع الأسلحة من المقاتلين وتدميرها أو تخزينها، والتسريح وإنهاء خدمة المقاتلين في الجماعات المسلحة، وأخيرًا إعادة الإدماج والمتمثل في دعم المقاتلين السابقين ليصبحوا أعضاء فاعلين في المجتمع المدني من خلال إعادة تأهيلهم اقتصاديًا واجتماعيًا[٦]. وتنطوي

زول"، العربي الجديد، ٣ أكتوبر ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٨ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/lE9g7

(١) محمد خيال، مصدران: حميدتي يحاول كسب دعم أمريكا بتوطين سكان غزة في السودان، المنصة، ٢٥ مايو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٨ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/e2MU7

(٢) عبد الغني دياب، من الدعم السريع إلى حركات التمرد.. كيف رعت إسرائيل تمزيق أفريقيا بالصراعات؟، جيسكا، ٢٦ يوليو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٨ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/1wKzg

(٣) محمد رأفت، الجوار الإفريقي ومبادرات وقف الحرب، قضايا ونظرات، العدد ٣٤، يوليو ٢٠٢٤، ص ٧٥.

(٤) لؤي هشام، زيارة حميدتي إلى أثيوبيا: أهداف خفية خلف الترتيبات المعلنة، مصر ٣٦٠، ٣٠ يناير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٨ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/uCj4r

(٥) تقارير تفضح إشراف الطيران الإماراتي على تنقلات "حميدتي" الخارجية!، قناة الشرق على اليوتيوب، ٢١ فبراير ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: ١١ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/FOwYo

• يتوجَّه الباحث بالشكر للبدوي عبد القادر البدوي، الباحث في الدراسات الأمنية النقدية بالمركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، للمساعدة في توفير المصادر.

(٦) فضل عبد الغني، تحديات إعادة إدماج الجماعات المسلحة في سورية ما بعد المرحلة الانتقالية: نحو استقرار طويل الأمد، المركز العربي للأبحاث

تلك العملية على ديناميكيات فريدة لكل حالة وكل سياق يجب مراعاتها، وبالتالي فهي ليست عملية خطية أو ذات قالب واحد يصلح لكلِّ الحالات، ولهذا تمَّ انتقادُ النهج التقليدي لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لتجاهلها للديناميكيَّات المحلية المعقَّدة، وتركيزها على الجوانب التقنية لنزع السلاح والتسريح[١].

توجد العديد من العوامل الحاسمة في تلك العملية، منها على سبيل المثال مدى قدرة الحكومات على توفير الأمن على المستويين الوطني والمحلي، وطبيعة العنف في مرحلة ما بعد الحرب والفترة الانتقالية، وكذلك نوع الفاعل الذي يقود عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج سواء كانت الدولة ذاتها أم أطراف خارجية، وأخيرًا الهيكل الداخلي للجماعات المسلَّحة ويشمل نمط القيادة، وبنية التمويل[٢]، وفي سياق الحالة السودانية، ونظرًا لعدم وجود مؤشِّرات تدلُّ على اقتراب انتهاء الحرب بين أطراف النزاع، فإننا سنحاول استشراف حالة الدعم السريع من خلال عامل الهيكل الداخلي.

يُعالج "نمط القيادة" على مستوى الهياكل الداخلية للميلشيات ومن على شاكلتها، مدى تمتُّع التنظيم المسلَّح بقيادة مركزية قوية في اتخاذ القرارات وإنفاذ سلطتها على مستوى أفرادها، بحيث تخلق مستويات عالية من الامتثال والانضباط وتضمن السيطرة، وفي هذا الصدد يُفرق بين نوعين: أنظمة القيادة والسيطرة الرسمية: وهي تتميز بوجود قوانين وقواعد واضحة ومعلنة تتم مراجعتها بانتظام مع الأعضاء، وتتم إدارة انتهاكات تلك القواعد من خلال آليات شبه قضائية يشرف عليها القادة، وهو ما يمنحه سلطة على أفراد التنظيم من خلال إنتاج "ثقافة الخوف" وهي وسيلة فعَّالة للسيطرة، في المقابل توجد أنظمة القيادة غير الرسمية والتي تستند على "العُرف" أي قواعد غير مكتوبة يحددها القادة الميدانيون وهي عرضة للتغيُّر المستمر. وتُعَدُّ الجماعات ذات أنظمة القيادة الرسمية أكثر قدرة على مقاومة عمليات نزع السلاح وإعادة الإدماج. بينما تناقش "بنية التمويل" للجماعات المسلحة على مستويين: المصدر الرئيسي للتمويل، والتركُّز العملياتي لمصادر التمويل، هل هي مركَّزة في مناطق جغرافية بعينها أم لا مركزية وتشمل مساحات واسعة أخرى؟[٣].

بناءً على ما سبق، تصنَّف الجماعات المسلَّحة من غير الدول إلى أربعة تصنيفات تعتمد بالأساس على مدى وجود قيادة مركزية ومنضبطة، ونمط مصدر التمويل، هل هو يعتمد على التمويل من خلال المجتمع المحلي وبالتالي قد يحفِّز الحَدَّ من العنف ضد المدنيّين والتماشي مع مصالحهم، أم أن مصادر التمويل الخاصة بالتنظيم قائمة على الموارد الطبيعية وبالتالي يغنيها عن التفاعل مع المجتمع المحلي[٤].

وفي حالة الدعم السريع فإنه يمكن القول إنها أقرب إلى نمط "جيوش المرتزقة" ؛ كونها ميليشيا عسكرية تتمتَّع بكفاء قتالية عالية وتمتلك نمطَ قيادةٍ هرميٍّ قائمٍ على الولاءات القبلية والعصبية، ومصادر تمويل متنوِّعة يعتمد جزء كبير منها على مورد طبيعي هو الذهب، يسمح لها بتمويل مجهودها الحربي دون الحاجة للتفاعل المُعقد مع المجتمع المحلي السوداني، ويتميَّز ذلك النمط بقدرته على التحوُّل لشبكات إجرامية منظَّمة خلال عملية التسريح والإدماج، واستخدام مستويات عالية من العنف.

وقد أصبح هذا النمط أكثر تعقيدًا في حالة دراستنا، لأن الدعم السريع أدمج التمويل خاصَّته في شبكات دولية وأصبح

ودراسات السياسات، ١٩ يونيو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١١ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/zdnWQ

(١) المرجع السابق.

(2) Brian McQuinn, DDR and the Internal Organization of Non-State Armed Groups, Stability International Journal Of Security A Development, 20 May 2015, Accessed: 11 March 2026, available at: https://shorturl.at/beBE1

(3) Ibid.

(4) Ibid.

من خلالها وكيلًا لدول أخرى ينفِّذ أجنداتها الخاصة، وهو ما يزيد من صعوبة عمليات الإدماج والتسريح للدعم السريع في المستقبل، ويسهِّل تحويلَها لشبكة عصابات إجرامية عابرة للحدود، بسبب ما تتمتَّع به قوات الدعم السريع من خبرة في عمليَّات تهريب الذهب، والاتِّجار بالبشر عبر الحدود وارتباطها بشبكة علاقات إقليمية قويَّة تدعمها.

ويمكن القول إجمالًا، إن حالة الدعم السريع هي بمثابة ناقوس خطر، ودرس هام لما يمكن أن يصل إليه تفويض ميلشيات مسلَّحة لا تخضع للقوانين لممارسة العنف، وإعطائها صلاحيات ومزايا واسعة تحوِّلها لدولة داخل الدولة، وهو نمط مقلق اتَّبعته كثيرٌ من الدول العربية في الآونة الأخيرة لحماية أنظمتها لا مجتمعاتها ضد تهديدات ومخاطر، كانت هي النتاج الطبيعي لسياستها الاستبدادية، وبالتالي يتبين لنا أهمية وضرورة الإصلاحات السياسية، والحوكمة الرشيدة، وإنفاذ القانون، والتحول السلمي للسلطة، التي تكبح جماح إعلاء أصوات البنادق وممارسة العنف الذي غرق العالم العربي فيه دون أن تقوم له قائمة حتى الآن.

الاستراتيجية المصرية تجاه أزمات الجوار الأفريقي: السودان نموذجًا

عبد الرحمن عادل*

مقدمة:

يتمثل الجوار الإفريقي لمصر في الدول المحاذية لها، وهي السودان جنوبًا وليبيا غربًا، وهذه الدول يمكن وصفها بدول الجوار المباشر. لكن الأمن القومي المصري يتأثر بعمقٍ إفريقي أكبر يتمثل في دول القرن الإفريقي (إثيوبيا، والصومال، وجيبوتي، وإريتريا)، ويمتد إلى دول حوض النيل. وما يجدر التنبيه له أن دائرتي الجوار المباشر لمصر والقرن الإفريقي، تشهدان أزمات وصراعات منذ فترةٍ زمنية طويلة، ما يجعلهما بؤر توتر وقلاقل تهدد الأمن القومي المصري مباشرةً، والتي منها؛ سد النهضة في إثيوبيا، وانفصال صوماليلاند في الصومال والاعتراف الإسرائيلي -الإثيوبي بها، والحرب الأهلية في السودان. وهو ما يفرض وجود استراتيجية مصرية واضحة وجيدة للتعامل مع هذا العمق الإفريقي وأزماته.

من ناحيةٍ أخرى، يكثر استخدام مفهوم "الاستراتيجية" في التحليل السياسي في التعبير عن سياسات الدولة الإقليمية والدولية بغض النظر عن مدى اتصاف هذه السياسات بكونها استراتيجية أم لا، يدفع هذا بدوره إلى تحويل الاستراتيجية إلى مفهومٍ هلامي غير منضبط المعنى والقصد. إذ يستخدمه البعض في وصف السياسة الخارجية للدولة، أو الأعمال العسكرية والحروب، أو حتى مجرد المواقف الدولية وإن لم يبن عليها أي فعل.

لذا؛ يبدأ هذا التقرير بوضع **إطار نظري يُحدد مفهوم الاستراتيجية** أولًا، ثم يُميز بين الاستراتيجية الجيدة والاستراتيجية المزيفة، حتى يمكن من خلال هذا الإطار النظر في الاستراتيجية المصرية تجاه أزمات الجوار الإفريقي.

يعتمد التقرير على تعريف شون ماكفيت القائل بأن الاستراتيجية هي: **"تطبيق كافة جوانب القوة الوطنية خلال فترات الحرب والسلام لتحقيق أهداف الأمن القومي خلال فترة زمنية طويلة وممتدة"**[١]. وكذلك نعتمد تفريقه بين الاستراتيجية الجيدة والاستراتيجية السيئة ليكتمل الإطار الذي سنعالج "الاستراتيجية" المصرية من خلاله. **يُميز ماكفيت الاستراتيجية الجيدة بعدة سمات، هي**[٢]:

- استباقية: أي أنها تتضمن بناء تنبؤات، وتحديد الأولويات بناءً عليها.
- احترازية: بما يعني أنها تسعى للسيطرة على البيئة المحيطة، بدلاً من تركيز ردود الأفعال فقط على الحوادث والأزمات.
- تكرارية: فهي تأخذ في الاعتبار أن الأحداث الماضية تؤثر في الحاضر والمستقبل، والتطورات دائمًا ما تحدث في سياق.
- تفاعلية: وذلك جزء من تعقد ظواهر العلاقات الدولية؛ حيث تتداخل جميع الأطراف من حلفاءٍ وخصوم وأصدقاء وبيئة، وهو ما يجعل من الضروري أن تكون الاستراتيجية طيعة لهذا التعقيد.

وفي المقابل، تُحدد الاستراتيجية السيئة بعدة خصائص، هي[٣]:

---

* مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية - جامعة العاصمة.

(١) شون ماكفيت، السياسة المسلحة: محاضرات في الحرب والفكر الاستراتيجي، إعداد وتحرير: محمد العربي، (أبوظبي: مركز المستقبل للأبحاث، ٢٠٢٥)، ص٦٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٧٥.

(٣) المصدر نفسه، ص٧٦.

- تصورات سطحية للتغطية على غياب الاستراتيجية الحقيقية، فنجد المسؤولين يستخدمون كلمات طنانة وفارغة لإخفاء الإفلاس الفكري والمعرفي.
- غايات استراتيجية غامضة: أي تحتوي على غايات متعددة ومتنافرة، وفي أحيانٍ كثيرة حالمة تشمل تحقيق السلام العالمي أو القضاء على الفقر والجوع، وخير الإنسانية وغيرها من غاياتٍ مبسطة ومتفائلة أكثر من اللازم.
- الارتكاز على إدارة الأزمات: والتركيز على إدارة الأزمات في ذاته دليل على الافتقار إلى الاستراتيجية.
- الخلط بين الغايات والاستراتيجية: ينبغي للاستراتيجيات أن تكون قابلةً للتحقق على الأرض، وليست مجرد غايات متفائلة.
- الإخفاق في مواجهة المشكلات والتخبط عند مواجهة النوازل المفاجئة.

بناءً على هذا، نتناول في التقرير الاستراتيجية المصرية تجاه أزمات الجوار الإفريقي مع التركيز على حالة السودان، وذلك على مستويين: المستوى المعلن فيما حددته مصر بخصوص هذه الاستراتيجية عبر قنواتها الرسمية، والمستوى الثاني هو المستوى الواقعي الفعلي المرتبط بالحركة المصرية من أفعالٍ وردود أفعال في منطقة الجوار الإفريقي ومدى اتساقه مع المعلن.

أولًا- الاتزان الاستراتيجي: ملامح الاستراتيجية المصرية الرسمية

أصدرت وزارة الخارجية المصرية يوم ١٧ ديسمبر ٢٠٢٥ كتابًا بعنوان "الاتزان الاستراتيجي: ملامح من السياسة الخارجية المصرية في عشر سنوات"، يتناول الكتاب مفهوم "الاتزان الاستراتيجي" الذي أرساه الرئيس عبد الفتاح السيسي في إبريل عام ٢٠٢٤ باعتباره الإطار الرئيسي الحاكم للسياسة الخارجية المصرية. ومن ثم، فإن الكتاب يُحدد "العقيدة الاستراتيجية" التي تُحرك السياسة الخارجية المصرية وتُحقق الأمن القومي المصري بأبعاده المختلفة على حد تعبير الكتاب ووصفه[١].

يُعبر الكتاب عن إدراكٍ للتحديات التي تواجه مصر من دوائر الجوار الإفريقي المختلفة، وفي سبيل مواجهة تلك التحديات حدد الكتاب أن مصر تتحرك في ثلاثة محاور أساسية[٢]:

المحور الأول: العودة للاتحاد الإفريقي، ليس فقط بمعنى فك تجميد الأنشطة، وإنما باستعادة الدور القيادي لمصر في الاتحاد الإفريقي. وقد عادت مصر عام ٢٠١٩ لرئاسة الاتحاد لأول مرة منذ تأسيسه، وبعد ٢٦ عامًا من آخر مرة ترأست فيها مصر منظمة الوحدة الإفريقية قبل تطوير المنظمة وتغيير اسمها إلى الاتحاد الإفريقي.

المحور الثاني: إعادة تأسيس الدور المصري النشط في إفريقيا، على أسس الشراكة التنموية وتعزيز العلاقات الثنائية السياسية والاقتصادية، وتقديم المقترحات العملية للتعاون الفني والتجاري والاستثماري، وتوسيع مساحات التفاهم والمصالح المشتركة مع الدول الإفريقية.

المحور الثالث: بلورة سياسة مائية مصرية قوامها المزج بين التعاون التنموي والمائي مع دول حوض النيل، مع التمسك بحقوق مصر المائية، والتركيز على المصالح المشتركة والشراكات التنموية التي يستفيد منها الجميع.

بالنظر إلى هذه المحاور بشيءٍ من التفنيد، نجد أن تولي مصر لرئاسة الاتحاد الإفريقي يأتي في إطار تناوب دوري بين زعماء القارة الإفريقية حيث يتولى رئاسة الاتحاد رئيس دولة من الدول الإفريقية لمدة عام، وليس الأمر بميزةٍ خاصة لمصر أنها تولت رئاسة الاتحاد. من ناحيةٍ أخرى، يمكن رصد ما أنجزته مصر في فترة تولها رئاسة الاتحاد في[٣]: إقامة ملتقى الشباب

(1) وزارة الخارجية المصرية، الاتزان الاستراتيجي: ملامح من السياسة الخارجية المصرية في عشر سنوات، موقع وزارة الخارجية المصرية، ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/5kaf5y5r

(2) المصدر السابق، ص ٣٩.

(٣) مصر ومسيرة العمل الإفريقي المشترك، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار "رئاسة مجلس الوزراء، ٥ يوليو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٥ فبراير

العربي والإفريقي- القمة التشاورية للشركاء الإقليميين للسودان- إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية - المنتدى الإفريقي الأول لمكافحة الفساد- المشاركة في اجتماعات مجموعة العشرين وإفريقيا- المشاركة في قمة مجموعة الدول السبع - المشاركة في مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في إفريقيا "التيكاد"- المشاركة في المنتدى الاقتصادي الإفريقي-الروسي - منتدى الاستثمار في إفريقيا ٢٠١٩- منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامة في إفريقيا.

في مقابل هذه "الإنجازات"، يبدو أن مصر لم تتمكن من توظيف رئاستها للاتحاد في معالجة المشكلات التي تُهدد أمنها القومي أو تتماس معه بأي شكل، ومن ذلك مثلا: أن اتفاق تقاسم السلطة في السودان بين المجلس العسكري الحاكم وتحالف قوى الحرية والتغيير المعارض، الموقع في يوليو ٢٠١٩ قد تم برعاية إثيوبية مع خفوت واضح في الدور المصري تجاه هذا الشأن في ذلك الوقت، رغم ما تمثله السودان من أهميةٍ استراتيجية لمصر بسبب الجوار الجغرافي.

كما لم تتخذ القاهرة إجراءات جادة من شأنها التعامل مع ملف سد النهضة الذي يُهدد الأمن المائي المصري، سوى بعض التحركات في إطار دبلوماسية المؤتمرات عمومًا. وعليه، فيبدو أن فترة رئاسة مصر للاتحاد قد مُلئت بأعمال تقليدية ومنتديات ومؤتمرات ربما لا تحقق المرجو منها على أي حال.

أما المحوران الثاني والثالث، فإنهما يُثيران تساؤلات أكثر مما يُقدمان من إجاباتٍ حول كفاءة "الاستراتيجية المصرية"؛ فمن الضروري أن نفهم كيف انعكست هذه السياسات -إيجابًا- على مصالح مصر القومية وأمنها القومي؟ لقد عادت مصر بالفعل إلى مناطق كانت قد أهملتها لسنواتٍ طويلة، وفي القلب منها منطقة القرن الإفريقي. وقد تبدى ذلك في مجموعة زيارات قام بها الرئيس السيسي إلى دول القرن الإفريقي عام ٢٠٢١، أبرزها زيارة إلى جيبوتي هي الأولى من نوعها منذ عام ١٩٧٧، بالإضافة إلى توقيع سلسلة من اتفاقيات التعاون الدفاعي والأمني مع عدد من دول المنطقة وحوض النيل، تشمل: أوغندا، وكينيا، وبوروندي، والسودان، بالإضافة إلى جيبوتي[١]. لكن هذه التحركات لم تُجب عن السؤال المطروح، إذ إن ما اعتبره البعض سياسة مصرية لاحتواء إثيوبيا لم يؤثر في ملف سد النهضة، وأكملت إثيوبيا ملأ السد دون أي التفاتٍ للجانب المصري. فهل جاءت هذه الخطوات متأخرة بحيث فقدت قدرتها على التأثير؟

لقد جاءت الوثيقة الموصوفة بالكتاب الأبيض والمسماة بالاتزان الاستراتيجي، على شكل رصد لتحركات السياسة الخارجية المصرية على مدار ١٠ سنوات، ولم تكن "وثيقة استراتيجية" بالمعنى المحدد للاستراتيجية أو حتى المتعارف عليه لوثائق الأمن القومي التي تخرج عن العديد من الدول حول العالم وتحدد استراتيجيتها الأساسية تجاه العالم والدول الأخرى. كما أنها لا تُعبر عن واقع التحركات المصرية في إفريقيا فعليًا، فثمة فجوة رصدية بين ما جاء في هذا الكتاب وبين التحركات المصرية في منطقة القرن الإفريقي، وخاصةً منذ عام ٢٠٢٠. إذ افتتحت مصر قاعدة عسكرية في منطقة رأس بناس بمحافظة البحر الأحمر بالقرب من الحدود السودانية، تحمل اسم "برانيس الجنوبية" بحيث تمكنها من التأمين المباشر لمنطقة البحر الأحمر ومضيق باب المندب الذي يُمثل أهمية استراتيجية لقناة السويس في مصر[٢]. كما دعمت مصر قبل ذلك قوات خليفة حفتر في ليبيا واعتبرتها القوات الشرعية التي تُواجه الإرهاب، وهددت مصر في ٢٠٢٠ بالتدخل العسكري في ليبيا حينما أعلن الرئيس السيسي أن محور سرت -الجفرة خط أحمر، وذلك لردع تقدم قوات حكومة الوفاق المدعومة من تركيا.

ومن ناحيةٍ أخرى، وقعت مصر مع الصومال في أغسطس

٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://idsc.gov.eg/NewsLetter/details/8998

(١) حمدي عبدالرحمن، الصعود المصري وأمن القرن الإفريقي، مجلة أفاق استراتجية، العدد٣، يونيه ٢٠٢١، ص٤.

(٢) أشرف عبد الحميد، السيسي يفتتح اليوم قاعدة عسكرية بالبحر الأحمر قرب حدود السودان، العربية نت، ٢٠ مايو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٧ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/lgKJoc.

٢٠٢٤ بروتوكول تعاون عسكري يتضمن دعم لوجستي للقوات الصومالية. وبموجبه تشارك مصر في بعثة حفظ السلام الإفريقية في الصومال (أوصوم) خلال الفترة (٢٠٢٥ - ٢٠٢٩)، كما أرسلت مصر طائرتين محملتين بالأسلحة والمعدات الثقيلة إلى الصومال[١]. وبالرغم من ذلك، فإن هذه التحركات لم تُثبت حتى الآن كفاءتها في مواجهة المخاطر التي تهدد أمن مصر القومي؛ فقد تعرض مضيق باب المندب إلى تهديدٍ كبير من جماعة أنصار الله الحوثية على إثر دخولهم في مواجهة مع إسرائيل بعد معركة طوفان الأقصى عام ٢٠٢٣.

كما أن تحركات مصر في القرن الإفريقي تواجهها تحركات مضادة من إثيوبيا وإسرائيل، فقد اعترفت الاخيرة بصوماليلاند دولة مستقلة، أيضًا أبرمت إثيوبيا معها عام ٢٠٢٤ اتفاقًا مبدئيًا، تتمتع أديس أبابا بموجبه بالوصول إلى البحر الأحمر تمهيدًا لإقامة قاعدة بحرية تجارية إثيوبية بالقرب من ميناء بربرة على مساحة ٢٠ كيلومتر مربع لمدة ٥٠ عامًا، مقابل اعتراف الحكومة الإثيوبية بصوماليلاند كدولةٍ مستقلة[٢].

بناءً على هذا، يثور التساؤل حول مدى كون "الكتاب الأبيض" هذا يعبر عن استراتيجية مصرية حقيقية تجاه الجوار الإفريقي، فالنص لا يتطابق مع الواقع بل لا يُوجهه أصلا، إذ هو لاحق عليه كما سبق التوضيح، كما أن الكثير من خصائص الاستراتيجية السيئة الموضحة في الإطار النظري تنطبق على هذه الوثيقة. فالكلمات الرنانة والجمل البلاغية الحالمة، وكذلك الاقتصار على ذكر التحركات الدبلوماسية والزيارات الرسمية وما شابه، كل هذه دلائل على غياب استراتيجية واضحة تحدد السياسة الخارجية المصرية. ستبدو هذه الفجوة بشكلٍ أوضح حين نركز على أزمة محددة من أزمات الجوار الإفريقي.

ثانيًا- الموقف المصري من الحرب في السودان: هل ثمة استراتيجية؟

ليست الأزمة السودانية مجرد صراع داخلي في دولة مجاورة لمصر، بل هي ساحة مفتوحة لتنافس إقليمي حاد، تتداخل فيها مصالح قوى عربية وإفريقية، وقد تتسع لاحقًا لتشمل القوى الكبرى التي ترى في السودان موقعًا استراتيجيًا مرتبطا بالبحر الأحمر والقرن الإفريقي. ولذلك تحتاج مصر إلى استراتيجية ورؤية واضحة وجيدة في تعاملها مع الأزمة؛ فهي من ناحية لا تستطيع غض الطرف عن هذه الأزمة أو التعامل معها بسياسة الصمت والترقب. ومن ناحيةٍ أخرى، تدرك أن استمرار الحرب يُهدد استقرار حدودها، ويخلق واقعًا جغرافيًا وسياسيًا جديدًا، على نحوٍ قد يضر بمصالحها الحيوية.

لأجل هذا كانت مصر أحد الفاعلين الإقليميين الأكثر تأثرًا بالحرب الأهلية السودانية منذ لحظة اندلاعها الأولى في أبريل ٢٠٢٣، فمصر تُعد الأكثر قربًا من السودان بحكم الموقع الجغرافي، وتحظى كذلك بعلاقةٍ قوية مع الفريق عبد الفتاح البرهان والقوات المسلحة السودانية منذ انتفاضة ديسمبر ٢٠١٨، ومن ذلك أنها نظمت العديد من المناورات العسكرية المشتركة بين الطرفين؛ أبرزها مناورات "نسور النيل" التي كانت تُدار من قاعدة مروي الجوية في شمال السودان. وعقب اندلاع الحرب مباشرةً، قامت قوات الدعم السريع باعتقال جنود مصريين عندما احتلت مطار مروي، قبل أن تعود لإطلاق سراحهم بعد ذلك[٣].

كان هذا الوضع داعيًا لأن تلعب مصر دورًا محوريًا في الأزمة السودانية لحفظ أمنها القومي المرتبط بالجوار المباشر في السودان، كما كان الوضع في ليبيا. لكن الملاحظ أن الموقف

(١) أماني الطويل، مسارات التحرك المصري في القرن الإفريقي، دورية الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٢٥، فبراير ٢٠٢٥، ص٣٥.

(٢) أحمد عسكر، قراءة أولية في اتفاق إثيوبيا و"أرض الصومال"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٥ يناير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٦ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://acpss.ahram.org.eg/News/21088.aspx.

(٣) تقدير موقف، الأزمة السودانية: الوضع الميداني، العامل الخارجي ومستقبل الصراع، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٤ أغسطس ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/v8D892

المصري اتسم أول الأمر بقدرٍ من الارتباك ناتج عن تعقيد المشهد، والتناقض الذي فرضته الحرب على العلاقات المصرية الخارجية. فمن ناحية، تواجه مصر دولة الإمارات العربية المنافس الإقليمي الرئيس لمصر في السودان والداعم الرئيس لقوات الدعم السريع منذ بداية الحرب، وهو ما يتعارض مع الموقف المصري الداعم للجيش السوداني بقيادة البرهان[١]. ومن ناحيةٍ أخرى، تعتبر الإمارات شريك وداعم اقتصادي أساسي للنظام السياسي المصري منذ عام ٢٠١٣، ولا ترغب مصر في خسارة هذا الشريك والداعم على أي حال. ومن هنا كانت المعضلة التي واجهتها مصر في أزمة السودان.

يمكن النظر في الموقف المصري من الحرب السودانية عبر مرحلتين أساسيتين:

أ) المرحلة الأولى من الحرب: ما قبل سقوط الفاشر

اختارت مصر في هذه المرحلة أن تلعب دور **الوساطة الحذرة** في الحرب السودانية، وقد شهد الدور المصري في بداية الحرب خفوتًا واضحًا أمام فاعلين إقليميين ودوليين آخرين. فلم تكن مصر عضوًا في الرباعية الدولية الأولى (الولايات المتحدة، والسعودية، والإمارات، وبريطانيا)، كما لم تشارك في مفاوضات جدة ٢٠٢٣. ثم أخذت مصر في المشاركة الدبلوماسية والمفاوضات بين طرفي الحرب، فشاركت في فبراير ٢٠٢٤ في محادثات جمعت بين الفريق شمس الدين الكباشي نائب القائد العام للقوات المسلحة وعبد الرحيم دقلو شقيق حميدتي استضافتها البحرين إلى جانب ممثلين من الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية، لكن الاجتماع لم يتمخض عن نتائج[٢].

في مقابل الحضور المصري الخافت في العام الأول من الحرب، كان حضور فاعلين آخرين من القوة بحيث كان له التأثير الأكبر على مسار المعارك بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع. فقد ظهر دور إيراني واضح في دعم الجيش السوداني، فمنذ فبراير ٢٠٢٤ بدا واضحًا أن هناك تطور كبير للجيش السوداني في استخدام المسيرات لاستهداف قواعد وقوات الدعم السريع، ونقلت بعض وكالات الأخبار في ذلك الوقت إن إيران زودت الجيش السوداني بطائرات دون طيار من نوع "مهاجر ٦"، مؤهلة لمهام الرصد ونقل المتفجرات، وذُكر أيضًا أن أقمارًا صناعية التقطت في يناير ٢٠٢٤ صورًا لطائرة دون طيار من نوع مهاجر ٦ الإيرانية في قاعدة وادي سيدنا شمالي أم درمان، وهي خاضعة لسيطرة الجيش، وهو ما عاد على الجيش السوداني بتحسن واضح في المعارك تلك الفترة. إذ تمكن الجيش السوداني من تحقيق تقدم في الخرطوم، ومنع تمدد الدعم السريع في غرب كردفان ونحو ولايتي سنار والقضارف، اللتين كان يستهدفهما الدعم السريع بعد سيطرته على ود مدني عاصمة ولاية الجزيرة في منتصف ديسمبر ٢٠٢٣[٣].

وهكذا، وبعد أكثر من عامٍ تقريبًا من التراجع والانكفاء بدأت موازين القوى تتغير لمصلحة الجيش السوداني منذ منتصف عام ٢٠٢٤، واتخذ هذا التوجه زخمًا أكبر خلال مارس ٢٠٢٥، عندما فرض سيطرته الكاملة على منطقتي الخرطوم بحري وشرق النيل، ما أمن له الطريق إلى قلب العاصمة. ففي منتصف مارس تمكن الجيش من الوصول إلى قواته المحاصرة في مقر القيادة العامة وسط المدينة، على نحو مهد الطريق لاستعادة القصر الجمهوري الذي ظل تحت سيطرة ميلشيا الدعم السريع منذ بداية الحرب. وهكذا أعلن الجيش في ٢٦ مارس ٢٠٢٥، استعادة القصر الرئاسي، وفي اليوم نفسه، أعلن الفريق البرهان أن "الخرطوم باتت حرة" عقب سيطرة قواته على مطار المدينة الدولي وطرد قوات الدعم السريع منه[٤].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) تقدير موقف، عام على الحرب: تحولات الصراع في السودان ومسارات حل الأزمة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٣٠ أبريل ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/6Efxf1

(٣) النور أحمد النور، عودة التعاون العسكري بين السودان وإيران.. خطوة تكتيكية أم تحالف استراتيجي؟، الجزيرة نت، ٣ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٥ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/OoXmphU9

(٤) تقدير موقف، معركة الخرطوم وآفاق الأزمة السياسية في السودان،

في ذلك الوقت كان الخطاب المصري الرسمي يُركز على الدبلوماسية كأداة رئيسة في التعامل مع الأزمة السودانية. وما لبثت أن شكلت مصر مع السعودية والإمارات والولايات المتحدة ما عُرف باللجنة "الرباعية الدولية"، للعمل على حل الأزمة السودانية عبر الوسائل الدبلوماسية؛ واقترحت هذه اللجنة في سبتمبر ٢٠٢٥ مبادرة دعت فيها كلا من الجيش السوداني برئاسة الفريق عبد الفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة الانتقالي، وقوات الدعم السريع لوقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر بصفةٍ أولية، وذلك لأغراضٍ إنسانية تتضمن إيصال المساعدات بشكلٍ سريع إلى جميع أنحاء السودان، بما يؤدي إلى وقفٍ فوري ودائم لإطلاق النار في البلاد.

كما تضمنت المبادرة أيضًا إطلاق عملية انتقالية شاملة تنتهي في غضون ٩ أشهر نحو تأسيس حكومة مدنية مستقلة تتمتع بشرعيةٍ واسعة، باعتباره أمرًا حيويًا لاستقرار السودان والحفاظ على مؤسسات الدولة، مع التأكيد على أن مستقبل الحكم في السودان هو قرار يخص الشعب السوداني وحده. غير أن المبادرة قوبلت بالرفض من الجيش السوداني بقيادة البرهان، الأمر الذي أجهضها وحال دون نجاحها مثلها مثل بقية المحاولات الدبلوماسية للتسوية[١].

ب) المرحلة الثانية: ما بعد سقوط الفاشر

سبق أن أوضحنا أن الجيش السوداني كان قد استرد العاصمة وعددًا من الولايات، ونجح في فك الحصار عن مدينة الأبيض، حاضرة ولاية شمال كردفان، وحقق تقدّمًا في محيطها. ومثّل هذا التقدم نقطة انطلاق جديدة للجيش، الذي أعلن تحركه نحو دارفور لفك الحصار عن مدينة الفاشر. ونتيجة لذلك، ركزت قوات الدعم السريع عملياتها في إقليمي كردفان ودارفور، في محاولةٍ لاستعادة التوازن بعد أن خسرت مواقع استراتيجية في العاصمة والولايات الوسطى. ومع تقدم القوات المسلحة غربًا عمدت الميليشيا إلى تعزيز مواقعها في شمال كردفان، وشنت هجمات مضادة لعرقلة تقدم الجيش. وكذلك كثفت الدعم السريع هجماتها على مدينة الفاشر، مستفيدةً من تعزيزاتٍ لوجستية وميدانية وصلت من دولة الإمارات عبر الحدود من تشاد وليبيا. وذلك حتى تمكنت قوات الدعم السريع في ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٥ من السيطرة على مدينة الفاشر، آخر معاقل القوات المسلحة السودانية في إقليم دارفور، وبذلك أحكمت قبضتها على ولايات دارفور الخمس كافة[٢].

كان سقوط الفاشر بمثابة دليل ساطع على ميل كفة موازين القوى الإقليمية لصالح الإمارات الداعمة لقوات الدعم السريع، فالدعم الخارجي في هذه المعركة لعب الدور الأكبر في تمكين الدعم السريع من السيطرة على المدينة. فقد أفادت تقارير أصدرتها الأمم المتحدة وبعض وكالات الإعلام العالمية، بأن الإمارات زودت قوات الدعم بمعدات عسكرية متطورة. إذ كشف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن هذه المعدات شملت منتجات لشركة "نمر" الإماراتية وشركات بريطانية مثل Militec وCummins UK، ما مكن قوات الدعم السريع من تحقيق تفوق تكتيكي في مراحل حاسمة من القتال، عبر استخدام عربات مدرعة وأنظمة توجيه دقيقة. وقد عزز هذا الدور الفني والعملياتي فاعلية الدعم السريع، كما ساهم في تحويل ميزان القوى العسكري لمصلحتها، لا سيما في ظل تراجع قدرات القوات المسلحة على التعويض والتصدي[٣].

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٤ أبريل ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/SuYElk.

(١) حسين البحيري، مبادرة الرباعية الدولية لإنهاء حرب السودان.. استمرار التباينات، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٣ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://ncmes.org/4546/.

(٢) تقدير موقف، أبعاد سقوط الفاشر وتداعياته على مستقبل السودان ووحدته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٣ نوفمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/yg9SlO.

وانظر: نسرين سليمان، جسر الإمداد الليبي: تواصل الجدل حول دعم حفتر لـ «الدعم السريع» بمرتزقة وسلاح لتأجيج حرب السودان، القدس العربي، ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/CnDadn.

(٣) المصدر السابق.

إن سقوط مدينة الفاشر لم يكن مجرد تطور ميداني عادي ضمن سياق الحرب السودانية؛ بل كان بمثابة نقطة تحول حاسمة. هذا التحول ليس محصورًا في الأهمية الرمزية للمدينة أو في موقعها الجغرافي الحيوي فحسب، بل يبرز فيما تمثله هذه الواقعة من مؤشراتٍ كاشفة، تكشف عن طبيعة موازين القوى الفعلية بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، وبالتبعية كذلك بين الإمارات ومصر. لقد فرضت هذه المعركة بالضرورة إعادة تشكيل شاملة ومفصلة للمشهدين العسكري والسياسي على حدٍ سواء، ليس فقط داخل الحدود السودانية، ولكن أيضًا على المستوى الإقليمي الأوسع. ومن ثم، لا يمكن التعامل مع ما جرى في الفاشر، باعتباره حادثًا عسكريًا عاديًا أو نتيجة لتفوق تكتيكي لحظي؛ بل يجب وضعه في إطار سياق أوسع، حيث يشير هذا السقوط إلى تقدم ملحوظ في مشروع تفكيك الدولة السودانية وتحويلها إلى أقاليم متنازعة ومتصارعة، تقع تحت السيطرة الفعلية لميليشيات مسلحة، تتمتع بروابط وامتدادات خارجية[١].

وبالنسبة لمصر، كان سقوط الفاشر يحمل في طياته مخاطر استراتيجية تتجاوز حدود الجوار المباشر مع السودان. فالموقع الجغرافي للمدينة، بوصفها نقطة تماس حيوية بين إقليم دارفور وتشاد وغرب السودان، يجعلها بوابةً محتملة ومرشحة بقوة لتدفق السلاح والمقاتلين المرتزقة نحو الحدود الغربية لمصر. كما أن التمدد العسكري واللوجستي لقوات الدعم السريع في هذا الاتجاه الغربي والجنوبي الغربي من السودان، عزز المخاوف الاستراتيجية المصرية من اقتراب وتعاظم نفوذ قوى إقليمية منافسة (الإمارات وربما إثيوبيا)؛ ذلك أن التوازنات الأمنية المعقدة على حدود مصر الجنوبية تعرضت لاختلالٍ عميق وخطير في بنيتها. هذا الاختلال يُهدد أمن مصر القومي بشكلٍ مباشر[٢].

ومن ناحيةٍ أخرى، يعني سقوط الفاشر إمكانية صناعة واقع جغرافي جديد، وخاصةً مع إعلان قائد الدعم السريع محمد حمدان دقلو "حميدتي" تأديته اليمين كرئيسٍ للمجلس الرئاسي للحكومة الموازية بالسودان. وكان تحالف "تأسيس"* قبل ذلك قد أعلن تشكيل مجلس رئاسي لحكومة انتقالية برئاسة حميدتي خلال اجتماع في نيالا عاصمة ولاية جنوب دارفور في يوليو ٢٠٢٥، واختار محمد التعايشي رئيسًا للحكومة الانتقالية[٣]. ومن ثم، فقد عززت السيطرة على إقليم دارفور بعد سقوط الفاشر سلطة الأمر الواقع التي تمثلها حكومة "تأسيس"، بما يمكنها من فرض حكم بديل في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة المركزية في الخرطوم. ويُجسد إعلان تشكيل حكومة موازية اتجاهًا لإضفاء طابع مؤسسي على التحولات الميدانية التي أعقبت المعركة، مقابل إضعاف موقف القوات المسلحة في أي مفاوضات سياسية مستقبلية، وهو كذلك انتصار إماراتي مقابل تراجع مصري بوصفهما الطرفين الفاعلين الإقليميين الأبرز في الحرب السودانية.

دفع هذا الواقع الموقف المصري لاتخاذ موقف أكثر حدة تجاه الحرب، إذ عادت مصر إلى إعلان "الخطوط الحمراء" في السودان كتلك التي سبقت وأعلنت عنها في ليبيا. وهو ما دفع البعض لتسميتها "دبلوماسية الخطوط الحمراء". **وقد حددت مصر خطوطها الحمراء في السودان فيما يلي[٤]:**

---

(١) أماني الطويل، ماذا يعني سقوط الفاشر: قراءة في التداعيات، مصر ٣٦٠، ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٤ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/uzETMJ.

(٢) المصدر السابق.

* هو تحالف من الفصائل السياسية والقوات شبه العسكرية السودانية المناهضة لحكومة عبدالفتاح البرهان، تم تشكيله في فبراير ٢٠٢٥ خلال الحرب في السودان.

(٣) أحمد يونس، «حميدتي» يؤدي اليمين رئيساً للحكومة الموازية في السودان، صحيفة الشرق الأوسط: ٣٠ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٣ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/9PS3Ga

(٤) انظر:

- أحمد حافظ، هدفها الردع الوقائي.. خطوط مصر الحمراء في السودان كما يراها الخبراء، الجزيرة نت، ١٦ فبراير ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: ٥ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/DKSxVY.
- أماني الطويل، دبلوماسية الخطوط الحمراء حدود الردع والتأثير، مصر ٣٦٠، ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٥ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط

- **الحفاظ على وحدة السودان وسلامة أراضيه ورفض التقسيم:**

ما يعني رفضًا قاطعًا لأي محاولة لتقسيم السودان أو إنشاء كيانات موازية مثل دولة في دارفور تحت سيطرة قوات الدعم السريع، حيث تعتبر مصر ذلك تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، ولن تسمح بوجود أي كيانات تهدد أمنها على الأراضي السودانية، سواء كان التقسيم جغرافيًا أو عرقيًا أو ثقافيًا.

- **حماية مؤسسات الدولة السودانية من الانهيار:**

خاصة الجيش السوداني الذي تعتبره مصر قلب الأمة السودانية ورمزًا للدولة، والضامن الوحيد للحفاظ على مؤسسات الدولة وشكلها، إذ إن انهيار الجيوش يؤدي إلى فوضى شاملة.

- **رفض مساواة الجيش الوطني بالميليشيات غير الشرعية:**

عدم القبول بأي صيغة تساوي بين الجيش السوداني الشرعي وبين قوات الدعم السريع أو أي ميليشيات مسلحة غير شرعية، ورفض وجود دولتين أو قسمين داخل الدولة الواحدة بحيث تكون هناك حكومة حقيقية ومنشقون.

- **منع التدخلات الخارجية وردع الداعمين:**

الحيلولة دون إنشاء تحالفات خارجية تهدف إلى تقسيم السودان وفقًا لمصالح دولية وإقليمية، ورفض وجود أي قوات دولية داخل السودان، مع التأكيد على ضرورة سحب كل المرتزقة ووقف دعم الميليشيات وتدفق الأسلحة.

- **حماية الأمن المائي المصري:**

منع أي سيناريو يُهدد تدفق مياه النيل الأزرق، خاصةً في ظل محاولات قوات الدعم السريع السيطرة على مناطق النيل الأزرق وإنشاء تماس مع الحدود الإثيوبية.

- **منع الكارثة الإنسانية والأمنية:**

رفض أي سيناريو يؤدي إلى تدفق ملايين اللاجئين عبر الحدود المصرية، أو انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة، أو استفحال سياسات التجويع والحصار التي تؤدي إلى وفيات جماعية وانتشار الأمراض.

يلاحظ من هذه الخطوط أن الكثير منها أهداف لا يبدو واضحًا كيف ستعمل مصر على تحقيقها، وهذا بما يُخالف مفهوم الاستراتيجية، فلم تُعين الحكومة المصرية الوسائل والأدوات اللازمة لتفعيل هذه الخطوط الحمراء، وإن كانت قد لوحت بالعمل العسكري في تصريحاتٍ ومواضع أخرى. فقد أشارت مصر إلى إمكانية تفعيل اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة عام ١٩٧٦ بين البلدين؛ لضمان عدم تجاوز تلك الخطوط الحمراء. إضافةً إلى اتفاقٍ آخر للتعاون العسكري وقعه رئيسا أركان جيشي البلدين في مارس ٢٠٢١، والذي يشمل مجالات التدريبات المشتركة والتأهيل وأمن الحدود ونقل وتبادل الخبرات العسكرية والأمنية. وهو ما جدد التساؤل في شأن إمكانية تدخل مصر عسكريًا في السودان[١].

علمًا أنه قد أعلنت العديد من التقارير الصحفية الدولية أن مصر وسعت من انخراطها العسكري في السودان دعمًا لقوات الجيش السوداني، بما في ذلك من استخدام لقاعدة عسكرية في جنوب مصر لإطلاق طائرات بيرقدار التركية المسيرة لاستهداف قوات الدعم السريع، مع صمت مصري وعدم وجود أي تصريح رسمي بذلك، وهو إن صح على كل حال فهو انخراط وتدخل في الأزمة بوتيرةٍ أعلى مما كان عليه الأمر طوال سنتين، لكنه أقل من أن يُغير كفة ميزان القوى بين الطرفين[٢].

---

(١) إبراهيم مصطفى، هل تتدخل مصر عسكريا في السودان؟، إندبندنت عربية، ١٩ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٦ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/44Y2V9.

(٢) أحمد عبدالحكيم، انخراط عسكري مصري "متزايد" بالسودان يغير من معادلات الحرب، إندبندنت عربية، ٤ فبراير ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: ٦ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/pSrpj4.

خاتمة واستنتاج:

يمكن القول بناءً على ما سبق، إن السياسة المصرية تجاه أزمات الجوار الإفريقي تفتقد لخصائص الاستراتيجية الجيدة التي سبق توضيحها في الإطار النظري، فأغلب هذه السياسات جاء كرد فعلٍ وفقد عنصر الاستباقية، كما أنه جاء متأخرًا مما فوت على مصر فرصة ردع الأزمات أو منعها قبل وقوعها. ومن ذلك أن عودة مصر إلى القرن الإفريقي جاءت متأخرة كثيرًا، الأمر الذي سمح لقوى إقليمية أخرى (إثيوبيا وإسرائيل) أن تكتسب نفوذًا واسعًا يُهدد الأمن القومي المصري والمصالح الحيوية المصرية في تلك المنطقة. ومن ثم، اعتمدت السياسة المصرية على إدارة الأزمات بدلًا من توقعها والتخطيط لمنعها، وهو ما يُشير إلى حالةٍ يُمكن وصفها بالفراغ الاستراتيجي.

ينطبق الأمر نفسه على الأزمة السودانية، فالدبلوماسية لم تكن الأداة المناسبة للتعامل مع الحرب، خاصةً أن الأطراف الإقليمية المنافسة تعتمد التسليح والتمويل والتدخل المباشر؛ أي تُوظف أدوات قوة صلبة لتحقيق أهدافها. وهو ما انتهى إلى أزمة الفاشر، واحتمالية التقسيم، وعدم قدرة الجيش السوادني الحليف لمصر على حسم الحرب. وعليه، فإن اختيار السياسة غير المناسبة للتعامل مع الموقف يشير بدوره إلى استراتيجيةٍ سيئة كما سبق التوضيح. وأخيرًا، فإن استقراء المعلن والرسمي من سياسات ومقارنته بالواقع يكشف عن فجوةٍ أخرى، ويعني أن التصورات لا تتوافق مع الممارسة، وهو عامل آخر من عوامل ضعف الاستراتيجية.

السودان في المشروع الإقليمي للإمارات العربية

محمود مؤمن*

مقدمة:

يشغل السودان موقعًا محوريًا في الجغرافيا السياسية لإقليم القرن الإفريقي والبحر الأحمر، نظرًا لامتداده الجغرافي الواسع الذي يربط شمال إفريقيا بشرقها وعمقها الإفريقي، وإشرافه على أحد أهم الممرات البحرية العالمية عبر ساحله الطويل على البحر الأحمر. كما يمتلك السودان موارد استراتيجية مؤثرة، في مقدمتها الذهب والأراضي الزراعية الخصبة وموارد المياه، بما يجعله ساحة جذب دائمة للتنافس الإقليمي والدولي. هذا الموقع وتلك الموارد يمنحان السودان قيمةً مضاعفة في حسابات القوى الإقليمية الساعية إلى تأمين طرق التجارة والطاقة، وبناء مناطق نفوذ في إفريقيا، والتحكم في مداخل البحر الأحمر الذي أصبح خلال العقد الأخير مسرحًا متصاعد الأهمية في توازنات الأمن الإقليمي.

منذ عام ٢٠١١، ومع التحولات الكبرى التي أعقبت ثورات الربيع العربي، شهد الإقليم المحيط بالسودان -خاصةً القرن الإفريقي والبحر الأحمر- تصاعدًا ملحوظًا في التنافس بين قوى إقليمية متعددة، أبرزها دول الخليج وتركيا وإيران وإسرائيل، إلى جانب عودة الحضور الدولي عبر قواعد عسكرية ومشروعات موانئ واستثمارات استراتيجية. وقد أدى انهيار بعض الدول وضعف أخرى، وتزايد أهمية الممرات البحرية، إلى تحويل الإقليم إلى ساحةٍ مفتوحة لإعادة تشكيل النفوذ. وفي هذا السياق، اكتسب السودان أهميةً إضافية باعتباره نقطة ارتكاز جغرافية وسياسية تسمح بالوصول إلى العمق الإفريقي، والتأثير في توازنات البحر الأحمر، والتداخل مع أزمات دول الجوار مثل ليبيا وتشاد وإثيوبيا وجنوب السودان.[١]

ضمن هذا المشهد المتحول، برزت دولة الإمارات العربية المتحدة كفاعلٍ إقليمي صاعد يمتلك مشروعًا جيوسياسيًا نشطًا يتجاوز حدود السياسة الخارجية التقليدية القائمة على الاقتصاد والتجارة، ليتجه نحو بناء شبكات نفوذ أمنية وعسكرية واقتصادية عبر البحر الأحمر والقرن الإفريقي. فقد عملت الإمارات منذ منتصف العقد الماضي على تأسيس موطئ قدم في الموانئ الاستراتيجية، وإقامة شراكات مع فاعلين محليين، وتوظيف أدوات مالية وعسكرية لدعم قوى متحالفة معها، وذلك في إطار سعيها إلى تأمين خطوط التجارة، وإقامة توازن مع المنافسين الإقليميين، وتوسيع حضورها في إفريقيا. ويظهر السودان في هذا السياق كأحد أهم محاور هذا المشروع، نظرًا لموقعه وموارده وتركيبته السياسية الهشة التي تُتيح إمكانية التأثير الخارجي.

وعليه، فإن هذا التقرير ينبني على **فرضيةٍ** مفادها أن السودان يُمثل حلقةً مركزية في المشروع الإقليمي الإماراتي في القرن الإفريقي والبحر الأحمر، وأن أبوظبي سعت إلى ترسيخ نفوذها فيه عبر مزيجٍ من الأدوات العسكرية والاقتصادية والسياسية، خاصةً من خلال بناء علاقات وثيقة مع فاعلين مسلحين واقتصاديين داخل البلاد. ويُفترض أن هذا الدور لم يكن طارئًا مع اندلاع الحرب السودانية عام ٢٠٢٣، بل هو امتداد لمسارٍ تراكمي من الانخراط الإماراتي في السودان قبل الحرب، ثم تطور خلال الصراع ليُصبح أحد محددات موازين القوى داخله.

---

* باحث في العلوم السياسية.

(١) للمزيد، انظر: جيهان عبدالرحمن جاد، تفاعلات متزايدة: البحر الأحمر في استراتيجية المتنافسين بالقرن الأفريقي، مركز رع للدراسات الاستراتيجية، ١٢ أبريل ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٥ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://rcssegypt.com/20891

بهذه المقاربة، يسعى التقرير إلى تفسير موقع السودان في الاستراتيجية الإماراتية الأوسع، وإبراز انعكاسات ذلك على توازنات الإقليم ومستقبل الدولة السودانية، من خلال رسم خريطة لملامح المشروع الإقليمي للإمارات في البحر الأحمر والقرن الإفريقي، وتتبع تطور الحضور الإماراتي في السودان وهذا الإقليم، وتحليل أدواته وأهدافه، لربطه بالسياق الإقليمي الأوسع. **وبالتالي، ينقسم التقرير إلى المحاور الآتية:** تطور المشروع الإقليمي الإماراتي في الإقليم، الأهمية الجيوسياسية للسودان في الاستراتيجية الإقليمية الإماراتية، موقع السودان في هذا المشروع قبل حرب ٢٠٢٣، ثم دراسة الدور الإماراتي في الحرب السودانية، وأخيرًا خاتمة تحليلية حول الوجود الإماراتي في السودان.

جدير بالإشارة، أن العدد ٣٤ من هذه الفصلية (قضايا ونظرات) تضمن تقريرًا هامًا بعنوان **"التدخل الخليجي في الأزمة السودانية: الإمارات كطرفٍ في الصراع المسلح"**، وقد تناول التقرير تحليل أبعاد الدور الإماراتي في الحرب السودانية، معتبرًا أن التدخل الخليجي لم يقتصر على الوساطة السياسية، بل اتخذ أشكالا عسكرية واقتصادية مباشرة وغير مباشرة. ورصد التقرير تطور العلاقة بين أبوظبي وقوات الدعم السريع، خاصةً في سياق المشاركة السودانية في حرب اليمن، ثم تحوّل دبي إلى مركزٍ رئيس لتصدير الذهب السوداني، بما عزز الروابط الاقتصادية بين الطرفين خارج الأطر الرسمية للدولة السودانية. كما خلص التقرير إلى أن التدخل الإماراتي لم يستند إلى تفويضٍ رسمي من الدولة السودانية، بل انخرط في ديناميات الصراع بما يجعله جزءًا من معادلة الحرب لا مجرد وسيط فيها، مع ما يترتب على ذلك من تداعياتٍ إقليمية وأمنية أوسع، خصوصًا على بيئة البحر الأحمر والأمن القومي لدول الجوار.[١]

هذا غير أن التقرير الحالي يسعى إلى تجاوز مستوى توصيف التدخل في سياق الحرب المباشر، إلى تحليل السودان بوصفه حلقة بنيوية في المشروع الإقليمي الإماراتي الأوسع في البحر الأحمر والقرن الإفريقي. فبجانب رصد أدوات التدخل، يُحاول هذا التقرير تفكيك منطق الاستراتيجية الإماراتية ذاتها، وقراءة موقع السودان داخل شبكة الموانئ، وسلاسل الإمداد، والتحالفات العسكرية -الاقتصادية، بما يعني تسكين الحرب السودانية ضمن رؤية كلية وإطارٍ جيوسياسي أشمل يتجاوز حدود الداخل السوداني إلى تفاعلات الإقليم وموازين القوى فيه.

أولا- تطور المشروع الإقليمي للإمارات في القرن الإفريقي والبحر الأحمر

يتناول هذا الجزء دوافع الاهتمام الإماراتي بالقرن الإفريقي والبحر الأحمر، مع ربط هذا الاهتمام بالتحولات التي لحقت بالسياسة الخارجية الإماراتية في أعقاب الربيع العربي عام ٢٠١١ وما حمله من تغيرات.

١- الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر للإمارات

يُمثل إقليم البحر الأحمر والقرن الإفريقي أحد أهم المجالات الجيوسياسية في الاستراتيجية الإقليمية الإماراتية، نظرًا لكونه يضم أبرز الممرات البحرية في العالم، حيث يمر عبره جزء كبير من التجارة العالمية وإمدادات الطاقة، خاصةً عبر مضيق باب المندب الذي يربط بين المحيط الهندي والبحر المتوسط. ومن هذا المنطلق، تنظر الإمارات إلى هذا الإقليم باعتباره امتدادًا طبيعيًا لأمنها الاقتصادي والتجاري، وركيزة أساسية في تعزيز موقعها كمركزٍ عالمي للتجارة والخدمات اللوجستية. لذلك سعت أبوظبي إلى بناء حضور فاعل في هذا المجال عبر الاستثمار في الموانئ والبنية التحتية وسلاسل الإمداد، بما يضمن لها دورًا مؤثرًا في إدارة حركة التجارة الدولية في تلك المنطقة الحيوية.

وفي هذا السياق، اكتسبت دول القرن الإفريقي أهميةً متزايدة في الاستراتيجية الإماراتية، ليس فقط بوصفها مواقع

(١) عبده إبراهيم، سيف دويدار، التدخل الخليجي في الأزمة السودانية: الإمارات كطرف في الصراع المسلح، فصلية قضايا ونظرات، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، العدد ٣٤، ص ص، ٨٠ - ٨٩.

جغرافية مطلة على الممرات البحرية، بل أيضًا باعتبارها بوابات للنفاذ إلى عمق القارة الإفريقية. وقد تجسد ذلك في انخراط الإمارات في مشاريع تشغيل وتطوير الموانئ، حيث تحظى بعقودٍ إدارة وتطوير العديد منها وأبرزها: دوراليه بجيبوتي (٢٠٠٦)، وعدن (٢٠٠٨)، وعصب ومصوع بإريتريا (٢٠١٥)، وبربرة وبوصاصو بأرض الصومال (٢٠١٧)، بالإضافة للاستثمار بموانئ العين السخنة والإسكندرية بمصر[١]، إلى جانب حضورها في اليمن على الضفة المقابلة من البحر الأحمر. ويعكس هذا التوسع إدراكًا إماراتيًا لأهمية الربط بين الأمن البحري والنفوذ الاقتصادي، بحيث تصبح السيطرة على العقد اللوجستية والموانئ وسيلة لتعزيز الحضور الجيوسياسي في الإقليم.

غير أن هذا التمدد الإماراتي يجري ضمن خريطةٍ تنافسية معقدة تتداخل فيها مصالح قوى إقليمية ودولية متعددة. فإلى جانب الإمارات، تنشط قوى مثل السعودية وتركيا وقطر وإيران في محاولة لتعزيز حضورها في البحر الأحمر والقرن الإفريقي، كلٌ وفق أدواته واستراتيجياته الخاصة. كما تُمثل مصر فاعلًا رئيسيًا في هذه المعادلة بحكم ارتباط أمنها القومي المباشر بأمن البحر الأحمر، إضافة إلى انخراط قوى دولية كبرى مثل الولايات المتحدة والصين، اللتين تسعيان إلى تأمين مصالحهما التجارية والعسكرية في هذه المنطقة الحيوية. وفي ظل هذه الخريطة التنافسية، يبرز السودان ذو أهمية مضاعفة، باعتباره أحد المفاصل الجغرافية التي تربط بين البحر الأحمر وعمق إفريقيا، ما يجعله ساحةً رئيسية لتقاطع هذه التنافسات. ومن ثم، فإن فهم تطور المشروع الإقليمي للإمارات في القرن الإفريقي والبحر الأحمر لا يكتمل دون إدراك طبيعة هذا التنافس، الذي يدفع مختلف الفاعلين إلى توظيف أدوات اقتصادية وعسكرية وسياسية لتعزيز مواقعهم، وهو ما يمكن أن يُفسر كثافة الانخراط الإماراتي في السودان بوصفه إحدى الحلقات المركزية في هذه المعادلة الإقليمية.

٢- تحولات السياسة الخارجية الإماراتية بعد الربيع العربي

شهدت السياسة الخارجية الإماراتية بعد عام ٢٠١١ تحوّلًا نوعيًّا من مقاربة يغلب عليها الطابع الاقتصادي والاستثماري إلى استراتيجية جيوسياسية أكثر نشاطًا وتدخّلًا. فقد أفرزت تحولات "الربيع العربي" بيئةً إقليمية مضطربة، أعادت تعريف أولويات الأمن القومي الخليجي، ودفعت أبوظبي إلى تبنّي دور مباشر في إدارة توازنات الإقليم دون الاكتفاء بالانخراط الاقتصادي غير السياسي. أول هذه التحولات تمثل في **الانتقال من الدبلوماسية التجارية إلى التموضع الاستراتيجي**، فبينما ركزت الإمارات خلال العقد الأول من الألفية على توسيع حضورها عبر الاستثمار والموانئ، بدأت بعد ٢٠١١ في ربط هذه الاستثمارات بأبعادٍ أمنية وعسكرية، خصوصًا في مناطق البحر الأحمر والقرن الإفريقي. وأصبحت الموانئ وسلاسل الإمداد جزءًا من بنية نفوذ متكاملة، لا مجرد مشاريع اقتصادية. ثانيًا، برزت **مواجهة الإسلام السياسي** كأحد محددات السلوك الخارجي الإماراتي. فقد اعتبرت صعود قوى ذات مرجعية إسلامية تهديدًا إقليميًا عابرًا للحدود، ما دفع أبوظبي إلى دعم أطراف مناوئة لتلك القوى في عدة ساحات، وتشكيل تحالفات إقليمية تقوم على احتواء هذا التيار. هذا البعد الأيديولوجي تداخل مع الحسابات الجيوسياسية، وأعاد رسم خريطة التحالفات في المنطقة بشكلٍ عام.

ثالثًا، عملت الإمارات على **بناء شبكات نفوذ مرنة** تعتمد على الشراكات مع فاعلين محليين ودولاتيين، بدلا من الاعتماد على الانتشار العسكري المباشر التقليدي واسع النطاق. تجلّى ذلك في تطوير علاقات مع حكومات وأطراف شبه رسمية -على

(١) أيمن شبانة، الإمارات وأمن البحر الأحمر.. التحديات وآليات التفعيل، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، ٣ مارس ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٧ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://urli.info/1mxX8

رأسها قوات الدعم السريع في السودان-، وتوظيف أدوات اقتصادية وأمنية متكاملة لتعزيز الحضور طويل المدى في ممرات التجارة الحيوية[١]. هكذا برز القرن الإفريقي والبحر الأحمر كساحةٍ مركزية للمشروع الإقليمي الإماراتي، نظرًا لأهميتهما في تأمين طرق التجارة والطاقة، ولتقاطعهما مع ملفات الأمن الإقليمي في الخليج وشمال إفريقيا. ومن ثم، لم يكن الانخراط الإماراتي في هذه المنطقة استجابةً ظرفية، بل تعبيرًا عن تحولٍ بنيوي في تصور أبوظبي لدورها كقوةٍ إقليمية فاعلة تسعى إلى إدارة المجال الحيوي المحيط بها، وتأمين مصالحها عبر أدواتٍ جيوسياسية متشابكة.

٣- أدوات المشروع الإماراتي في الإقليم

يعتمد المشروع الإقليمي الإماراتي في القرن الإفريقي والبحر الأحمر على حزمة أدوات متكاملة تجمع بين البعد الأمني والاقتصادي والسياسي، بما يسمح ببناء نفوذ طويل المدى دون الانخراط في احتلالٍ مباشر أو انتشار عسكري تقليدي واسع.

شكّلت **الموانئ** نقطة ارتكازٍ أساسية في الاستراتيجية الإماراتية. فمن خلال مزيد من التركيز على الاستثمار في إدارة وتشغيل موانئ في البحر الأحمر والقرن الإفريقي، عملت أبوظبي على ترسيخ حضور لوجستي يربط بين الخليج العربي وشرق إفريقيا. ولم تعد هذه الموانئ مجرد مشاريع تجارية، بل تحولت إلى عقدٍ في شبكة نفوذ تؤمّن خطوط الملاحة وسلاسل الإمداد، وتمنح الإمارات قدرةً على التأثير في الممرات البحرية الحيوية. وفي بعض الحالات، تداخل البعد التجاري مع ترتيباتٍ أمنية وعسكرية عززت من الوظيفة الاستراتيجية لهذه النقاط الساحلية، كما اعتمدت الإمارات في هذا السياق نمطًا من **الانخراط العسكري منخفض الكلفة نسبيًا**، يقوم على تقديم دعم لوجستي أو تدريبي أو تسليحي لأطرافٍ محلية حليفة، بدلا من نشر قوات كبيرة بشكلٍ دائم. هذا الأسلوب يمنحها قدرةً على التأثير في موازين القوى الداخلية في دول الإقليم، مع تقليل الأعباء السياسية والقانونية المباشرة. كما يُتيح لها الحفاظ على هامش إنكار أو مرونة دبلوماسية في حال تغيّرت موازين القوى أو تعرضت سياساتها لانتقاداتٍ دولية.

وتُعد **الشركات الإماراتية** -خاصةً العاملة في مجالات الموانئ، والطاقة، والتعدين، والزراعة- أداةً رئيسة في ترسيخ النفوذ. فالاستثمار الاقتصادي لا يُحقق عائدًا ماليًا فحسب، بل يبني شبكة مصالح متبادلة مع النخب الحاكمة والاقتصادية في دول الإقليم. وبمرور الوقت، تتحول هذه الاستثمارات إلى أدوات ضغطٍ وتأثير، تعزز الحضور السياسي وتربط استقرار بعض الأنظمة أو الفاعلين المحليين باستمرار الشراكة مع أبوظبي. إذ يميل المشروع الإماراتي إلى العمل عبر **تحالفاتٍ مرنة** -كما سبقت الإشارة- مع قوى محلية رسمية وغير رسمية، سواء كانت حكومات مركزية أو سلطات إقليمية أو فاعلين مسلحين. هذه الشراكات تُبنى غالبًا على تبادل المنافع: دعم سياسي أو اقتصادي أو أمني مقابل تسهيلات استراتيجية أو اصطفاف إقليمي. وتسمح هذه المقاربة للإمارات ببناء نفوذ متشعب يتجاوز العلاقات الدبلوماسية التقليدية، ويجعل حضورها جزءًا من البنية الداخلية لبعض الأزمات أو التوازنات في الإقليم[٢].

جدير بالإشارة أن هذه الأدوات تتكامل لتشكّل نموذجًا إماراتيًا في إدارة النفوذ الإقليمي، يقوم على المزج بين الاقتصاد والأمن والسياسة، ويستند إلى شبكاتٍ مرنة أكثر من اعتماده على السيطرة المباشرة، وهو ما يفسر امتداد تأثيره في مسارح متعددة إفريقيًا. ففي أثيوبيا؛ وفي سياق التفاعلات المرتبطة بـ "سد النهضة"، برزت أبوظبي كفاعلٍ يوظّف مزيجًا من الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية لتعزيز حضوره. فقد قدمت الإمارات حزم دعم مالي واستثماري لإثيوبيا، خاصةً بعد عام ٢٠١٨، شملت ودائع للبنك المركزي ومشروعات في البنية التحتية والطاقة، وهو ما ساهم في تثبيت علاقاتها مع النخبة الحاكمة ودعم الاستقرار الاقتصادي النسبي في البلاد[٣].

---

(١) للمزيد: أيمن إبراهيم الدسوقي، تغير السياسة الخارجية الإماراتية في أعقاب الثورات العربية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مج١٨، ع٤، ٢٠١٧.

(٢) نفوذ الإمارات في أفريقيا: شراكة اقتصادية أم أجندة سياسية؟، أمد للدراسات، ٤ يوليو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: 1 مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1q9oX

(٣) زينب مصطفى، الإمارات وسد النهضة.. من الحياد اللفظي إلى الدعم الفعلي لإثيوبيا، مصر ٣٦٠، ١٥ أغسطس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٢٦ مارس

وفي الوقت ذاته، حاولت الإمارات لعب دور الوسيط في تخفيف التوترات الإقليمية المرتبطة بالسد، سواء بين إثيوبيا ودول الجوار (مصر والسودان) وإن اختلفت التقديرات حول مصداقية الوساطة، أو ضمن ترتيبات أوسع في القرن الإفريقي، مستفيدةً من علاقاتها مع أطرافٍ متعددة. ويعكس هذا الدور نمطًا إماراتيًا قائمًا على الجمع بين "الدعم الاقتصادي" و"الحضور الدبلوماسي"، بما يُتيح التأثير في ملفاتٍ حساسة دون الانخراط المباشر في الصراع. وتكشف هذه الحالة عن آليةٍ أوسع في السياسة الإماراتية تعتمد على بناء النفوذ عبر الاقتصاد -من خلال الاستثمارات والمساعدات- ثم توظيف هذا النفوذ سياسيًا في إدارة الأزمات الإقليمية أو التأثير في مساراتها. هذا ويتضح كيف يُمكن لهذه الأدوات أن تُستخدم في سياقاتٍ مختلفة، من الوساطة في النزاعات إلى تأمين المصالح الاستراتيجية، وهو ما يجعل النموذج الإثيوبي مثالًا مهمًا لفهم أدوات الإمارات في إفريقيا، والتي تتكامل لاحقًا -في حالاتٍ أخرى مثل السودان- مع أدوات أكثر صلابة تشمل الشبكات الأمنية والعلاقات مع الفاعلين المحليين بما في ذلك المسلحين منهم.

بهذا، -وبشيءٍ من الإيجاز- تشكلت ملامح المشروع الإقليمي للإمارات العربية في إقليم البحر الأحمر والقرن الإفريقي، ومن هذا المنحى انخرطت أبوظبي في الحرب السودانية بين الجيش وقوات الدعم السريع منذ أبريل ٢٠٢٣، ضمن رؤيةٍ واسعة تسعى خلالها للتأثير في مجريات ميزان القوى الإقليمي، وإبراز دور جيوسياسي مؤثر ليس فقط في السودان وإنما في الإقليم ككل.

ثانيًا- محددات الأهمية الجيوسياسية للسودان في الاستراتيجية الإقليمية الإماراتية

تتحدد أهمية السودان في الحسابات الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة انطلاقًا من تلاقي ثلاثة اعتباراتٍ مركزية: موقعه البحري المطل على البحر الأحمر، وامتداده في العمق الإفريقي، وامتلاكه موارد طبيعية ذات قيمةٍ استراتيجية، وعلى رأسها الذهب والأراضي الزراعية. وتكتسب هذه المحددات وزنًا مضاعفًا في ضوء التحول الذي شهدته السياسة الخارجية الإماراتية خلال العقد الأخير -على نحو ما أُشير- باتجاه بناء شبكة نفوذ ممتدة عبر البحر الأحمر والقرن الإفريقي، ترتكز على الموانئ، وسلاسل الإمداد، والشراكات مع فاعلين محليين.

١- البحر الأحمر والممرات البحرية: السودان كحلقةٍ في أمن التجارة الإماراتي

يُمثل البحر الأحمر أحد أهم المسارات البحرية المرتبطة مباشرةً بالمصالح الاقتصادية الإماراتية، بوصفه امتدادًا طبيعيًا لحركة التجارة المنطلقة من الخليج العربي باتجاه أوروبا والبحر المتوسط. ومع تنامي الدور الإماراتي في إدارة الموانئ والاستثمار في البنية التحتية البحرية عبر الإقليم، أصبح تأمين هذا المسار جزءًا من مفهوم أوسع للأمن الاقتصادي والاستراتيجي لأبوظبي. في هذا السياق، يكتسب السودان أهميةً خاصة بفضل ساحله الطويل على البحر الأحمر، وموقعه المتوسط بين قناة السويس شمالًا ومضيق باب المندب جنوبًا. فالحضور أو التأثير في السودان يمنح الإمارات قدرةً على ترسيخ موقعها ضمن شبكة الموانئ والنقاط اللوجستية الممتدة من الخليج إلى القرن الإفريقي.

كما أن هذه الموانئ، مثل ميناء بورتسودان وميناء أبو عمامة الذي وقعت الإمارات عقد إنشائه بتكلفة ٦ مليار دولار[١]، يُشكلان نقطة عبور محتملة ليس فقط للتجارة السودانية، بل أيضًا لحركة إقليمية أوسع يمكن توظيفها ضمن مشاريعٍ لوجستية واستثمارية تخدم المصالح الإماراتية في المنطقة. ولا تنفصل هذه الأهمية البحرية عن البعد الأمني؛ إذ إن البحر الأحمر أصبح خلال السنوات الأخيرة ساحة تنافس عسكري وقاعدي بين قوى إقليمية ودولية. ومن ثم، فإن وجود

(١) محمد حميد، ثالوث الاستثمار والسلاح والولاءات.. ماذا تريد الإمارات من الهيمنة على البحر الأحمر؟، مصر ٣٦٠، ٢ مايو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://urli.info/1lzj3

٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://urli.info/1rKda

شريك أو نفوذ مستقر في السودان يعزز من قدرة الإمارات على التكيف مع التحولات الأمنية في هذا الحيز البحري، ويمنحها هامش مناورة في مواجهة أي تهديداتٍ محتملة لخطوط الملاحة.[١]

٢- العمق الإفريقي: السودان كبوابة للتمدد في القرن الإفريقي

إلى جانب بعده البحري، يُشكل السودان بوابةً طبيعية للنفاذ إلى القرن الإفريقي ووسط القارة. فالدولة السودانية تقع عند تقاطع جغرافي يربط بين شمال إفريقيا وشرقها والساحل الإفريقي، ما يمنحها موقعًا فريدًا في شبكات التجارة البرية، وحركة الموارد، وتدفقات السلاح والهجرة. بالنسبة للإمارات، التي عززت حضورها خلال العقد الماضي في دول القرن الإفريقي عبر استثمارات في الموانئ، وشراكات أمنية، وعلاقات سياسية مع نخب حاكمة، فإن السودان يُمثل حلقة وصل تكميلية في هذه الشبكة. فهو يُتيح الربط بين مسار البحر الأحمر ومسار الساحل والصحراء، كما يفتح مجالًا للتأثير في توازنات دول الجوار مثل إثيوبيا وتشاد وإفريقيا الوسطى وجنوب السودان. كما أن السودان، بحكم تداخله مع أزماتٍ إقليمية متعددة، يوفر للإمارات فرصةً للتموضع كفاعلٍ وسيط أو داعم في ترتيبات سياسية وأمنية عابرة للحدود. هذا الدور المحتمل لا ينفصل عن رؤية أوسع تسعى إلى ترسيخ الإمارات كقوةٍ إقليمية قادرة على إدارة شبكات نفوذ مرنة، تعتمد على الشراكات مع فاعلين محليين أكثر من اعتمادها على الانتشار العسكري المباشر واسع النطاق.[٢]

٣- الموارد الاستراتيجية: الذهب والأراضي الزراعية

تُمثل الموارد الطبيعية أحد أبرز دوافع الاهتمام الإماراتي بالسودان. فالذهب أصبح خلال السنوات الأخيرة عنصرًا محوريًا في الاقتصاد السوداني، ومورِدًا رئيسًا للعملات الصعبة. وبالنظر إلى موقع الإمارات كمركزٍ عالمي لتجارة الذهب، فإن الارتباط بسلاسل إنتاج وتصدير الذهب السوداني يكتسب أهميةً اقتصادية واضحة، كما يُوفر قناة نفوذ غير مباشرة داخل بنية الاقتصاد السوداني[٣]. إلى جانب الذهب، تمتلك السودان مساحاتٍ زراعية واسعة وموارد مائية تؤهله ليكون أحد أهم مصادر الأمن الغذائي في المنطقة. وقد دفعت التحولات العالمية في أسواق الغذاء إلى زيادة اهتمام الدول الخليجية، ومنها الإمارات، بالاستثمار في الأراضي الزراعية خارج حدودها. وفي هذا الإطار، يُنظر إلى السودان بوصفه مخزونًا استراتيجيًا يمكن توظيفه ضمن رؤية بعيدة المدى للأمن الغذائي الإماراتي، سواء عبر استثماراتٍ مباشرة أو شراكاتٍ طويلة الأمد[٤]. غير أن تداخل هذه الموارد مع هشاشة الدولة السودانية والصراعات الداخلية يجعلها أيضًا مدخلًا للتأثير السياسي. فالتحكم في مسارات الذهب أو الأراضي الزراعية، أو بناء شراكات مع قوى محلية تسيطر على مناطق الإنتاج، يفتح المجال أمام صياغة أنماط نفوذ مركّبة تجمع بين ثلاثية الاقتصادي والأمني والسياسي.

ثلاثية الاعتبارات هذه (الموقع - العمق - الموارد) توضح الأهمية الاستراتيجية للسودان في مشروع الإمارات الإقليمي، ويجعل هذا التلاقي مع السودان أكثر من مجرد ساحة اهتمام عابر؛ بل حلقة مركزية في شبكة النفوذ الإماراتية الممتدة عبر

(1) Anmol Kumar, Power, Ports, and Gold: The Real Reasons Behind the UAE's Role in Sudan, The Dialectics, 27 September 2025, Accessed: ١ March 2026, Link: https://h1.nu/1kSMw

(2) Mawadda Iskandar, UAE's sub-imperial project: Erecting a covert empire across the Red Sea, The Cradle, 27 May 2025, Accessed: 1 March 2026, Link: https://h1.nu/1kSOF

(٣) عاصم إسماعيل، كيف نجحت الإمارات في اقتناص كل ذهب السودان؟، العربي الجديد، ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٢ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/Pe0SILUN

(4) Anmol Kumar, Ibid.

البحر الأحمر والقرن الإفريقي، وركيزة يمكن عبرها تعزيز الأمن الاقتصادي، وتوسيع الحضور الإقليمي، وإعادة تشكيل موازين القوى وتنفيذ أجندات محددة في أحد أكثر أقاليم العالم حساسية وتحولًا.

ثالثًا- السودان في الاستراتيجية الإماراتية قبل حرب ٢٠٢٣:

يتوقف هذا المحور على تطور علاقات الإمارات مع السودان في ضوء التحول في توجهات نظام البشير، وكذلك السياقات التي أدت إلى توثيق الصلات بين الإمارات وقوات الدعم السريع.

١- العلاقة مع نظام عمر البشير

اتسمت العلاقة بين السودان ودولة الإمارات العربية المتحدة خلال عهد عمر البشير بطابعٍ براجماتي متدرّج، انتقلت فيه من الحذر والتباعد النسبي في تسعينيات القرن العشرين إلى تقارب سياسي وأمني واضح في العقد الأخير من حكمه. ففي المراحل الأولى، ظل السودان محسوبًا على محاور إقليمية لم تكن منسجمة بالكامل مع توجهات أبوظبي، غير أن التحولات الإقليمية، وتزايد الضغوط الاقتصادية على الخرطوم، مهّدت لإعادة تموضع تدريجية في علاقاته الخليجية. مع تصاعد أزمات السودان الاقتصادية وتراجع عائدات النفط بعد انفصال جنوب السودان عام ٢٠١١، أصبح الانفتاح على دول الخليج خيارًا اقتصاديًا ملحًا للنظام. في هذا السياق، برزت الإمارات بوصفها شريكًا ماليًا وتجاريًا مهمًا، خاصةً في مجالات الاستثمار الزراعي والتبادل التجاري وتحويلات العمالة. ومع مرور الوقت، تطورت العلاقة من تعاون اقتصادي محدود إلى تنسيق سياسي وأمني أوثق، لا سيما في ضوء التحولات التي شهدها الإقليم بعد عام ٢٠١١.

شكل عام ٢٠١٥ نقطة انعطاف مفصلية في موقع السودان داخل الاستراتيجية الإماراتية. فقد أعادت الخرطوم تموضعها الإقليمي بشكلٍ واضح، مبتعدةً عن بعض تحالفاتها السابقة، ومتجهةً نحو محور خليجي تقوده الرياض وأبوظبي. جاء هذا التحول في سياق سعي النظام السوداني إلى فك عزلته الإقليمية والدولية، وتأمين دعم اقتصادي عاجل، في وقتٍ كانت فيه البلاد تواجه أزمة عملة وديون متراكمة. بالنسبة للإمارات، مثّل هذا التحول فرصةً استراتيجية لضم السودان إلى شبكة نفوذها في البحر الأحمر والقرن الإفريقي[١].

وكانت مشاركة السودان في التحالف العسكري في اليمن إحدى أبرز تجليات هذا التحول. فقد أرسلت الخرطوم آلاف الجنود للقتال ضمن التحالف الذي ضم السعودية والإمارات، وهو ما عزز التنسيق العسكري بين الجانبين. مثّلت هذه المشاركة مكسبًا سياسيًا للنظام السوداني؛ إذ أعادت دمجه في محيطه العربي، كما وفرت له دعمًا ماليًا واستثماريًا. في المقابل، استفادت الإمارات من القدرات البشرية السودانية التي بلغت ٣٠ ألف جندي في العمليات البرية، خاصةً في المناطق الساحلية الجنوبية وحراسة القواعد الإماراتية جنوب اليمن[٢]. كما أسهمت المهام المشتركة في اليمن في تعميق العلاقات بين قياداتٍ عسكرية وأمنية من الطرفين، ما أوجد قنوات اتصال مباشرة تتجاوز الأطر الدبلوماسية التقليدية. وقد انعكس ذلك لاحقًا في طبيعة العلاقات مع بعض الفاعلين العسكريين داخل السودان.

قبل اندلاع حرب ٢٠٢٣، كان السودان قد تحول من دولةٍ هامشية في الحسابات الإماراتية إلى شريكٍ استراتيجي ضمن شبكة نفوذ تمتد عبر البحر الأحمر والقرن الإفريقي. فقد جمع بين الموقع البحري، والموارد الطبيعية، والقدرات العسكرية التي تم توظيفها في سياقاتٍ إقليمية. كما وفرت العلاقة مع نظام البشير مدخلًا لإعادة صياغة موقع السودان داخل هذه الشبكة؛ غير أن هذا الاندماج لم يكن قائمًا على مؤسسات دولة

(1) Jean-Baptiste Gallopin, The Great Game of the UAE and Saudi Arabia in Sudan, Project on Middle East Political Science (POMEPS), 2022, Accessed: 5 March 2026, Link: https://h1.nu/1l1jv

(٢) وقود الحرب.. ما الدور الذي لعبته القوات السودانية في اليمن؟، جريدة الأيام، ١٢ ديسمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: 5 مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1q9rU

مستقرة، بل على ترتيباتٍ سياسية وأمنية مرتبطة بطبيعة النظام الحاكم وتوازناته الداخلية. ومع سقوط البشير عام ٢٠١٩، دخلت العلاقة مرحلة إعادة تعريف، غير أن الأسس التي وُضعت بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٩ ظلت مؤثرة في تشكيل موقع السودان داخل الاستراتيجية الإماراتية حتى اندلاع الحرب الأخيرة.

٢- صعود قوات الدعم السريع كشريك إماراتي

شكّل صعود قوات الدعم السريع أحد أهم التحولات في معادلة العلاقة بين السودان والإمارات العربية المتحدة خلال السنوات التي سبقت حرب ٢٠٢٣. فمع تراجع مركزية الدولة السودانية وتنامي أدوار الفاعلين العسكريين شبه النظاميين، برزت قوات الدعم السريع بوصفها قوة ميدانية ذات نفوذ سياسي واقتصادي متزايد، ما جعلها طرفًا جاذبًا في حسابات الفاعلين الإقليميين.

تعود جذور التقارب غير المباشر إلى سياق المشاركة السودانية في حرب اليمن -كما أشرنا-، حيث لعبت قوات الدعم السريع دورًا بارزًا في العمليات البرية ضمن التحالف الذي شاركت فيه أبوظبي. هذا التقارب بجانب أنه أسفر عن الانخراط والتفاعل المباشرً بين قيادات الدعم السريع وشركاء خليجيين، فإنه أسهم في بناء قنوات اتصال عسكرية وأمنية خارج الأطر التقليدية للمؤسسة العسكرية السودانية. ومع مرور الوقت، تحولت هذه القنوات إلى رصيدٍ سياسي مكّن القوة الصاعدة من تعزيز موقعها داخليًا وخارجيًا. كما تزامن ذلك مع مرحلةٍ انتقالية مضطربة داخل السودان بعد ٢٠١٩، اتسمت بازدواجية السلطة بين المكونين المدني والعسكري، وتنافس داخلي على مصادر القوة والنفوذ. في هذا السياق، اكتسبت العلاقات الخارجية المستقلة نسبيًا لبعض الفاعلين العسكريين أهميةً مضاعفة، باعتبارها مصدرًا للدعم والشرعية والموارد.

أحد أهم محددات العلاقة تمثل في قطاع الذهب، الذي أصبح موردًا استراتيجيًا في الاقتصاد السوداني خلال العقد الأخير. فقد سيطرت شبكات مرتبطة بقوات الدعم السريع على جزءٍ مهم من مناطق إنتاج الذهب، خاصةً في إقليم دارفور. وفي ظل ضعف الرقابة المؤسسية وتآكل دور البنك المركزي، تزايدت صادرات الذهب عبر قنوات تجارية خارج الإطار الرسمي. برزت دبي كمركزٍ إقليمي وعالمي لتجارة الذهب، ما أوجد مسارًا اقتصاديًا مباشرًا بين المنتجين السودانيين والسوق الإماراتية. حيث تشير بيانات البنك المركزي السوداني أن الإمارات استوردت حوالي ٩٠٪ من صادرات السودان الرسمية من الذهب في النصف الأول من عام ٢٠٢٥، وقد أفاد تحقيق لمنظمة "ذا سنتري" بقيام شركات مقرها دبي بغسل الذهب السوداني غير المشروع لصالح تمويل الدعم السريع[١]، هذا الترابط لم يكن مجرد نشاط تجاري اعتيادي، بل شكّل ركيزةً مالية مهمة دعمت استقلالية قوات الدعم السريع نسبيًا عن الدولة، ووفرت لها موارد نقدية كبيرة. كما خلق شبكة مصالح عابرة للحدود تربط بين الفاعلين الاقتصاديين في الجانبين.

إلى جانب البعد الاقتصادي المباشر، أُثيرت في سياقات متعددة اتهامات تتعلق بوجود قنوات دعم غير مباشرة لقوات الدعم السريع[٢]، سواء عبر تسهيلات مالية أو لوجستية. ورغم تعقيد المشهد وتضارب الروايات، فإن المؤكد أن القوة الصاعدة استفادت من انفتاحها الإقليمي في تنويع مصادر تمويلها وتسليحها، مستغلةً هشاشة الدولة السودانية وتعدد مراكز القرار فيها. هذا النمط من العلاقات يعكس نموذجًا أوسع في إدارة النفوذ الإقليمي، يقوم على بناء شراكات مع فاعلين محليين يمتلكون قوة ميدانية وموارد ذاتية، بما يضمن استمرار التأثير حتى في حال تغيرت الحكومات أو انهارت الترتيبات السياسية الرسمية. وفي الحالة السودانية، أدى ذلك إلى تعميق التشابك بين الاقتصاد غير الرسمي، والتحالفات العسكرية،

(1) Dominique Soguel, As Sudan's agony deepens, scrutiny sharpens on UAE and gold, SWI, 5 Nov 2025, Accessed: 6 March 2026, Link: https://urli.info/1lzll

(٢) ما الأدلة على مزاعم تسليح الإمارات للدعم السريع في السودان؟، بي بي سي، ١١ أبريل ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٧ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://urli.info/1rKdF

والمصالح الإقليمية.

رابعًا- ملامح وأهداف التواجد الإماراتي في الحرب السودانية

نتطرق في هذا الموضع إلى أبرز مسارات الدعم الإماراتي لقوات الدعم السريع في غمار الحرب الأهلية الأخيرة وما دار حولها من جدل، في محاولةٍ للربط مع الأهداف الإماراتية من وراء هذا التدخل في الشأن السوداني.

١- مساحات الدعم الإماراتي لقوات الدعم السريع

يُعد الدور الإماراتي في الحرب السودانية التي اندلعت في أبريل ٢٠٢٣ بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع أحد أكثر القضايا إثارةً للجدل في التحليلات الإقليمية. فقد اتهمت الحكومة السودانية وعدد من التقارير الدولية أبوظبي بتقديم أشكال مختلفة من الدعم لقوات الدعم السريع، تشمل الدعم المالي، وتسهيل وصول الأسلحة، وتوفير شبكات لوجستية، إضافة إلى دعم سياسي وإعلامي غير مباشر. في المقابل، نفت الإمارات مرارًا هذه الاتهامات، وأكدت أنها تدعم فقط الجهود الدبلوماسية والإنسانية لإنهاء الحرب. ويكشف تحليل هذه الأبعاد وتتبع التفاصيل والمؤشرات عن أن القضية لا تتعلق فقط بدعمٍ عسكري مباشر، بل بشبكةٍ معقدة من العلاقات الاقتصادية واللوجستية والسياسية التي تشكلت قبل الحرب واستمرت خلالها.

حيث تُشير التحليلات إلى أن قوات الدعم السريع دخلت الحرب وهي تمتلك شبكة مالية واسعة مكنتها من **تمويل العمليات العسكرية** لفتراتٍ طويلة دون الاعتماد الكامل على الدولة السودانية. ويرتبط جزء مهم من هذه الموارد بعائدات تجارة الذهب التي سيطرت عليها الشبكات المرتبطة بالدعم السريع في دارفور وشمال السودان منذ منتصف العقد الماضي. وقد أصبحت دبي مركزًا رئيسًا لتصدير الذهب السوداني -كما سبق أن أشرنا-، وهو ما خلق علاقة اقتصادية مباشرة بين تجارة الذهب السودانية والأسواق الإماراتية. وتشير تقديرات إلى أن جزءًا كبيرًا من الذهب السوداني كان يُصدّر إلى الإمارات عبر قنوات رسمية وغير رسمية قبل الحرب[١]، ما وفر موارد مالية ضخمة للقوة شبه العسكرية. ذلك بما سمح لها بتمويل شراء السلاح، ودفع الرواتب، وتنظيم الحملات الإعلامية، وبناء علاقات مع جماعات مسلحة وسياسية. وقد ساهمت هذه الشبكات في منح قوات الدعم السريع استقلالًا ماليًا نسبيًا عن مؤسسات الدولة السودانية، وهو عامل حاسم في قدرتها على الاستمرار في القتال حتى الآن.

كذلك، من أكثر الاتهامات إثارةً للجدل في الحرب السودانية تلك المتعلقة **بتوريد الأسلحة لقوات الدعم السريع**. فقد كشفت تقارير عن استخدام أسلحة متقدمة في المعارك داخل الخرطوم ودارفور، من بينها قنابل موجهة ومدافع ميدانية صينية الصنع. ووفق تحقيق أجرته منظمة العفو الدولية عام ٢٠٢٥، فقد تم توثيق استخدام قنابل موجهة من طراز **GB50A** ومدافع **AH-4** في الهجمات التي نفذتها قوات الدعم السريع، وهي أسلحة يُعتقد أنها أُعيد تصديرها إلى السودان عبر الإمارات، ويُشير التحقيق إلى أن هذه الأسلحة ظهرت في صور ومقاطع فيديو من مواقع القتال في الخرطوم ودارفور، ما أُعتبر دليلًا على خرق حظر السلاح المفروض على إقليم دارفور منذ سنوات. كما أكد التقرير أن وجود هذه الأسلحة الحديثة يعكس وجود شبكة نقل وتسليح معقدة تتجاوز حدود السودان وتشمل أطرافًا إقليمية.[٢]

في المقابل، رفضت الإمارات هذه الاتهامات بشكلٍ قاطع، وأكدت أنها لا تُزود أي طرف في الحرب السودانية بالسلاح. وأوضح مسؤولون إماراتيون أن هذه المزاعم لا تستند إلى أدلةٍ موثقة، وأن سياسة أبوظبي الرسمية تقوم على دعم وقف

(1) Dominique Soguel, Ibid

(2) Sudan: Advanced Chinese weaponry provided by UAE identified in breach of arms embargo - new investigation, Amnesty, 8 may 2025, Accessed: ٢March 2026, Link: https://h1.nu/1qpK2

إطلاق النار والحل السياسي للصراع[١]. كما أشارت تقارير إعلامية إلى أن ضغوطًا سياسية في الولايات المتحدة دفعت إلى نقاشات حول وقف بعض صفقات السلاح مع الإمارات، بسبب مخاوف من احتمال استخدام هذه الأسلحة في السودان. وفي نهاية عام ٢٠٢٤، نقلت تقارير أن أبوظبي أكدت للإدارة الأمريكية أنها لن تقوم بنقل أسلحة إلى قوات الدعم السريع في المستقبل[٢].

بجانب التمويل والتسليح، واجهت الإمارات اتهامات مباشرة من قيادات بارزة في الجيش السوداني فيما يتعلق **بشبكات النقل والإمداد اللوجيستي** لنقل السلاح والعتاد إلى مطارات أوغندا ثم إلى إفريقيا الوسطى ومنها إلى تشاد[٣]، حيث اتهمت الحكومة السودانية الإمارات بدعم نقل مقاتلين أجانب للقتال إلى جانب قوات الدعم السريع، وهي اتهامات نفتها أبوظبي[٤].

فضلًا عن **الدعم السياسي والإعلامي** من خلال تمويل الإمارات حملات إعلامية وأنشطة ضغط سياسي في الخارج، بهدف تحسين صورتها والتأثير في مواقف بعض الحكومات الغربية تجاه دورها في الصراع. وقد ساعدت هذه الاستراتيجية في إبقاء قنوات التواصل مفتوحة مع أطرافٍ دولية مختلفة، رغم الاتهامات الواسعة بارتكاب انتهاكات خلال الحرب، وهو ما اعتبره البعض دعمًا غير مباشر لقوات الدعم السريع.

بهذا، تكشف دراسة أشكال الدعم المختلفة لقوات الدعم السريع خلال الحرب السودانية أن الدور الإماراتي -سواء كان مباشرًا أو غير مباشر- أصبح عنصرًا مركزيًا في تفسير ديناميات الصراع. فالعلاقة بين الإمارات وبعض الفاعلين العسكريين في السودان لم تتشكل خلال الحرب فقط، بل تعود جذورها إلى سنواتٍ سابقة، خاصةً في مجالات الذهب والتجارة والتعاون العسكري. وفي الوقت نفسه، يبقى تقييم هذا الدور محل جدال كبير بين الأطراف المختلفة. فبينما ترى الحكومة السودانية وعدد من التقارير الحقوقية أن الإمارات قدمت دعمًا أسهم في إطالة أمد الحرب، تؤكد أبوظبي أنها لم تُزود أي طرف بالسلاح وأن دورها يقتصر على دعم الجهود الدبلوماسية والإنسانية. ويعكس هذا الجدل تعقيد التفاعلات الإقليمية حول السودان، حيث تتداخل المصالح الاقتصادية والجيوسياسية مع الصراعات الداخلية في واحدةٍ من أكثر الأزمات تعقيدًا في إفريقيا المعاصرة.

٢- أهداف الإمارات من دعم قوات الدعم السريع

يمكن تفسير أهداف السياسة الإماراتية تجاه السودان، بما في ذلك دعم علاقات وثيقة مع قوات الدعم السريع، ضمن إطار أوسع يرتبط بإعادة تشكيل توازنات النفوذ في البحر الأحمر والقرن الإفريقي. فالسودان يمثل موقعًا جيوسياسيًا مهمًا في شبكة الممرات البحرية والتجارية، وهو ما يدفع أبوظبي إلى السعي لضمان نفوذ مستمر فيه. وفي هذا السياق، تتمثل أحد الأهداف في **موازنة نفوذ الجيش السوداني المرتبط تقليديًا بعلاقاتٍ قوية مع مصر**، بما يمنع احتكار طرف واحد للسلطة ويضمن تعددية مراكز القوة بما يضمن مصالح الإمارات.

كذلك، تسعى الإمارات إلى **الحفاظ على شبكة نفوذها المتنامية في القرن الإفريقي من خلال بناء علاقات مع فاعلين محليين متعددي المستويات**، بما يسمح لها بالحفاظ على تأثير سياسي واقتصادي في السودان بغض النظر عن مآلات الصراع، والمساهمة في تشكيل ترتيبات السلطة المستقبلية لضمان عدم وصول تيارات الإسلام السياسي للحكم مجددًا بما يتوافق مع مصالحها الأيديولوجية والإقليمية[٥].

(1) UAE denies sending weapons to Sudan's RSF paramilitary, Aljazeera, Accessed: 7 March 2026, Link: https://aje.io/xonjsi

(2) Kazim Abdul, UAE ceases arms supply to Sudan's RSF amid international pressure, Military Africa, 23 Dec 2025, Accessed: 7 March 2026, Link: https://h1.nu/1lh7X

(٣) عبده إبراهيم، سيف دويدار، مرجع سابق، ص٨٦.

(4) Sudan accuses the UAE of funding Colombian mercenaries to fight alongside the RSF in civil war. Associated Press, 5 Aug 2025, Accessed: 8 March 2026, Link: https://h1.nu/1qq4F

(٥) للمزيد، انظر: جاسم الحريري، الدور الاماراتي في السودان: الاهداف،

خاتمة:

تُشير قراءة التفاعلات الإقليمية المرتبطة بالحرب السودانية أن السودان لم يعد مجرد ساحة صراع داخلي، بل تحول إلى عقدةٍ جيوسياسية ضمن شبكةٍ أوسع من المصالح والتحركات الإقليمية في البحر الأحمر والقرن الإفريقي. فموقعه الجغرافي الذي يربط بين البحر الأحمر وشرق إفريقيا ومنطقة الساحل وشمال إفريقيا يمنحه أهميةً خاصة في الاستراتيجيات الإقليمية الساعية إلى توسيع النفوذ في هذه المناطق. وفي هذا الإطار، يمكن النظر إلى السودان بوصفه حلقة وصل بين مسارح نفوذ متعددة تمتد من ليبيا وتشاد ومنطقة الساحل إلى دول القرن الإفريقي، حيث تتقاطع شبكات التجارة والموارد الطبيعية ومسارات النقل والتهريب، بما يجعل البلاد نقطة ارتكاز مهمة في التفاعلات الجيوسياسية الإقليمية.

وفي هذا السياق يندرج الحضور الإماراتي في السودان -الذي وصفه البعض بدور "دولة شبه إمبريالية"[1]- ضمن نمط أوسع من السياسة الخارجية الإماراتية في إفريقيا والشرق الأوسط، يقوم على توظيف مزيج من الأدوات الاقتصادية والأمنية والسياسية لتعزيز النفوذ الإقليمي. فقد عملت أبوظبي خلال العقدين الماضيين على توسيع حضورها في القارة الإفريقية عبر الاستثمار في الموانئ والبنية التحتية والموارد الطبيعية، إلى جانب بناء شراكات أمنية وعلاقات مع فاعلين محليين، بما يمنحها قدرةً متزايدة على التأثير في التوازنات الإقليمية ومسارات التجارة في البحر الأحمر وشرق إفريقيا. وفي الحالة السودانية تحديدًا يتجسد هذا الحضور عبر تداخل المصالح الاقتصادية مع التحالفات المحلية في سياق بيئة سياسية هشة ومجزأة، حيث وفّرت العلاقة مع بعض الفاعلين العسكريين المحليين منفذًا للارتباط بشبكات تجارة الذهب السوداني، وفي الوقت نفسه الاعتماد على قوة محلية قادرة على حماية هذه المصالح في ظل ضعف الدولة وتعدد مراكز القوة داخلها.

غير أن قراءة هذه التفاعلات تكشف بعدًا أعمق يتجاوز حدود المنافسة الجيوسياسية المباشرة. فالسودان والبحر الأحمر والقرن الإفريقي يُمثلون تاريخيًا جزءًا من فضاءٍ حضاري واحد تشكّل عبر قرون من التفاعل التجاري والعلمي والبشري بين الجزيرة العربية وشرق إفريقيا، غير أن التحولات الجيوسياسية المعاصرة أعادت تشكيل هذا المجال وفق منطق التنافس على الممرات البحرية والموارد الطبيعية، وهو ما أدى إلى انتقال كثير من التفاعلات داخل المجال الحضاري الإسلامي نفسه من منطق التكامل والتعاون إلى منطق شبكات النفوذ والتحالفات الأمنية.

ومن زاويةٍ نقدية، يبرز في هذه الحالة سؤال منهجي يتعلق بطبيعة العلاقات بين دول هذا المجال الحضاري في المرحلة الراهنة؛ فبدل أن يتحول السودان بما يمتلكه من موقعٍ استراتيجي وموارد طبيعية إلى عنصر في منظومة تكامل اقتصادي وأمني تخدم استقرار البحر الأحمر والقرن الإفريقي، أصبح ساحةً تتقاطع فيها شبكات المصالح والنفوذ الإقليمية. وهو ما قد يؤدي إلى تعميق هشاشة الدولة السودانية وإطالة أمد أزماتها السياسية، وليس الإسهام في معالجتها ضمن إطار تعاون إقليمي أوسع.

وبناءً على ذلك، فإن مستقبل التواجد الإماراتي في السودان سيظل مرتبطًا بمسارين متداخلين: الأول يتعلق بمآلات الصراع الداخلي وإمكانية استعادة الدولة السودانية لقدرٍ من التماسك المؤسسي والسيادة على مواردها ومجالها الجيوسياسي، والثاني يرتبط بطبيعة التوازنات الإقليمية في البحر الأحمر والقرن الإفريقي. فإذا استمر الإقليم في العمل وفق منطق التنافس على النفوذ والممرات الاستراتيجية، فمن المرجح أن يبقى السودان جزءًا من هذه المعادلة بوصفه ساحة لتقاطع المصالح. أما إذا اتجهت دول المنطقة نحو بناء صيغ جديدة من التعاون الإقليمي -وهو أمر غير مأمول في ظل المعطيات الحالية-، فإن السودان

الوسائل، المستقبل، منصة دراسات الأمن والسلام، ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٣ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1qq91

(1) See: Husam Mahjoub, The Emerging Sub-Imperial Role Of The United Arab Emirates In Africa, Tni, 4 February 2025, Accessed: 9 March 2026, Link: Https://Urli.Info/1lvyk

يمكن أن يتحول من مجالٍ للصراع إلى عنصر فاعل في منظومة تكامل اقتصادي وأمني تُعيد إحياء الدور التاريخي لهذا المجال الحضاري.

الإعلام العربي والحرب في السودان: دلالات الغياب والتغييب

آية بدر*

مقدمة:

طالما يُنظر إلى الصراع المتأجِّج في السودان باعتباره أحد أكثر الصراعات تعقيدًا بالمنطقة العربية؛ نظرًا لتداخل العوامل المؤثرة في ديناميكياته بين الأبعاد التاريخية والإثنية والسياسية والمجتمعية والاقتصادية والعسكرية، وما زاد المشهد تعقيدًا هو دور الأطراف الخارجية التي تغذِّي الاستقطاب والانقسام بالساحة السياسية والعسكرية منذ اقتتال الفصائل العسكرية على السلطة في أبريل ٢٠٢٣.

ومع اقتراب الحرب من عامها الثالث، وبالرغم من كافَّة المآسي الإنسانية وتسارع التطورات السياسية والأمنية، فإنَّ ذلك الصراع بات في طي النسيان على صعيد المشهد الإعلامي والسياسي العربي، تارة يُسَلَّطُ عليه الضوء وما يلبثُ أن يُنسى مُجَدَّدًا على الرغم من فجاجة جرائم الحرب الواقعة بالبلاد والتي لا تقلُّ بأي حال من الأحوال عن أي صراع آخر يستحوذ على الاهتمام الإعلامي واهتمام المجتمع الدولي والإقليمي، وهو ما يُثير التساؤل حول خصوصية حالة السودان والتي باتت تُصنف أمميًّا بالحرب المنسيَّة.

وبينما تركِّز الدراسات التي تتناول تلك الحرب على تطوراتها الميدانية ودلالاتها، فثمة ندرة في الأدبيات التي تركز على البُعد الإعلامي باعتباره ساحة أساسية للصراع. وبالتركيز على التغطية الإعلامية العربية لتلك الحرب، فثمة إشكالية تتمثل في تفاوت معدلات التغطية وأنماطها وسبل تأطيرها للصراع ومدى إيلائه الاهتمام والأولوية الكافية للتغطية مقارنة بصراعات أخرى حظيت بالتغطية الأوسع كالصراع في غزة وتطورات المواجهات الإقليمية ذات الصلة. بيد أن الصمت والغياب الإعلامي يثير تساؤلات حول حقيقته وما إن كان غيابًا أم تغييبًا، فضلًا عن مدى حيادية التناول الإعلامي المنقوص لهذا الصراع وما يثار بشأن تسييس تلك التغطية تبعًا للتوجُّه السياسي للمنصات الإعلامية وموقفها من أطراف الصراع، الأمر الذي يؤثر على مجريات الصراع ومدركات الرأي العام العربي بشأنها.

تأسيسًا على ما سبق، تستهدف الدراسة الراهنة بحث وتفنيد التساؤل البحثي التالي: كيف تؤثر التغطية السياسية والصمت الانتقائي لوسائل الإعلام العربية الرئيسية على ديناميكيات الحرب في السودان وتأطير وشرعنة طرفي النزاع تبعًا للموقف السياسي للأطراف الخارجية التي تنتمي إليها المنصات الإعلامية العربية وموقفها من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع؟

منهجيًّا، تتبنَّى هذه الدراسة تصميمًا نوعيًّا وتفسيريًّا يركِّز على تحليل خطاب محتوى وسائل الإعلام العربية لتفنيد سبل وتأثير الصمت والتناول الانتقائي والتأطير السياسي لمجريات الصراع على تصورات الحرب وشرعنتها. وبالتركيز على البيانات الأولية المستمدَّة من المواد الإعلامية المنشورة للمنصَّات العربية، تعتمد الدراسة على الأسلوب المقارن بالتركيز على التناول الإعلامي للمنصَّات التي تدعم دولُها أطراف النزاع، عبر دراسة حالة قناة العربية السعودية التي تدعم القوَّات المسلَّحة السودانية، مقارنة بالمنصَّات الإعلامية التي تدعم قواتِ الدعم السريع، بالتركيز على حالة قناة سكاي نيوز عربية، وحالة المنصات الإعلامية التي تحاول الوقوف في المنتصف، بالتركيز على قناة الجزيرة. وسيتم تحليل عيِّنة من المحتوى المتاح عبر المواقع الإلكترونية لكلٍّ منها. ونظرًا لتخصيص نطاق الدراسة لمنصَّات الإعلام العربي، فإن الدراسة لا تتناول المحتوى الإعلامي للمنصَّات السودانية المحلِّيَّة ولا القنوات الإعلامية الدولية.

* باحثة دكتوراه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

أولًا- الإعلام والنزاعات المسلحة: قراءة في المقاربات النظرية

تتناول الأدبيات والأطر النظرية جدلية العلاقة بين الإعلام والنزاعات المسلَّحة وما تنطوي عليه من إشكاليات، إذ يمكن أن تلعب وسائل الإعلام دورًا مزدوجًا ومثيرًا للجدل، فهي يمكن أن تصبح أداةً لإدارة النزاع وبناء السلام من جهة، ويمكن أن تتحوَّل إلى سلاح يؤجِّج العنف والصراع. إلا أن هناك دورًا رئيسًا لوسائل الإعلام منوط بها القيام به خلال الحروب والصراعات المسلحة يتمثل في التعبئة وتدفق المعلومات وتأطيرها على نحو قد يجعلها تتورط في ممارسات الدعاية والحرب النفسية(١).

ومن ثم، تجادل بعض الأطروحات بأن وسائل الإعلام يمكنها إمَّا المشاركة بنشاط في النزاع وتحمل مسؤولية زيادة العنف، أو البقاء مستقلَّةً ومنفصلةً عن التأثير سلبًا في مجرياته، بما يسهم في حل النزاع عوضًا عن تأجيجه(٢). وتستشهد الأدبيات بعدد من التجارب التاريخية التي كان للإعلام فيها أدوار ضارَّة عبر تأجيج التوتُّرات في خضم الحروب والصراعات كما في حالات الصراع في رواندا ونيجيريا والبلقان(٣). ومع ذلك، يصعب الخلوص إلى تأكيد الدور السلبي لتأثير الإعلام على مسار النزاعات، وإغفال الدور الإيجابي المحتمل له في بناء السلام ومنع النزاعات عبر تبنِّي سياسات تعزِّز ذلك التوجُّه(٤)، بما يجعل معضلة العلاقة بين الإعلام والنزاعات المسلحة موضع خلاف نظريًّا وتطبيقيًّا(٥).

كما يمكن للجهات الخارجية استخدام وسائل الإعلام للتأثير على ديناميكيَّات النزاع المسلَّح من خلال عدَّة آليَّات استراتيجية، مثل التحكُّم في المعلومات وتدفُّقها ورسم الرواية الإعلامية لمجريات الأحداث(٦)، فضلًا عن التغطية المتحيِّزة والتلاعب بالرأي العام، وأشارت الأدبيات لمثال على ذلك من خلال التغطية الإعلامية الغربية وبناء سردية إعلامية منحازة لاستمالة الرأي العام العالمي لصالح إسرائيل وأوكرانيا، وبناء تصورات دولية محدَّدة بشأن تلك الصراعات(٧).

جدير بالذكر أن وسائل الإعلام تسْهم في التأثير على ديناميكيَّات الصراعات والحروب بموجب دورها المعلوماتي لتناول الحقائق وإنتاج المحتوى الإخباري حول الصراعات وتطوراتها، سواء فيما يتعلَّق بالتصعيد والتأجيج أو التهدئة ومنع تأجُّج النزاعات، فمن خلال ذلك الدور يمكن لوسائل الإعلام أن تتجاوز دورها من صياغة خطاب إخباري لترجمته إلى توجُّهات سلوكية للفاعلين السياسيين على المستوى الفردي والجماعي وذلك بفعل تأثير الأجندة الموجهة لدور وسائل الإعلام والتي تدور في فلكها لتأطير المعلومات على نحو ينعكس على ديناميكيات النزاعات(٨).

(1) O. Ali Zain El Abdin, The Role of the Media in Managing Wars - An Analytical Study, World Research of Business Administration Journal, Vol. 2, No. 3, 2022, available at: https://doi.org/10.56830/oror6747

(2) N. S. Waleed & A. C. A. Fadi, The Role of International Media in Shaping Public Opinion Trends During Armed Conflicts, Sign Problematic Field in Media Education, Vol. 53, No. 3, 2024, pp. 129-136, available at: https://doi.org/10.47475/2070-0695-2024-53-3-129-136

(3) C. G. Adeyanju, The Mass Media and Violent Conflicts in Sub-Saharan Africa, Journal of Liberty and International Affairs, Vol. 4, 2018, pp. 73-87.

(4) Iffat Idris, Media / communications for peacebuilding / social cohesion / changing prevailing narratives on conflict, (Brighton, UK: Institute of Development Studies, 9 April 2020), accessed: 22 February 2026, available at: https://bit.ly/41tdJVe

(5) C. Baden & C. O. Meyer, Dissecting Media Roles in Conflict, (in): Romy Fröhlich (ed.), Media in War and Armed Conflict, (London: Routledge, 2018), pp. 23-48, available at: https://doi.org/10.4324/9781315168241-2

(6) O. Ali Zain El Abdin, The Role of the Media in Managing Wars - An Analytical Study, Op. cit.

(7) N. S. Waleed & A. C. A. Fadi, The Role of International Media in Shaping Public Opinion Trends During Armed Conflicts, Op. cit.

(8) See: Romy Fröhlich (ed.), Media in war and armed conflict:

ولا يقتصر ذلك الدور على وسائل الإعلام التقليدية؛ إنما يمتد ليشمل وسائل الإعلام الرقمية ومنصَّات التواصل الاجتماعي والتي قد تتفوَّق في تأثيرها بفعل سرعة واتساع نطاق انتشارها، بل إن الفاعلين المسلَّحين أنفسهم يوظِّفونها، سواء لتحقيق التواصل الاستراتيجي فيما بينهم وتعزيز التنسيق الميداني، أو عن طريق توظيفها كمنصَّة وسلاح للحرب المعلوماتيَّة لبناء السرديَّات وتشكيل الرأي العام الموالي وردع الخصوم من خلال المعلومات المضلِّلة، فضلًا عن أن وسائل التواصل الاجتماعي تُعَدُّ آليةً فعَّالة للحشد والتعبئة واستقطاب الأفراد من أجل التجنيد وكذا التمويل عبر جمع التبرعات[١]. في حين أن وسائل التواصل الاجتماعي قد تتفوَّق على وسائل الإعلام التقليدية في توثيق آثار الصراعات المسلَّحة ورصد الانتهاكات والمآسي الإنسانية؛ على نحو يفيد جهود الإغاثة والتدخُّل الإنساني لمواجهة تلك الكوارث بالاستفادة من القدرة على إتاحة المعلومات في الوقت الحقيقي عبر ما يمكن توصيفه بالمنصَّات الإخبارية التشاركية[٢].

كما أن الأدبيات قد تناولت خصوصية الحالة الإعلامية العربية في تناول الحروب والنزاعات المسلَّحة، فثمةَّ مفارقة في التغطية الإعلامية لأزمات المنطقة، فعلى الرغم من التطوُّر التقني الإعلامي فإن الاختلالات في موازين القوى الهيكلية بين المنصَّات العربية والغربية لا يزال قائمًا، ويؤثِّر ذلك التفاوت في القدرات والأُطر المعلوماتيَّة على الروايات الإعلامية للصراعات العربية وصياغتها وقدرتها على الوصول والتأثير على الرأي العام الدولي بفعل عدم قدرتها على نقل نبض الشارع العربي وتوجُّهاته في خضم الأزمات، كما هو الحال في أزمة الإسلاموفوبيا والإخفاق الإعلامي العربي في توضيح السردية المناهضة للسردية الغربية العالمية التي اتهمت العرب والمسلمين بالإرهاب وتوثيق حقيقة ممارسات الحرب الدولية على المنطقة بزعم محاربة الإرهاب![٣]

ويزداد الأمر صعوبة في ظل ما تجلبه وسائل الإعلام الرقمية من تحديات إضافة للتحديات الميدانية لنقل وتوثيق التطورات وإشكالية الوقوع في فخ التواطؤ بين أطراف النزاع، إذ إن تدفُّق محتوى رقمي غير مؤكَّد يؤدِّي إلى نوع من الدعاية وترديد سرديات مسيَّسة تعزِّزها التحيُّزات الخوارزميَّة وانتشار المعلومات المضلِّلة، ممَّا يؤدِّي إلى طمس خطوط المعركة وتآكُل تمييز الحقائق، وهو ما يستلزم إعادة تقييم المعايير والمساءلة بشأن التناول الإعلامي للصراعات المسلَّحة، وخاصة على الصعيد العربي[٤].

ثانيًا- سياق الحرب المنسية في السودان

بالرغم من فجاعة المآسي الإنسانية الناجمة عن الصراع المتأجِّج في السودان لنحو ثلاثة أعوام؛ فإن هذا الصراع لم يَحْظَ بالاهتمام الكافي للحديث عنه إعلاميًّا، وهو ما يُثير التساؤل حول الأسباب التي أدَّت إلى جعله صراعًا منسيًّا، ويتناول هذا القسم بعض العوامل التي تسهم في تفسير ذلك.

قدَّمت بعض الأدبيات تفسيرًا لتناسي الصراع في السودان استنادًا إلى مقاربات علم النفس الاجتماعي من خلال ما يُعرف بالتبلُّد النفسي، وهو مصطلح يصف شعور الجموع بحالة متزايدة من اللامبالاة تجاه المآسي الإنسانية ترتبط إيجابيًّا بمدى تفاقم المآسي وتزايد ضحاياها. الأمر الذي يُعَزِّزه التناول الإعلامي عبر زيادة الإحباط عوضًا عن دفع الرأي العام للاهتمام

The dynamics of conflict news production and dissemination, (London: Routledge, 2018).

(1) T. Zeitzoff, How Social Media Is Changing Conflict, Journal of Conflict Resolution, Vol. 61, No. 9, 2017, pp. 1970-1991, available at: https://doi.org/10.1177/0022002717721392

(2) Andrés Monroy-Hernández, Emre Kiciman, Danah boyd, Scott Counts, Narcotweets: Social Media in Wartime, Narcotweets: Social Media in Wartime, Proceedings of the International AAAI Conference on Web and Social Media, 6 (1), pp. 515-518., accessed: 22 February 2026, available at: https://doi.org/10.1609/icwsm.v6i1.14338

(3) War Reporting in the Middle East: Historical Contexts and Contemporary Challenges, Arab Media & Society, No. 38, Summer/Fall 2024, https://doi.org/10.70090/ams.38.wrme

(4) Ibid.

والتعاطف والتطلع لحل الصراع، بل يسود خطاب إعلامي يعزز الاستقطاب ويعرقل النقاشات الرامية نحو السلام، ويتلاعب بالرأي العام عبر المحتوى المضلِّل الذي يقوّض الثقةَ ويُشَكِّكُ في الحقائق حول ما يحدث في ميدان الصراع المسلَّح، بما يدفع الرأي العام للعزوف عن متابعة تطورات المشهد السوداني[١].

يمكن تفسير ذلك التغييب الإعلامي للصراع في السودان إلى عددٍ من العوامل، ومنها تضاؤل اهتمام القوى الدولية بمجريات الصراع لضعف صِلَتِهِ المباشرة بمصالحهم ممَّا يحول دون تشكُّل مجموعات ضغط تدفع للاهتمام بما يجري، فضلًا عن الأحداث التاريخية التي أفْضت إلى عدم وجود جاليات غربية بالسودان على نحو يجعل الإعلام يسلِّط الضوءَ على تلك الساحة وتطوُّراتها الأمنية. كما أن بعض التقديرات تنظر إلى تعقُّد المشهد السوداني وتورُّط طرفي النزاع بما يحول دون وجود سردية المعتدِي والمُعتدَى عليه التي يسْهل ترويجها إعلاميًّا للرأي العام العالمي. كما أن ضعف التغطية الإعلامية المحلية أسْهمت في غياب السودان عن المشهد الإخباري، في ظلِّ تأثُّر البنية الإعلامية بالقتال وتعذُّر وصول المراسلين وتنقُّلهم ميدانيًّا[٢].

يُنظر إلى تهميش الصراع السوداني في الوعي العالمي والإقليمي باعتباره ليس ناجمًا عن إنهاك التعاطف العالمي بالصراعات الأخرى المتأجِّجة التي شغلت المنصَّات الإعلامية، بل هي ظاهرة هيكلية تجعل تلك الحرب توصف بـ"أزمة في الظل". فبينما تظلُّ الأنظار الدولية مُنْصَبَّةً حول أوكرانيا وغزة منذ أحداث السابع من أكتوبر ٢٠٢٣؛ تمَّ إهمال السودان ووضعه في المرتبة الثانية من حيث الأولوية الجيوسياسية. وقد تفاقم ذلك التغييب مع الحصار الإعلامي المحلي وإسكات الصحافة في ظل قصف مرافق البث أو استهداف الصحفيين أو نزوحهم خارج السودان. وأدَّى ذلك التغييب الإعلامي إلى السكوت العمدي عن الفظائع الإنسانية التي ترقى إلى حَدِّ جرائم الحرب، فضلًا عن صعوبة توثيق المآسي الناجمة عن الصراع، إذ يتم ملء الفراغ السردي من قبل الفاعلين الإعلاميين الإقليميين الذين قد يوفِّرون حمايةً دبلوماسيةً لأطراف الصراع بفعل الصمت المتعمَّد عن تلك الجرائم[٣].

يفسِّر البعض ذلك الصمت والتجاهل الإعلامي بموجب تعقُّد الحرب واستعصاء حلِّها على نحو يعكس إرهاق وعجز الأُطر الدبلوماسية الأممية والإقليمية وإخفاقها في تقديم استجابة فعَّالة، بما يدفع نحو تشتيت الانتباه عن تلك الأزمة، فالصمت الإعلامي هو انعكاس لهذا الفشل المؤسَّسي. إلا أن ذلك الصمت يخلق فراغًا إعلاميًّا يسْمح للأطراف المتحاربة بالعمل دون رقابة القانون الإنساني الدولي، وقد يؤدِّي إلى إفلاتهم من العقاب لغياب التوثيق. وفي ظلِّ غياب الرقابة، باتت الأبعاد الإنسانية سلاحًا في يد طرفي الصراع مثل الغذاء والإغاثة دون القدرة على توجيه اتهام صريح لهم للعجز عن نقل تلك الجوانب للساحات الإعلامية[٤].

وتشير البيانات حول التغطية الإعلامية إلى أنها قد بلغت أوجَها في بداية الأزمة ثم بدأت تنخفض تدريجيًّا إلى أن توارَى الصراعُ عن أولويَّة التناول الإعلامي، خاصةً بعد اندلاع أحداث الشرق الأوسط، وهو ما يمكن تفسيره عبر مقاربات نظريات وضع الأجندة الإعلامية والتي تربط بين حجم التغطية الإعلامية ومدى إدراك الرأي العام والمنظمات الدولية لأهمية الحدث، وبالتالي فإن خفوت اهتمام الساحة السياسية بالأزمة في السودان انعكس على تراجع التغطية الإعلامية لها. كما أن نظرية التأطير الإعلامي تفسِّر آليةَ تناول القضية على نحو يخلق

(1) Melissa Fleming, Breaking the Silence: Strategies for Drawing Attention to Sudan's Forgotten Crisis, Medium, 17 April 2024, accessed: 22 February 2026, available at: https://bit.ly/4tihKYI

(٢) ياسر عبد العزيز، السودان... لماذا وقف الإعلام العالمي مُتفرجًا؟، صحيفة الشرق الأوسط، ١٠ نوفمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٢ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/mYNUj

(3) 15 Charlie Campbell, Sudan's Crisis in the Shadows, TIME, 29 September 2025, accessed: 22 February 2026, available at: https://tinyurl.com/3h6h94jm

(4) Michael Froman, The Forgotten War in Sudan, Council on Foreign Relations, 7 November 2025, accessed: 22 February 2026, available at: https://tinyurl.com/yt6nb2h2

تصوُّرات الجمهور إزاءها سواء إيجابًا أو سلبًا، فتأطير الصراع في السودان قد أسْهم في حالة العزوف لدى الرأي العام الدولي عن الاهتمام بتطوُّراته؛ لأنه جاء في إطار التنميط بشأن الصراعات في القارة الأفريقية المليئة بالصراعات والفوضى، دون تقديم تفسير لأسباب الصراع وخصوصيَّته ودون فهم كافٍ لأبعاده وتعقيداته، فذلك الإخفاق الإعلامي في تفكيك المشهد في السودان تسبَّب في الحيلولة دون بناء تصورات صحيحة لدى الرأي العام العالمي لخلق حالة من الاهتمام لديهم بتطورات ذلك الصراع ومآسيه الإنسانية[١].

كما أن بعض المقاربات تنظر إلى التناول الإعلامي الدولي وتأطير الصراعات باعتباره ذا طابع عنصري ومنحازًا عرقيًّا، فالمنصات الإعلامية أبدت اهتمامًا بضحايا الصراع الأوكراني باعتبارهم أوروبيّين أكثر استحقاقًا للتعاطف مقارنة بأولئك المنهمكين بالصراعات في أفريقيا والشرق الأوسط، كما هو الحال بالنسبة للسودان، وهو ما ينعكس بدوره على مدى الاهتمام الذي يحظى به الصراع على الصعيد الإنساني من حيث تخصيص المساعدات وأولوية الصراع بالنسبة للبرامج المعنيَّة بإغاثة اللاجئين، وكذا تغطية الانتهاكات من أجل بدء التحقيقات في جرائم الحرب[٢].

على الصعيد الميداني، ثمة مآسٍ أفْضت إلى جعل السودان بمثابة ثقب أسود للصحفيين خاصة مع انقطاع الإنترنت الذي يحول دون التداول الحر للمعلومات عبر المنصات المستقلة في وقت دُمر فيه نحو ٩٠٪ من البنية التحتية الإعلامية، إذ باتت الصحافة والمعلومات ذاتها تحت الحصار وهدفًا للعمليات القتالية، إذ رُصد تعرضهم للمضايقات والاعتقالات وحوادث الاغتصاب والجوع، فضلًا عن عمليات الخطف، وكذا توظيف العنف الجنسي كسلاح ضد العنصر النسائي على وجه الخصوص[٣]. ووفقًا لتقديرات لجنة حماية الصحفيين، فإنه منذ بدء الحرب الأهلية حتى بداية عام ٢٠٢٦، سُجِّلَ مقتل ١٦ صحافيًّا وعاملًا بمجال الإعلام في السودان[٤].

واتصالًا بما سبق، فقد أدَّت الحرب الأهلية إلى تفاقم التوتُّرات العرقية الموجودة مسبقًا، ممَّا أثَّر على الثقة بين الصحفيّين ومصادرهم، كما هو الحال بالنسبة للصحفيّين الساعين لنقل المعلومات من دارفور عن بُعد، بفعل عدم كفاية الموارد المالية للسكان من أجل الاتصال بالإنترنت والتواصل معهم، بل إن البعض يتشكَّك في الانتماء العرقي والجغرافي للصحفيّين ويعزف عن مشاركة المعلومات معهم. كما أن الصحافة الأجنبية تُواجه عراقيل أشدَّ من أجل الوصول للميدان ونقل المأساة الإنسانية الناجمة عن الصراع، إذْ يصعب دخولهم لمناطق القتال خاصة في ظلِّ المخاوف الأمنية المتنامية، فضلًا عن التعقيدات البيروقراطية والتصريحات الأمنية، وصعوبة إيجاد وسطاء من السودان خاصة في ظلِّ غياب الصحفيّين المحليّين. ناهيك عن التحديات المهنية والأخلاقية والنفسية ذات الصلة بتناول مآسي السودانيّين كخبر صحفي، فالتواصل مع الضحايا ومحاولة الحصول على المعلومات منهم كان يؤدِّي لإلحاق الضرر بهم لحاجتهم للرعاية النفسية لتجاوز أهوال الحرب عوضًا عن استغلالها لتحقيق سبق صحفي.

فكان المصدر الخبري الرئيس في ظلِّ تلك الحرب يرتكز على صحافيِّ المهجر من جهة، ومن تبقَّى من الصحافيّين المحليّين

(١) عائشة البصري، تغطية الإعلام الدولي للحرب في السودان: الأجندة، التأطير، والقيود، سلسلة: تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٥ مايو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3Q4voAa

(2) The Atlanta Voice Staff, Sudan War: Forgotten Tragedy or World's Neglect?, The Atlanta Voice, 2 March 2026, accessed: 25 February 2026, available at: https://tinyurl.com/2zzv8uxd

(3) Elli Kostika, Sudan, the Black Hole of Journalism, iMEdD Lab, 4 February 2026, accessed: 1 March 2026, available at: https://tinyurl.com/2a4aat42

(4) Committee to Protect Journalists, Journalists Killed in Sudan since 2023, CPJ Data, accessed: 2 March 2026, available at: https://bit.ly/4vqlqJA

الذين استمرُّوا في مهمَّتهم بالرغم من التحديات، ونجحوا في توثيق بعض جرائم الحرب التي ارتكبَها طرفا الصراع. وكان الاعتماد على المصادر المعلوماتيَّة مفتوحة المصدر جزءًا من منظومة المعلومات حول السودان خلال الحرب، من خلال المحتوى المتداول رقميًّا عبر منصَّات التواصل الاجتماعي؛ إلَّا أنه ينطوي على مخاطر تتمثَّل في إمكانية الوقوع في فخِّ التضليل الرقمي وحرب المعلومات، وهو ما كان يتطلَّب المزيدَ من التدقيق والتتبُّع، واستخدام صور الأقمار الصناعية من أجل تجنُّب التضليل وللتغلُّب على النقص في الوصول إلى معلومات موثوقة حول الوضع داخل السودان[١].

وبفعل الاعتماد على صحافة المنفَى السودانية؛ فقد زاد ذلك التناول الإعلامي للأزمة هشاشة، خاصة في ظلِّ صعوبة وصولهم للتطورات الميدانية من الخارج، إلى جانب ضآلة اهتمام منصَّات الإعلام غير السودانية بالأزمة وخاصة المنصَّات الدولية، فضلًا عما قد يلقاه الصحافيون من مضايقات من سلطات بعض الدول المضيفة والتي تحُول دون ممارستهم لعملهم بحُرية في المهجر بموجب صعوبة التنسيق والحصول على التصريحات اللازمة لممارسة العمل الصحفي في ظلِّ حملهم صفة اللجوء والافتقار للاستقرار والتخوُّف من الترحيل الجبري. وبرغم ذلك، فكان لشبكة صحافيِّي المهجر دورٌ بارزٌ في توثيق الانتهاكات وتسليط الضوء على الأزمة والحيلولة دون تغييبها تمامًا. جدير بالذكر أن العاصمة المصرية القاهرة تضم أكبر الجاليات السودانية بالمنفى، وأصبحت مقرًّا لجُلِّ صحافيِّي المهجر ممَّن يديرون القنوات التلفزيونية السودانية من المنفى مثل قناتي «سودانية ٢٤»، و«سودان بكرة»، بالإضافة إلى بعض الصحف السودانية والصحافة الرقمية. والبعض الآخر يعمل من العواصم الأوغندية والكينية والرواندية، بيْد أن أغلب تلك المنصات الإعلامية بالخارج تفتقر إلى مكاتب فعلية، وبعض المنصَّات الإعلامية تُعاني عناصرها من الشَّتات بين البلدان[٢].

ثالثًا- الإعلام والحرب في السودان: بين الصمت والتسييس

في هذا القسم، يتم تبيان كيف تحوَّل الإعلام إلى ساحة للصراع المتأجِّج في السودان لا تقلُّ خطورتُها عن ساحات القتال الميداني، سواء تمَّ ذلك من خلال الصمت والتغييب أو عبر تسييس المحتوى والتلاعب بالسرديات التي تُروى بشأن ديناميكيات الصراع وتطوراته.

إذْ يمكن الاستدلال على ذلك من خلال تصريح المبعوث الأمريكي السابق للسودان في عهد الإدارة الأمريكية السابقة "توم بيريلو"، والذي أشار إلى خصوصية حالة السودان وخروجها عن المألوف، بفعل التباين بين حجم الأزمة والمعاناة المتفاقمة وحجم التغطية الإعلامية المتدنِّية التي يحظَى بها. ويمكن تفسير ذلك التباين بموجب الاهتمام بساحة الصراع وفقًا لمصالح القوى الكبرى التي تتَّصل بأجندات المؤسَّسات الإعلامية التابعة لها، فتدنِّي المصالح يؤدِّي بالتبعية لتدنِّي الاهتمام الإعلامي، مقارنة بالمصالح المتزايدة لتلك القوى بمناطق أخرى بالشرق الأوسط وأوروبا، بما يجعل أولوية التناول الإعلامي تنصبُّ عليها[٣].

أمَّا ميدانيًّا، كان الصحفيون مستهدفين بالعمليَّات العسكرية وتنكيل طرفي الصراع بالعناصر الإعلامية تبعًا لانتمائها وموقفها من كلِّ طرف، واضطرارهم للنزوح وإعادة التوطين بالمناطق التي تُعَدُّ آمنةً لهم، مثلما نزحت بعض المؤسَّسات الإعلامية شرقًا إلى بورتسودان باعتبارها منطقة آمنة تسيطر عليها القوات المسلَّحة التي احتجزتْ أيضًا بعض العناصر الصحفية كما حدث لثلاثة منتسبين لصحيفة «سودان تريبيون». وفي المقابل، قامت قوات الدعم السريع بطرد اثنين من مراسلها من الأراضي التي تسيطر عليها في

(1) Elli Kostika, Sudan, the Black Hole of Journalism, Op. cit.

(2) Reporters Without Borders, Sudan's Exile Media - Fragile Sources of News about a Forgotten War, RSF, 14 April 2025, accessed: 3 March 2026, available at: https://tinyurl.com/mua7eaj4

(3) Isma'il Kushkush, Sudan's Journalists Risk Everything to Cover a War the World Ignores, Nieman Reports, 13 February 2026, accessed: 3 March 2026, available at: https://bit.ly/4sulXHS

دارفور. ناهيك عن تعرُّض الصحفيِّين للاعتداء والاعتقال والتعذيب والاختطاف. ومن بين الضحايا مراسلة «السودان بكرة» حليمة إدريس سالم التي دهستْها مركبة تابعة لقوَّات الدعم السريع أثناء تغطيتها للأوضاع المزرية في إحدى مستشفيات مدينة أم درمان، وكذا الكاتب الصحفي المستقل يحيى حمد فضل الله والذي اعتُقل بتهمة التعاون مع قوات الدعم السريع. كما اختطف مقاتلو قوات الدعم السريع مراسل قناة الجزيرة في الفاشر معمر إبراهيم واحتجزوه، بزعم التحقيق في تقاريره المتحيزة[١].

ومع اندلاع الصراع، كان من الصعب للمنصَّات الإعلامية الإقليمية والدولية مواصلة العمل ميدانيًّا خاصةً مع تمركُزهم في العاصمة الخرطوم التي كانت ساحةً للاقتتال، وبرزت بعض المساعي للتكيُّف من أجل الاستمرار في التغطية ميدانيًّا، وخصَّصت بعضُ القنوات برامج للسودان مثل الجزيرة مباشر، والبعض قدم محتوى إذاعيًّا مثل بي بي سي. كما لم يكن أمام الصحفيين الأجانب سوى خيارات قليلة لدخول السودان. كان أحدها هو عبور الحدود من تشاد إلى الأراضي التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع، لكن القتال العنيف كان يزيد تلك المحاولات خطورة، كما حاول الكثيرون الدخول عبر بورتسودان، التي كانت تحت سيطرة القوات المسلَّحة، لكن رُفضت طلبات تأشيراتهم. ومع استعادة الجيش السيطرة على مكاتب إذاعة وتلفزيون السودان في أم درمان؛ استؤنف منحُ التأشيرات للصحفيِّين الأجانب؛ لكنهم اضطرُّوا للتواجد في مناطق سيطرة الجيش باعتبارها الأكثر أمانًا لهم، إلا أن ذلك أفضى إلى تسييس المحتوى الصحفي عبر عمليات التنسيق الأمني. بينما تراجعت تغطية وسائل الإعلام العامة الأمريكية منذ أن خفضت إدارة ترامب التمويل، ممَّا أدَّى لتوقُّف تمويل برنامج «بين النيلين»، وهو برنامج أسبوعي عن السودان كان يُبث على قناة الحرة[٢].

كما أن الصمت الدولي عن الوضع الإنساني يرتبط بتدهور البنية التحتية جرَّاء الاقتتال ومن ثم انقطاع الاتصالات، مما أعاق التنسيق الإنساني وسهَّل ارتكاب الفظائع من خلال زيادة فرص التخفِّي والإفلات من العقاب. وإلى جانب عزل السودان عن المجتمع الدولي، تستخدم الأطراف المتحاربة الاتصالات كسلاح للتلاعب بالمعلومات ونشر خطاب الكراهية عبر الإنترنت لاستقطاب المجتمعات. وقد أفادت الأمم المتحدة بأن قوات الدعم السريع استخدمت المنصَّات الإلكترونية لتبرير عمليات القتل المستهدفة في دارفور[٣].

جدير بالذكر أن السودان تاريخيًّا قد عانى من ظاهرة الإعلام الحربي التي يتحوَّل فيها الإعلام كميدان للحرب، إذ إنه في تسعينيَّات القرن الماضي، برز برنامج «في ساحات الفداء» الذي كان أحد أكثر الأدوات فعاليةً في حشد وتجنيد المقاتلين في معارك الجيش ضدَّ متمرِّدي الحركة الشعبية التي اضطرت للجوء للسلاح الإعلامي لإنتاج حملات دعائية مضادَّة. وألْقت تلك الخبرة التاريخية بظلالِها على الحرب الراهنة ولكن وفقًا لمتغيِّرات الزمن وتغيُّر طبيعة الإعلام، فالأيام الأولى للحرب في العاصمة ساهمت في تقويض البنية التحتية الإعلامية التقليدية عبر انقطاع الكهرباء والاتصالات وتوقُّف البث التلفزيوني الرسمي وتدمير العديد من المقرَّات الإعلامية، وبدأت العودة التدريجية مع استعادة الجيش للسيطرة ميدانيًّا في المدن الرئيسة. بيد أن الإعلام الحربي في المعركة الراهنة كان مغايرًا في ظلِّ عدم احتكار الإعلام الرسمي للساحة مع صعود الإعلام الموازي والمنصَّات الرقمية، وتحوَّلت جميعُها إلى ساحات قتال عبر حرب المعلومات والدعاية والتحشيد والسيطرة على الوعي الجمعي عبر سرديات متضاربة تُطرح من قبل الأطراف الداخلية والخارجية المنخرطة بالصراع. ومع تغييب الصراع عن الرأي العام العالمي، بات التحدِّي الرئيس يتمثَّل في تقديم سردية الصراع كما يراه أبناؤه وليس وفقًا لتأطير وسائل الإعلام تبعًا

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) Bernat Baena, The Silent Genocide: Sudan's Forgotten Crisis, European Student Think Tank, 24 March 2025, accessed: 5 March 2026, available at: https://tinyurl.com/7uehdu9v

لموقفها من أطراف الصراع وتبعًا لمصالحها وفقًا لتبعيَّتها للدول التي تُبَثُّ منها[١].

ومع بزوغ الإعلام الرقمي، تسارعت وتيرة تحول الفضاء الإعلامي الفوضوي والمستقطب إلى ساحة موازية للقتال، باستخدام حرب المعلومات ومحاربة الصحافة المستقلة التي تمثِّل تهديدًا قد يكشف تلاعب كل طرف بسردية الحرب التي يتبنَّاها، ومن ثمَّ أصبح حشد السَّرد القسري ممارسة شائعة ضمن ممارسات تسييس التناول الإعلامي للصراع، للحيلولة دون توثيق المعلومات الدقيقة والانتهاكات. ومع غياب التناول الإعلامي الدقيق للتطورات، عجز المواطنون عن مطالعة التطورات التي تطال حياتهم مثل الأخبار عن تدمير البنية التحتية والمستشفيات والمدارس والخدمات الأساسية، وكان الأكثر تضرُّرًا الفئات الأكثر تهميشًا المتوطِّنة بالمناطق غير المتَّصلة بالإنترنت والذين لا يطَّلعون سوى على المعلومات التي يقدِّمها الإعلام الحربي للخاضعين لسيطرته بتلك المناطق، وقد كشف ذلك أبعادًا أخرى للحرب الإعلامية مثل التفاوت الرقمي والفقاعات المعلوماتية والتشرذم الجغرافي والمجتمعي بالسودان[٢].

وفي ظلِّ غياب الإعلام التقليدي الموثوق، لجأ المواطنون إلى منصَّات التواصل الاجتماعي كمصادر رئيسية للمعلومات التي يقدِّمها المواطنون الصحفيُّون، وهي تغطية تفتقر للاحترافية، على نحو يجعلها مصدرًا للحقائق البديلة والروايات المضلِّلة وخطاب الكراهية، بما يسهم في الأخير في ترسيخ الانقسامات والصراعات. كما أن المحتوى الزائف المُولد بالذكاء الاصطناعي والتزييف العميق (Deep Fake) أصبح أحد الأسلحة في تلك الحرب الإعلامية بقصد إثارة الفتن وتزييف الحقائق، وتقديم حقائق مغلوطة بشأن نتائج المعارك وتحقيق الانتصارات بها أو التشكيك في الحقائق بشأن مشاهد جرائم الحرب[٣]. ومن ناحية أخرى، برز الفضاء الرقمي كساحة للصراع عبر سلاح المعلومات المضللة والوسوم على منصات التواصل الاجتماعي لتأطير التحركات العسكرية وشرعنتها وممارسة الدعاية لأهدافها، إذ تستخدم القوات المسلَّحة وسم **#معركة_الكرامة**، بينما تستخدم قوات الدعم السريع وسم **#معركة_الديمقراطية**[٤].

رابعًا- السودان في منظور الإعلام العربي

في هذا القسم، يتمُّ تناول كيفية تأطير الإعلام العربي للصراع الراهن في السودان، وما تضمَّنه ذلك من ممارسات للتسييس تبعًا للأجندة الإعلامية وسياسات كل منصة إعلامية؛ ارتباطًا بموقف حكومات الدول التي تبث منها ورؤية تلك الدول وموقفها من أطراف الصراع، وذلك بالاستناد إلى بعض المحتوى الإعلامي كنماذج للتحليل لصعوبة مسح كل المحتوى المتاح، فتمَّ اختيار بعض المحتوى الذي يتناول بشكل مباشر طرفي الصراع، وكذا تناول إدراج الولايات المتحدة الأمريكية لجماعة الإخوان المسلمين بالسودان على قوائم الإرهاب، ومذبحة الفاشر بدارفور، وقضية السودان في الأمم المتحدة.

فمن خلال التحليل المنهجي لمحتوى الروايات الإعلامية، يمكن تبيان كيف أن المصالح الجيوسياسية الإقليمية قد فرضت "صمتًا انتقائيًا" أو "تغطية إعلامية مسيَّسة" لأحداث معيَّنة، عوضًا عن التناول الموضوعي، إذ أفضى التأطير الإعلامي إلى تحوُّل تلك المنصَّات إلى فاعلين خارجيِّين يسْهمون في إعادة بناء سرديات الصراع وديناميكياته وخلق الوعي الجماعي العربي

(١) محمد سعد كامل، مرايا الحرب: كيف تغير ميزان القوة الإعلامية في السودان؟، الجزيرة نت، ٨ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٦ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/dDjya

(٢) ميرا سيلفا، «الإعلام السوداني ينهار تحت نيران التضليل: كيف أصبحت وسائل التواصل أخطر أسلحة الحرب السودانية؟»، موقع أفق جديد، ٢ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٧ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://nehorizon-s.net/8171/

(٣) المرجع السابق.

- Aida Al-Kaisy, Sudanese Media Ecosystem: Media Mapping 2025, Internews, October 2025, accessed: 8 March 2026, available at: https://bit.ly/4mmslzf

(4) Isma'il Kushkush, Sudan's Journalists Risk Everything to Cover a War the World Ignores, Op. cit.

بشأنه، عبر إضفاء أو نزع الشرعية عن أطراف الصراع.

- **تعريف أطراف الصراع في السودان وتأطير سرديته:**

يمكن ملاحظة اختلاف تأطير الصراع وتباين السرديات التي تتبنَّاها المؤسسات الإعلامية منذ اللحظة الأولى له عبر تعريف الحدث وأطرافه.

إذ وصفتها قناة العربية / الحدث باعتبارها حربًا تسبَّبت في كارثة إنسانية، بين الجيش وقوات الدعم السريع شبه العسكرية[١]. وهو الوصف نفسه الذي تبنَّته قناة سكاي نيوز في بداية الصراع قبل أن يتحوَّل موقفها فيما بعد، عبر الإشارة في توصيف الصراع في الخرطوم في أبريل ٢٠٢٣ إلى دعوة الجيش السوداني منتسبي الدعم السريع لتسليم أسلحتهم[٢]. في حين أن قناة الجزيرة قد سلطت الضوء على مسؤولية الطرفين بالإشارة إلى المصالح الداخلية والخارجية التي تقف وراء ذلك الصراع، وتضمَّنت في توصيف الأحداث نقل توصيف كل طرف ورؤيته للآخر، مثل توصيف قوات الجيش للدعم السريع بأنه فصيل متمرد لن تنتهي الحرب إلا بالقضاء عليه، مع نقل اتهامات قوات الدعم السريع للجيش بأنه يقصف المدنيّين[٣]. وكذا اتهام الجيش للدعم السريع بالهجوم غير المبرَّر على العاصمة فيما يرى الدعم السريع أن تحرُّكه بمثابة ردِّ فعل، ووجَّه الاتهام لخصمه البرهان بتنفيذ مؤامرة لأنصار الرئيس المخلوع عمر البشير[٤]. كما أن التحليلات التي تضمَّنتها برامج القناة قد ألْقت باللوم على الجانبين، مثل وصف حديثهما عن الهدنة في بداية الصراع بأنه مجرد تكتيك يسعيان من خلاله لتحسين صورتهما الدولية، إذ إن توقُّف الاقتتال يزيد مخاوفَهما بشأن الخضوع للمحاكمات وانتهاء مرحلة الإفلات من العقاب الراهنة، بما يجعلهما يستمرَّان في المواجهات المسلَّحة[٥]. ولم يختلف الأمر بالنسبة لقناة سكاي نيوز في بداية الصراع، حيث سلَّطت الضوء على مسؤولية الطرفين المتنازعين وما يثيره ذلك من مخاطر بشأن اتِّساع نطاق الصراع إلى حدِّ الحرب[٦].

ولاستكمال السردية بشأن الحرب وتأطيرها، كان من الضروري النظر في توصيف أطراف الصراع، ففي وقت تحتفظ فيه قناة العربية بوصف الدعم السريع بأنها قوات تمرُّد، مع التأكيد على وصف الجيش بأنه جيش دولة السودان الذي يخوض الدعم السريع حربًا ضده، مع تسليط الضوء على كافَّة الإدانات الدولية التي تواجهها تلك القوَّات ورصد وتوثيق تلك الانتهاكات[٧]. وقد تأكَّدت تلك السردية عند الحديث عن تشكيل حكومة موازية من قبل قوات الدعم السريع، حيث اتَّضح نزع الشرعية عن ذلك الأمر من قبل قناة الحدث عبر تناول تعليق وزارة الخارجية السودانية المستنكر للخطوة، دون تأطير يعكس وجود حكومتين إنما هي حكومة واحدة شرعية يُنقل موقف وزارة خارجيتها، بل إن التحليلات التي تناولت ذلك التطور قد أشارت إلى توقيته أنه يأتي في وقت تتداعى فيه قدرات الدعم

---

(١) حرب السودان.. التسلسل الزمني لصراع سياسي تسبب بكارثة إنسانية، العربية نت، ١٥ أبريل ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٩ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4c5e7PV

(٢) السودان.. في لظى الحرب وبين أشباه الهدن، سكاي نيوز عربية، ٢٤ أبريل ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٩ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4tGhlPJ

(٣) قصف واشتباكات في الخرطوم.. البرهان: الحرب لن تنتهي إلا بالقضاء على التمرد، الجزيرة نت، ٢ سبتمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٩ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/RVe0G

(٤) تضارب في تصريحات مسؤولي السودان.. من أطلق الرصاصة الأولى في المواجهات بين الجيش وقوات الدعم السريع؟، الجزيرة نت، ١٥ أبريل ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٩ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://aja.me/md5zjr

(٥) تصريحات البرهان وحميدتي.. تكتيك حربي أم طريق لطاولة المفاوضات؟، الجزيرة نت، ٢٠ أبريل ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٩ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://aja.me/i41yy4

(٦) من الخرطوم إلى دارفور.. مخاوف من امتداد نيران الحرب، سكاي نيوز عربية، ٢٦ أبريل ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٩ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4c79yon

(٧) منسقة الشؤون الإنسانية بالسودان: رأينا فظائع ارتكبتها قوات الدعم السريع، صفحة قناة الحدث على موقع فيسبوك، ٩ فبراير ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: ١٠ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4c7ah95

السريع في ظلِّ استعادة الجيش للسيطرة على الخرطوم لتأكيد الشرعية ميدانيًّا[١].

في حين كان توصيف قناة الجزيرة لذلك التطوُّر من قبل الدعم السريع بالتعاون مع حركات مسلَّحة أخرى بوصفه تهديدًا يزيد المشهد تعقيدًا ويحول دون حل الأزمة، إلا أنها نقلت منظور كلِّ طرفٍ إزاء الأمر، حيث نقلت عن الأمين العام لتحالف القوى المدنية المتحدة رؤيتَهم إزاء تدشين تجربة للحكم المدني من أجل إنهاء الحرب وبدء إعادة الإعمار والإصلاح الاقتصادي وفتح مسارات للحل السياسي والدبلوماسي، ونقلت أيضًا منظور الجيش السوداني إزاء ما وصفوه بالحكومة الوهمية التي هي بمثابة تنظيم غير الشرعي أعلنتْه ميليشيا الدعم السريع لمحاولة شرعنة دورهم. إلا أن التأطير الإعلامي لم يعمد إلى تبنِّي منظور يمنح ذلك التطور شرعية، خاصة مع تفنيد أوجه القصور في نموذج حكم الدعم السريع في مناطق سيطرته والغايات وراء إحكام السيطرة من أجل استغلال الموارد، مع العجز عن القيام بدور الحكومة وتقديم الحد الأدنى من الخدمات للمواطنين والعجز أيضًا عن توفير الأمن[٢].

إلا أن التأطير السياسي قد تجلَّى في تناول قناة سكاي نيوز، الأمر الذي يتَّضح من توصيف طرفي الصراع مثل استخدام وصف رئيس المجلس الرئاسي لجمهورية السودان وقائد قوات الدعم السريع في مقابل الإشارة إلى الجيش بالسلطة في بورتسودان التي تتسبب في إطالة أمد الحرب وعرقلة أي مسار حقيقي للسلام[٣]. وذلك التأطير منح الشرعية لتأسيس تلك الحكومة الموازية غربًا، بل بلغ الأمر حَدَّ عقد لقاء خاص مع رئيس وزراء حكومة تأسيس السودانية؛ لاستعراض ملامح رؤية حكومته لإنهاء الحرب وإعادة بناء الدولة![٤].

وإدراكًا لذلك الدور الذي تلعبه المنصَّات الإعلامية في مجريات الصراع الراهن؛ اتَّخذت الحكومة السودانية قرارًا بتعليق عمل ثلاث قنوات إخبارية عربية رئيسية (العربية والحدث وسكاي نيوز عربية) داخل البلاد؛ للافتقار لمعايير المهنية والشفافية في تغطيتها الإعلامية، ومن أجل حماية مصالح وقيم المواطنين السودانيين[٥]. ثمَّ تراجعت عن قرارها بشأن القناتين السعوديَّتين[٦]، وأبقت الحظر على القناة الإماراتية، وقد جاء ذلك بعد أن بثَّت قناة سكاي نيوز عربية تقريرًا مصورًا زعم تورط عناصر من تنظيم الدولة الإسلامية في القتال إلى جانب القوات المسلَّحة السودانية، وهو ما نفتْه الحكومة ووصفته الخارجية السودانية بأنه تقرير غير مهني ومنحاز.

- **أحداث الفاشر نموذجًا**

كما أن التأطير الإعلامي للأزمات الإنسانية وتوثيق جرائم الحرب وسرد الحقائق بشأنها يُعَدُّ أحدَ أبرز أوجه ممارسات الصمت والتغييب بشأن الصراع في السودان.

إذْ حرصتْ قناة العربية / الحدث على نقل وتوثيق التقارير الأممية والمنظمات الحقوقية الدولية بشأن الانتهاكات التي شهدتْها الفاشر والتقديرات بشأن نتائج عمل لجان تقصِّي الحقائق حول جرائم الحرب وممارسات الإبادة، من خلال القتل والتعذيب والاغتصاب والتطهير العرقي واستهداف ذوي الإعاقة،

(١) اجتماعات لتشكيل حكومة سودانية موازية في نيروبي.. ما سر المكان والزمان؟، العربية نت، ٢٠ فبراير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٠ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://ara.tv/9fktv

(٢) ماذا يعني تشكيل حكومة موازية في غرب السودان؟، الجزيرة نت، ٢٧ يوليو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٠ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://aja.ws/2ash26

(٣) الإمارات: حملات سلطة بورتسودان تهدف إلى إطالة أمد الحرب، سكاي نيوز عربية، ١٥ نوفمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٠ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4vlHFAt

(٤) لقاء خاص مع رئيس وزراء حكومة "تأسيس" السودانية، سكاي نيوز عربية، ٢٣ فبراير ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: ١٠ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4cmaOCK

(5) Sudanese Government Suspends Operations of 3 Major Arab News Channels, CGTN, 3 April 2024, accessed: 11 March 2026, available at: https://bit.ly/4eja6bX

(٦) السودان يعيد عمل مكاتب قناتي العربية والحدث في البلاد، Swiss info، ٢٣ أبريل ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4dQ7MsK

وأشارت المنصَّة الإعلامية لما تمَّ تداوله بشأن مسؤولية قوات الدعم السريع عن تلك الجرائم، وكذا تسْمية الإمارات باعتبارها أحد الأطراف الخارجية المحتملة الداعمة لها بالأسلحة والمرتزقة(١).

وكثَّفت قناة الجزيرة تناولَها الإعلامي للمآسي الإنسانية في الفاشر؛ للحيلولة دون تغييب الأزمة والصمت بشأنها، وتناولت في مختلف تقاريرها الإخبارية توثيقًا ميدانيًّا للجرائم والانتهاكات، وتناولت الاهتمام الإعلامي العربي بالأحداث في مقابل الصمت الدولي(٢). بالإضافة إلى الإشارة لمسؤولية قوات الدعم السريع عن تلك الانتهاكات والجرائم وكذا تدهور الوضع الإنساني بفعل حصارهم للمدينة، مع الإشارة أيضًا لمسؤولية الدولة ورد فعلها غير المتَّسق مع هول المأساة التي تتطلَّب تحرُّكًا عاجلًا لإنهائها(٣).

وفي المقابل، تبنَّت قناة سكاي نيوز سردية مغايرة بشأن الأحداث في الفاشر، حيث تحوَّلت من وصفها بأنها ساحة لتبادل الاتهامات بين الطرفين(٤). إلى تأطير القضية على نحو يمنح قائد الدعم السريع المزيد من الشرعية عبر الإشارة إلى تبرُّئه من الانتهاكات التي حدثت ودعوته لفتح التحقيقات بشأنها، بل إنها قد ألْقت باللوم على "سلطة بورتسودان" التي ترفض التحقيقات التي تُجريها بعثة تقصِّي الحقائق؛ خشية إدانة الجيش وأذرعه من الميليشيات المتحالفة معه، وللتخوُّف من إقرار الفشل في حماية المدنيِّين، وأن هذا الرفض يأتي لتحقيق مكاسب سياسية عبر تجنُّب أيِّ إدانة في مقابل محاولة إدانة الطرف الآخر، كما أن المنصَّة الإعلامية في تحليلها قد أشارت إلى أن تداعيات ذلك الرفض تنذر بتقويض مسار العدالة الانتقالية عبر إرساء ممارسات الإفلات من العقاب(٥).

- **قضية السودان داخل الأمم المتحدة**

للتدليل على التأثير المتبادل للتناول الإعلامي على الوعي الجمعي عربيًّا ودوليًّا، يتمُّ التطرُّق إلى ملف قضية السودان أمميًّا؛ لتبيان السردية الإعلامية بشأنها وكيف أنها تُوَظَّفُ سياسيًّا من أجل شرعنة دور الأطراف الخارجية المنخرطة في الصراع وتحسين صورتهم.

لم يحظ ذلك الملف بتناولٍ كافٍ في الموقع الإلكتروني لقناة العربية / الحدث، ولكن نقلت المنصَّة الإعلامية موقف الحكومة السعودية بشأن إدانتها واستنكارها للانتهاكات الإنسانية الجسيمة التي ارتكبتْها قوَّات الدعم السريع، والمطالبة بضرورة دعم وحدة السودان ومؤسَّساته الشرعية والتوقُّف عن تقديم أي دعم لتلك القوات(٦). بينما سلَّطت قناة الجزيرة الضوء على ذلك الخلاف، وتناولت إخباريًّا السِّجال بين الطرفين كما في حالة محكمة العدل الدولية حينما ندَّدت الإمارات بالشكوى التي قدَّمها السودان بشأن طلب إجبار الإمارات على وقف دعمها المفترض لقوات الدعم السريع، وذلك بدعوى افتقار الشكوى لأيِّ أساس قانوني وأنها مجرد محاولة لصرف الانتباه عن الحرب الكارثية في السودان(٧). ونقلت أيضًا التقارير الإماراتية بشأن إحباط محاولة غير مشروعة قام بها الجيش

(١) تقرير أممي: هجوم "الدعم السريع" على الفاشر يحمل سمات الإبادة الجماعية، العربية نت، ٢٠ فبراير ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: ١١ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://ara.tv/bwfj9

(٢) أزمة الفاشر تتصدر وسائل الإعلام والتواصل في الإعلام العربي، الجزيرة نت، ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٢ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://aja.ws/2yzwwj

(٣) المرجع السابق.

(٤) الفاشر.. ساحة لتبادل الاتهامات، سكاي نيوز عربية، ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٢ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4swXqC2

(٥) لماذا ترفض سلطة بورتسودان التحقيق في انتهاكات الفاشر؟، سكاي نيوز عربية، ١٦ نوفمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٢ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4syenvQ

(٦) السعودية تجدد تأكيد موقفها تجاه وحدة وأمن السودان، الحدث، ١٠ فبراير ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: ١٣ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://ara.tv/rmg8z

(٧) الإمارات تندد باتهام السودان لها أمام محكمة العدل الدولية، الجزيرة نت، ١٠ أبريل ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٣ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://aja.ws/jr9mud

السوداني لتهريب عتاد عسكري على متن طائرة خاصَّة عبر أحد مطارات الدولة، وهو ما رفضته القوَّات المسلَّحة السودانية ووصفتْه بالاتهام الملفَّق لتغطية الاتهامات بشأن الدعم الإماراتي لقوات الدعم السريع[١]. ولم يقتصر الأمر على التغطية الإخبارية؛ بل شمل أيضًا تحليلًا لديناميكيات الخلافات بين الجانبين عبر إجراء تحليل نقدي للوجود والمصالح والاستثمارات الإماراتية في السودان وصلتها بإسرائيل[٢].

وفي المقابل، ركَّزت منصَّة سكاي نيوز على تحسين صورة الدور والموقف الإماراتي بشأن السودان، وذلك عبر تسليط الضوء على مداخلة مندوب دولة الإمارات لدى الأمم المتحدة والتي أشار فيها إلى دعم بلاده لانتقال السودان إلى حكومة مدنية وليس أن يكون مصير السودان رهنًا في يد القوى المتطرفة[٣].كما تناولت المنصَّة موقف القوى المعارضة للحكومة السودانية، عبر تسليط الضوء على رفض التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة "صمود" للطرح الذي قدَّمه رئيس وزراء "السلطة في بورتسودان" خلال جلسة مجلس الأمن الدولي بشأن مبادرة حكومة الأمل للسلام، باعتبارها تعكس مساعي تلك السلطة لعدم وقف الحرب واستمرار النزاع[٤].

خاتمة:

تناولت الدراسة مأساة السودان وتحوُّلها إلى الحرب المنسيَّة بين مطرقة الصمت والتعتيم وسندان التسييس والتأطير الإعلامي، فالإعلام تحوَّل إلى إحدى أبرز ساحات القتال في تلك الحرب، عبر توظيف الكلمة والحقائق والسرديات وحتى المحتوى الزائف والوسوم على منصَّات التواصل الاجتماعي، فضلًا عن المآسي التي طالت الصحفيِّين محليًّا والتي جعلتهم مُستهدفين وحالت دون تواجدهم الفعّال ميدانيًا لتوثيق مجريات الصراع في مراحله الحرجة إما للقتل أو التنكيل أو النزوح والعمل من المنفى، مما أفسح المجال للتغييب وتسييس الروايات.

ومن خلال دراسة الحالات المقارنة للإعلام العربي وتعاطيه مع عدد من المحاور ذات الصلة بالصراع؛ خلص التحليل إلى أن وسائل الإعلام قد لعبت دورًا هامًّا في تشكيل الروايات والوعي الجمعي عن الصراع وبناء السرديات التي يستند إليها الأطراف الداخلية والخارجية لبناء شرعيتهم وتعزيزها ونزع الشرعية عن خصومهم، وقد تجلَّى ذلك في آلية تأطير ذات الحدث والفاعلين المنخرطين فيه عبر تحرِّي اختيار المصطلحات والأساليب اللازمة لتحقيق التوظيف السياسي للأداة الإعلامية كأحد أكثر الأسلحة فعالية في تلك الحرب. ونتيجة لذلك، لم تكن الأزمة السودانية تُنقل عبر منصَّات الإعلام بل تُدار من خلال التأطير والصمت والتغييب، وفقًا لرؤية كل منصة إعلامية وتوجهات حكوماتها إزاء الأزمة ومصالحها ذات الصلة.

وإجمالًا، يمكن القول بأن الصراع في السودان ليس منسيًّا بل تمَّ تناسِيه، خاصَّةً مع نقص المعرفة بشأن حقيقة الصراع وفهم ديناميكياته وتقديم تفسير دقيق وموضوعي له بعيدًا عن التنميط والتفسيرات المسبقة التي تؤدِّي لعزوف الرأي العام الدولي عن إدراك عمق الأزمة وأبعادها الإنسانية، فضلًا عن الانتقائية في الاهتمام بالمآسي الإنسانية وكذا التبلُّد النفسي مع توالي الفواجع الناجمة عن الحروب وكثافة وتيرتها. وقد أفْضت المصالح الخارجية إلى اختلال الموازين بشأن التغطية الإعلامية للصراع في السودان، وهو ما تسبَّب في تفاقم الأزمة الإنسانية وإزهاق الأرواح وارتكاب المجازر وجرائم الحرب في ظل غياب وتغييب دور الصحافة الحرة وتلاشي أدوات الرقابة والتوثيق

(١) الإمارات تتهم السودان بتهريب أسلحة عبر أراضيها والخرطوم تعتبرها "ادعاءات ملفقة"، الجزيرة نت، ٣٠ أبريل ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٣ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://aja.ws/0r2nhe

(٢) الوجود الإماراتي بالسودان.. استثمارات تحت المساءلة، الجزيرة نت، ٣٠ نوفمبر ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ١٣ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://aja.me/9k3cp

(٣) الإمارات: ندعم انتقال السودان إلى حكومة مدنية، سكاي نيوز عربية، ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٤ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4cELYzj

(٤) تحالف صمود ينتقد خطاب سلطة بورتسودان في مجلس الأمن، سكاي نيوز عربية، ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٤ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4c34iC4

والتي تُعَدُّ حجرَ الأساس لمنظومة العدالة الانتقالية ومحاسبة المتورطين.

المنظمات الدولية والإقليمية والحرب في السودان: الفاعلية ودلالاتها

أحمد مصطفى الكوشي *

مقدمة:

شهد السودان منذ أبريل ٢٠٢٣ اندلاع حرب داخلية واسعة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، سرعان ما تحولت من صراعٍ على السلطة بين فاعلين عسكريين إلى أزمة دولة مركّبة ذات أبعاد إنسانية وسياسية وإقليمية عميقة. فقد أدى اتساع رقعة العمليات القتالية داخل المدن الكبرى، ولا سيما في الخرطوم ودارفور، إلى انهيار قطاعات واسعة من الخدمات الأساسية، ونزوح ملايين المدنيين داخليًا وخارجيًا، وتفاقم أنماط من العنف شملت الاستهداف المباشر للسكان، وتدمير البنية التحتية، وتعطيل سلاسل الإمداد الغذائي والصحي. وبذلك أصبحت المواجهة أحد أعقد الحروب الأهلية المعاصرة وأعنفها، كما تحولت إلى أزمةٍ إنسانية وإقليمية مفتوحة تُهدد استقرار منطقتي القرن الإفريقي وحوض النيل معًا[١].

في هذا السياق، تبرز أدوار المنظمات الدولية والإقليمية بوصفها فاعلا رئيسيًا في إدارة تداعيات الصراع ومحاولة احتوائه، إذ قامت هذه الكيانات في ظل نظامٍ دولي ادعى أهمية تحقيق التعاون وتخفيف الصراعات وحفظ حقوق الإنسان بناءً على أيديولوجيته الليبرالية. فقد اضطلعت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بأدوارٍ إغاثية لتقديم المساعدات الغذائية والطبية وحماية النازحين، كما سعت إلى دعم مسارات سياسية لوقف إطلاق النار وتيسير الحوار بين الأطراف المتحاربة. وعلى المستوى الإقليمي، حاول الاتحاد الإفريقي إطلاق مبادرات وساطة ومسارات تفاوضية، في حين تبنت جامعة الدول العربية وعدد من دول الجوار أدوارًا دبلوماسية وإنسانية موازية. غير أن تعدد هذه المبادرات وتداخلها، إلى جانب تضارب المصالح الإقليمية والدولية، أثار تساؤلات جوهرية حول مدى قدرتها الفعلية على التأثير في مجريات الحرب أو الدفع نحو تسوية سياسية مستدامة.

من هنا، تبرز أهمية دراسة الدور الذي لعبته هذه المنظمات من منظورٍ تحليلي يُقوّم فاعلية تدخلاتها ونتائجها الملموسة على الأرض. فالفارق بين إدارة الأزمة إنسانيًا، وبين المساهمة في إنهائها سياسيًا، يُمثل معيارًا حاسمًا للحكم على جدوى التدخل الدولي والإقليمي في الأزمات والصراعات. كما أن تقييم هذه الأدوار يُساعد في فهم حدود النظامين الدولي والإقليمي في التعامل مع النزاعات الداخلية المعقدة، ويكشف عن الفجوة بين الخطاب المعياري المتعلق بحماية المدنيين وحفظ السلم، وبين القدرة التنفيذية الفعلية لتلك المؤسسات.

انطلاقًا من ذلك، تهدف هذه الورقة إلى رصد وتحليل أهم الأدوار التي اضطلعت بها المنظمات الدولية والإقليمية (الأمم المتحدة -الاتحاد الإفريقي -جامعة الدول العربية) في الحرب السودانية، وتُقييم مدى فاعلية هذه الأدوار وفق معايير تتصل بحجم التأثير السياسي والإنساني والحقوقي (مع العلم أن الأدوار الإنسانية للاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية لا تُذكر مقارنة بالأمم المتحدة، كما أن البعد التوثيقي اقتصر بدرجةٍ كبيرة على الأمم المتحدة عبر ما أصدرت من تقارير تُوثق وتكشف عن الأوضاع الميدانية في السودان). حيث تسعى الورقة إلى الإجابة عن سؤالٍ مركزي مفاده: كيف أسهمت هذه

---

* باحث في العلوم السياسية.

(١) كيدان كيروس، "الحرب الدائرة في السودان وآثارها على الأمن والاستقرار في منطقة القرن الإفريقي وما وراءها"، Policy Center For The New South، أكتوبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٩ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1kNFw

المنظمات في الحد من العنف وحماية المدنيين ودفع مسار التسوية؟ وهل كان تدخلها عنصرًا حاسمًا في إدارة الصراع، أم مجرد استجابة طارئة لتداعياته الإنسانية؟

أولا- دور الأمم المتحدة

تُعد الأمم المتحدة الفاعل الدولي الأكثر حضورًا وتأثيرًا في المشهد السوداني منذ اندلاع الحرب في أبريل ٢٠٢٣، وذلك بحكم امتلاكها بنية مؤسسية متعددة المستويات تجمع بين الأدوار الإنسانية والسياسية والحقوقية. وقد تجلى تدخلها عبر مساراتٍ متوازية تهدف، من جهة، إلى احتواء التداعيات الإنسانية الكارثية، ومن جهةٍ أخرى محاولات خجولة تدفع إلى الوصول لتسويةٍ سياسية للصراع، إضافة إلى توثيق الانتهاكات وحفظ الأساس القانوني للمساءلة المستقبلية. غير أن فعالية هذه المسارات اتسمت بالتفاوت؛ إذ بدت الاستجابة الإنسانية أكثر حضورًا، مقابل محدودية واضحة في التأثير السياسي والردع الحقوقي، وهذا ما يتضح من التفاصيل الآتية.

فيما يخص البُعد الإنساني والإغاثي، قادت وكالات الأمم المتحدة الاستجابة الإنسانية منذ مراحل النزاع الأولى، في ظل توسع غير مسبوق في معدلات النزوح وانعدام الأمن الغذائي وتدهور الخدمات الأساسية، إلى درجةٍ وُصفت معها الحالة السودانية بأنها من أسوأ الأزمات الإنسانية عالميًا. وقد تولى برنامج الأغذية العالمي توفير المساعدات الغذائية الطارئة لملايين المتضررين، كان من آخرها قافلة مكونة من ١٥ شاحنة محملة بإمدادات إنسانية تستهدف ١٣٠ ألف إنسان سوداني في ولاية جنوب كردفان في أواسط فبراير من عام ٢٠٢٦[١]. بينما ركزت اليونيسف على حماية الأطفال وتقديم خدمات المياه والصحة والتعليم الطارئ، واضطلعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدعم النازحين داخليًا واللاجئين في دول الجوار عبر شبكات توزيع وشراكات واسعة مع منظماتٍ محلية ودولية[٢].

وعلى المستوى الكمي، تكشف المؤشرات الأممية التي تُصدرها الأمم المتحدة عن حجم الكارثة، إذ يعيش أكثر من ٢١,٢ مليون إنسان سوداني في حالة جوعٍ حاد، فيما يُقارب عدد النازحين داخليًا ١٠ مليون، إلى جانب نحو ٤,٣٥ مليون لاجئ فروا إلى دول الجوار والتي كانت على رأسها مصر التي استقبلت العدد الأكبر من الفارين بنسبة قاربت ١,٥ مليون سوداني، بالإضافة إلى دولتي تشاد وجنوب السودان[٣]. وقد قدرت خطط الاستجابة الإنسانية والإقليمية احتياجات التمويل لعام ٢٠٢٥ بنحو ٦ مليارات دولار لدعم ما يُقارب ٢٦ مليون شخص داخل السودان والمنطقة[٤].

أسهمت هذه الجهود في الحد من احتمالات الانهيار الإنساني الكامل في عددٍ من المناطق عبر إنشاء ممرات إغاثة مؤقتة وتوسيع نطاق المساعدات الغذائية والطبية وتنسيق الدعم اللوجستي، بما حافظ على أدنى حد ممكن لبقاء المجتمعات المحلية، حيث إن برنامج التغذية العالمي التابع للأمم المتحدة يُوفر دعمًا غذائيًا لحوالي ٤ مليون سوداني شهريًا[٥].

بالرغم من ذلك، اصطدمت الاستجابة الإنسانية بعوائق

(1)"Joint UN convoy brings vital aid to cut-off communities in Sudan's South Kordofan State", United Nations Sudan, 18 February 2026, accessed at: 20 February 2026, available at: https://h1.nu/1kNFi

(2) "IOM, UNHCR, UNICEF and WFP urge immediate action to address escalating humanitarian crisis in Sudan", UNHCR, 23 October 2025, accessed at: 20 February 2026, available at: https://h1.nu/1pUje

(٣) "بالأرقام.. ملايين السودانيين بين الجوع والنزوح والتعنيف وسط الحرب"، الجزيرة نت، ١٧ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢١ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1kNrm

(٤) "الأمم المتحدة تطلق نداءين إنسانيين بـ ٦ مليارات دولار لمساعدة ملايين الأشخاص داخل وخارج السودان"، الأمم المتحدة، ١٧ فبراير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢١ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1kNwG

(5) "Sudan", World Food Programme, last access in: 21 February 2026: https://h1.nu/1pU7B

ميدانية كبرى، من بينها انعدام الأمن، ونهب القوافل وقصفها من قبل قوات الدعم السريع[١]، وتعليق بعض العمليات في مخيمات تعاني حالة أمنية حرجة مثل مخيم زمزم الواقع في دارفور نتيجة تدهور الأوضاع[٢]. فضلًا عن القيود البيروقراطية التي فرضتها الأطراف المتحاربة على الأماكن التي تُسيطر عليها مثلما فعلت قوات الدعم السريع في حصارها للفاشر وعرقلة وصول الإغاثة الإنسانية إليها، كذلك الاتهامات الأمريكية بمنع القوات المسلحة السودانية وصول المساعدات للمناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع وهو ما نفته الحكومة السودانية[٣].

كما كانت هناك فجوات تمويلية كبيرة أيضًا مقارنةً بحجم الاحتياجات، وهو ما ينعكس في خطط الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة التي عانت خلال عام ٢٠٢٥ من نقص قارب ٢٥٪[٤]. وبذلك اتسم الأداء الإنساني بفاعلية نسبية في تخفيف المعاناة، لكنه بقي ذا طبيعة إسعافية غير كافية لسد مدى الاحتياج الإنساني الذي خلفته كارثية الحرب؛ أي أن الدور الذي لعبته منظمة الأمم المتحدة على المستوى الإنساني والإغاثي جاء كإدارة لواقع الحرب وتوابعه، لا كمحاولة لإيقاف مسارها، وهذا ما سيتضح أكثر على مستوى البُعد السياسي.

بشأن البُعد السياسي والدبلوماسي، سعت الأمم المتحدة، على الصعيد السياسي، إلى الدفع نحو وقف إطلاق النار وتسهيل الحوار بين الأطراف المتحاربة من خلال مبعوثين خاصين، آخرهم المبعوث المعُين في أواخر فبراير من عام ٢٠٢٦ بيكا هافيستو، ومحاولة فتح مسارات تفاوض متعددة مع الأطراف المتحاربة للوصول لهدنةٍ إنسانية[٥]، إلى جانب العديد من البيانات والمواقف الرسمية التي تدعو إلى حماية المدنيين ومنع تدفق السلاح. كما أصدر مجلس الأمن الدولي دعوات متكررة لوقف الأعمال القتالية وتسهيل الوصول الإنساني، وأدان الهجمات على العاملين في المجال الإنساني، بينما عبرت الأمم المتحدة على لسان أمينها العام مرارًا عن القلق من الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان[٦]. هذا بالإضافة إلى دعم المبادرات التي تُطرح لتسوية الأزمة السودانية مثل مبادرة اللجنة الرباعية التي طُرحت من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ومصر، والسعودية والإمارات في أواسط سبتمبر من عام ٢٠٢٥ بغية وقف إطلاق النار وحدوث هدنة لمدة ثلاثة أشهر من أجل تسهيل وصول المساعدات الإنسانية للمدنيين المتضررين[٧].

غير أن هذه الجهود واجهت حدودًا واضحة تتصل بطبيعة النظام الدولي ذاته؛ إذ حالت الانقسامات بين القوى الكبرى

---

(١) انظر التالي:
- "برنامج الأغذية العالمي يدين هجمات على إحدى قوافله في جنوب السودان"، الأمم المتحدة، ٤ فبراير ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: ٢٢ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1pUdp
- "السودان.. قتلى وجرحى بهجمات للدعم السريع استهدفت نازحين وقوافل إغاثة"، الجزيرة نت، ٧ فبراير ٢٠٢٦،تاريخ الاطلاع: ٢٢ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1pUdR

(٢) "وضع أمني لا يحتمل.. تعليق توزيع المساعدات بمخيم زمزم بدارفور"، العربية، ٢٦ فبراير ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: ٢٢ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1kNCv

(٣) انظر:
- منى عبد الفتاح، "لماذا فشل العالم في إيصال المساعدات الإنسانية إلى السودان؟"، Independent عربية، ١٤ أبريل ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٢ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1pUiR
- "السودان: معابرنا مفتوحة ولا صحة لعرقلة إدخال المساعدات"، الجزيرة نت، ٢٦ يوليو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٢ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1kNIU

(٤) "المفوضية ووكالات أممية أخرى تحث على العمل الفوري لمعالجة الأزمة الإنسانية المتصاعدة في السودان"، UNHCR، ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٣ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1pUek

(٥) أحمد يونس، "الفنلندي بيكا هافيستو يعود إلى السودان من جديد مبعوثاً أممياً بديلاً للعمامرة"، الشرق الأوسط، ٢٥ فبراير ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: ٢٦ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1kNIo

(٦) "الأمين العام يدعو إلى وقف القتال في السودان وإنهاء انتهاكات وقف إطلاق النار في غزة"، الأمم المتحدة، ٤ نوفمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٣ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1pUmk

(٧) نجلاء مرعي، "مبادرة "الرباعية الدولية" حول السودان وفرص نجاحها في ظلّ التصعيد الميداني"، أبعاد للدراسات الإستراتيجية، ٦ نوفمبر ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1kNLt

وتضارب مصالحها الجيوسياسية دون إصدار قرارات ملزمة من قبل مجلس الأمن أو تفعيل آليات التدخل الإنساني التي تعمل على وقف الصراع وإنقاذ حياة المدنيين، فعلى سبيل المثال، أعاق فيتو روسي مشروع قرار مُقدم من سيراليون والمملكة المتحدة في مجلس الأمن الدولي بأواسط نوفمبر من عام ٢٠٢٤ للضغط على القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع لاحترام التزاماتهما في إعلان جدة بشأن حماية المدنيين، ما أدى إلى فشل اعتماد القرار في المجلس[١].

ونتيجة لذلك، بقيت معظم المواقف في إطار الدعوات الأخلاقية والضغط المعنوي، دون أدوات تنفيذ فعالة قادرة على فرض الامتثال الميداني، وهذا ما اتضح كثيرًا في جلسة مجلس الأمن الدولي المنعقدة حول السودان في أواخر فبراير من عام ٢٠٢٦، حيث أصدر المجلس قرار ٢٧٢٤ الذي دعا أطراف صراع الداخل السوداني إلى وقف فوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان المبارك وتيسير مرور المساعدات الإنسانية للمدنيين، مستخدمًا للغة أخلاقية دينية، لكن كالعادة دون أي أدواتٍ تنفيذية ملزمة وظل الأمر متروكًا لطوعية الأطراف المتصارعة وليس العمل على تغيير واقع الصراع الميداني[٢].

كما رُصدت تصريحات دبلوماسية أممية تُشير إلى قصور الأمم المتحدة في القيام بدورها الأساسي في وقف الصراع السوداني عبر مجلس الأمن، وجاء ذلك في موقف إيديم ووسورنو مديرة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية التي طالبت مجلس الأمن في جلسته المنعقدة في أوائل يناير ٢٠٢٦ بضرورة المساعدة في الضغط الحقيقي على أطراف الصراع السوداني للامتثال للقانون الدولي الإنساني وإغاثة شعب السودان من المجاعة[٣]. وقد عبر قبلها السفير أسامة عبد الخالق مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة عن حالة عجز الأمم المتحدة في القيام بدورها في إحدى جلسات مجلس الأمن المنعقدة في أواخر ديسمبر من عام ٢٠٢٤ بقوله: "نجتمع اليوم مع مرور ٢٠ شهرًا منذ اندلاع الأزمة السودانية، تلك الأزمة التي كشفت مدى عجز منظومتنا الدولية عن اتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف الحروب"[٤].

أفضى هذا القصور إلى إضعاف قدرة الأمم المتحدة على التأثير في حسابات الفاعلين المحليين، وهذا ما جعل دورها السياسي يتحول من منظمة أممية من المفترض أن يكون دورها الأساسي هو حفظ الأمن والسلم، كما هو منصوص في المادة الأولى من ميثاقها[٥]، إلى وسيطٍ محدود النفوذ يفتقر إلى وسائل فرض الالتزام أو ضمان تحقيق السلم وحفظ حقوق الإنسان. وبذلك بدت المنظمة أقرب إلى منصةٍ دبلوماسية للتعبير عن القلق الدولي والشجب والتنديد بالانتهاكات في السودان في شكل خطابي فقط دون القدرة على تغيير موازين الصراع فعليًا.

وحول البُعد الحقوقي والتوثيقي، لعبت آليات الأمم المتحدة دورًا مهمًا على مستوى المجال الحقوقي في رصد وتوثيق الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان التي حدثت على الأراضي السودانية. فقد أصدرت بعثات تقصي الحقائق تقارير متخصصة توثق استهداف المدنيين بالقتل وتعذيبهم، حتى أن نسبة القتلى من المدنيين في عام ٢٠٢٥ تخطت المرتين ونصف من العام الذي سبقه، كما رصدت أيضًا استخدام الأسلحة الثقيلة والمسيرات في المناطق السكنية، والعنف الجنسي الذي شمل الاغتصاب الفردي والجماعي

(١) روسيا تستخدم الفيتو ضد مشروع قرار في مجلس الأمن حول السودان، مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ١٨ نوفمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٣ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1kNRQ

(٢) أماني الطويل، "هل يغير قرار مجلس الأمن معادلات الحرب في السودان؟"، YEMEN FREEDOM 23 فبراير ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: ٢٤ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1kNVF

(٣) الأمم المتحدة: السودان في قبضة المجاعة وأزمة ذات أبعاد مذهلة، مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ٦ يناير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٤ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1pUNI

(٤) سمر نصر، مندوب مصر بمجلس الأمن: الأزمة السودانية كشفت مدى عجز منظومتنا الدولية في اتخاذ إجراءات لوقف الحروب، الأهرام، ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٤ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1kO67

(٥) الفقرة الأولى من المادة رقم ١ من ميثاق الأمم المتحدة.

بنسبة تجاوزت ٥٠٠ من السودانيات، ناهيك عن التدمير الواسع للبنية التحتية بما تشمل من محطات كهرباء وسدود وخزانات وقود[١].

وفي إقليم دارفور خصوصًا، أشارت تقارير أممية صادرة عن الأمم المتحدة إلى أن أنماط العنف التي ارتكبتها قوات الدعم السريع والميلشيات التابعة لها، ولا سيما في الفاشر، تحمل سمات قد ترقى إلى جرائم إبادة جماعية، مع توثيق حالات قتل جماعي وعنف جنسي وتدمير ممنهج[٢]. لكن من المفارقات أن تعليق فولكر تورك مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان على هذه التقارير تعكس عجز الأمم المتحدة في حل الصراع وإنقاذ المدنيين، حيث إنه أشار إلى أن إفلات مرتكبي الجرائم من المساءلة سيضمن لهم الاستمرار في جرائمهم[٣]. وهذا ما يُنوه على ضرورة تكثيف تحركات الأمم المتحدة من خلال تحديد القادة المسؤولين عن هذه الجرائم والتصرف ضدهم، سواء بالتدخل لعرضهم بشكلٍ قانوني على محاكمات عبر المحكمة الجنائية الدولية من خلال رفع دعوات ضدهم، أو أقل الإيمان فرض العقوبات الأممية ضدهم وتحجيم تحركاتهم بما يحد من قوتهم.

ويمكن القول إن هذا التوثيق يُسهم في إنشاء سجل قانوني ومعرفي ضروري للمساءلة المستقبلية بعد انتهاء الحرب، بالإضافة إلى خلق ضغط معنوي وإعلامي دولي على الأطراف المتحاربة. غير أن هذا الضغط يظل في معظمه رمزيًا، إذ لم يُترجم إلى إحالاتٍ قضائية ملزمة أو عقوبات فورية توقف الانتهاكات. ومن ثم، بقي البعد الحقوقي أداةً توثيقية تأسيسية لمعرفة الانتهاكات المرتكبة في حق السودانيين وأرشيف حافظ لإمكانية تحقيق عدالة مؤجلة يمكن أن تتجلى في فترة عدالة انتقالية لاحقة أكثر منه أداة تغيير سياسي مباشر في الحاضر، وهذا البُعد يُعبر عن فاعلية منظمة الأمم المتحدة في أدوارها الثانوية المتعلقة بالأرشفة والإغاثة الإنسانية -غير الكافية- وإخفاق واضح في دورها الأساسي المتعلق بإيقاف الصراع.

كما أن تأثير الصراع لم يقتصر على المدنيين السودانيين فحسب، بل امتد ليشمل العاملين في المجال الإنساني وقوات حفظ السلام وآليات الأمم المتحدة ذاتها وحتى مقرها[٤]، حيث تعرضت بعض المرافق اللوجستية وقوافل الإغاثة والعاملين لهجماتٍ مباشرة في العديد من المرات[٥]، ما أدى إلى سقوط ضحايا من العاملين بالعمل الإنساني وصل عددهم إلى ٦٠ خلال عام ٢٠٢٤ فقط[٦]، ذلك ما يؤدي أحيانًا إلى تعليق العمليات في بعض المناطق بما يزيد من كارثية الأوضاع. وتعكس هذه الوقائع هشاشة البيئة التشغيلية التي تعمل فيها المنظمة، وتحد من قدرتها على تنفيذ مهامها.

استنادًا إلى رصد آليات دور الأمم المتحدة السابقة في الأزمة السودانية، يمكن القول إن دورها الأساسي ارتكز على تنسيق وتقديم مساعدات جوهرية لملايين المدنيين وخففت - ولو بشكلٍ ضئيل- من حدة المجاعة والنزوح. لكنها عجزت عن إنتاج أدوات إلزامية توقف القتال أو تغير حسابات الأطراف المتحاربة، وبقي تأثيرها في نطاق الضغط الخطابي. لكنها في الوقت ذاته وفرت قاعدة توثيقية مهمة تُطلع العالم على حجم العنف اليومي في السودان، وتكون ركيزةً أساسية للمساءلة

(١) مفوض حقوق الإنسان: الانتهاكات في السودان تتصاعد، والحرب المتطورة تقنيا مدعومة من جهات أجنبية، الأمم المتحدة، ٢٦ فبراير ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: ٢٧ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1kSWX

(٢) المكتب الأممي لحقوق الإنسان: انتهاكات قوات الدعم السريع في الفاشر ترقى إلى جرائم حرب، الأمم المتحدة، ١٣ فبراير ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: ٢٥ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1kS-m

(٣) المصدر السابق.

(٤) هجوم على قوة أُممية لحفظ السلام في السودان.. والدعم السريع ينفي تورطه، CNNعربية ١٣ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٦ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1pZSr

(٥) السودان.. قتلى وجرحى بهجمات للدعم السريع استهدفت نازحين وقوافل إغاثة، الجزيرة نت، ٧ فبراير ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: ٢٦ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1kT9m

(6) UN says record 383 aid workers killed in 2024, L'Orient Today, 19 August 2025, accessed at: 26 February 2026, available at: https://h1.nu/1pZZk

المستقبلية، لكن هذه القاعدة ظلت دون أثر ردعي مباشر أو مساءلة فورية.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الأمم المتحدة حاولت إدارة الكارثة الإنسانية ومنع حدوث انهيار إنساني شامل، لكنها لم تنجح في إنهائها أو معالجة جذورها السياسية أو حتى ضمان تحقيق الإغاثة الإنسانية بشكلٍ كافي نتيجة لعجزها السياسي. وذلك ما يكشف عن حدود الفاعلية الدولية للأمم المتحدة في النزاعات الداخلية، حين تغيب الإرادة السياسية الدولية الموحدة، وتتغلب اعتبارات التوازنات الجيوسياسية على مقتضيات الحماية الإنسانية.

ثانيًا- دور الاتحاد الأفريقي

أعادت الحرب الأخيرة السودان إلى صدارة بؤر التهديد للأمن الإقليمي في القارة الإفريقية، ووضعت الاتحاد الإفريقي أمام اختبار مؤسسي معقد يتعلق بقدرته على إدارة واحدة من أخطر الأزمات الداخلية في تاريخ القارة الحديث والمعاصر. وقد تداخلت في هذه الاستجابة أبعاد سياسية وإنسانية، كشفت في الوقت ذاته عن حدود الفاعلية التنفيذية للمنظمة القارية في سياق صراع عسكري داخلي مفتوح ومتعدد المستويات، يُخلف العديد من الآثار السلبية على محيطه الإقليمي.

على المستوى السياسي، وهو الغالب على دور الاتحاد، فإنه منذ اندلاع القتال الداخلي في السودان تبنى الاتحاد موقفًا مبدئيًا رافضًا للحلول العسكرية، مؤكدًا أن تسوية النزاع لا يمكن أن تتم إلا عبر مسار سياسي سلمي يحفظ وحدة السودان واستقراره. وقد عبر رئيس مفوضية الاتحاد، موسى فكي محمد، في أكثر من بيانٍ رسمي خلال أعوام الحرب عن قلقه من تحول الاشتباكات في السودان إلى حربٍ أهلية شاملة باتت تُهدد الأمن الإقليمي، وركز خطابه على الوقف الفوري لإطلاق النار وفتح المجال أمام المفاوضات، مؤكدًا استعداد الاتحاد للعمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين لتجنب كارثة إنسانية أوسع[١].

وانطلاقًا من هذا الموقف، لم يكتف الاتحاد بالبيانات السياسية، بل فعل حزمةً من الآليات المؤسسية، في مقدمتها مجلس السلم والأمن الإفريقي، الذي تولى متابعة تطورات الأزمة وصياغة توصيات سياسية ودعوات متكررة لوقف النار. وفي مايو من عام ٢٠٢٣، تبنى الاتحاد خارطة طريق شاملة هدفت إلى تحقيق وقف فوري وشامل لإطلاق النار، وتعزيز حماية المدنيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، وإطلاق عملية سياسية جامعة بقيادة سودانية تُعيد مسار الانتقال المدني الديمقراطي. كما شددت الخارطة على مبدأ "الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية" ورفض التدخلات الخارجية التي قد تُفاقم الاستقطاب[٢].

وفي سياق الوساطة العملية، عمل الاتحاد على توسيع دائرة المشاورات لتشمل مختلف الأطراف السودانية، العسكرية والمدنية، إلى جانب التنسيق مع الهيئات الإقليمية، ولا سيما الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد)، ومع جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي وكذلك الأمم المتحدة بالإضافة إلى بعض دول الجوار للسودان[٣]. وقد تُرجمت هذه الجهود في اجتماعاتٍ مشتركة لوقف إطلاق النار وتسهيل إيصال المساعدات، وزيارات ميدانية لوفود المجلس إلى مدنٍ سودانية، إضافة إلى التخطيط لاجتماعاتٍ خاصة بمسار السودان في عدد من العواصم الإفريقية.

كما نظم الاتحاد خلال عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ سلسلةً من المبادرات الحوارية، من أبرزها مؤتمر الاتحاد الإفريقي للقوى السودانية الذي انعقد في يوليو من عام ٢٠٢٤ في أديس أبابا، والذي جمع أكثر من عشرين كتلة سياسية ومدنية سودانية

(1) "Third Meeting of the Expanded Mechanism on the Sudan Crisis to Discuss the Implementation of the African Union Roadmap for the Resolution of the Conflict in Sudan", African Union, 31 May 2023, accessed at: 27 February 2026, available at: https://h1.nu/1q52G

(2) Ibid.

(3) "Sudan: EU convenes 4th Consultative Meeting on Enhancing Coordination of Peace Initiatives and Efforts", The Diplomatic Service Of The European Union, 26 June 2025, accessed at: 28 February 2026, available at: https://h1.nu/1q57o

بهدف بناء أرضية مشتركة للحوار الوطني والعمل على توحيد المؤسسة العسكرية السودانية[١]، فضلًا عن تنظيم اجتماعات تشاورية بين القوى المدنية السودانية في فبراير من عام ٢٠٢٥[٢].

وتعكس هذه المبادرات توجُّهًا نحو توسيع دور الفاعلين الاجتماعيين في العملية السياسية بدلا من حصرها في النخب العسكرية، في محاولةٍ لإنتاج تسوية أكثر استدامة، لكنها في الوقت ذاته تعكس بُعد الاتحاد عن الفاعلين الأساسيين المؤثرين على ساحة صراع، وهذا ما قد يرجع إلى تعليق عضوية السودان في المنظمة. ومن الجدير بالذكر أن الاتحاد الإفريقي قد أطلق أربع مبادرات منذ بداية الحرب لإنهائها إلا أن جميعها قد فشل[٣]، ويرجع ذلك إلى الانقسامات الداخلية في مواقف دول الاتحاد حول الأزمة السودانية، فمن جهةٍ أولى، تميل بعض الدول إلى تبني مقاربة معيارية تستند إلى مبادئ الاتحاد المتعلقة برفض التغييرات غير الدستورية في السلطة، انطلاقًا من الحرص على حماية الإطار المؤسسي للحكم المدني وترسيخ القواعد الديمقراطية في القارة. وهذه المقاربة تظهر في مواقف دول مثل جنوب إفريقيا، ونيجيريا وغانا. ومن جهةٍ ثانية، تبرز مقاربة أكثر واقعية لدى دول أخرى تُركز على أولوية الحفاظ على استقرار الدولة السودانية ومنع تفكك مؤسساتها، وهو ما يدفعها إلى التشديد على أهمية التعامل مع المؤسسة العسكرية السودانية - أو مجلس السيادة السوداني- باعتبارها ممثلة لسيادة وتماسك الدولة، وضرورة عودة عضوية السودان بالمنظمة. ويمكن اعتبار دولا مثل مصر والجزائر الفواعل الأساسية لهذا الاتجاه. بينما على الوجه المقابل، تسعى بعض الدول كإثيوبيا وكينيا للضغط لإشراك قوات الدعم السريع كطرفٍ مكافئ في التسوية.

بالإضافة إلى الاختلافات في المواقف حول أزمة السودان، يوجد أيضًا تردد في فرض عقوبات على أطراف الصراع أو داعميهم، ويظهر ذلك في تجاهل دعوة عضو البرلمان الإفريقي عبدي إسماعيل سمتر المرتبطة بفرض عقوبات على دولة الإمارات وطردها من الأُطر المرتبطة بالاتحاد الإفريقي بسبب دعمها لميلشيات الدعم السريع[٤]، ناهيك عن الجدل الداخلي حول ضرورة رفع تعليق عضوية السودان في المنظمة، بالإضافة إلى غياب آليات لإنفاذ تلك المبادرات.

بينما على الصعيد الإنساني، ورغم أن الاتحاد ليس منظمةً إغاثية بالأساس، فقد ركز خطابه الرسمي على حماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني، ودعم الدعوات إلى تعزيز الحماية الدولية للسكان المتضررين[٥]. لكن بقي دور هذا الخطاب عام يحاول أن يؤكد على الشرعية القانونية القارية للمنظمة وتأكيدًا لدورها الأخلاقي في مناصرة الضحايا، في ظل أنه بقي دون أدوات تنفيذ مباشرة على الأرض تدعم هذا الخطاب.

غير أن العلاقة بين الاتحاد الإفريقي والدولة السودانية اتسمت بتوتراتٍ مؤسسية ممتدة؛ إذ ظلت عضوية السودان مجمدة منذ "انقلاب" ٢٠٢١، واستمر هذا التجميد خلال فترة الحرب، قبل أن تعلن الخرطوم في ٢٠٢٥ رغبتها في استعادة عضويتها تدريجيًا. ويكشف هذا المسار عن طبيعةٍ معقدة للعلاقة، حيث ترى بعض الأطراف السودانية التي وصلت عددها إلى ١٠٠ طيف سياسي أن المواقف الإفريقية غير محايدة

(١) النور أحمد النور، مؤتمر الاتحاد الأفريقي للقوى السودانية.. خطوة للتوافق أم للخلاف؟، الجزيرة نت، ١٥ يوليو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٨ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1kYfE

(٢) قوى سودانية تختتم أولى جلسات اجتماع تشاوري ينظمه الاتحاد الإفريقي و«إيقاد» في أديس أبابا، Beam Reports، ١٩ فبراير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٨ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1q5gC

(٣) ما أدوات الاتحاد الإفريقي للضغط على طرفي حرب السودان؟، Sky news عربية، ١٦ فبراير ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: ٢٨ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1q5h7

(4) Somali senator calls for sanctions on UAE at Pan-African Parliament, GEESKA, 15 November 2025, accessed at : 28 February 2026: https://h1.nu/1qec2

(٥) تحذير من أزمة "غير مسبوقة" بالسودان والاتحاد الأفريقي يدعو لوقف القتال، الجزيرة نت، ١٤ فبراير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٨ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1kYnm

أو محدودة الفاعلية، خاصةً بعدما رحب رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي بمبادرة السلام المطروحة من قبل السلطة الموجودة في بورتسودان والتي اعتبرتها هذه القوى أنها أحد أطراف الصراع[١]. بينما رأت قوى مدنية أخرى أن الاتحاد الإفريقي متواطئ أو على الأقل متباطئ في حل الصراع بسبب حفاظه على قنوات تواصل مع قوات الدعم السريع، الأمر الذي أثر على مستوى الثقة المتبادلة، وجعل هذه القوى تعتبر عدم استغلال هذه القنوات في إجراء ضغط سياسي بمثابة تواطؤ[٢]. ذلك ما يعكس مدى الاختلاف السياسي السوداني الداخلي حول موقف الاتحاد الإفريقي.

ورغم هذه التحركات، برزت حدود التأثير الفعلي للاتحاد بوضوح. فجهود الوساطة لم تنجح في فرض وقف دائم لإطلاق النار أو إنتاج تسوية سياسية شاملة، واستمرت العمليات العسكرية داخل السودان بوتيرةٍ عالية. ويرتبط هذا العجز بعدة قيود، أبرزها غياب أدوات تنفيذية ملزمة، إذ لا يمتلك الاتحاد قوات تدخل جاهزة أو نظام عقوبات فعال يمكن تطبيقه سريعًا، رغم وجود المادة الرابعة من دستور الاتحاد الإفريقي التي بموجبها يُتاح للاتحاد التدخل في أي دولة عضو حال حدوث جرائم حرب أو إبادة جماعية فيها[٣]، إضافة إلى الانقسامات بين الدول الأعضاء وتباين مواقفها حول أطراف الصراع[٤] وتعليق تجميد عضوية السودان، وتداخل المبادرات الدولية المتنافسة، فضلا عن ضعف جاهزية آليات مثل قوة الاستعداد الإفريقية. كما أثارت بعض التصريحات الصادرة عن مفوضية الاتحاد جدلا حول الحياد، ما قلص من مصداقيته كوسيط لدى بعض الفاعلين المحليين.

بناءً على ذلك، يمكن قراءة دور الاتحاد الإفريقي في الحرب السودانية باعتباره حضورًا مؤسسيًا وخطابيًا يحاول الحفاظ على الإطار القانوني والسياسي القاري للنزاع، ويوفر منصات للحوار والوساطة، لكنه يظل محدود القدرة على التأثير في ميزان القوى الميداني. وعليه، تكشف التجربة السودانية أن مستقبل الفاعلية الإفريقية يقتضي تعزيز أدوات التنفيذ والعقوبات، وتطوير آليات تدخل سريعة، بما يُحول دور المنظمة من قوة رمزية إلى قدرة عملية على إنهاء النزاعات. وفي ظل غياب هذه التحولات، سيظل دور الاتحاد الإفريقي غير كافٍ وغائبًا نسبيًا عن حسم مسار الحرب على الأرض.

ثالثًا- دور جامعة الدول العربية

مما لا شك فيه أن الحرب الأهلية في السودان شكلت اختبارًا عمليًا لقدرة جامعة الدول العربية على الاضطلاع بدورٍ إقليمي فاعل في إدارة النزاعات العربية الداخلية، ولا سيما في سياقٍ اتسم بسرعة الانهيار الأمني واتساع الكلفة الإنسانية في بلدٍ عضو بالجامعة. وتبرز الجامعة بوصفها الإطار المؤسسي الأقدم الذي يضم السودان ضمن بنيته التنظيمية، كجهة معنية بتنسيق موقف عربي موحد وقيادة استجابة جماعية لوقف الحرب والوصول لتسويةٍ سياسية، غير أن أدائها الفعلي مال إلى الدبلوماسية والتنسيق الخطابي أكثر من امتلاك أدوات تنفيذية ضاغطة قادرة على التأثير المباشر في مسار الصراع.

ويمكن بلورة مسار **الدور السياسي** لجامعة الدول العربية في الأزمة السودانية فيما يلي: في الأيام الأولى للقتال على الأراضي السودانية سارعت الأمانة العامة إلى إصدار بيانات عاجلة تدعو إلى الوقف الفوري للاشتباكات، والاحتكام إلى الحوار،

(1) 100+ political and civil forces in Sudan protest 'biassed statement' by African Union chair, DABANGA, 8 January 2026, accessed at: 28 February 2026, available at: https://h1.nu/1kYr9

(٢) الاتحاد الأفريقي يلاحق سلام السودان في ظل "الرباعية"، Independent عربية، ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٨ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1kYrG

(٣) السودان.. المادة ال٤ من دستور الاتحاد الإفريقي تعود للواجهة، Sky newsعربية، ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٨ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1kYsJ

(٤) المجتبى طارق زيادة، دور الاتحاد الأفريقي في حرب السودان: جهود وعقبات وقف الحرب وتحقيق السلام، The African Middle Estaren Leadership Project، ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٨ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1l5-f

وحماية مؤسسات الدولة ومنع تفككها، وهو ما شكل الإطار المرجعي الثابت لخطابها طوال الأزمة. وخلال شهري مايو ويونيو من عام ٢٠٢٣ عُقدت اجتماعات متتالية لمجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين ووزراء الخارجية، أعادت التأكيد على وحدة السودان وسيادته ورفض أي مسارات قد تقود إلى عسكرة العملية الانتقالية أو تقويض الدولة الوطنية[١]. وعكست هذه التحركات انتقالًا من البيان السياسي الأولي إلى مستوى التشاور الجماعي بين العواصم العربية، لكن المُلاحظ على تلك التحركات أنها بقيت محكومة بمنطق إنتاج التوافقات السياسية بين الدول الأعضاء أكثر من محاولة بناء آلية تنفيذية واضحة أو حتى مسار وساطة مؤسسي مكتمل.

ومع اتساع رقعة الاشتباكات وتفاقم الأزمة الإنسانية في النصف الثاني من عام ٢٠٢٣ وعام ٢٠٢٤، اتخذ تدخل الجامعة مسارًا موازيًا ركز على **البعد الإنساني والإغاثي**؛ إذ دعت الدول الأعضاء إلى تقديم مساعدات عاجلة وطالبت بتمويل خطط لهذه المساعدات، وفتحت المجال لتنسيق الجهود الطبية والغذائية وتنظيم عمليات استقبال النازحين في دول الجوار[٢]. غير أن هذا الدور ظل في معظمه تنسيقيًا ورمزيًا؛ فلم تُنشئ الجامعة مثلًا بعثة إنسانية عربية ميدانية مستقلة أو صندوق طوارئ واسع النطاق، بل اقتصر الأداء على تيسير التعاون بين الحكومات وتشجيع المبادرات الثنائية والأممية، ما جعل أثر الجامعة المباشر محدودًا مقارنة بالأدوار التي اضطلعت بها أجهزة دولية متخصصة.

ومع استمرار الحرب وتصاعد المخاوف من الانقسام السياسي ونشوء ترتيبات حكم موازية في بعض المناطق، كثفت الجامعة خطابها الرافض لأي خطوات تمس شرعية الدولة السودانية أو تفضي إلى تقسيم فعلي للسلطة، مؤكدةً أن أي تسوية يجب أن تتم عبر مسار سياسي شامل يُحافظ على مؤسسات الدولة ويستند إلى توافق وطني[٣]. وقد مثلت هذه المرحلة ذروة حضورها الخطابي، حيث تحولت إلى منصة عربية لإنتاج خطاب شرعية سيادية جامعة لضرورة الحفاظ على الدولة ومواجهة سيناريوهات التفكك، إلا أن هذا الحضور أيضًا لم يُترجم إلى مبادرةٍ تفاوضية عربية خالصة تقودها المنظمة بذاتها. واستمر النمط الخطابي ذاته خلال عامي ٢٠٢٥ - ٢٠٢٦ من الاجتماعات الدورية والتصريحات الداعية إلى وقف إطلاق النار وتوحيد الجهود مع الفاعلين الإقليميين والدوليين وضرورة الحفاظ على تماسك ووحدة الدولة السودانية.

والملاحظ على دور الجامعة العربية أنه جاء كفاعل داعم ومكمل لا كوسيط رئيسي، ذلك ما يتضح من عدم دعوتها للمشاركة في محادثات جنيف التي أُجريت في يوليو وأغسطس من عام ٢٠٢٤ بهدف إيقاف الحرب وضمان وصول المساعدات الإنسانية، وقد قادت هذه المحادثات الولايات المتحدة الأمريكية وشاركت فيها سويسرا وثلاث دول عربية (مصر، والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، بالإضافة إلى الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي[٤]. ويعكس هذا الغياب أن الجامعة العربية تعتبر فاعلًا ثانويًا في الأزمة السودانية، فهي لم تكن موجودة لا في محادثات جنيف ولا باللجنة الرباعية ولا حتى مسار جدة، وهي المسارات التي شارك في جميعها دول عربية.

كما يتضح الطابع الثانوي لدور الجامعة العربية عند مقارنته بمساراتٍ إقليمية ودولية أخرى تولت القيادة التنفيذية

(١) مجلس جامعة الدول العربية يدعو إلى الوقف الفوري لكافة الأعمال القتالية في السودان دون قيد أو شرط، المرصد المصري، ٢ مايو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1q95W

(٢) فتحية الدخاخاني، «الجامعة العربية» تطالب بتمويل خطة مساعدات إنسانية عاجلة للسودان، الشرق الأوسط، ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1q985

(٣) الجامعة العربية تُدين محاولة فرض حكومة «غير شرعية» بالسودان، الشرق الأوسط، ٢٧ يوليو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1l15w

(٤) فتحية الدخاخاني، «الجامعة العربية» تبدي امتعاضاً إزاء عدم دعوتها لمحادثات جنيف بشأن السودان، الشرق الأوسط، ١٥ أغسطس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٣ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1q9h8

للأزمة. فقد فعل الاتحاد الإفريقي أدواته الوساطية عبر مجلس السلم والأمن الإفريقي من خلال تعيين مبعوثين خاصين ومحاولات جمع الأطراف ضمن إطارٍ إفريقي. في المقابل، قادت الأمم المتحدة الاستجابة الإنسانية والسياسية عبر أجهزتها المتخصصة؛ إذ تولى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إطلاق خطط الاستجابة وجمع التمويل، ونفذ برنامج الأغذية العالمي عمليات الإمداد الغذائي الطارئ، فيما أدارت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين شؤون النزوح واللجوء. كما برزت المحادثات التي استضافتها جدة برعاية المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة بوصفها الإطار التفاوضي الأكثر انتظامًا لإقرار هدن إنسانية مؤقتة وتسهيل مرور المساعدات[١]. في ظل هذه المسارات المتعددة، بدا حضور الجامعة أقرب إلى التأييد السياسي وتوفير غطاء دبلوماسي عام، لا إلى قيادة عملية التفاوض أو إدارة التنفيذ.

يمكن تفسير محدودية دور الجامعة العربية بعوامل بنيوية تتصل بطبيعة النظام المؤسسي العربي ذاته. فالجامعة، بوصفها منظمة قائمة على مبدأ الإجماع واحترام السيادة الوطنية، لا تمتلك صلاحيات فوق وطنية أو أدوات إلزامية للتنفيذ، كما يحد تباين أولويات الدول الأعضاء ومواقفها من أطراف النزاع من إمكانية ممارسة ضغط جماعي فعلي. فالاختلاف بين الموقف المصري الذي يدعو إلى تماسك مؤسسات الدولة السودانية ودعم المؤسسة العسكرية السودانية وعدم مساواتها بميليشيات الدعم السريع، وهذا الموقف لا يختلف عنه كثيرًا مواقف كل من الجزائر والعراق، وبين الموقف الإماراتي الذي يدعو إلى تبني رؤية تركز على ضرورة عدم استثناء أي طرف من أطراف الأزمة بما فيهم الدعم السريع، مع نظرة تميل إلى الشكّ تجاه المؤسسة العسكرية السودانية، ناهيك عن التحرك السعودي خارج إطار مظلة المنظمة العربية عبر إطار جدة، ساهمت تلك العوامل في عدم القدرة على بلورة موقف عربي موحد وقوي تجاه الأزمة. والنتيجة هي غياب دور جامعة الدول العربية في المفاوضات الكبرى حول الأزمة مثل محادثات جنيف، وتحول الأزمة إلى ملف إفريقي أكثر منه عربيًا، يُدار في جنيف أو عبر غيرها من المبادرات والوساطات الإقليمية التي لا يكون أمام جامعة الدول العربية إلا الترحيب بها ودعمها.

إلى جانب ذلك، تفتقر المنظمة إلى أدوات القوة الصلبة مثل قوات حفظ سلام مشتركة، أو أنظمة عقوبات جماعية، أو صناديق طوارئ واسعة التمويل، ما يجعل تدخلها ينحصر في نطاق الدبلوماسية السياسية والتنسيق الخطابي وإنتاج الشرعية الرمزية لمحاولة الحفاظ على مبدأ وحدة الدولة في دولة تتفكك بالفعل. وبذلك يتحول دورها إلى نمط من الوساطة الرمزية التي تحاول ضبط الإطار المعياري وتحد من التشتت الدبلوماسي العربي، لكنها تفتقر إلى وسائل التنفيذ المباشر التي تُمكنها من إرسال قوات مراقبة عربية أو حتى فرض عقوبات.

فالجامعة تحاول إنتاج موقف عربي موحد يحافظ على مبدأ وحدة السودان ويمنع شرعنة الترتيبات الانفصالية، وهو ما يمكن اعتباره موقف معياري مهم في بيئةٍ إقليمية تتسم بتباين المصالح، وتحاول أن تسهم كذلك في تعبئة الدعم الإنساني وتنسيق المبادرات الوطنية. غير أن فعاليتها العملياتية ظلت محدودة للغاية، إذ لم تستضف جولات تفاوض حاسمة، ولم تمتلك أدوات ضغط تُغير ميزان القوى أو تفرض تسوية ملزمة. ومن ثم، يكشف الأداء عن فجوة هيكلية بين الشرعية الرمزية التي تُوفرها الصفة الجامعة للمنظمة، وبين قدرتها التنفيذية على تحويل هذه الشرعية إلى فعلٍ مؤثر. وتطرح الحالة السودانية، كما غيرها من الأزمات العربية العديدة السابقة، مدى عجز جامعة الدول العربية في التعامل مع الأزمات العربية، كما تطرح أيضًا ضرورة إعادة التفكير في تطوير أدوات الجامعة، سواء عبر إنشاء آليات استجابة إنسانية

(١) "إعلان جدة".. ٣ شروط و٢١ التزاما في أول اتفاق بين الجيش السوداني والدعم السريع، الجزيرة نت، ١٢ مايو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٣ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1q9iv

مستقلة أو تفعيل هياكل وساطة أكثر فاعلية. فدور الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي رغم قصورهما، إلا أنهما، للأسف، ظلا أكثر فاعلية من دور الجامعة العربية.

خاتمة:

تكشف الحرب السودانية عن حدود الفاعلية المؤسسية للمنظمات الدولية والإقليمية في إدارة النزاعات الداخلية المركبة، ولا سيما في السياقات التي تتداخل فيها اعتبارات السيادة الوطنية مع التوازنات الجيوسياسية الإقليمية والدولية. فعلى الرغم من حضور هذه المنظمات في المشهد السوداني عبر مبادرات الوساطة والاستجابات الإنسانية والآليات الحقوقية، فإن تأثيرها الفعلي في تغيير مسار الحرب أو فرض تسوية سياسية شاملة ظل محدودًا، الأمر الذي يعكس فجوةً كبرى بين الخطاب المعياري للنظام الدولي القائم على حماية المدنيين وحفظ السلم، وبين القدرة التنفيذية الفعلية لمؤسساته.

قد أظهرت تجربة الأمم المتحدة هذه المفارقة بوضوح؛ إذ برزت المنظمة بوصفها الفاعل الأكثر حضورًا من حيث الإمكانات المؤسسية وشبكات العمل الإنساني، وتمكنت عبر وكالاتها المتخصصة من تخفيف بعض التداعيات الكارثية للحرب من خلال تقديم المساعدات الغذائية والطبية ودعم شبكات حماية النازحين واللاجئين. غير أن هذا الحضور الإنساني -الذي ظل محدودًا وغير كافٍ- لم يُقابله تأثير سياسي موازٍ قادر على فرض وقف دائم لإطلاق النار أو إلزام أطراف الصراع باحترام قواعد القانون الدولي الإنساني. ويرتبط ذلك إلى حدٍ كبير بطبيعة بنية النظام الدولي ذاته؛ حيث أدى تضارب مصالح القوى الكبرى داخل مجلس الأمن إلى تعطيل اتخاذ قرارات ملزمة، ما حول المنظمة في كثيرٍ من الأحيان إلى منصة دبلوماسية للتعبير عن القلق الدولي والتنديد بالانتهاكات أكثر من كونها أداة تنفيذية قادرة على تغيير موازين الصراع.

أما الاتحاد الإفريقي، فقد حاول تأكيد دوره القاري عبر طرح مبادرات سياسية متعددة وتنشيط آليات الوساطة والحوار، مستندًا إلى خطاب "الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية". غير أن هذه المبادرات واجهت قيودًا مؤسسية واضحة تمثلت في ضعف أدوات الإنفاذ وغياب آليات تدخل سريع فعالة، فضلا عن الانقسامات بين الدول الأعضاء حول طبيعة الأزمة السودانية ومواقفها من أطراف الصراع. ونتيجة لذلك؛ ظل دور الاتحاد أقرب إلى إطارٍ سياسي رمزي يوفر منصات للحوار ويؤكد الشرعية القارية لمسارات التسوية، دون أن يمتلك القدرة العملية على فرض ترتيبات أمنية أو سياسية تغير من معادلة القوة على الأرض.

وفي المقابل، بدت جامعة الدول العربية أقل حضورًا وتأثيرًا مقارنةً بالفاعلين الآخرين، حيث انحصر دورها في نطاق التنسيق الدبلوماسي وإصدار البيانات السياسية والدعوة إلى الحفاظ على وحدة الدولة السودانية. ورغم أهمية هذا الدور في إنتاج خطاب عربي موحد يرفض تفكك الدولة ويؤكد ضرورة الحل السياسي، فإن الجامعة لم تتمكن من تطوير مسار وساطة مستقل أو امتلاك أدوات ضغط جماعية فعالة، ما جعل حضورها في إدارة الأزمة أقرب إلى الدور الداعم أو التكميلي للمبادرات الدولية والإقليمية الأخرى.

وتشير هذه النتائج إلى أن المنظمات الدولية والإقليمية، رغم تعدد مستويات تدخلها، ارتكز دورها على إدارة تداعيات الحرب إنسانيًا وتوثيق انتهاكاتها، لكنها أخفقت في معالجة جذورها السياسية أو فرض تسوية ملزمة بين الأطراف المتحاربة. ذلك ما يُشير إلى أن فعالية المؤسسات متعددة الأطراف تظل مرهونة بإرادة الدول وتوافق مصالحها؛ فحين يغيب هذا التوافق تتحول المؤسسات إلى فضاءات للتنسيق الخطابي والرمزي أكثر من كونها أدوات فعلية لإدارة الصراع.

لذلك، تعكس الحالة السودانية حدود نموذج الحوكمة الدولية الليبرالية في التعامل مع النزاعات المسلحة المعاصرة، إذ يتراجع الدور التنفيذي للمؤسسات الجماعية لصالح الحسابات الجيوسياسية للدول الفاعلة التي تتخفى خلف الخطابات الليبرالية. وفي هذا السياق، تبدو الحاجة ملحة إلى إعادة التفكير في بنية وآليات عمل المنظمات الدولية والإقليمية، سواء من خلال تعزيز أدوات الإنفاذ والعقوبات، أو

تطوير آليات تدخل سريعة أكثر استقلالية، أو بناء صيغ تنسيق أكثر فاعلية بين المستويات الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى أهمية تفكيك أيدولوجيتها وركائزها الفكرية. بغير ذلك، ستظل هذه المنظمات قادرة نسبيًا على تخفيف الكوارث الإنسانية وتوثيق آثارها، لكنها ستبقى عاجزةً عن منع الحروب أو إنهائها، وهو ما يجعل التجربة السودانية مثالا دالا على أزمةٍ أعمق في نظام إدارة الصراعات في العالم المعاصر.

التغيير والثبات في المواقف الدولية من الحرب في السودان

يارا عبد الجواد*

مقدمة:

بعد ثلاثة أعوام من الحرب الضروس التي تجري في السودان، لا زال المشهد السوداني مشهدًا مؤلمًا يحمل في طياته عددًا مروعًا من الجرائم الإنسانية مصحوبًا بحالة من الفوضى وانهيار شبه كامل للعديد من مؤسَّسات الدولة خاصة في مناطق سيطرة قوات الدعم السريع، هذا بالإضافة إلى أعداد كبيرة من المشرَّدين واللاجئين الذين يعانون ويلات الحرب.

ثلاثة أعوام تشهد على حالة من انهيار الدولة المركزية وتدخُّل أطراف دولية عدَّة، ممَّا ساهم في تعقيد وتعميق هذه الحرب. وقد اختلفت وتباينت المواقف الدولية على مدار الحرب في قوتها وضعفها واكتراثها وعدم اكتراثها، لكنها اشتركت في ضعف الفاعلية والتأثير مما يعكس حالة من ضعف الإرادة السياسية الدولية والإقليمية وعجزها، رغم العديد من المبادرات المعلنة عن إيقاف هذه الحرب، وفي ظل هذا المشهد المعقَّد في مساراته ودلالاته، نقف من خلال هذا التقرير على هذا البعد المتعلق بالمواقف الدولية من حرب السودان القائمة في محاولة لرصد الثابت والمتغير فيها وأثر ذلك وتداعياته على مسار هذه الحرب في المستقبل.

أولًا- مشهد الحرب في السودان وموقعه الدولي

كثيرًا ما أُطلق على حرب السودان وصف "الحرب المنسية" نتيجة تجاهل المجتمع الدولي لها رغم قسوتها، لكنها في الشهور الأخيرة وتحديدًا في نهايات عام ٢٠٢٥ وبداية ٢٠٢٦ شهدت الحرب بعض المحطات التي جعلت السودان في دائرة الضوء ولو بصورة نسبية، ومن هذه المحطات أحداث الفاشر في أواخر أكتوبر ٢٠٢٥ والتي أعادت جذب انتباه العالم لما يجري في السودان، غير أن هذا الاهتمام لم يدم سوى أسبوعين أو ثلاثة، قبل أن يتراجع مجدَّدًا مع بروز أحداث دولية أخرى(١).

فمنذ اندلاع الحرب وبدء الانتهاكات التي ارتكبتها ميليشيا الدعم السريع، دأبت الحكومة السودانية على مخاطبة المجتمع الدولي عبر النداءات والمناشدات مطالبةً بتدخُّل عاجل يحول دون تفاقم هذه الجرائم، وباتخاذ خطوات عملية لوقف تمددها، وفي مقدمة ذلك إيقاف أشكال الدعم التي تتلقَّاها الميليشيا من بعض القوى الإقليمية. غير أن تلك النداءات لم تحظَ بالاستجابة المناسبة، إذ قُوبلت بقدر كبير من التجاهل أو التفاعل الفاتر، في ظل تشابك المصالح بين القوى الإقليمية ذاتها، وبينها وبين قوى دولية فاعلة ترتبط معها بعلاقات استراتيجية ومصالح حيوية في المنطقة(٢).

وقد أسْهم هذا التجاهل في تكريس صورة الحرب السودانية بوصفها حربًا منسية، رغم جسامة ما خلَّفته من كوارث إنسانية وجرائم وانتهاكات واسعة وثَّقتها وسائل الإعلام وشاهدها الملايين حول العالم. ومن أبرز نتائج هذا الإهمال الدولي تمكُّن ميليشيا الدعم السريع من اقتحام مدينة الفاشر بعد حصار خانق استمرَّ أكثر من عام ونصف، منعت خلاله دخول المساعدات والإمدادات الغذائية، وانتهجت سياسة تجويع متعمَّدة، مع قصف متكرِّر ومحاولات اقتحام بلغت نحو ٢٦٠ محاولة، إلى أن

---

* باحثة في العلوم السياسية.

(١) إسماعيل كشكش، الأحداث الدولية المتفجرة تعيد ترتيب الأولويات السودان خارج دائرة الاهتمام، دبنقا، ١٨ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/3EJto

(٢) ركابي حسن يعقوب، حرب السودان المجتمع الدولي من التجاهل لأي الاهتمام، الجزيرة، ١٠ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/Xqonq

دخلت المدينة وارتكبتْ بحق سكانها مجازر مروِّعة وثَّقتها كاميرات قادة وأفراد ميليشيا الدعم السريع.

وعلى الرغم من موجة التعاطف الواسعة مع أهالي الفاشر، وما صدر من إدانات عن دول ومنظمات ومؤسسات إنسانية وحقوقية، فإن ذلك لم يُترجم إلى إجراءات عملية توقف هذه الانتهاكات أو تضع لها حدًّا. واقتصرت الاستجابة الدولية على بيانات الشجب والتنديد والتعبير عن القلق، دون تحرك فعلي للضغط على الجهات الإقليمية الداعمة للمليشيا، الأمر الذي شجَّعها وحلفاءَها على توسيع نطاق عملياتهم وارتكاب مزيد من المجازر في مناطق أخرى من إقليم كردفان غربًا وجنوبًا.

في المقابل استطاع الجيش السوداني تحقيق تقدُّم على الأرض ظلَّ آخذًا في الازدياد، فحرَّر كلَّ المدن الرئيسية في جنوب كردفان والقرى التي حولها والطرق المؤدِّية إليها، وترافق ذلك مع تطورات الأحداث في كلٍّ من اليمن، والصومال، وإقليم أرض الصومال الانفصالي، وجيبوتي، وما خلَّفته من تقلُّص شديد لنفوذ القوى الإقليمية الداعمة لميليشيا الدعم السريع في منطقة القرن الأفريقي، مضافًا إليه خسارة هذه القوى الإقليمية الداعمة للميليشيا علاقاتها الحيوية مع القوى الكبرى الفاعلة وعلى رأسها المملكة العربية السعودية[١].

هذه التطورات ساعدت بشكل ما في تقوية موقف السودان على الصعيدين؛ الدبلوماسي، والعسكري، وبالمقابل أضعفت موقف ميليشيا الدعم السريع عسكريًّا وسياسيًّا، خاصة بعد هجومها الأخير على قافلة الدعم الإنساني في شمال كردفان، وقصفها قوافل النازحين، وتدميرها أحد المراكز الصحية في كادوقلي، ووقوع ضحايا من بينهم أطفال.

ولكن يظل انخراط عدد من الدول في حرب السودان من خلال تقديم الدعم على هيئة أسلحة، أو موارد مالية، أو إسناد سياسي، يزيد من تعقيد هذه الحرب ويجعلها تأخذ طابعًا إقليميًّا ودوليًّا تنافسيًّا يتجاوز حدود السودان[٢].

(١) المرجع السابق.

ثانيًا- المواقف الدولية من الحرب على السودان: الثابت والمتغير

في هذا السياق نستعرض مواقف أهم الأطراف الدولية والإقليمية تجاه حرب السودان وذلك لرصد الثابت والمتغير في المواقف المتبنَّاة.

١- الولايات المتحدة:

يتمتع السودان بموقع جيوسياسي بالغ الأهمية، إذ يشرف على أحد أهمِّ الممرَّات البحرية "البحر الأحمر". هذا الموقع يجعل السودان جزءًا من التفاعلات والصراعات المرتبطة بإدارة النفوذ في الشرق الأوسط، ولا سيما في سياق التنافس الذي تقوده الولايات المتحدة وحلفاؤها، وفي مقدِّمتهم إسرائيل. وبناءً على ذلك، تكتسب الساحة السودانية أهمية خاصة في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية، لا سيما في ظلِّ تصاعد النزعات الأحادية في السياسة الخارجية الأمريكية خلال السنوات الأخيرة، وما يصاحبها من ميل إلى توظيف القوة الصلبة والناعمة لفرض الهيمنة والحفاظ على النفوذ العالمي.

وفي هذا السياق، فإن أهمية الحرب الدائرة في السودان بالنسبة للولايات المتحدة تنطلق من عدَّة عوامل: أولها، أن هذه الحرب تمثل بيئة محتملة لتنامي التهديدات الأمنية الإرهابية، وفق التصور الأمريكي للأمن الدولي. فالتجربة التاريخية للعلاقة بين واشنطن والخرطوم، ولا سيما إدراج السودان لعدَّة عقود ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب، تجعل من عودة هذا التصنيف احتمالًا قائمًا في ظل حالة التفكك المؤسَّسي والانهيار الأمني. ولا يقتصر هذا الاحتمال على كونه استجابة لتهديدات فعلية، بل قد يُستخدم أيضًا كأداة ضغط سياسية، سواء لابتزاز أطراف النزاع ودفعها نحو تسويات معينة، أو لتبرير سياسات احتواء استباقية تستند إلى تهديدات متخيَّلة أو مضخَّمة.

إلا أن التهديد الأوسع، من منظور الاستراتيجية الأمريكية، يتمثَّل في احتمال انجراف السودان، في ظلِّ الحرب والفراغ

(٢) المرجع السابق.

السياسي، نحو محاور دولية منافسة، وعلى رأسها **الصين وروسيا**، سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي أو العسكري. وتكتسب هذه المخاوف وزنًا إضافيًّا في ضوء استمرار تداول فكرة إنشاء قاعدة عسكرية روسية على البحر الأحمر، وهي ورقة لطالما لوَّح بها فاعلون سودانيون في لحظات التوتُّر مع الغرب، بما يعكس قابلية السودان للتحول إلى ساحة تنافس مباشر بين القوى الكبرى[١].

مع اندلاع الحرب في أبريل ٢٠٢٣ كان موقف الولايات المتحدة لا يتجاوز التنديد والمطالبة بوقف إطلاق النار والتأكيد على حماية المدنيين وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية؛ ثم تم تكثيف هذه الجهود الدبلوماسية بتعيين توم بيريلو مبعوثًا خاصًّا للولايات المتحدة إلى السودان، بهدف دفع عملية السلام والمفاوضات[٢]، ولكن هذا الانخراط البسيط افتقر لأي أدوات تنفيذية قوية.

في ٢٠٢٥ بدأ الموقف الأمريكي يتَّسع بطريقة أكثر تنسيقًا مع شركائه، ففي يونيو ٢٠٢٥ كان اجتماع الرباعية (الولايات المتحدة - مصر - الإمارات - السعودية) في واشنطن لحث أطراف النزاع على وقف إطلاق النار والتوصُّل إلى حلٍّ تفاوضي، وفي هذا السياق اعتبر البعض أن هذه الخطوة تحمل دلالة على تغيُّر المزاج في واشنطن، وأن هذا التحرك يشير إلى أن أمريكا شعرت بأن الفراغ الدبلوماسي يتمُّ ملْؤه من لاعبين آخرين وبالتالي فإن هذه الخطوة جاءت لضبط الإيقاع الإقليمي، حيث تحاول أمريكا وضع الورقة السودانية على طاولة مفاوضات تُدار تحت إشرافها المباشر[٣].

وفي ١١ سبتمبر ٢٠٢٥ وبدعم من هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد)، أصدر وزراء خارجية المجموعة الرباعية بيانًا لإنهاء الحرب في السودان، حيث دعا البيان إلى هدنة ثلاثة أشهر بين مختلف الفرقاء من أجل توفير المساعدات الإنسانية العاجلة للمتضرِّرين من السكَّان المدنيين، على أن يتم إطلاق عملية انتقال سياسي سلمي للسلطة لمدة تسعة أشهر تُفضي إلى قيام حكومة مدنية شرعية تحصل على ثقة المواطنين السودانيّين[٤].

إلا أن من المفارقات أنه في نوفمبر ٢٠٢٥ وبعد سقوط مدينة الفاشر بيد قوات الدعم السريع، تأخر تعليق واشنطن الرسمي ثم جاء فيه ما يؤكد على استمرار واشنطن في جهودها للتوصل إلى وقف القتال والعمل مع شركائها الإقليميين لإنهاء الصراع، وقد تصاعدت الانتقادات الموجهة للإدارة الأمريكية بسبب ما اعتبره مراقبون "تجاهلا غير مبرر" لتطورات الوضع الميداني في السودان، في وقت تتصدَّر فيه واشنطن مساعي التوصل إلى هدنة تضع حدًّا للاشتباكات في البلاد، فتأخُّر التعليق الرسمي الأمريكي على أحداث الفاشر أوحى بأن مسار "الرباعية" قد بلغ طريقا مسدودًا، وأن فرص الدبلوماسية لحل النزاع بدأت تضيق. وهنا يرى البعض أن إدارة ترامب تنظر إلى النفوذ المتصاعد لحلفائها في السودان كفرصة لتحقيق توازن استراتيجي في مواجهة روسيا والصين، في ظل تراجع الاهتمام الأمريكي وتقلُّص الموارد المخصَّصة للقارة[٥].

في نهاية ٢٠٢٥ شاركت الولايات المتحدة في اقتراح هدنة إنسانية مقترحة تتحرَّك لتنفيذ وقف إطلاق النار خلال شهر رمضان، ضمن جهود الرباعي، وفي ديسمبر ٢٠٢٥ كشفت

(١) منصور السويم، الترامبية والسودان.. هل تستخدم أمريكا أوراق نفوذها لإطفاء حرب السودان، ألترا سودان، ٢١ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/nsk1k

(٢) محمد المنشاوي، لماذا عدلت الولايات المتحدة سياستها في السودان، الجزيرة، ٣١ مايو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/h58C1

(٣) اجتماع الرباعية في واشنطن حراك لضبط انفلات حرب السودان، العين الإخبارية، ٤ يونيو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/EL7p6

(٤) نجلاء مرعي، مبادرة "الرباعية الدولية" حول السودان وفرص نجاحها في ظلّ التصعيد الميداني، أبعاد للدراسات الاستراتيجية، ٦ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/Hwadd

(٥) سارة العريفي، سقوط الفاشر وأثره على سياسة واشنطن بالسودان، الجزيرة، ٦ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/HY45U

الخارجية الأمريكية عن عقوبات فرضتها على جهات كولومبية قالت إنها تساعد قوات الدعم السريع، وكانت سببًا في السيطرة على الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور، وارتكبت فظائع بها. وقد جاءت هذه الخطوة بعد فترة قليلة من حديث الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن عزمه إنهاء الأزمة السودانية بطلب من ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، وعلى الرغم من أهمية هذه العقوبات لكنها تظل غير كافية لوقف الحرب[١]. خاصة أنها لم تُفرض على دولة مثل الإمارات رغم دعمها القوي والمستمر لقوات الدعم السريع، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أنه قد قدِّم في ٢١ نوفمبر٢٠٢٥، مشروع قانون في الولايات المتحدة يسعى إلى وقف مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى الإمارات العربية المتحدة، حيث يُعتقد على نطاق واسع أن قوات الدعم السريع ما كانت لتتمكَّن من مواصلة الحرب الأهلية لولا دعم الإمارات، ومن ثم فإن وقف شحنات الأسلحة الأمريكية إلى الإمارات قد يُسهم في تهيئة بيئة أكثر ملاءمة لمفاوضات السلام. غير أن وكالة رويترز أشارت إلى أن مشروع القانون من غير المرجَّح أن يحظَى بدعم يُذكر في الكونجرس، إذ إن الإدارات الأمريكية في ظل رؤساء من كلا الحزبين لطالما اعتبرت الإمارات شريكًا حيويًّا في أمن المنطقة[٢].

ممَّا سبق نجد أن الثابت في سياسة واشنطن تجاه الحرب في السودان كان في الجهود الدبلوماسية المختلفة، وقد تمثل التغير في تصعيد نسبي انعكس في استخدام بعض العقوبات وإطلاق بعض المبادرات المحدَّدة التي تدعو إلى هدنة. ورغم ثبات الدعوات الأمريكية لوقف إطلاق النار، فإن التأثير العملي على قرارات القتال كان ضعيفًا حيث اقتصرت أدوات الولايات المتحدة على عقوبات انتقائية، وضغط دبلوماسي ومبادرات تفاوضية غير ملزمة.

ويرجع هذا بشكل كبير إلى إحدى أبرز الإشكاليات التي تواجه الولايات المتحدة في التعامل مع الحرب في السودان وهي تموضعها ضمن شبكة معقَّدة من الحلفاء الإقليميّين الذين يمتلكون نفوذًا مباشرًا على أطراف النزاع، سواء عبر قنوات الدعم المالي واللوجستي، أو من خلال تشابكات المصالح الاقتصادية والاستثمارية. وقد أسْهم انخراط هذه الدول، بدرجات متفاوتة، في إعادة تشكيل موازين القوة الميدانية، بما جعل الصراع السوداني متداخلًا مع حسابات إقليمية أوسع. وعلى الرغم من إدراك واشنطن لطبيعة هذا الدور وتأثيره، فإن قدرتها على المناورة تظل محدودة، إذ تقوم علاقاتها مع هؤلاء الحلفاء على منظومة مصالح استراتيجية ودفاعية واقتصادية يصعب التضحية بها أو تعريضها للاهتزاز في سياقات إقليمية أكثر تعقيدًا وتشابكًا[٣].

٢- الاتحاد الأوروبي:

إن موقف الاتحاد الأوروبي من حرب السودان تمثل في خطابات التنديد والإدانة التي تطورت في حدة لهجتها من الأقل حدة إلى الأكثر حدة مع تردِّي الوضع الميداني[٤]. بالإضافة إلى فرض بعض العقوبات على عدد من كبار المسؤولين في النزاع، سواء من عناصر قوات الدعم السريع أو أفراد تابعين للقوات المسلحة السودانية، تشمل تجميد أصول ومنع سفر[٥].

وفي هذا السياق تطوَّر المسار في الإجراءات والمواقف الأوروبية إزاء الانتهاكات في الحرب السودانية، خصوصًا بعد

(١) محللون: العقوبات الأمريكية وحدها لن توقف الحرب في السودان، الجزيرة، ١٠ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/xn4kw

(2) John Mukum, Ending Sudan's civil war: A roadmap to peace and reconciliation, Brookings, 20 January 2026, available at: https://shorturl.at/jL1VJ

(٣) أماني الطويل، ترامب والسودان: حدود الدبلوماسية الشخصية في مواجهة حرب معقدة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٧ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/FROYn

(٤) منى عبد الفتاح، هل يشكل موقف البرلمان الأوروبي تحولا في مسار الأزمة السودانية، إندبندنت عربية، ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/7qjvj

(5) Sudan war: EU sanctions 5 RSF and 2 SAF members for 'dramatic escalation of violence, Dabanga Sudan, 29 January 2026, available at: https://shorturl.at/PsRIN

أحداث الفاشر في أواخر أكتوبر ٢٠٢٥، لتشكِّل موقفًا متسلسلًا. جاء أولًا مشروع قرار البرلمان الأوروبي في أواخر أكتوبر ٢٠٢٥ وبداية نوفمبر، عبر توصيف الانتهاكات بأنها "جسيمة ومنهجية" وتشمل الاغتصاب الجماعي، والتصفية العرقية، وحصار الإغاثة. ودعا القرار إلى إنشاء آليات مساءلة فاعلة وفرض عقوبات صارمة على الأفراد والجهات المسؤولة.

ثم جاء بيان الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، الذي دان "بأشد العبارات، الفظائع المرتكبة من قوات (الدعم السريع)، ولا سيما بعد سقوط الفاشر". حيث ركَّز البيان على الانتهاكات الواسعة التي شملت القتل العرقي، والعنف الجنسي، والتجويع، ومنع المساعدات باعتبارها نمطًا منظمًا من الجرائم. وشدد على ضرورة فتح ممرات إنسانية فورية وفرض تدابير تقييدية على قادة "الدعم السريع"، مؤكدًا استعداد الاتحاد لتوسيع العقوبات وضمان المساءلة عبر الآليات الدولية. وفي البعد الدبلوماسي، يدعو البيان إلى الالتزام بحظر السلاح المنصوص عليه في قراري مجلس الأمن ١٥٥٦ و١٥٩١، ويحث الأطراف السودانية على العودة إلى مفاوضات تؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار، ويؤكد استمرار العمل مع "الرباعية" والشركاء الدوليين لتعزيز مسار الحل السلمي[١].

أما على صعيد المساعدات الإنسانية فقد قرر الاتحاد الأوروبي في ديسمبر ٢٠٢٥ تسيير جسر جوي للمساعدات إلى الفاشر، وقد اعتبر البعض هذه مفارقة كاشفة وليس مجرد خطوة إنسانية، حيث جاء تنفيذ هذا الجسر الجوي دون تنسيق مع أجهزة الدولة ومؤسساتها، وهو ما يُعَدُّ تجاوزًا للدولة، والتعامل مع واقع فرضتْه الميليشيا، وتقديم المساعدات كبديل عن المؤسسات الوطنية لا عبرها، بما يضعف السيادة ويشجع التمرُّد، ويفتح الباب لتدويل أوسع للأزمة. وهنا يُثار تساؤلٌ مشروعٌ حول ازدواجية المعايير، فبينما يدين الاتحاد الأوروبي الجرائم لفظيًّا، يتَّخذ في المقابل خطوات عملية تتجاوز الدولة وتُدار في مناطق خاضعة للتمرُّد، بما يؤدّي عمليًّا إلى تبييض السلوك المسلَّح عبر واجهة إنسانية انتقائية، تُضعف المساءلة، وتُحول الضحية إلى أداةٍ سياسية، وفي هذا الإطار اعتبر البعض هذا الجسر بمثابة خطوة متقدمة في التدويل خارج التنسيق الوطني، لا خطوة إنسانية خالصة، بل حلقة جديدة في سلسلة تدخلات لم تنتج سلامًا مستدامًا للسودان كما تتضمن الادعاءات الرسمية[٢].

٣- الصين وروسيا:

يمثل السودان -بحكم موقعه على البحر الأحمر وثرائه بالموارد- نقطة جذب مركزية في تفاعلات القوى الكبرى، ولا سيما روسيا والصين، لكن لكلٍّ منهما مقاربة مختلفة. فموسكو تنظر إلى السودان بوصفه ركيزة محتملة لتعزيز حضورها العسكري والبحري عبر الساحل الغربي للبحر الأحمر، بما يوسِّع مجال مناورتها الاستراتيجية ويحدُّ من الضغوط الغربية، إلى جانب الحفاظ على السودان كسوقٍ مهم للسلاح ومصدرٍ ثمين للذهب يساعدها على تجاوز آثار العقوبات. أما بكين، فتتعامل مع السودان من منظور اقتصادي طويل الأمد، إذ ترى فيه حلقة أساسية في شبكات التجارة والطاقة المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق، ونقطة ارتكاز لحماية استثماراتها في النفط والبنية التحتية والموانئ، وتأمين تدفُّقات نفط جنوب السودان عبر بورتسودان. وعلى الرغم من تقاطع المصالح العامة بين الطرفين في تقليص النفوذ الغربي، فإن اختلاف الغايات واضح: فروسيا تميل إلى تعظيم مكاسب استراتيجية سريعة في بيئة مضطربة، بينما تراهن الصين على الاستقرار باعتباره شرطًا لازمًا لاستدامة نفوذها الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بموقف الصين وروسيا من الحرب الحالية فإن نهج كلٍّ من روسيا والصين يتباين، ولكنه نهج ثابت بشكل كبير، فعلى المستوى الروسي، يجمع النهج بين بُعدين متداخلين: دبلوماسي يقوم على الدعوة إلى الحوار ووقف إطلاق النار، مقرونًا بحراك سياسي نشط تمثَّل في زيارات متبادلة رفيعة

(١) منى عبد الفتاح، هل يشكل موقف البرلمان الأوروبي تحولا في مسار الأزمة السودانية، مرجع سابق.

(٢) معاوية البخاري، أسئلة السودان الصعبة للاتحاد الأوروبي، الجزيرة، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/BsKAV

المستوى بين موسكو وبورتسودان، وتأكيد روسي متزايد على شرعية مجلس السيادة والقوات المسلَّحة. وقد عكس امتناع موسكو عن التصويت في بعض قرارات مجلس الأمن المتعلِّقة بالسودان رغبتها في الحفاظ على هامش مناورة سياسيٍّ وعدم الانحياز العلني الكامل.

وعسكريًّا، اتَّسم الدور الروسي بالازدواجية؛ إذ دعمت موسكو في بدايات الحرب قوات الدعم السريع عبر شركة فاجنر، قبل أن تعيد تقييم سياستها وتتَّجه تدريجيًّا نحو التقارب مع الجيش السوداني بقيادة عبد الفتاح البرهان، دون التخلِّي عن سياسة اللعب على الطرفين[١]. وفي هذا الإطار ومع اندلاع الحرب بين الجيش السوداني والدعم السريع في أبريل ٢٠٢٣، برزت مؤشرات على تدفُّقات تسليح عبر مسارات إقليمية، بينما حافظت موسكو على خطاب دبلوماسي يدعو إلى التهدئة، بما يعكس محاولة الفصل بين الفعل الميداني والموقف العلني. وبعد مقتل يفجيني بريجوجين في أغسطس ٢٠٢٣، أُعيد تنظيم شبكات فاجنر في أفريقيا ضمن تشكيلات جديدة مرتبطة بوزارة الدفاع الروسية، من بينها فيلق أفريقيا، دون أن يتغير جوهر المعادلة القائم على اقتصاد الذهب، وإدارة النفوذ عبر وكلاء محليين، وحروب بالوكالة منخفضة الكلفة.

وقد ساهم هذا الحضور الروسي في تعقيد الأوضاع الأمنية الإقليمية، حيث تداخلت النزاعات المحلية مع شبكات تسليح عابرة للحدود، ما أضفى بعدًا دوليًّا على صراعات داخلية. وخلاصة الأمر أن النفوذ الروسي في السودان يتقدَّم عبر مقاربة مزدوجة تجمع بين دعم عسكري غير مباشر ومناورة دبلوماسية حذرة، بما يسْمح لموسكو بتوسيع حضورها في بيئة مضطربة مع تقليل كلفة الانخراط المباشر[٢].

ويعود هذا النهج البراجماتي إلى سعي روسيا لتعظيم مكاسبها، سواء عبر السلاح أو الموارد، وملء الفراغ الذي خلَّفه تراجع النفوذ الأمريكي، فضلًا عن تأثر موقفها بتنامي التقارب بين السودان وأوكرانيا، ما جعل الساحة السودانية امتدادًا غير مباشر للصراع الروسي-الأوكراني[٣].

في المقابل، تبنَّت الصين مقاربة أكثر تحفظًا، اقتصرت أساسًا على المسار الدبلوماسي. فقد دعت بكين إلى الحل السياسي، ووقف القتال، والعودة إلى الاتفاق الإطاري، ورفضت في الوقت نفسه فرض عقوبات دولية على أطرافذ الصراع، التزامًا بمبدأ عدم التدخُّل في الشؤون الداخلية للدول. كما عزَّزت حضورَها الدبلوماسي عبر مبعوث خاص للقرن الأفريقي ومبادرات إقليمية، مع تجنُّب الانخراط المباشر أو زيارة السودان ميدانيًّا رغم استمرار التواصل السياسي رفيع المستوى. ويفسَّر هذا الحذر الصيني برغبتها في عدم استفزاز القوى الإقليمية والدولية المنخرطة في الأزمة، والحفاظ على علاقات متوازنة مع مختلف الأطراف، بما فيها روسيا والولايات المتحدة وحلفاء إقليميين. كما يتعارض النهج الصيني القائم على الشراكة مع الحكومات والحلول التفاوضية مع الأسلوب الروسي الأكثر مرونة واستخدامًا للأدوات العسكرية غير المباشرة[٤].

ولكن ممَّا تجدر الإشارة إليه في هذا السياق أنه في أبريل ٢٠٢٥ وجَّه الجيش السوداني اتهامات للصين بتزويد قوات "الدعم السريع" بطائرات مسيرة هجومية، وقد مثل هذا الاتهام نقطة انعطاف حرجة في تعقيدات الصراع السوداني، إذ لا يقتصر أثره في ساحة النزاع المحلي، بل يطاول التوازنات الدقيقة التي تنسجها بكين بعناية في محيطها الأفريقي، وفي علاقاتها مع القوى الدولية. فالخرطوم، من خلال هذا الاتهام، لا تستهدف فقط التشكيك في طبيعة الدعم الذي يتلقاه خصمها الداخلي، بل تسعى أيضًا إلى إحراج الصين أمام المجتمع

(١) أحمد خليفة، الأزمة السودانية وتصاعد الدور الروسي والصيني: المصالح والمواقف، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ١ سبتمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/MwqLc

(٢) منى عبد الفتاح، ظل "فاغنر": كيف تتسرب حرب السودان عبر الخاصرة الإقليمية، إندبندنت عربية، ١٠ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/NZOgS

(٣) أحمد خليفة، الأزمة السودانية وتصاعد الدور الروسي والصيني: المصالح والمواقف، مرجع سابق.

(٤) المرجع السابق.

الدولي، وتصويرها كفاعل يخرق مبدأ الحياد في نزاع داخلي معقَّد، وهي خطوة ذات أبعاد استراتيجية عميقة.

وبالنسبة إلى بكين، فإن ثقل المصلحة مع الحكومة التي يمثلها الجيش أكبر، ذلك أن مساندة "الدعم السريع" على رغم قوتها العسكرية على الأرض تضع الصين في موقف مقلق بشأن وحدة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. فمثل هذا الانحياز، قد يغذّي سرديَّات انفصاليَّة داخل أراضيها، بدءًا من التبت وشينجيانج وصولًا إلى تايوان، ممَّا يجعل حسابات الصين في السودان حذرة وحسَّاسة.

ومع ذلك فإن بكين لا تستطيع تجاهل التحولات الواقعية التي يفرضها تفوق "الدعم السريع" الميداني، ولا تستبعد احتمالات إعادة تشكُّل السلطة في السودان عبر حكومة موازية. من هنا، تسعى الصين إلى الحفاظ على قناة تواصل مرنة معه، من دون أن تصل إلى حَدِّ الاعتراف الضمني به ككيان سياسي مشروع. فهي تأمل في الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، خصوصًا في قطاعات البنية التحتية والتعدين، من خلال علاقة مستقرَّة مع الحكومة المركزية، لكنها تضع عينًا مفتوحة على من يتحكَّم فعليًّا بالميدان.

وفي هذا السياق، تعمد الصين إلى اعتماد خطاب مزدوج، فهي تؤكد التزامها بالسلام ووحدة السودان، وتظهر حيادًا دبلوماسيًّا محسوبًا، لكنها، في الوقت ذاته، ترفض أن يُزج بها في لعبة الاستقطاب الحاد، خشية أن تتحول من شريك اقتصادي عالمي إلى طرف مشكوك في نياته الاستراتيجية. وفي خضمِّ هذه التعقيدات قدَّمت الصين منحة الـ٢٠٠ مليون يوان (٢٨ مليون دولار) مما يجعل هذه الخطوة لا تخلو من دلالات تتعلق بحسابات استراتيجية دقيقة تستند إلى منطق براجماتي تقليدي في السياسة الخارجية الصينية وأولها التموضع في ظل الفراغ الدولي والإقليمي، فمع انشغال القوى الغربية بالحرب الروسية - الأوكرانية، والصراع الإسرائيلي - الإيراني، وتراجع الحضور العربي المؤسَّسي في الأزمة السودانية، بات السودان ساحةً مفتوحة أمام قوى غير تقليدية لتعزيز نفوذها. فالصين، التي تنتهج سياسة "عدم التدخُّل في الشؤون الداخلية" شكلًا، وتوازن المصالح مضمونًا، ترى في الأزمة فرصة للتموضع كطرف غير منحاز ظاهريًّا، لكنه حاضر في الحسابات المستقبلية. وفي هذا السياق، تبدو المساعدات أو المبادرات الصينية أقرب إلى أدوات سياسية ناعمة هدفها تثبيت العلاقات والحفاظ على خطوط التواصل.

بذلك، يمكن القول إن المقاربة الصينية في السودان تقوم على مزيج من الانتظار الحذر، والبراغماتية العالية، واستثمار الفرص دون استعجال، وهي مقاربة تعكس رؤية أوسع للسياسة الخارجية الصينية في أفريقيا، حيث تُقدَّم الاستمرارية والاستقرار وحماية المصالح على أي اعتبارات سياسية أو معيارية أخرى[١].

٤- **السعودية:**

على المستوى الرسمي حافظت السعودية على الحياد في الصراع السوداني. إلا أنَّها عزَّزت دعمها الدبلوماسي والاقتصادي للقوَّات المسلَّحة السودانية، بما في ذلك تقديم المشورة الوثيقة لقيادتها والدفاع عن موقفها في المحافل الدولية[٢]. وكذلك تقديم مساعدات اقتصادية وجهود وساطة دبلوماسية، سعيًا إلى حماية مصالح الرياض الاقتصادية في منطقة البحر الأحمر، فضلًا عن ضمان الحركة الآمنة للحجَّاج عبر ميناء بورتسودان إلى مكة المكرمة[٣].

ويُذكر أنَّ شرق السودان يقع مباشرة على البحر الأحمر مقابل جدة والمشاريع التنموية الضخمة في شمال ساحل السعودية.

(١) منى عبد الفتاح، المنحة الصينية أو كيف تفكر بكين في الخرطوم، إندبندنت عربية، ١٥ يوليو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/pX2A

(٢) آلان بوسويل، فورين أفيرز حرب السودان صورة عما سيأتي، ميادين، أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/KMHIJ

(3) John Mukum, Ending Sudan's civil war: A roadmap to peace and reconciliation, Op. cit.

كذلك تخشى الرياض أنَّه إذا انهارت الدولة السودانية بالكامل، فقد يتمكَّن خصومُها من إيجاد موطئ قدم هناك، وقد يمتدُّ عدم الاستقرار إلى البحر الأحمر، ما يؤدِّي إلى زيادة انعدام الأمن والاتِّجار بالبشر والتطرُّف، ويقلِّل من قدرة المملكة على الاستفادة من إمكانات ساحلها كمركز لوجستي وسياحي[١].

وفي هذا السياق قامت السعودية بالشراكة مع الولايات المتحدة في ١١ مايو ٢٠٢٣ بإطلاق «إعلان جدَّة» للالتزام بحماية المدنيين في السودان، وهو اتفاقية تهدف إلى حماية المدنيّين، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، والالتزام بالقانون الدولي الإنساني[٢].

وفي نوفمبر ٢٠٢٤ أكَّد بيان وزارة الخارجية السعودية إدانة العنف الذي يُوقِعُ ضحايا من المدنيّين في مناطق مختلفة، ودعت لإنهاء الحرب سياسيًّا وفق الاتفاقيات السابقة، والحفاظ على وحدة السودان واستقراره وسيادته[٣].

وفي مايو ٢٠٢٥ أعلن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان استمرار المملكة في جهود السلام داخل منصة جدة، بما يشمل السعي إلى وقف إطلاق النار الشامل[٤].

وفي فبراير ٢٠٢٦ أكَّد مندوب السعودية خلال مشاركته في جلسة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، التزام بلاده بجهود إنهاء الحرب في السودان وحماية المدنيّين، ومتابعتها لوضع حقوق الإنسان هناك. وأشاد بإعلان جدة واتفاقيات وقف إطلاق النار التي تهدف إلى تخفيف المعاناة الإنسانية[٥].

بناءً على ما سبق تكشف قراءة المواقف الدولية تجاه حرب السودان عن معادلة مركَّبة يتداخل فيها الثابت بالمتغير، دون أن يفضي ذلك إلى تحوُّل جذري في طبيعة الانخراط الخارجي. فالثابت المشترك بين أغلب الفاعلين الدوليين والإقليميين تمثل في الخطاب الدبلوماسي الداعي إلى وقف إطلاق النار، والحل السياسي، وحماية المدنيين، مع توظيف أدوات إنسانية أو عقابية محدودة. غير أن هذا الثبات الخطابي لم يقْترن بإرادة تنفيذية حاسمة، ما أبقى التأثير العملي لتلك المواقف محدودًا في ميدان الصراع.

أمَّا المتغيِّر، فتمثَّل في تبايُن درجات الانخراط وأدواته تبعًا لحسابات المصالح الاستراتيجية لكل طرف: فالولايات المتحدة انتقلت من إدارة أزمة منخفضة الكلفة إلى انخراط أكثر تنسيقًا عبر آلية "الرباعية" والعقوبات الانتقائية، دون المساس بجوهر شبكة تحالفاتها الإقليمية. والاتحاد الأوروبي حافظ على مقاربة معيارية خطابية مع تحركات إنسانية أثارت جدلًا حول السيادة والتدويل. في المقابل، وازنتْ روسيا بين الدعم غير المباشر والمناورة الدبلوماسية لتعظيم مكاسبها الاستراتيجية، بينما اعتمدت الصين نهجًا براجماتيًّا حَذِرًا يقدِّم حمايةَ المصالح الاقتصادية واستدامتها على أيِّ انحياز سياسي واضح. أمَّا القوى الإقليمية، فتقاسمت بين خطاب الحياد والتحرُّك وفق اعتبارات الأمن القومي وموازين النفوذ في البحر الأحمر وحوض النيل.

---

(١) آلان بوسويل، فورين أفيرز حرب السودان صورة عما سيأتي، ميادين، مرجع سابق.

(٢) ما هو إعلان جدة الذي وقع عليه الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، سي إن إن ١٢، مايو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/rkdex

(3) Saudi Arabia voices concern over continued fighting in Sudan, Saudi Gazette, 2 November 2024, available at: https://shorturl.at/6HHVh

(4) Saudi Arabia vows to pursue Sudan peace efforts via Jeddah talks, Sudan Tribune, 14 May 2025, available at: https://shorturl.at/AmdKT

(5) Saudi Arabia reiterates resolve to end war and humanitarian crisis in Sudan, Saudi Gazette, 26 February 2026, available at: https://shorturl.at/IrX5G

ثالثا: أثر المواقف الدولية على مسار الحرب

لقد أدَّى ضعف المواقف الدولية تجاه حرب السودان، المتمثل في الاكتفاء ببيانات الشجب والتنديد ومبادرات السلام المعلنة والمفتقرة إلى الفاعلية، إلى ما يلي:

١- **إطالة أمد الصراع:** فنظرًا لأهمية السودان الجيوسياسية، فقد أصبح ساحةَ تنافسٍ بين أطراف متعدِّدة حاولت التدخُّل لحلِّ الأزمة، إمَّا بدافع الأمن القومي أو طمعًا في موطئ قدم اقتصادي. غير أن هذا التدخل ظل أقرب إلى إدارة الأزمة لا حلها[١]، وقد أدَّى هذا التنافس بمصالحه المتضاربة إلى إطالة وتعقيد أمد الصراع دون حسم حقيقي.

٢- **تحول السودان إلى ساحة حرب بالوكالة:** ذلك أن استمرار التدخُّلات الخارجية، العسكرية والاقتصادية، يهدد بتحويل السودان إلى ساحة صراع بالوكالة بين قوى إقليمية ودولية[٢].

٣- **خطر انهيار الدولة وتقسيمها:** فمع استمرار الحرب وتعدُّد مراكز القوى، وفشل مبادرات التسوية ما يفضِي إلى ضعف السلطة المركزية وظهور كيانات قبلية أو جهوية تتحكَّم في أجزاء متفرِّقة من البلاد وتتحوَّل بعضُ المناطق إلى مراكز سلطة قائمةٍ بذاتها، تدير شؤونها من دون الرجوع إلى الحكومة المركزية[٣].

٤- **تعميق الأزمة الإنسانية وزيادة عدد الضحايا:** وذلك دون رادع من المجتمع الدولي الرافع لشعارات حقوق الإنسان، رغم أن هذا النزاع تسبب في أكبر أزمة جوع في العالم، وأخطر حالة طوارئ للنزوح القسري حاليًّا.

ووفقًا لبرنامج الأغذية العالمي، يُعاني ٢١,٢ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، فيما أُجبر أكثر من ١٣ مليون شخص على النزوح من ديارهم، بينهم ٩,٣ مليون نازح داخليًّا، و٤,٣ مليون يعيشون كلاجئين. لا يعكس هذا الحجم الهائل من المعاناة فشل الأطراف المتحاربة في حماية المدنيين وعدم كفاية الاستجابة الدولية فحسْب، بل يُبرز أيضًا عجزَ المؤسَّسات الإقليمية والجهات الدولية الفاعلة عن فرض عواقب ملموسة، أو تقديم الحماية والمساعدات الكافية. والنتيجة ازدواجية معايير مدمِّرة، فبينما يكْتفي العالم بتوجيهِ عبارات القلق للضحايا في السودان؛ تتواصل الفظائع في ظلِّ إفلاتٍ تامٍّ من العقاب[٤].

أمَّا عن السيناريوهات المتوقَّعة فتجدر الإشارة إلى أنه خلال الأشهر الأخيرة، تمكَّن الجيش السوداني من تحقيق مكاسب ميدانية مهمَّة، أبرزها استعادة السيطرة على مناطق استراتيجية بولاية جنوب كردفان، ومناطق أخرى بجنوب النيل الأزرق، وفي حال استمرار تقدُّم الجيش السوداني، قد يتَّجه الصراع نحو حَسْمٍ عسكريٍّ تدريجي، لكن هذا السيناريو قد يواجه تحديات مرتبطة بإعادة بناء الدولة واحتواء تداعيات الحرب، وقد تفرض الضغوط الإقليمية والدولية تسوية سياسية شاملة تشمل إعادة هيكلة المشهد العسكري والسياسي، وهو السيناريو الأكثر قبولًا دوليًّا، لكنه يحتاج إلى توافقات داخلية معقَّدة[٥].

إلا أن خطر تحوُّل السودان إلى ساحة صراع ممتدٍّ لا يزال قائمًا، خاصة إذا استمرت الانقسامات الداخلية والتدخلات الخارجية وهو ما ينذر باتجاه السودان تدريجيًّا نحو تفكُّك الدولة المركزية وصعود كيانات أمراء الحرب، ما يجعل احتواء النزاع أكثر تعقيدًا[٦].

---

(١) محمد حسن إمام، أزمة السودان هل ثمة ضوء في آخر النفق، الجزيرة، ١٣ يوليو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/oz77G

(٢) المرجع السابق.

(٣) منى عبد الفتاح، مستقبل السودان ٣ سيناريوهات لشكل الدولة أخطرها التقسيم، إندبندنت عربية، ٨ أبريل ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/E2tp8

(٤) ألف يوم من الحرب في السودان دولة تتفكك في ظل فشل القيادة المحلية وضعف الاستجابة الدولية، المفكرة القانونية، ٢٩ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/58lDF

(٥) محمد حسن إمام، السودان بين نيران الحرب وإعادة رسم الخرائط الإقليمية، مرجع سابق.

(٦) آلان بوسويل، فورين أفيرز حرب السودان صورة عما سيأتي، ميادين، مرجع سابق.

خاتمة:

لقد شهدت حرب السودان المستمرة منذ ٢٠٢٣ على عجز المجتمع الدولي وعدم قدرته على التوافق على إطار حلٍّ سياسيٍّ أو حسم عسكري، بل المساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر في إطالة أمد الصراع وتعقيده وذلك نتيجة لتفضيل المواءمات السياسية على المشاركة الحقيقية القائمة على الإيمان بالمبادئ والحقوق الأساسية. وفي هذا السياق كشفت الحرب حجم التنافس الإقليمي والدولي على موقع السودان الجيوسياسي وثرواته وامتداداته الاستراتيجية على البحر الأحمر والقرن الأفريقي ومنطقة الساحل.

فتحوَّلت حرب السودان إلى ساحة اختبار لتوازنات إقليمية ودولية أوسع؛ حيث ظلَّ الثابت هو إدارة الصراع لا حسمه، وضبط إيقاعه لا إنهاؤه، بينما ظلَّ المتغيّر هو شكل التموضع وأدوات التأثير، في إطار تنافس على النفوذ أكثر منه سعيًا جادًّا لسلام مستدام.

متابعات

السودان في مؤتمرات وندوات

أحمد عبد الرحمن خليفة*

مقدمة:

منذ اندلاع الصراع المسلح بين القوات المسلحة السودانية بقيادة عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو (حمدتي) في منتصف أبريل ٢٠٢٣، ثمّ مع زيادة الاقتتال الداخلي وتوسع أعمال العنف المسلح بين القوتين وما صاحب ذلك من نزوح داخلي وهجرة واسعة من السودان إلى الدول القريبة، والاهتمام الدولي (الرسمي وغير الرسمي) يتزايد تجاه تعمق الأزمة السياسية، خاصةً مع تشكيل حكومتين في البلاد، وزيادة التداعيات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها[١].

وعلى هذا الأساس، كانت الأزمة السودانية وما أعقبها من آثار ونتائج موضع الكثير من المؤتمرات والندوات السياسية، والإنسانية، والأكاديمية - خاصةً - مع حلول كل ذكرى سنوية لها، وبلوغ الأزمة عامها الثالث في أبريل ٢٠٢٦. ويركز هذا التقرير على الفعاليات التي عُقدت في الفترة من أبريل ٢٠٢٤[٢] حتى مارس ٢٠٢٦، والتي ركزت على الأزمة السودانية حصراً، دون التطرق لغيرها من القضايا والموضوعات.

ويسعى هذا التقرير إلى رسم خريطة لهذه الفعاليات، كما يتساءل عن جدوى هذه المؤتمرات والندوات، وما قدمته في سبيل حلحلة الأزمة السودانية أو فهم أبعادها المختلفة، وعن أبعاد الاهتمام الدولي الرسمي والبحثي بالأزمة السودانية، في محاولة للكشف عن الغائب والحاضر في هذه الفعاليات، وأسباب فشل المؤتمرات السياسية والإنسانية - خاصةً - في تحقيق الهدف المرجو منها في وقف الحرب.

وعليه، ينقسم هذا التقرير إلى محورين رئيسين وخاتمة؛ فالمحور الأول يتناول أبرز المؤتمرات السياسية والإنسانية الرسمية التي تناولت الأزمة السودانية منذ يوليو ٢٠٢٤ وفقًا لترتيبها الزمني؛ إذ يرصد الباحث في كل مؤتمر أبرز الحضور (مع الإشارة إلى المشاركين من أطراف الأزمة)، والأهداف الأساسية للمؤتمر، والدول الداعية له، ومحل انعقاده، وأبرز النتائج التي تمخضت عنه. وأما المحور الثاني، فيستعرض بعض المؤتمرات والندوات الأكاديمية والبحثية غير الرسمية التي تناولت الأزمة السودانية أو ركزت على جانب منها؛ وذلك باستعراض مكان انعقاد المؤتمر، والأطراف الداعية، وأبرز المتحدثين، وأهم النتائج التي خلص إليها، مع الإشارة إلى الأبعاد التي ركزت عليها الفعالية. ثم تقدم الخاتمة خلاصةً مقارنةً لهذه الفعاليات، تشير إلى ما حضر فيها وما غاب عنها.

---

* باحث في مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(١) للمزيد بشأن الأبعاد الإنسانية للأزمة، انظر:

- أسماء البنا، المأساة الإنسانية في الحرب السودانية: المشاهد والدلالات، العدد الرابع والثلاثون، قضايا ونظرات، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ص ص ١٢٣ - ١٣٠، يوليو ٢٠٢٤، متاحة عبر الرابط التالي: https://cutt.us/skrNC

(٢) ويرجع اختيار هذه المدة إلى أن نماذج كثيرة للمؤتمرات والندوات التي عُقدت حول الأزمة، قد تم التطرق إليها في العدد الرابع والثلاثين من هذه الفصلية، الذي عُني ببحث الأزمة السودانية ومواقف الأطراف المختلفة منها بعد مرور عام على اندلاعها.

انظر: العدد الرابع والثلاثون، قضايا ونظرات، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، يوليو ٢٠٢٤، متاحة عبر الرابط التالي: https://cutt.us/LqG3R

بالأخص منه:

- محمد رأفت، الجوار الأفريقي ومبادرات وقف الحرب، ص ص ٥٥ - ٦٩.

- يارا عبد الجواد، المواقف الغربية في الأزمة السودانية: بين الحضور والغياب، ص ص ٩٠ - ٩٨.

المحور الأول- السودان في مؤتمرات سياسية و إنسانية دولية

مع دخول الأزمة في السودان عامها الثاني، سارعت دول مختلفة إلى إيجاد إطار لحلها، والتقريب بين طرفيها الرئيسين، وبناء توافق سياسي - مدني من أجل وقف إطلاق النار، ومعالجة جوانب الأزمة الإنسانية التي تتعمق مع استمرار الحرب. ولذلك، عُقدت العديد من المؤتمرات السياسية في القاهرة، ونيروبي، ولندن، وغيرهم، وذلك على النحو التالي:

- **مؤتمر القوى السياسية السودانية - القاهرة (٦/٧ يوليو ٢٠٢٤)**

استضافت القاهرة، في يومي السادس والسابع من يوليو ٢٠٢٤، مؤتمرًا للقوى السياسية السودانية، شارك فيه عددٌ من القوى السياسية والمدنية، إلى جانب دول جوار السودان، وأطراف مباحثات جدة، والأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الإيجاد[١]؛ وذلك بغرض "التوصل إلى توافق بين مختلف القوى السياسية والمدنية السودانية حول سبل بناء السلام الشامل والدائم في البلاد، عبر حوار وطني سوداني - سوداني، يتأسس على رؤية سودانية خالصة"، حسبما أشار بيان الدعوة[٢].

وشارك في فعاليات المؤتمر ممثلو مكونات تجمع الميثاق الوطني (يضم تجمعي الكتلة الديمقراطية وقوى الحراك الوطني)، بجانب مكونات تنسيقية القوى الديمقراطية المدنية (تقدم)، إلى جانب مجموعة من الشخصيات السودانية المؤثرة، من بينهم: نائب رئيس مجلس السيادة السوداني مالك عقار، ورئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك، ووزير المالية جبريل إبراهيم، ورئيس حركة تحرير السودان مني أركو ميناوي، وعدد من رؤساء الأحزاب السودانية، مثل: حزب الأمة والحزب الاتحادي. وتناول المؤتمر ثلاثة ملفات أساسية، هي: وقف الحرب، والإغاثة الإنسانية، والرؤية السياسية[٣].

أصدر المؤتمر بيانًا ختاميًا أشار فيه إلى أن اجتماع القاهرة مثّل فرصة جيدة للتوافق على العمل لوقف الحرب في السودان، مؤكدًا الحفاظ على السودان موحدًا، كما ناشد المجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته تجاه الشعب السوداني، وذلك عبر ضمان وصول المساعدات إلى البلاد وحماية العاملين في المجال الإنساني. واتفق المشاركون على إدانة جميع الانتهاكات التي ارتكبت، مشددين على أن الأزمة في السودان تسببت في كارثة إنسانية[٤].

وكانت الخارجية السودانية قد رحبت بإعلان مصر نيتها استضافة هذا المؤتمر، إلا أنها أشارت - في بيان لها - إلى أنها تشترط أن يكون المؤتمر سودانيًا خالصًا، وأفادت بأنها تتمسك "تحديدًا بعدم مشاركة الاتحاد الأفريقي والإيجاد"، بالإضافة إلى عدم حضور مَن أسمتهم "رعاة ميليشيا الدعم السريع"[٥].

ويبدو أن القاهرة قد راعت معظم تحفظات البرهان، غير أن غياب أي ممثل عن الدعم السريع، إلى جانب عدم حضور طرفي الأزمة، جعل من المؤتمر منتدىً سياسيًا لم يضف جديدًا إلى الأزمة المستمرة، بل قدم مزيدًا من المناشدات التي لم تتحقق حتى الآن.

---

(١) إيمان عارف، مؤتمر القوى السياسية والمدنية السودانية.. مساع مصرية متواصلة لإحلال السلام، بوابة الأهرام اليومي، ٧ يوليو ٢٠٢٤، ٢ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/xfdqX

(٢) بيان صادر عن وزارة الخارجية: مصر تستضيف مؤتمراً للقوى السياسية المدنية السودانية، رئاسة مجلس الوزراء المصري على فيس بوك، ٢٨ مايو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/ncEQW

(٣) أحمد إمبابي، «مؤتمر القاهرة» للقوى السودانية يطرح رؤى لإنهاء الحرب، الشرق الأوسط، ٦ يوليو ٢٠٢٤. تاريخ الاطلاع: ٢ فبراير ٢٠٢٦. متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/nCp2w

(٤) إسلام عيسى، البيان الختامي لمؤتمر القوى السودانية: اجتماع القاهرة فرصة جيدة لوقف الحرب، القاهرة الإخبارية، ٦ يوليو ٢٠٢٤. تاريخ الاطلاع: ٢ فبراير ٢٠٢٦. متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/gljR4

(٥) الخارجية السودانية ترحب بدعوة مصر وتشترط رفض مشاركة الاتحاد الأفريقي وايقاد، موقع الراصد الاثيوبي - ETHIO MONITOR، ٣١ مايو ٢٠٢٤. تاريخ الاطلاع: ٧ مارس ٢٠٢٦. متاح عبر الرابط التالي: https://www.ethiomonitor.net/9709

- **محادثات جنيف لسلام السودان (جولتي يوليو وأغسطس ٢٠٢٤)**

عُقدت في جنيف بسويسرا مجموعة من المحادثات غير المباشرة بين وفدي القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، خلال الفترة من ١١ إلى ١٩ يوليو ٢٠٢٤؛ أي لمدة تسعة أيام، وذلك عبر تنظيم اجتماعات لكل وفد مع مبعوث الأمم المتحدة إلى السودان رمطان لعمامرة وفريقه.

ولم تسفر المباحثات سوى عن عدة تصريحات لرمطان لعمامرة، قال فيها: "على الرغم من أن التعهدات الأحادية من الجانبين لا تُعد اتفاقات مع الأمم المتحدة، فإنني أرحب بالتعهدات التي أعلنها أحد الجانبين اليوم بشأن تعزيز المساعدة الإنسانية وحماية المدنيين" (في إشارة إلى قوات الدعم السريع)، وأضاف أن "المناقشات استكشفت سبل معالجة تلك القضايا؛ للمساهمة في تخفيف معاناة السكان المدنيين في السودان". كما صاحب إعلان نتائج هذه المباحثات إعلانُ قوات الدعم السريع التزامها بتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، في حين لم تصدر أي تعليقات عن القوات المسلحة السودانية، ولم تنتج آثار أخرى لهذه المحادثات.

وتبعت هذه المحادثات غير المباشرة محادثاتٌ أخرى في جنيف في أغسطس من العام ذاته، وُصفت بأنها "محادثات دولية تهدف إلى وقف إطلاق النار في السودان، ووضع الحلول للأزمة الإنسانية الناجمة عنها، بمشاركة وفد من قوات الدعم السريع، وغياب ممثلين عن الجيش السوداني، وبحضور أمريكي وسعودي وسويسري ومصري وإماراتي، إلى جانب الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة".

وقد انتقدت أمانة الجامعة العربية عدم دعوتها لهذه المحادثات، رغم أن ذلك يخالف قرار مجلس الأمن رقم ٢٧٣٦ بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠٢٤، الذي يجعل من الجامعة شريكًا في المحادثات. وانتهت المحادثات بأن أصدرت الأطراف المشاركة بيانًا تعلن فيه عملها الجاد والمكثف لحل الأزمة، في حين رفض الجيش السوداني الحضور للمفاوضات؛ بسبب مشاركة الإمارات والإيجاد[١]، ومن ثمَّ لم تُفضِ هذه المحادثات سوى إلى مزيد من الخلافات السياسية الجانبية بين الأطراف المعنية بالأزمة، ولم تقدم أي جديدٍ على صعيد حلحلة الأزمة السياسية أو الإنسانية.

- **جلسات سويسرا غير الرسمية (نوفمبر ٢٠٢٤ / أكتوبر ٢٠٢٥)**

شهدت سويسرا اجتماعات وجلسات حوار بين قوى سودانية مختلفة بين ٢٥ و٢٧ من نوفمبر ٢٠٢٤. وجاء هذا الحوار غير الرسمي بدعوة من وزارة الخارجية السويسرية ومنظمة "برو ميدييشن" الفرنسية، بمشاركة غالبية قيادات أحزاب تحالف القوى الديمقراطية المدنية "تقدم"، وفصائل من تحالف الكتلة الديمقراطية وشخصيات مدنية؛ بينما قاطعته حركة تحرير السودان بزعامة مني أركو مناوي، وحركة العدل والمساواة برئاسة جبريل إبراهيم، وتحالف الحراك الوطني برئاسة التجاني السيسي، والمؤتمر الشعبي برئاسة الأمين محمود.

واتفق المشاركون - حسب الوثيقة التي نُشرت[٢] - على مبادئ تهدف إلى حل الأزمة في البلاد، وأهمية تحقيق "وقف إطلاق نار فوري في السودان لأغراض إنسانية، وخلق بيئة ملائمة لإطلاق عملية سياسية"، كما أكدوا ضرورة وجود "جيش موحد ومهني بعيد عن التأثيرات السياسية والحزبية"، وإقامة دولة مدنية ديمقراطية "محايدة" تكون على المسافة نفسها من الأديان والهويات والثقافات، كما دعت إلى إقامة نظام حكم

(١) فتحية الدخاخني، «الجامعة العربية» تبدي امتعاضاً إزاء عدم دعوتها لمحادثات جنيف بشأن السودان، الشرق الأوسط، ١٥ أغسطس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٧ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/KRcvz

(٢) للمزيد بشأن الوثيقة انظر:
الشرق للأخبار، السودان.. "وثيقة جنيف" تدعو إلى وقف نار فوري وإطلاق عملية سلام شاملة، موقع الشرق للأخبار، ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٧ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/kYYgF

فدرالي يعترف بحق الأقاليم في إدارة شؤونها السياسية والاقتصادية والثقافية[١].

ورغم تنوع الحاضرين وخلفياتهم السياسية، فإن المحادثات لم تخلص إلى جديد، كما لم يكن بمقدورها التأثير على مجريات النزاع على الأرض، وهو ما جعل الوثيقة التي نتجت عنها مجرد حبر على ورق.

كما شهدت سويسرا اجتماعات وورش عمل أخرى بين قوى سياسية ومدنية سودانية، بعد هذه الاجتماعات بنحو عام؛ ففي الفترة بين ٢٩ و٣١ أكتوبر ٢٠٢٥، شهدت مدينة نيون السويسرية جولة جديدة من المشاورات السياسية بين ممثلي تحالف القوى الديمقراطية المدنية (صمود)، والكتلة الديمقراطية، وحزب الأمة، وممثلين عن حركة جيش تحرير السودان (مني أركو مناوي)، إلى جانب نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي مالك عقار، إضافة إلى شخصيات مستقلة. كما حضر اللقاء وفد رسمي من الحكومة المصرية وممثلون عن الاتحاد الأوروبي، بينما غاب ممثلو الاتحاد الإفريقي والإيجاد، وانتهت إلى توافق سياسي حول ضرورة وقف القتال فورًا، والسماح بمرور المساعدات، والحفاظ على وحدة البلاد (مسار أمني وعسكري)، والانتقال نحو حكم مدني ديمقراطي يقوده السودانيون أنفسهم (مسار سياسي)[٢].

- **المؤتمر الإنساني الدولي من أجل السودان (مؤتمر لندن نموذجًا - ١٥ أبريل ٢٠٢٥)**

عُقد المؤتمر الإنساني الدولي من أجل السودان والبلدان المجاورة (مؤتمر لندن) في ١٥ أبريل بدعوة من المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والاتحادين الإفريقي والأوروبي، وبمشاركة ٢٢ دولة ومنظمة دولية وإقليمية معنية بالأزمة السودانية، وذلك بالتزامن مع الذكرى الثانية للحرب الدائرة في السودان. ويُعد هذا المؤتمر الثاني بعد المؤتمر الذي عُقد في باريس في أبريل ٢٠٢٤[٣]. وقد أعلنت ألمانيا في يناير ٢٠٢٦ عقد النسخة الثالثة من المؤتمر في برلين في أبريل من العام نفسه.[٤]

وفي نسخة المؤتمر الثانية، أعلن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تقديم مساعدات بمبلغ ٩٥٠ مليون يورو، في حين أعلنت البلدان الأخرى تقديم ما قدره ٥٢٢ مليون يورو من المساعدات للسودان[٥]. ولم يُدعَ أيٌّ من الطرفين المتحاربين الرئيسين في السودان -القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع- إلى المؤتمر.

ولذلك، انتقدت حكومة السودان منظمي المؤتمر لاستبعادها من الاجتماع، بينما دُعيت دول تساند قوات الدعم السريع مثل تشاد وكينيا وجنوب السودان؛ كما أرسل وزير خارجية السودان -في ذلك الوقت- علي يوسف رسالةً قبل انعقاد المؤتمر إلى نظيره البريطاني ديفيد لامي، احتج فيها على تنظيم المملكة المتحدة مؤتمرًا حول السودان "دون دعوة الحكومة السودانية"، متهمًا المملكة المتحدة بـ "وضع قوات الدعم السريع شبه العسكرية على قدم المساواة مع الدولة السودانية"[٦].

ورغم تداول بعض الصحف مسودة بيان ختامي

---

(١) النور أحمد النور، ماذا قدم مؤتمر مونترو لأزمة السودان؟، موقع الجزيرة نت، ١ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٧ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/V6XPm.

(٢) اجتماعات نيون في سويسرا تثمر توافقًا سياسيًا بين تحالفي "صمود" و"الكتلة الديمقراطية" حول وقف الحرب والانتقال المدني، وكالة السودان للأحداث والأنباء، ٣ نوفمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٧ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/38vTe

(٣) مؤتمر إنساني دولي من أجل السودان والبلدان المجاورة، موقع وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، ١٥ أبريل ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٧ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي:https://cutt.us/tlasG

(٤) برلين تعلن عن مؤتمر لدعم السودان في أبريل، موقع الشرق الأوسط، ٩ يناير ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: ٧ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/4jBur

(٥) مؤتمر لندن بشأن السودان، موقع وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، ١٦ أبريل ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٧ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/MZ8pJ

(٦) مؤتمر لندن: توافق على منع تقسيم السودان ووقف الحرب ودبلوماسية صبورة، الشرق الأوسط، ١٦ أبريل ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٩

للمؤتمر[١]، فلم يصدر عنه بيان ختامي رسمي متفق عليه من قبل الأطراف الحاضرة؛ إذ يُشار إلى أن الدول العربية رفضت التوقيع على بيان مشترك لإنشاء مجموعة اتصال لتسهيل محادثات وقف إطلاق النار في السودان، وإلى الجدال الذي استمر طوال اليوم بين مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وفق ما نقلته إذاعة مونت كارلو الفرنسية[٢].

إذن، لم تقدم هذه المؤتمرات الإنسانية في نسختها الأولى والثانية -مع ترجيحات بأن تحذو النسخة الثالثة حذو سابقتيها- سوى بعضٍ من المساعدات الإنسانية للوكالات الأممية؛ فكانت مؤتمراتٍ لجمع التبرعات من أجل السودان، لا من أجل حل الأزمة، في ظل حالة الاستقطاب السياسي بين أطراف الأزمة، الذين غالبًا ما يكونون إما غير مدعوين، أو أن الأطراف الداعمة لأي من طرفي الصراع غير متفقة على آلية الحل؛ وهو ما يجعل هذه المؤتمرات بعيدة كل البعد عن صوغ حل سياسي، أو حتى إنفاذ التوصيات الإنسانية التي تخرج بها.

- **اجتماعات الآلية التشاورية لتعزيز تنسيق جهود السلام في السودان**

انطلق الاجتماع الأول للآلية التشاورية -التي أُعلن تأسيسها في منتصف أبريل ٢٠٢٣- بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة في ١٢ يونيو ٢٠٢٤؛ بهدف تعزيز تنسيق الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في السودان. وتضم الآلية خمس منظمات رئيسة، هي: الاتحاد الإفريقي، والاتحاد الأوروبي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيجاد)، وجامعة الدول العربية، والأمم المتحدة، إلى جانب عدد من الدول المعنية بالأزمة، وعلى رأسها مصر ودول الجوار الإفريقي، مع دعوة مجموعة من الدول الأخرى إلى كل اجتماع.

وقد تجلت أهداف الآلية في كلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية، الذي أكد فيها ضرورة التنسيق والتعاون بين المنظمات الإقليمية؛ لدعم جهود وقف إطلاق النار بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، وتنفيذ الاتفاقات الموقعة بينهما في جدة، وتسهيل إطلاق عملية سياسية شاملة بقيادة سودانية.

وناقش الاجتماع الأول ثلاثة محاور رئيسة، دارت حول تقييم المشاركين لمساعيهم الحميدة ومبادرات السلام التي يرعونها، والاستماع إلى أفكار يطرحها المبعوث الشخصي لأمين عام الأمم المتحدة إلى السودان لتعزيز آليات التنسيق، ثم مناقشة مجالات التكامل بين الأنشطة المختلفة، والقيمة المضافة لدور الدول، وإنشاء أدوات تنسيقية عملية تعزز التكامل[٣].

وأعقب ذلك عقد الاجتماع الثاني في جيبوتي في ٢٤ يوليو ٢٠٢٤[٤]، ثم الاجتماع الثالث في العاصمة الموريتانية نواكشوط في ١٨ ديسمبر ٢٠٢٤[٥]. وفي ٢٦ يونيو ٢٠٢٥، عُقد الاجتماع الرابع في مقر الاتحاد الأوروبي ببروكسل[٦]، وأخيرًا عُقد الاجتماع الخامس بالقاهرة في ١٣ يناير ٢٠٢٦[٧]، والذي شهد

فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/TMhm1

(١) بيان مؤتمر لندن حول السودان: توحيد مسارات الوساطة ودعم المساعدات، إندبندنت بالعربية، ١٥ أبريل ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٩ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/a1G8o

(٢) المرجع السابق.

(٣) الجامعة العربية تستضيف اجتماعا تشاوريا حول تعزيز السلام في السودان، شينخوا، ١٢ يونيو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٠ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/UDx12

(٤) اجتماع جيبوتي يحذر من تردي الأوضاع الإنسانية والأمنية بالسودان، الجزيرة. نت، ٢٥ يوليو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٠ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/L4NHe

(٥) اجتماع نواكشوط: تعزيز التنسيق المشترك في التعامل مع الأزمة في السودان، موقع دبنقا السودان، ١٩ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٠ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/9nTwu

(6) Sudan: EU convenes 4th Consultative Meeting on Enhancing Coordination of Peace Initiatives and Efforts, Europen Union External Action (EEAS), 26 June 2025, Accessed at: 10 February 2026, Available at: https://cutt.us/hUuFo

(٧) الشرق الأوسط، اجتماع دولي بالقاهرة لتنسيق جهود السلام في السودان، موقع الشرق الأوسط، ١٣ يناير ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: ٧ مارس

تمثيل دول مثل تركيا والعراق والصين وروسيا وأنغولا.

لم تضِف هذه الاجتماعات جديدًا سوى مزيد من عبارات تأكيد وحدة السودان وسلامة أراضيه، وضرورة وقف الحرب، والحفاظ على أرواح المدنيين؛ إذ يجد من يقرأ البيانات الصادرة عنها أنها تكرار لبعضها، لا جديد فيها إلا ذكر الأحداث المصاحبة وبعض الحضور الجدد.

- **مؤتمر نيروبي لإعلان حكومة موازية (٢١ فبراير ٢٠٢٥)**

استضافت العاصمة الكينية نيروبي، في ١٨ فبراير ٢٠٢٥، اجتماعات لقوى سياسية وحركات مسلحة موالية لقوات الدعم السريع، أفضت إلى الاتفاق على ميثاق (تحالف السودان التأسيسي "تأسيس")، الذي أُعلن فيه تشكيل "حكومة السلام والوحدة" الموالية للدعم السريع، وجيش جديد للبلاد[١].

وقد جوبهت هذه الاجتماعات بانتقادات واسعة من حكومة البرهان والقوى السياسية الداخلية؛ وكان أولها من الخارجية السودانية التي استنكرت موقف الحكومة الكينية، واصفةً إياه بأنه "تشجيع على تقسيم الدول الإفريقية وانتهاك لسيادة السودان". وعلى صعيد الأحزاب السياسية، نفى حزب المؤتمر السوداني -الذي أعلن بعضُ أعضائه المشاركة في اجتماعات نيروبي والتوقيع على الميثاق- عبر متحدثيه الرسميين انضمامه للميثاق، مؤكداً أن من وقعوا عليه لا يمثلون سوى أنفسهم؛ والأمر ذاته انطبق على حزب الأمة القومي، الذي نفى تفويض أيٍّ من قياداته للمشاركة في المؤتمر[٢].

بالإضافة إلى ذلك، رفضت مجموعة من الدول -على رأسها مصر والسعودية- تشكيل حكومة سودانية موازية، في حين أعلنت المملكة المتحدة أن تشكيل حكومة موازية ليس حلًا، وأعربت الولايات المتحدة والمنظمات الأممية عن قلقها تجاه هذه الخطوة. وجاء موقف الإمارات ناقدًا للوضع، معتبرًا أن القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع لا تمثلان الشعب السوداني[٣].

- **مؤتمر "القمة الإنساني رفيع المستوى" في أديس أبابا (١٤ فبراير ٢٠٢٥)**

عُقد "المؤتمر الإنساني رفيع المستوى من أجل شعب السودان" في ١٤ فبراير ٢٠٢٥، بمقر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا في أديس أبابا، بحضور الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس وزراء إثيوبيا آبي أحمد، ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، ورئيس الوزراء المصري، ووزير دولة بوزارة الخارجية الإماراتية، والرئيس الكيني، والسكرتير التنفيذي لمنظمة "الإيجاد". كما شارك في المؤتمر رئيس التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة السودانية (صمود) عبد الله حمدوك؛ وذلك بهدف حشد الموارد اللازمة لتوفير المساعدات الإنسانية للسودان، ومعالجة الآثار الكارثية التي خلفتها الحرب.

واعتذرت الحكومة السودانية عن عدم حضور القمة؛ بسبب تعليق عضويتها في الاتحاد الإفريقي منذ أكتوبر ٢٠٢١، وبسبب حضور أطراف تراها شريكة في استمرار الحرب، وفي مقدمتها الإمارات وكينيا[٤].

٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/U0gBk

(١) السودان.. مؤتمر نيروبي لإعلان حكومة موازية، سكاي نيوز عربية، ٢١ فبراير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٢ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Q3wP8

(٢) للمزيد بشأن ردود الفعل هذه انظر:

- ردود فعل واسعة حول مؤتمر نيروبي لتشكيل حكومة موازية في السودان، دبنقا سودان، ١٩ فبراير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٢ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/5NLz4

- المؤتمر السوداني يوقع على ميثاق تحالف السودان التأسيسي، الجزيرة مباشر مصر، ١٦ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٤ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/YEg7p

(٣) للمزيد بشأن هذه المواقف، انظر:

- انتقادات دولية وقلق أممي من تفكك السودان بعد إعلان حميدتي عن حكومة موازية، دبنقا السودان، ١٧ أبريل ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٤ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/onmpl

- جمال عبد القادر البدوي، الرفض الإقليمي والدولي يهدد مصير الحكومة الموازية بالسودان، موقع إندبندنت عربية، ٦ مارس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٥ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/lbV3V

(٤) خالد عويس، إثيوبيا.. مؤتمر دولي لدعم السودان إنسانياً في غياب البرهان، الشرق للأخبار، ١٤ فبراير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١ مارس ٢٠٢٦،

- **مؤتمر واشنطن وجهود الرباعية الدولية (٣ فبراير ٢٠٢٦)**

عقدت واشنطن، في ٣ فبراير ٢٠٢٦، مؤتمرًا إنسانيًا بشأن السودان برئاسة مسعد بولس، كبير مستشاري الرئيس الأمريكي للشؤون العربية والإفريقية، وبحضور ممثلين عن الرباعية الدولية[١] على مستوى السفراء، إلى جانب سفراء المملكة المتحدة والكويت ودول أخرى[٢].

ويُعد هذا المؤتمر امتدادًا لجهود الرباعية التي تأسست في سبتمبر ٢٠٢٥؛ من أجل حل الأزمة في السودان ووقف الحرب. وتضم الرباعية كلاً من: مصر، والسعودية، والإمارات، والولايات المتحدة. وصدر بيانها التأسيسي في ١٢ سبتمبر ٢٠٢٥، وشمل خمسة بنود أساسية هي: تأكيد سيادة ووحدة السودان، وعدم وجود حل عسكري للنزاع، وأن مستقبل الحكم متروك للشعب السوداني، وضرورة وقف الدعم العسكري الخارجي لإنهاء النزاع.

وقد عقدت الرباعية اجتماعات عديدة في واشنطن ونيويورك منذ تأسيسها، كما حاولت التواصل مباشرةً مع أطراف الأزمة السودانية؛ بغرض الوصول إلى وقف لإطلاق النار يمهد لعملية سياسية. ولكن عقبات الوصول إلى هذه الهدنة ما زالت مستمرة؛ بسبب رفض البرهان وجود الإمارات بين الوسطاء، وعدم تراجع قوات الدعم السريع عن المناطق التي سيطرت عليها، وصعوبات التواصل المباشر مع "حميدتي"، إلى جانب استمرار أطراف دولية في تسليح طرفي الأزمة

وخلاصة القول:

لقد تنوعت المؤتمرات الرسمية وغير الرسمية، وتعددت جهود الأطراف المعنية في عقد تلك اللقاءات للقوى السياسية والمدنية، وحتى العسكرية السودانية؛ بغرض وقف الحرب وإيجاد حلٍ سياسي لها، لكن هذه الجهود لم تسفر -في حقيقتها- عن حلٍ جذري للأزمة. ولئن كانت تلك المؤتمرات قد أكدت عمق المأساة الإنسانية التي خلفها الصراع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، فإنها لم تقدم سوى القليل من المساعدات التي يحتاجها شعب السودان. وعليه، يظل حل الأزمة عصيًا على الرباعية الدولية، والآلية الخماسية، والآليات التشاورية بقيادة الأمم المتحدة، فضلاً عن المساعي الفردية لدول مثل: مصر، والسعودية، والإمارات، والولايات المتحدة.

المحور الثاني- الأزمة السودانية في ندوات ومؤتمرات أكاديمية وبحثية

أثارت الأزمة السودانية حراكًا فكريًا ومعرفيًا **موازيًا** للحراك السياسي والإنساني الموجه لحل هذه الأزمة؛ إذ عُقدت عشرات الندوات والمؤتمرات واللقاءات السياسية في عواصم مختلفة من العالم، إلى جانب **العديد** من الفعاليات الافتراضية. وفيما يلي نشير إلى نماذج من هذا الاهتمام، في محاولة لتلمس جوانب **التركيز المختلفة على** الأزمة السودانية.

متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/fjGi8

(١) للمزيد انظر:

- وزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، بيان مشترك بشأن استعادة السلام والأمن في السودان. موقع وزارة الخارجية الأمريكية، ١٣ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Wb7X5

- الرباعية الدولية بشأن السودان تبحث في نيويورك هدنة إنسانية وسط رفض البرهان وساطة الإمارات، TRT عربي، ٢٠ فبراير ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: ٢ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/5fQp8

- النور أحمد النور، ومحمد المنشاوي، هل حقق لقاء "الرباعية" في واشنطن تقدما نحو السلام بالسودان؟، الجزيرة نت، ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/i9c5g

- مباشر مع كبير مستشاري الرئيس الأمريكي للشؤون العربية والإفريقية مسعد بولس، صفة الجزيرة مباشر على فيس بوك، تاريخ الاطلاع: ٢٧ فبراير ٢٠٢٦،متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/f6wx5

(٢) خطة سلام جديدة وآلية أممية.. مؤتمر إنساني بشأن السودان في واشنطن، موقع راديو دبنقا، ٣ فبراير ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: ٢ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/c43cX

- **مؤتمر " قضايا السودان الانتقالية" (الدوحة - ٨ يوليو ٢٠٢٤)**

نظم مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني بالدوحة، مؤتمرًا بعنوان: "قضايا السودان الانتقالية: تحديات في طريق تحقيق السلام المستدام"، في الفترة من ٦ إلى ٨ يوليو ٢٠٢٤. وشارك فيه ثمانية وعشرون باحثًا سودانيًا بأوراق ومساهمات بحثية، كما حضر جلساته العديد من الباحثين والمحللين والممارسين السياسيين وطلبة الدراسات العليا.

وتركزت أوراق المؤتمر على دور الأطراف الداخلية والخارجية في نشوب الحرب السودانية واستمرارها، كما حللت دور بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان على مستوى المحددات، ودعم عمليات السلام وتنفيذ اتفاقياتها، وتعبئة المساعدة الاقتصادية والإنمائية وتنسيق المساعدة الإنسانية، بالإضافة إلى استعراض نماذج من تجارب الدول في مجال البنية المؤسسية لإدارة الحكم في المجتمعات المتنوعة، وسبل استكمال السلام والعدالة الانتقالية على المستوى الوطني[١].

- **مؤتمر "عامان على الأزمة في السودان" (نيروبي - ١٥ أبريل ٢٠٢٥)**

نظم المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI)، بدعم من المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية (CGIAR)، مؤتمرًا حول آثار أزمة السودان وسبل التعافي منها (Sudan's two years of crisis-impact and pathways to recovery and resilience)، وذلك في ذكرى مرور عامين على اندلاع الأزمة. عُقد المؤتمر في العاصمة الكينية نيروبي يومي ١٤ و١٥ أبريل ٢٠٢٥، بحضور باحثين وممثلي مؤسسات إنسانية وهيئات معنية بالسياسات.

وناقش المؤتمر خلال سبع جلسات جذور الصراع في السودان وديناميكاته، وأزمة الأمن الغذائي[٢]، وسبل كسب العيش في ظل الأزمة، وحالة الأسواق والتجارة، وآليات التعافي والصمود، والبرامج الموجهة للتصدي لآثار الأزمة في جوانبها الإنسانية والاقتصادية والغذائية، ودور الجهات المانحة، وأبرز الحلول الإقليمية والدروس المستفادة من التجارب الأخرى. وخلص المؤتمر إلى أهمية البحوث المحايدة المستندة إلى الأدلة، وضرورة تفعيل دور السودانيين في صياغة الحلول[٣].

- **مؤتمر "التفكير في السلام من منظور مدني" (برلين - ١٨ سبتمبر ٢٠٢٥)**

عقدت مجموعة من منظمات المجتمع المدني والإغاثة الإنسانية ومراكز البحوث والمؤسسات السياسية، في ١٨ سبتمبر ٢٠٢٥، مؤتمرًا بعنوان: "السودان: التفكير في السلام والحماية الإنسانية من منظور مدني" بالعاصمة الألمانية برلين. هدف المؤتمر إلى إبراز رؤى الفاعلين السودانيين حول مستقبل بلادهم، ودور المبادرات المؤسسية في تعزيز وجود مجتمع مدني فاعل في السودان، مع استعراض توقعاتهم من المجتمع الدولي، وتقديم مقترحات عملية لصانعي القرار في ألمانيا وأوروبا. وقد حضر المؤتمر مئتان وثلاثون مشاركًا، من بينهم ممثلون رسميون

---

(١) مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني، اختتام أعمال مؤتمر "قضايا السودان الانتقالية: تحديات في طريق تحقيق السلام المستدام"، موقع مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني، ٨ يوليو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/GkDBK

(٢) وبالمثل ناقش "**منتدى الأمن الغذائي في السودان - شراكة فاعلة لتحقيق الأمن الغذائي في ظل الأزمات**" الذي عُقد في معهد الدوحة للدراسات العليا الموضوع ذاته، وذلك بحضور أكاديميين سودانيين وممثلين عن منظمات معنية بالوضع الغذائي في السودان مثل الفاو، ومنظمة أكساد، فضلًا عن ذلك ناقش المنتدى دور المنظمات الوطنية، والمنظمات الدولية غير الحكومية في دعم الأمن الغذائي في السودان. للمزيد، انظر: منتدى الأمن الغذائي في السودان (جدول أعمال، ٤ أكتوبر ٢٠٢٥)، معهد الدوحة للدراسات العليا، تاريخ الاطلاع: ٧ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/aztxc

(3) Conference: Sudan's Two Years of Crisis — Impact and Pathways to Recovery and Resilience, International Food Policy Research Institute (IFPRI), 29 May 2025, Accessed at: 6 March 2026, available at: https://cutt.us/DoMGR

عن الحكومة الألمانية.

وقد خلصت نتائج المؤتمر إلى أن المجتمع المدني السوداني في حاجة إلى مزيد من الدعم المادي والدبلوماسي لاستمرار عمله داخل السودان، فضلاً عن التوصيات المتعلقة بضرورة الوقف الفوري للحرب وحماية المدنيين، لا سيما الأطفال والنساء؛ مؤكدةً أن تحقيق سلام مستدام ينبغي أن يأتي بمعزل عن محادثات وقف إطلاق النار، أي نابعًا من القوى المدنية والسياسية، لا العسكرية أو الطرفين المتحاربين فحسب[١].

- **مؤتمر: "السودان: السياسة عبر الفن" (الدوحة - ١٨/ ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٥)**

نظمت جامعة جورج تاون في قطر مؤتمرًا بعنوان: "رؤية السودان: السياسة عبر الفن". هدف المؤتمر إلى إيصال أصوات السودانيين، وتسليط الضوء على "الدور التحويلي للثقافة في ترسيخ الصمود والأمل"؛ إضافة إلى إبراز الدور السياسي للفن بجعله أداةً لصناعة ذاكرة تقاوم النسيان، وتعبّر عن المعاناة بما يسهم في إبقاء قضية السودان حية. وقد شارك في المؤتمر مجموعة كبيرة من الأكاديميين والفنانين والإعلاميين، وشملت فعالياته: كلمات رئيسة، ومعارض فنية، وشهادات حية على الأزمة، وحلقات "بودكاست"، وعروضًا موسيقية (نوبية)[٢].

- **مؤتمر "إعادة التفكير في صنع السلام" (نيروبي - ٦ ديسمبر ٢٠٢٥)**

استضاف معهدا "ريفت فالي" والتعاون الأكاديمي السوداني النرويجي (SNAC) حلقة نقاش وورشة عمل بعنوان: (إعادة التفكير في صنع السلام في السودان - Rethinking Peacemaking in Sudan)، عُقدتا في نيروبي لمدة ثلاثة أيام في الفترة من ٤ إلى ٦ ديسمبر ٢٠٢٥. وضمّت الفعاليات باحثين وخبراء سودانيين ونازحين؛ إذ تناولت المناقشات مسار السلام في السودان، وأسباب فشل ما وُصف بـ "خمسة عقود من مبادرات السلام في تحقيق سلام دائم"[٣]. وتُعد هذه النقاشات استكمالًا لجهود المركز في متابعة الأزمة في دولتي السودان وجنوب السودان، والتي أسفرت عن صدور تقرير بعنوان: "تعريف الأزمة في السودان" في أكتوبر ٢٠٢٤[٤].

- **مؤتمر "صمود السودان" (لندن - ١٧ يناير ٢٠٢٦)**

نظمت شبكة تضامن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA Solidarity Network) - المكونة من مجموعة من الناشطين في المملكة المتحدة بهدف دعم العمال في المنطقة- مؤتمرًا للتضامن مع السودان في ١٧ يناير ٢٠٢٦؛ شارك فيه ناشطون وأكاديميون وطلاب وأفراد من الجالية السودانية، بغرض وضع استراتيجيات لحملات التضامن مع السودان والسودانيين.

وشمل المؤتمر جلسات افتتاحية حول قضايا الحرب في السودان، انطلاقاً من مفاهيم الثورة والثورة المضادة والإمبريالية، وورش عمل مختلفة حول قضايا النساء والعنف والمقاومة في ظل الأزمة، وقوة الشعوب في الدول المنهارة، واللاجئين، والعنصرية، والنضال من أجل الكرامة، بالإضافة إلى عروض ثقافية وفنية. واختُتِم المؤتمر بجلسة تضامن بعنوان "ضد العنصرية والحرب والدمار"، صدر عنها بيانٌ يحث على وقف الحرب في السودان، ووقف مبيعات الأسلحة التي تذكي أعمال العنف، وكشف الجرائم التي يرتكبها طرفا الحرب ضد

(1) Key Messages and Policy Recommendations from "Sudan - Thinking Peace and Humanitarian Protection from a Civilian Perspective", Heinrich-Böll-Stiftung Horn of Africa, 28 October 2025, Accessed at: 4 March 2026, available at: https://cutt.us/zg3x8

(2) Hiwaraat | Seeing Sudan: Politics Through Art (conference details), 18-20 September 2025, Georgetown University in Qatar, Accessed at: 2 March 2026, available at: https://cutt.us/1Hvwd

(3) Sudanese Scholars Gather to Rethink Peacebuilding Approaches, Chr. Michelsen Institute (CMI), 10 December 2025, Accessed at: 3 March 2026, available at: https://cutt.us/oBSsD

(4) Defining the Crisis in Sudan: Rethinking Pathways to Peace, 26 November 2024, Rift Valley Institute, Accessed at: 1 March 2026, available at: https://cutt.us/DlfzG

المدنيين، ومناهضة أعمال العنصرية ضد السودانيين في المملكة المتحدة، والتواصل مع صناع السياسات والنقابات العمالية والمعنيين بالأزمة؛ من أجل استدامة الاهتمام بالسودان والعمل على إنهاء الحرب[١].

- **مؤتمر "مستقبل الحرب وتداعياتها الإقليمية" (القاهرة - ٢١ يناير ٢٠٢٦)**

عقد مركز "إيجيبشن إنتربرايز" للسياسات والدراسات الاستراتيجية، في ٢١ يناير ٢٠٢٦ بمقر المنتدى الثقافي المصري، حلقة نقاش تخصصية حول مستقبل الحرب في السودان؛ بمشاركة عدد من الأكاديميين والخبراء المصريين في الشؤون الإفريقية، إلى جانب بعض الناشطين السودانيين، وعلى رأسهم د. نبيل أديب من الكتلة الديمقراطية، والصديق المهدي الأمين العام لتحالف" صمود".

وقد تناولت الورشة جذور الأزمة السودانية، ومحددات الرؤية المصرية لها، وما أسمته "الرؤية السودانية للأزمة" التي عبر عنها المشاركون السودانيون. وانتهت الحلقة النقاشية إلى صعوبة وضع سيناريوهات مُحددة للأزمة في ظل المتغيرات المتسارعة والكثيفة التي تشهدها الأحداث، غير أنها أوصت بضرورة وضع مبادئ فوق دستورية، والتحول من المحاصصة إلى البناء، وتفعيل الرؤى الإقليمية لنزع السلاح[٢]. لم تكن المؤتمرات والندوات التي سلف عرضها هي كافة الفعاليات التي عُنيت بالأزمة السودانية أو بأحد أبعادها؛ إذ عُقدت مجموعة من الندوات والمؤتمرات الأخرى، غير أنها كانت أقل زخماً وشهرة وتنظيماً. ومع ذلك، تكشف هذه الفعاليات عن اهتمامات متنوعة بالأزمة والجهات الفاعلة فيها؛ ومنها على سبيل المثال:

١- ندوة بعنوان "الخطر التدميري للإخوان: السودان نموذجاً"، نظمها مركز "تريندز" للبحوث والاستشارات (الإمارات) في ٢٦ مايو ٢٠٢٥؛ وخلصت إلى أن جماعة الإخوان المسلمين هي أصل الأزمات الراهنة في السودان، بعد حكم استمر ثلاثة عقود تسبب في تفتيت النسيج المجتمعي، وإقحام البلاد في صراعات أهلية ما زالت تعاني تبعاتها حتى الآن[٣].

٢- كما أُقيمت مؤتمرات أخرى داخل السودان، أبرزها المؤتمر الدولي الأول بعنوان: "الحرب في السودان وتأثيرها على الأمن والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي"؛ الذي عُقد في مدينة بورتسودان خلال الفترة من ٧ إلى ٩ ديسمبر ٢٠٢٥ بتنظيم من "مركز دراسات وأبحاث القرن الأفريقي". شَهِد المؤتمر عرض ما يقرب من ٦٠ ورقة علمية، ناقشت محاور متعددة شملت: الإصلاح السياسي والأمني والعسكري والاجتماعي، بالإضافة إلى قضايا التنمية الاقتصادية والمستدامة، وإعادة الإعمار، والعلاقات الخارجية[٤].

٣- كما نظمت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي السودانية "المؤتمر الاقتصادي الأول لمواجهة تحديات الحرب" في مدينة بورتسودان، وذلك خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٤. تضمن المؤتمر ست جلسات عمل على مدى يومين، نُوقشت خلالها أوراق علمية متخصصة استعرضت تجارب اقتصادية لدول عدة؛ بهدف صياغة خطط وبرامج تفضي إلى تحقيق استقرار اقتصادي وتعافٍ مستدام في السودان في ظل ظروف الحرب الراهنة[٥]. بالإضافة إلى ذلك، تشير "منصة السودان للمعرفة"[٦] إلى الكثير من المؤتمرات والندوات التي عُقدت حول السودان سواء افتراضية أو حضورية، من بينها

---

(1) Sudan Solidarity Conference 2026 — Full Report, MENA Solidarity Network, 12 February 2026, Accessed at: 7 March 2026, available at: https://cutt.us/eHp6t

(٢) محمد رزق، عبد الرحمن الجمل، تقرير ورشة عمل: مستقبل الحرب في السودان وتداعياتها الإقليمية، مركز إيجيبشن إنتبرايز، ٢١ يناير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/wEywr

(٣) انظر تغطية مقتضبة لهذه الندوة على صفحة فرسان الإمارات، تاريخ الاطلاع: ١ مارس ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Zurgt

(٤) ختام فعاليات المؤتمر الدولي الأول عن الحرب في السودان، أخبار السودان، ١٠ ديسمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٥ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/mTPXK

(٥) السودان يعقد أول مؤتمر اقتصادي لزيادة الإيرادات في زمن الحرب، الجزيرة. نت، ٢١ نوفمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/vLQsB

(6) Conferences, Sudan Knowledge, Accessed at: 3 March 2026, Available at: https://cutt.us/yzFM3

مؤتمرات عن "إعادة بناء الدولة بعد الحرب" و"مؤتمر عالمي لمساندة الشباب السوداني".

وخلاصة ما تقدَّم، أنَّ الندوات الأكاديمية والبحثية والملتقيات السابقة، قد تناولت جوانب متباينة لفهم الأزمة في السودان؛ فمنها ما سعى إلى سبر أغوار الأزمة ووضعها في سياق أوسع يتجاوز محطة أبريل ٢٠٢٣، ليرتبط بفهم الجذور والأطراف، وعملية بناء السلام بين القوى المتباينة منذ خمسة عقود. كما برزت مؤتمرات وندوات أخرى عالجت الأزمة بالنظر إلى قضايا مستقبلية، تتعلق بالمسارات الانتقالية ومراحل ما بعد الصراع، ارتباطاً بالأطر النظرية والتجارب الدولية المختلفة. وأخيراً، ظهر توجهٌ حيويٌّ يتمثل في الحراك (المدني - البحثي/ الأكاديمي - السياسي- الإنساني)؛ الذي قدم فعاليات تهدف إلى تعزيز الصمود المجتمعي، ودعم دور المجتمع المدني والمنظمات الإغاثية في مواجهة الأزمة الإنسانية.

خاتمة:

تكشف المؤتمرات السياسية والرسمية التي عُقدت بغرض حل الأزمة السياسية والإنسانية في السودان، ولم تحقق شيئًا يُذكر من أهدافها، عن مجموعة من الملاحظات والدلالات؛ أولها يرتبط بطبيعة الفاعلين في الأزمة والدول المنخرطة فيها، وعلى رأسها دول جوار مباشر ذات مصلحة أساسية ممثلة في مصر وبدرجة أقل إثيوبيا، ودولة ذات امتداد جغرافي ومصلحة أساسية في استقرار السودان لكونها مطلة على البحر الأحمر الذي يرتبط أمنه بأمن هذه الدول، ممثلة في السعودية، ودولتان فرضتا نفسيهما على خط الأزمة -ليس لهما جوار مباشر ولا امتداد جغرافي- ممثلتين في الإمارات بالدرجة الأولى، والولايات المتحدة.

ومن ثَمَّ، أضحى حلُّ الأزمة مرتبطًا بهذا الرباعي من ناحية، وبالتوافق العربي بين الثلاثي المنضوي تحت هذه الرباعية من ناحية أخرى. ثم تأتي دول أخرى أقل تأثيرًا في مسار الحل، لكنها تفرض حضورها بطرق مختلفة، مثل: كينيا، وفرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، وبدرجة أقل تركيا وقوى إقليمية أخرى.

وثانيها، عكست هذه المؤتمرات وأكدت خارطة الدول المنخرطة والمعنية بالأزمة ودرجات اهتمامها؛ ففي حين عُنيت مصر والسعودية -أساسًا- بالحل السياسي عبر دعم الحوار بين القوى السياسية والقوات المسلحة السودانية، اهتمت الإمارات وكينيا بدعم قوات الدعم السريع، وتأكيد حل الأزمة سياسيًا عبر إخراج البرهان منها. أما الاتحاد الأوروبي والقوى الأوروبية الأساسية، فقد اهتمت بالأزمة من جانبها الإنساني؛ في ظل اقتناعها بأن الحل السياسي لا يمكن تحقيقه في إطار مواقف طرفي الصراع، وعدم استعدادهما للجلوس على طاولة المفاوضات.

وفي بُعدٍ ثالث، أبرزت المؤتمرات -وما صاحبها من إعلانات- رغبة أطرافها وأطراف الأزمة في إثبات الحضور وكسب شرعية المشاركة في صيغة الحل، أكثر من رغبتها في الحل ذاته؛ وليس أدلَّ على ذلك من متابعة الخارجية السودانية لهذه المؤتمرات والتعليق على المدعوين إليها، ورفض أطرافٍ وقبول أخرى؛ رغبةً في نيل الاعتراف بالوجود، دون النظر إلى مدى فاعلية الحل. وبالمثل، يمكن قول الأمر ذاته عن أدوار الإمارات، وكينيا، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية.

وأخيرًا، أدى عدم رغبة طرفي الأزمة في التفاوض المباشر، وقبولهما بتدخل أطرافٍ بعينها في الحل، ثم تعقيب الأطراف الثالثة -دولًا ومنظمات- على آليات الحل والدول المشاركة فيها؛ إلى التساؤل عما إذا كانت هناك نياتٌ حقيقية لوقف الحرب، أم أن الأمر لا يعدو كونه مجرد إظهارٍ لهذه الأطراف بمظهر الراغب في السلام أو الساعي إلى تحقيقه، في ظل التناقض الصارخ بين الرغبة المعلنة والممارسات الفعلية على الأرض[١].

وبناءً عليه، تقدم هذه الملاحظات تفسيرًا لأسباب فشل هذه المؤتمرات -رغم كثرتها- في تحقيق هدف وقف الحرب بصفة

(١) السودان: هل يبدو المشهد متناقضا بين مؤتمرات السلام وحدة المعارك على الأرض؟، بي بي سي عربية، ١٦ يوليو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ فبراير ٢٠٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/a4QUn

عامة، أو بلوغ أهداف إنسانية بصفة خاصة تتمثل في ضمان مرور المساعدات وإيصالها إلى مستحقيها ووقف استهداف المدنيين؛ إذ إن تعدد الأطراف المنخرطة في الأزمة وتعارض مصالحها، إضافةً إلى عدم رغبة فاعلين أساسيين في إنهاء النزاع، جعل من الصعب أن تؤتي هذه المؤتمرات ثمارها، فضلًا عن أن تتمكن من فرض رؤيةٍ محددة على طرفي المعادلة في الداخل السوداني.

وعلى الجانب الآخر، كانت المؤتمرات والندوات الأكاديمية والبحثية أكثر صدقًا في مسعاها لوقف الصراع، وإن كان ذلك بأدواتٍ ووسائل مختلفة؛ إذ لجأت إلى الفن، والمجتمع المدني، والجاليات السودانية في الخارج، والنشر، والتفكير النقدي؛ لا لإعادة إنتاج واقع الأزمة، بل لصياغة واقعٍ جديدٍ يسمح بالتفكير خارج الصناديق السياسية والقوالب الإنسانية التقليدية التي وضعتها الدول والمنظمات الدولية لحل الأزمة في السودان.

وفي المقابل، كشفت تلك الفعاليات -من جانب آخر- عن الاهتمام المدني والبحثي بالأزمة ومصادر إنتاج المعرفة، والتي برزت فيها الدوحة، ونيروبي، وبرلين، وبدرجة أقل لندن، ومصر، وأخيرًا الإمارات؛ فالحراك المعرفي والمدني في العواصم الثلاث الأولى كان أبرز وأنشط من غيره، وأكثر طموحًا للتأثير، ليس فقط في إنتاج المعرفة، بل في التأثير على أرض الواقع عبر تقديم توصيات وتوجيهات لصناع السياسات والمجتمع المدني.

وأخيرًا، يلزمُ التأكيدُ أن هذه المؤتمرات والفعاليات، وإن لم تحقق هدف وقف الحرب أو فرض رؤيتها على طرفي الصراع، فإنها تساعدنا على فهم السياسات المرتبطة بالدول والمجتمعين المدني والأكاديمي، وأبعاد الاهتمام بالأزمات وتناولها على الصعيدين الرسمي السياسي وغير الرسمي (البحثي/ الأكاديمي/ المدني/ المعرفي)، ومدى التكامل والاختلاف فيما بينها. كما تؤكد -من ناحية أخرى- دور الشعوب وإسهامها في فهم مسارات الأزمات وأبعادها المختلفة؛ إذ تكشف هذه الفعاليات أبعادًا أكثر عمقًا وإنسانية، وتسلط الضوء على مظاهر معاناة أخرى، مثل العنصرية وما تتعرض له الجاليات السودانية في الخارج، وهي جوانب -ربما- تغفل عنها المؤتمرات السياسية والإنسانية على مستويات القمة.

عروض كتب

النصب التذكارية والذاكرة في إفريقيا: تأملات في الاستعمار وتفكيكه

مروة يوسف*

مقدمة:

صدر كتاب "النصب التذكارية والذاكرة في إفريقيا: تأملات في الاستعمار وتفكيكه"[1] Monuments and Memory in Africa: Reflections on Coloniality and Decoloniality، في عام ٢٠٢٤. يبحث هذا الكتاب في كتابة التاريخ وأثرها في تشكيل المجتمعات من خلال النظر إلى النصب التذكارية المعرفية من مدخل استعمار الذات (Coloniality of being)، حيث يكون العرق والنوع الاجتماعي هما المبدآن المنظمان لها، واللذان ولّدا وجوديات متمايزة (Differentiated Ontologies)؛ تتراوح ما بين الوجودية الكاملة (للأبيض)، والوجودية الناقصة (للسمر والسود والملونين)، وصولا إلى الوجودية الفارغة (للسكان الأصليين)، تمكن استعمار الذات من الاستمرار بالرغم من الاستقلال السياسي، إلا أن هذا التقسيم ظل يحكم الرؤى المعرفية لكلٍ من الشمال والجنوب والعلاقة بينهما.

يدور الكتاب الذي حرره كل من جون صديق ساني John Sodiq Sanni أستاذ الفلسفة في جنوب إفريقيا و ماداليتسو زيليلو فيري Madalitso Zililo Phiri دكتور النظرية السياسية في جنوب إفريقيا، حول تفكيك الاستعمار في جانبه المعرفي من خلال التركيز على العلاقة بين النصب التذكارية وإعادة تذكر الاستعمار وكيف يمكن توصيفه وفهمه بعد مرور ما يقرب من سبعين عامًا، وعليه فهذا الكتاب يُركز على الأسئلة الآتية:

١- ما هي النصب التذكارية، وماذا مثلت خلال الفترتين الاستعمارية وما بعد الاستعمارية؟

٢- ما هي طبيعة الذكريات التي تُثيرها هذه النصب في عالم اليوم؟

٣- ما الذي قد يتطلبه تفكيك الاستعمار عن النصب والجغرافيا التاريخية؟

٤- هل يمكن للطبقات الدنيا الملونة في الحداثة الاستعمارية أن تستمر في التعايش دون مستقبل متحرر من الاستعمار؟

٥- هل يجب أن تصيغ حركات الحرية والتحرر السوداء لغةً جديدة لفهم الأنماط المعاصرة للاستعمار والهيمنة؟

إن هذه الأسئلة لا تكتفي بالنظر إلى الماضي، بل تشتبك معه بطرقٍ تُشير إلى الحاضر، وتُوضح كيف يتحدانا هذا الحاضر لاستشراف واقع متحرر من الاستعمار.

- **منهجية الكتاب:**

يعتمد هذا الكتاب على **مقاربةٍ بينية عابرة للتخصصات**، حيث يجمع بين الفلسفة وعلم الاجتماع التاريخي والسياسة والأدب لدراسة خطاب النصب التذكارية والذاكرة؛ **إذ يُركز الكتاب على تحليل النصب التذكارية كرموزٍ تاريخية وثقافية استُخدمت لفرض القمع والهيمنة في الحقب الاستعمارية، وكيفية إعادة قراءتها من أجل إعادة تشكيل المستقبل.** ويصب كل ما سبق في حقل الدراسات ما بعد الكولونيالية في محاولةٍ لتفكيك المعرفة الاستعمارية وأثرها في قراءة التاريخ وأحداثه ومعانيه وعلاقة المجتمعات به، وكيف يُمكن إعادة النظر في الأحداث التاريخية وإعادة كتابتها لتحرير المجتمعات من الأسر المعرفي الغربي.

يُحاول الكتاب تقديم ما سبق من خلال **ثمانية فصول**:

---

* باحثة في مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(1) John Sodiq Sanni and Madalitso Zililo Phiri (eds), Monuments and Memory in Africa: Reflections on Coloniality and Decoloniality, Routledge, 2024.

الفصل الأول: أيديولوجيا الإبادة المعرفية، الفصل الثاني: التفضيل العرقي(جينوفيليا) - ومواقع الأصول العرقية في كيب تاون، الفصل الثالث: النصب التذكارية والاختفاء: استعادة المساحات من الاستعلاء الاستعماري، الفصل الرابع: خلافات مُستعصية: جدل التماثيل وخطاب العدالة الانتقالي، الفصل الخامس: التحولات في النصب التذكارية واستحضار المعنى، الفصل السادس: النصب التذكارية (المستحيلة /الممكنة): "غوكوراهوندي" وسياسات التذكير في زيمبابوي، الفصل السابع: الإرث الاستعماري ونظام الفصل العنصري (الأبارتهايد): التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في جنوب إفريقيا، الفصل الثامن: تدمير النصب التذكارية التاريخية وخطر تجميل التاريخ.

- **مضامين الكتاب:**

الفصل الأول- أيديولوجيا الإبادة المعرفية

كتب هذا الفصل الأكاديمي ماداليتسو ز. فيري (Madalitso Zililo Phiri)، وهو باحث مالاوي الجنسية، متخصص في الدراسات التنموية والعلوم السياسية، يعمل باحثًا في معهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية (ISER) بجامعة رودس، وينتمي "فيري" إلى المدرسة النقدية التي تدعو إلى "إنهاء الاستعمار المعرفي".

يهدف هذا الفصل إلى إثارة إشكالية تحرير الفكر في القارة الإفريقية من خلال التفاعل مع الفكر الراديكالي الأسود، والإجابة عن تساؤل ماذا يحدث لجماعةٍ بشرية عندما تتلاشى الذاكرة والمعرفة معًا؟ إن القول بأن المعرفة كانت مستعمرة، وعنيفة، ومركزية أوروبية، وبالتالي عنصرية ليس أمرًا جديدًا، فقد تناولها العديد من المفكرين أبرزهم محمود ممداني، إلا إن ما يُحاول الكتاب طرحه هو رؤى المفكرين السود الراديكاليين في القرن العشرين لإنتاج بيئات معرفية تحررية تتجاوز تجريد الإنسان من إنسانيته ووحشية المعرفة الاستعمارية، وصولا إلى تحقيق مفهوم "الإنسان الجديد".

فلقد تورطت العلوم الاجتماعية الغربية في مشروع العنف الاستعماري، ونظام المعرفة الهرمي العالمي الذي وصل إلى حد التشكيك في الإسهامات المعرفية لأولئك المصنفين عرقيًا كـ "سود". حيث كانت جميع العلوم الاجتماعية والإنسانية غربية من الأنثروبولوجيا والتاريخ وعلم الاجتماع والدراسات الثقافية /الإقليمية إلى اللاهوت والفلسفة والعلوم السياسية، وهي علوم بُنيت على سيادة الأبيض وتراتبية الأعراق. وفضلا عن الدافع الاقتصادي للاستعمار، كانت هناك بنية استعمارية أنتجت مجتمعات وثقافات وبشر مهمشين؛ وعليه يحاول هذا الفصل الإجابة عن مجموعة من الأسئلة:

السؤال الأول: ماهي الإبادة المعرفية؟ فهي بناء أوروبي جرى تبريره من خلال الاستعمار، وعرقنة المعرفة بوصفها "بيضاء"، وأنتجت تراتبيات جغرافية وسياسية ومعرفية عالمية. لم تنجح الإبادة المعرفية فقط في الاستهانة بالقارة الإفريقية ومعارفها ضمن الحداثة الرأسمالية مما أدى إلى ظهور اقتصاد سياسي عالمي هرمي وعرقي، بل إن بزوغ الحداثة الاستعمارية نفسها قد تحقق عبر أيديولوجيا إبادة المعرفة، التي بررت تشويه وسرقة وفصل الأفارقة عن الثورات المعرفية المركزية الأوروبية، وكذلك عن ذاكرتهم وبيئاتهم المعرفية.

فماذا يعني مصطلح "إبادة المعرفة" (Epistemicide)؟ إنه يعني إبادةً للمعارف وطرق المعرفة. وبالنسبة للأفارقة، تحقق ذلك من خلال إرساء المركزية الأوروبية عبر الوجود والمعرفة؛ حيث كانت الدونية المعرفية حجةً جوهرية استُخدمت للادعاء بالدونية الاجتماعية البيولوجية، أي أنها شملت الاستعلاء إزاء الإنتاج المعرفي لكل ما هو غير غربي وكذلك البشر واعتبارهم بشر درجة ثانية أو "متخلفين". يطرح الكاتب أحد الأمثلة على إبادة المعرفة بأن العلوم الاجتماعية اعتبرت أن المجتمعات الإفريقية مجتمعات قبلية، تلك الرؤية لم توثر فقط في كيفية دراسة المجتمعات الإفريقية على تنوعها، بل حجمت طرح أي افتراضات أخرى أو زوايا مختلفة للنظر إلى تلك المجتمعات. حيث أصبحت إفريقيا باعتبارها حيز معرفي لا يُنظر إليها إلا من خلال القبلية والعرق، ويُرجح الكاتب أن مؤسس تلك الرؤى الغربية هو كانط باعتباره أحد الأعمدة التي تأسست عليها

المركزية الغربية.

السؤال الثاني: وهو سؤال إبادة المعرفة والدولة القومية، ولقد عالج هذا القسم إشكالية دور الدولة القومية في إفريقيا كأداةٍ لتنفيذ "إبادة المعرفة" والإمبريالية الثقافية، حيث تم محو المعارف واللغات المحلية لصالح النماذج الغربية المهيمنة. فظهر سؤال غاية في الأهمية للدول المستعمرة، ألا وهو كيف يمكن المحافظة على المكاسب الاستعمارية فيما بعد استقلال المستعمرات؟

فالمعرفة والسلطة ظلتا منظمتين دومًا عبر حدود الأنظمة الثقافية الاستعمارية التي تُعبر عن نفسها من خلال الدولة القومية، فالبناء التاريخي للدولة القومية أثبت أنها الأداة التي ارتُكبت في إطارها جريمة إبادة المعرفة. فقد أشار النقديون أن الدولة القومية ليست مجرد نظام سياسي، بل "وعاء" لفرض ثقافة ولغة واحدة وتهميش الثقافات الأخرى (إبادة المعرفة) كمعيارٍ للمواطنة، بما يؤدي لمحو لغات ومعارف الأقليات أو الشعوب المستعمرة. واتصالا بما سبق، صك النقديون مصطلح "استقلال الأعلام"، وهو مصطلح تهكمي يُشير إلى أن الدول نالت استقلالا صوريًا (مجرد رفع علم جديد) بينما ظلت التبعية المعرفية والثقافية للاستعمار.

السؤال الثالث: ويدور حول مضمون التفكير في العلوم الإنسانية والاجتماعية بوصفها "صناعة عالم" في أنحاء إفريقيا؛ ذلك أن العلوم الإنسانية والاجتماعية الحالية أُنتجت ضمن نطاقات العنف الاستعماري، وأسست لمغالطة أن الحضارات الأخرى كانت حضارات منغلقة على ذاتها خاصة الحضارة في إفريقيا. وعليه، فإن تفكيك الاستعمار (Decolonization) يهدف إلى تغيير نظام العالم من خلال تفكيك الجيوسياسات المعرفية، ومن ثم يهدف إلى وضع إفريقيا المحررة كمركز للإمكانيات الإدراكية لإنتاج إنسانية جديدة.

وقد حاول العديد من المفكرين الأفارقة مثل فانون وسيمي وسنجور وديوب الإجابة عن سؤال: كيف يمكن تفكيك الاستعمار خاصةً الاستعمار المعرفي؟ وفي هذا الإطار، انقسموا إلى اتجاهين: ركز **الاتجاه الأول** على الفن والفلسفة والخطاب الحضاري، من خلال مركزية الأصول السوداء للحضارة الفرعونية لإعادة تشكيل الذاكرة. أما **الاتجاه الثاني**، فركز على اللغة وكيفية إنتاج الأدب من خلال اللغات الإفريقية وليس اللغات الأوروبية الست الحديثة /الاستعمارية: الإيطالية، والإسبانية، والبرتغالية (التي هيمنت خلال عصر النهضة)، والألمانية، والإنجليزية، والفرنسية (التي هيمنت منذ عصر التنوير). وما يزال الاتجاهان يُحركان ويقسمان النقاشات العامة والأكاديمية للتغلب على الإبادة المعرفية، ويسعى كل موقف منهما نحو نُظمٍ معرفية تتحدى هذه الإبادة مع الاعتراف بالقيود الاستعمارية.

خلصت الإبادة المعرفية التي مورست ضد القارة الإفريقية إلى أنها فضاء معرفي جامد لم يُسهم في الحضارة الإنسانية، وعليها إذن أن تتبع المركزية الأوروبية للخلاص من ذلك الجمود، ظلت هذه هي الحجة الأساسية للاستعمار ولسياسات ما بعد الاستعمار، واستخدمت أدوات عدة منها علوم مزيفة مثل الأنثروبولوجيا الاستعمارية التي ركزت على تحليل متحيز للصفات الجسدية، وفصلت شمال إفريقيا عن إفريقيا جنوب الصحراء باعتبارهما فضاءين منفصلين لا تلاقح فكري ومعرفي بينهما. ذلك دون اعتراف بالاندماج والتلاقح والارتباط بين الحضارة الفرعونية وباقي إفريقيا، أو بأثر الحضارة الإسلامية على مسار التاريخ الإفريقي وصعود ممالك وسقوطها. وقد كانت الأداة الثالثة للإبادة المعرفية هي الدولة القومية التي أعادت تشكيل المجتمع بلغةٍ وثقافةٍ مغايرة للمجتمعات الإفريقية، وعليه فإن وضع الإبادة المعرفية يستدعي نظرة مغايرة للتاريخ والاستعمار والعلاقة بينهما.

الفصل الثاني- التفضيل العرقي (جينوفيليا) - وموقع الأصول العرقية في كيب تاون

كاتب هذا الفصل هو فاضل مرادي (Fazil Moradi)، وهو أكاديمي عراقي وباحث بارز في مجالات الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع، يُركز في دراساته على قضايا الإبادة الجماعية، والعنف السياسي، والذاكرة، والعدالة.

يبدأ الكاتب الفصل بالتأكيد على ما يتعلق بفهم

الإمبراطوريات الإسبانية والفرنسية والبريطانية والهولندية على أنها شبكات حكمت العالم الجديد (الأمريكتين) وإفريقيا وآسيا من خلال ممارساتٍ تدميرية وإبادة مُنظمة، حيث كانت شبكات العنف الاستعماري متشابكة مع معرفة استعمارية -إمبريالية تهدف إلى استدامة الاستعمار إلى ما لا نهاية.

يُركز الكاتب في هذا الفصل على كيفية ترسيخ الاستعلاء العرقي من خلال النصب التذكارية والمتاحف التي تستعرض رؤية متحيزة للتاريخ، حيث يدرس الباحث نماذج من النصب التذكارية والمتاحف في كيب تاون في جنوب إفريقيا التي تؤكد على الهوية العرقية، وهي ذاكرة لم تنشأ ولم تُصنع أبدًا في جنوب إفريقيا غير العرقية، إنما هي تحول كل مواطن في جنوب إفريقيا إلى موقع عرقي، وتضعه بين الماضي والمستقبل في علاقةٍ مستمرة مع الاستعمار والأبارتهايد القائمين على التراتبية العرقية و"سيادة البيض"، ذلك بما يحمي تاريخ وذاكرة وهوية الاستعلاء الأبيض حتى لو أعلنت تلك النصب والمتاحف أن ما سبق فترة تاريخية قد انتهت.

فقد تحولت جنوب إفريقيا في ظل نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد) إلى نموذجٍ يُؤكد ضرورة الثورة الإبستمولوجية المعرفية لتحقيق الثورة السياسية؛ حيث أدى نشر المعرفة حول عنف دولة الفصل العنصري (الأبارتهايد) إلى تحويل الأسئلة المتعلقة بما يعنيه أن تكون إنسانًا، وكيفية العيش معًا، وكيف تتحول حياة الفرد أو الإنسان إلى أفعالٍ جماعية من التضامن العابر للحدود، أو كيفية ترجمة المسؤولية الأخلاقية إلى ضرورات سياسية عالمية؛ إن هذه الروابط والحركات قد زعزعت العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية الراسخة بين دولة الأبارتهايد وباقي العالم.

الفصل الثالث- النصب التذكارية والاختفاء: استعادة المساحات من الاستعلاء الاستعماري

كاتب هذا الفصل هو جون صادق ساني (John S. Sanni)، هو أكاديمي نيجيري وباحث بارز يشغل حاليًا منصب أستاذ محاضر أول في قسم الفلسفة بجامعة بريتوريا في جنوب إفريقيا.

يؤكد الكاتب أن النصب التذكارية، بأشكالها الحالية والتاريخية، لها تبعات مباشرة على المجال العام. وما تقرر الدولة فعله تجاهها قد يُسهم في إنهاء استعمار ذلك المجال، ولكنه أيضًا ينطوي على خطر نسيان محتمل من خلال تطهير التاريخ؛ فالنصب التذكارية ليست مجرد رموز منفصلة عن المجالات السياسية والاجتماعية، حيث إنها تُجسد الماضي بطرق تتحدى الحاضر، وتتحدى كيفية صياغة النظرات والأسئلة والمخاوف والتصورات التاريخية في وقتنا الراهن. إن المواقف تجاه النصب التذكارية تتجاوز مجرد الرغبة في الحفاظ عليها أو تدميرها؛ فهي تُقدم سرديات تتطلب تفكيرًا نقديًا في الفضاءات والرموز وتداعياتها على فهم الواقع السوسيولوجي والاقتصادي في المجتمعات. بعبارةٍ أخرى، ليست النصب التذكارية مجرد تماثيل ومتاحف؛ بل هي كيانات مشحونة معرفيًا تمتد في علاقة ثلاثية من الماضي إلى المستقبل.

وعليه، يُركز هذا الفصل على التحليل النقدي للنصب التذكارية التاريخية من منظور "الظهور والخفاء"، والكشف عن نزعة التعالي للاستعمار واستعراضه للقوة والسيطرة والهيمنة من خلال النصب التذكارية، لإضفاء شرعية على تغييب السكان الأصليين (جعلهم غير مرئيين). ويُطالب الكاتب بفهم النصب التذكارية بما يتجاوز حالتها المرئية، مقترحًا أن الطريق لإعادة كتابة التاريخ والالتزام بالذاكرة -أملا في إنهاء الاستعمار- يتطلب التزامًا ليس تجاه التماثيل فحسب، بل تجاه مجالات التعالي الاستعماري أيضًا. ويقوم الكاتب بذلك من خلال عرض لبعض النصب الاستعمارية في دول إفريقية مختلفة، وكيف تُجسد هذه النصب مفاهيم التعالي، هذا مع التأكيد على أن النصب الاستعمارية تُروج لأيديولوجيات الظهور والخفاء؛ حيث يُفهم الظهور هنا كونه تصورًا للوجود يمنح الاستعلاء، بينما يُفهم الخفاء كشكلٍ من أشكال الدونية المفروضة على مجموعة معينة من الناس أو التي تتبناها تلك المجموعة.

الفصل الرابع- خلافات مستعصية: جدل التماثيل وخطاب العدالة الانتقالي

كاتبة هذا الفصل هي كيوليبوجيل مبيبي (Keolebogile

Mbebe)، وهي أكاديمية وباحثة بارزة من جنوب إفريقيا، تشغل منصب أستاذة محاضرة في قسم الفلسفة بجامعة بريتوريا.

ترى الكاتبة إن هدف هذا الفصل هو المحاججة بأن خطاب العدالة الانتقالية عاجز تمامًا عن تقديم حل للجدل الدائر في جنوب إفريقيا حول علاقة النصب التذكارية لشخصيات استعمارية مثيرة للجدل بسلامة وتماسك المجتمع؛ لأنه يُمثل موقعًا للنزاع المفاهيمي الذي يُوضح الخلاف بين المساومة والإجماع في المجتمع الجنوب إفريقي.

وعليه، تقوم الكاتبة بتفصيل طبيعة ووظيفة النصب التذكارية، كالتماثيل مثلا، ومناقشتها من حيث طبيعتها الجمالية والسياسية ثم تشرح كيفية تجلي الجدل حول التماثيل في الديمقراطيات الليبرالية؛ مع عرض المنطق والخطوط العريضة للحجج المؤيدة لإزالة هذه الأنواع من التماثيل أو الحفاظ عليها؛ بعد ذلك، تُبين كيف يعكس هذا الجدل ما يدور في ميدان العدالة الانتقالية، وذلك من خلال مناقشة فلسفة هذا الميدان وآلياته؛ وتنتهي بتوضيح أوجه القصور في خطاب العدالة الانتقالية والجدل حول أثر مثل هذه التماثيل في تحقيق عدالة حقيقية للمواطنين.

الفصل الخامس- التحولات في النصب التذكارية واستحضار المعنى

كاتبة هذا الفصل هي مينكا وورمان (Minka Woermann)، هي أكاديمية وباحثة بارزة من جنوب إفريقيا، تشغل منصب أستاذة مشاركة في قسم الفلسفة بجامعة ستيلينبوش.

تؤكد الكاتبة في هذا الفصل بأن معنى أي أثر رمزي لا يمكن استيعابه بشكلٍ صحيح دون مراعاة الإطار الفلسفي لإنتاجه، وبُعده الزمني، وسياقه المحيط، وتُضيف بأن تدمير الآثار الاستعمارية وآثار الأبارتهايد لا يعني بالضرورة تخريبًا (أي طمس قوتها الدلالية)، بل يمكن بدلا من ذلك أن يفتح فضاءً لإعادة التفكير في الماضي بطرق تخدم المشروع المناهض للاستعمار، وتستكشف الطبيعة السياسية والفلسفية للتدخل، ودور الفنان -الناشط، والشروط التي تجعل التدخل مبررًا.

وترفق الكاتبة الفصل بموجزٍ حول أخلاقيات الاشتباك مع التاريخ والسياسة، مع التطلع نحو المستقبل، كل ذلك من أجل تحفيز التفكير في القوة الدلالية للنصب التذكارية، وطبيعة التدمير، والظروف والوسائل المناسبة للتدخل.

الفصل السادس- النصب التذكارية (المستحيلة /الممكنة): "غوكوراهوندي" وسياسات التذكير في زيمبابوي

كاتب هذا الفصل هو جيبسون نكوبي (Gibson Ncube)، وهو أكاديمي وباحث بارز من زيمبابوي، يشغل حاليًا منصب محاضر أول في قسم اللغات الأجنبية الحديثة بجامعة ستيلينبوش (Stellenbosch University) في جنوب إفريقيا.

ينطلق الكاتب من شرح أحداث مذبحة "غوكوراهوندي" في زيمبابوي؛ حيث قتل اللواء الخامس أكثر من ٢٠,٠٠٠ شخصًا بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٧، وأُصيب كثيرون غيرهم بإعاقاتٍ جسدية ونفسية. وقد عُرفت هذه الإبادة الجماعية باسم "غوكوراهوندي" (Gukurahundi)، وهي مصطلح بلغة "الشونا" يعني "الأمطار الأولى التي تجرف القش قبل الربيع"، ونُفذت تلك المذبحة لقمع معارضة موجابي في المقاطعات الجنوبية من "ماتابيليلاند" وكذلك في "ميدلاندز". وللتعامل مع هذا التمرد، أرسلت الحكومة إلى المناطق الجنوبية من البلاد جيشًا "بريتوريًا" (حرس خاص) درّبته كوريا الشمالية.

ومن أجل فرض نسيان المذبحة على الشعب، شجعت الحكومة "النسيان الجماعي" لأحداث "غوكوراهوندي"، بل أصبح تذكرها أو إحياء ذكراها أمرًا شبه مُجرّم. ومن خلال الترويج لرواية وطنية (قومية) كبرى قائمة على الوحدة، اعتبرت الدولة أي أفكار تحيد عن هذه الرواية "مناهضة للثورة". وكان نقاش قضية "غوكوراهوندي" أحد تلك الأفكار التي اعتُبرت متعارضة مع الرغبة الوطنية في الوحدة؛ وبالإضافة إلى منع النقاش العلني حولها، قامت الدولة أيضًا بفرض رقابة وحظر على الأعمال الفنية التي تُجسد تلك الإبادة.

إضافةً إلى فرض "النسيان الجماعي" ومنع إحياء الذكرى، لم تسمح الدولة أيضًا بإقامة النصب التذكارية. ويُحلل الكاتب

في هذا الفصل ما يتصل باللوحات التذكارية التي دُمرت حتى لا يتذكر أحد تلك المذبحة، من خلال فحص الكيفية التي جعلت بها الدولة في زيمبابوي تذكر إبادة "غوكوراهوندي" أو إحياء ذكراها أمرًا مستحيلا، وفي المقابل شرح الطرق الإبداعية التي تمكن من خلالها الزيمبابويون من تذكر الإبادة وإحياء ذكراها بطريقة تتحدى ثقافة الصمت والنسيان التي تدعمها وتغرسها الحكومات.

الفصل السابع- الإرث الاستعماري ونظام الفصل العنصري (الأبارتهايد): التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في جنوب إفريقيا:

كاتب هذا الفصل هو فرانك أراغبونفوه أبوميري (Frank Aragbonfoh Abumere)، هو فيلسوف وعالم سياسة نيجيري الأصل، يعمل حاليًا كأستاذ مساعد زائر في جامعة كلارك أتلانتا بالولايات المتحدة، وهو زميل في "مدرسة أبوجا للفكر الاجتماعي والسياسي" بنيجيريا.

يتناول هذا الفصل نظام الفصل العنصري (Apartheid) في جنوب إفريقيا الذي خصص الأراضي الصالحة للزراعة للبيض، والأراضي القاحلة للسود. وبالإضافة إلى ذلك، كان البيض يتمتعون بحرية التنقل والعيش في أماكن أفضل اقتصاديًا، في الوقت الذي كان السود يفتقرون لهذه الحرية ولا يُمكنهم العيش في تلك المناطق. وعلى الرغم من نهاية نظام الأبارتهيد في جنوب إفريقيا، إلا إن المميزات والنظم الفرعية التي أنشأها ظلت قائمة حيث ما زال البيض في وضعٍ أفضل، بينما السود في وضعٍ أسوأ.

ينتقل الفصل إلى دراسة تطبيق نظرية "الحدية" (limitarianism[1]) لروبينز على جنوب إفريقيا، حيث يقوم الكاتب بفحصها عبر ثلاثة مستويات، الأول، عرض النظرية والحجج التي استندت إليها لتبريرها. بينما ناقش المستوى الثاني الاعتراضات التي أُثيرت ضد النظرية وكيف تم دحضها بنجاح، وتناول المستوى الثالث ما يراه الكاتب من إشكالياتٍ في النظرية وكيفية التفاعل معها.

الفصل الثامن- تدمير النصب التذكارية التاريخية وخطر تجميل التاريخ:

كاتب هذا الفصل هو جون صادق ساني (John S. Sanni)، أكاديمي نيجيري وباحث بارز يشغل حاليًا منصب أستاذ محاضر أول في قسم الفلسفة بجامعة بريتوريا في جنوب إفريقيا.

يطرح هذا الفصل سؤال غاية في الأهمية، وهو هل يمكن إعادة تذكر الماضي بشكلٍ مختلف إذا تم تدمير النصب التذكارية؟ هذا لا سيما مع وجود سوابق لتدمير النصب التذكارية الخاصة بالشخصيات الاستعمارية، حيث يُبرر هذا التدمير بالرغبة في إبادة وتحدي واستئصال وقمع الارتباطات الأيديولوجية والعاطفية التي غالبًا ما ترتبط بهذه المعالم التاريخية. ويرى الكاتب أن النصب التذكارية تنقل شخصيات وأحداثًا تاريخية متنوعة تربط بين الناس أو تُفرق بينهم؛ وتعد الذكريات التي تُثيرها هذه النصب عناصر يجب أخذها في الاعتبار عند النظر إلى الدور الرمزي لها في كل مجتمع، وإن فصل هذه الأبعاد المهمة يعني تقويض الأدوار الجوهرية التي تلعبها المعالم التذكارية.

يطرح الكاتب فكرة مفادها أن تدمير النصب التذكارية التاريخية يُعد انتهاكًا؛ لأنها مخاطرة بخلق رؤى جديدة للتاريخ من خلال المحاولة المفترضة لتطهيره عبر هدم هذه المعالم. ويُقدم الكاتب تحليل لعمليات التدمير الأخيرة للمعالم التاريخية، ثم يُقدم عناية خاصة لتدمير تمثال "رودس[2]" في جامعة رودس بجنوب إفريقيا؛ لينتقل لمناقشة مدى معقولية

(١) تعتمد نظرية "الحدية" (Limitarianism) التي صاغتها الفيلسوفة إنغريد روبينز (Ingrid Robeyns) على فكرة مركزية وهي: "ليس من الجائز أخلاقيًا أن يكون المرء فاحش الثراء، ولتفادي ذلك تقترح النظرية فرض ثلاثة آليات وهي: ١- ضرائب تصاعدية تصل إلى ١٠٠٪ على الدخل الذي يتجاوز حدًا معينًا. ٢- ضرائب مرتفعة على الميراث لمنع تراكم الثروات عبر الأجيال. ٣- تحديد سقف للأجور داخل المؤسسات.

(٢) سيسيل رودس (Cecil Rhodes)، وهو أحد أبرز وجوه الاستعمار البريطاني في القارة الأفريقية، وكان مؤمنا بالتفوق والاستعلاء للعرق الأبيض على باقي الأعراق.

الرأي القائل بأن تدمير النصب التاريخية هو انتهاك للارتباط البشري بالروايات التاريخية.

خاتمة:

يُقدم الكتاب فكرًا إفريقيًا من منطلق دراسات تفكيك الاستعمار من أجل فهم منظومات الاستعمار المعرفي الذي ما زال يُهيمن على مسارات وإنتاج المعرفة العالمية، ويطرح أسئلة غاية في الأهمية حول ارتباط الذاكرة بالمعرفة وإنتاجها من خلال النظر في النصب التذكارية في أنحاء إفريقيا، خاصةً في جنوب إفريقيا، وأثرها على التاريخ وإعادة قراءته.

وطرح الكتاب رؤى نقدية للمركزية المعرفية المتعالية على المراكز المعرفية الأخرى والثقافات المتنوعة، كما يُقدم الكتاب رؤيةً مغايرة لشكل إفريقيا فيرفض التقسيم الاستعماري بين شمال إفريقيا وجنوبها والفصل بين الإسلام والمعارف الإفريقية، ويعتبر أن الإسلام أحد أهم الروافد المعرفية الإفريقية وجزء أصيل منها على عكس الاستعمار، وقد أكد على ذلك بشكلٍ خاص الفصل الأول المتعلق بالإبادة المعرفية.

يُمثل الكتاب رؤية حيوية غاية في الأهمية بالنسبة لعالمنا العربي والإسلامي على عدة أصعدة، الأول على الصعيد الاجتماعي السياسي الثقافي في ظل الإبادة الإسرائيلية وتبعاتها وكيف يمكن أن نتعامل معها، والحذر من مساحات إبادة معرفية تُمارسها إسرائيل وكيفية حماية التاريخ وكتابته من تلك الممارسات.

الصعيد الثاني على المستوى العلمي في كتابة التاريخ والرموز المستخدمة وعلاقتها بتشكيل الذاكرات الجماعية عن الأحداث، وكيفية النظر برؤى نقدية للسرديات المحيطة وكيفية تفكيكها وإعادة كتابة التاريخ دون أي محاولات تطهيرية تنفي عن التاريخ أحداثه وإشكالياته.

سردية النهوض الأفريقي: رؤى متغيرة

مروة يوسف*

مقدمة:

صدر كتاب سردية النهوض الأفريقي: رؤى متغيرة[1] (The Narrative of Africa Rising: Changing Perspectives) في ٢٠٢٤، يهدف هذا الكتاب إلى تقييم خطاب نهوض أفريقيا (Africa Rising)؛ وهو مصطلح يُشير إلى التحول من حالة التشاؤم الأفريقي (Afro-pessimism) التي هيمنتْ على الفترة من الثمانينيات وحتى مطلع الألفية الثانية، نحو تبنِّي رؤية أكثر تفاؤلًا. فبينما استفاضت الأطروحات سابقًا -قبل ما يزيد قليلًا عن عقدين- في الحديث عن القارة الفاقدة للأمل، باتت أفريقيا تُصنف اليوم لدى الكثيرين بوصفها بيئة خصبة للفرص الاقتصادية، والحوكمة الديمقراطية، وتنامي الانخراط الدولي، والتحول الاجتماعي، فضلًا عن انتعاش مجالات الفنون والآداب والعلوم، حيث يستعرض هذا الكتاب تداعيات سردية نهوض أفريقيا وانعكاساتها على الأفارقة في القارة، وفي دول الشتات، وعلى المجتمع الدولي بأسره.

حَرَّرَ هذا الكتاب كلٌّ من دارلينجتينا كي إيسياكا (Darlingtina K. Esiaka) وهي باحثة وأكاديمية تشغل حاليًّا منصب أستاذ مساعد في قسم العلوم السلوكية في كلية الطب بجامعة كنتاكي. وجامين م. أبيدوجون (Jamaine M. Abidogun) وهي باحثة أمريكية بارزة وأستاذة متفرغة في قسم التاريخ بجامعة ميزوري الحكومية.

- **منهجية الكتاب:**

إن سردية نهوض أفريقيا تتمحور حول فكرة مفادها أن زمن أفريقيا قد حان، وأن القارة تشرع في مرحلة تاريخية مغايرة جذريًّا وأكثر ازدهارًا؛ وتستند هذه السردية في جوهرها إلى الإيمان بقدرة السياسات الاقتصادية الليبرالية، وريادة الأعمال، والتجارة الحرة على تحفيز النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية الاجتماعية. كما يشير هذا التوجُّه إلى دور انتشار الديمقراطية في تعزيز الحوكمة الرشيدة، فضلًا عن رصد مؤشِّرات المركزية الأفريقية (Afrocentric) التي تؤكد تنامي نفوذ الأفكار الثقافية والفلسفية والدينية الأفريقية، وأن القارة تشكِّل وجهة جاذبة للاستثمار.

وبالرغم من انتشار هذه السردية في الإعلام والأوساط المالية العالمية فإنها تواجه انتقادات عدَّة أهمها أنها تُعَدُّ تكالبًا من نوع جديد على القارة، خاصة أن تلك السردية تُعيد تكريس نفس الأنماط والمنظومات التي أنتجها الاستعمار وما بعده من تبعية للدول الاستعمارية القديمة، ولكن بقوى قديمة جديدة كالولايات المتحدة والصين، وعليه يطرح الكتاب تساؤلًا في غاية الأهمية: هل سردية النهوض الأفريقي نوع من أنواع الوهم الجديد؟

واتصالًا بما سبق، فإن الكتاب يطرح من تخصُّصات متنوِّعة، تحليلات نوعية لسرديَّة نهوض أفريقيا، حيث يسلِّط كلُّ فصل الضوءَ على خصوصيات هذه السردية وتداعياتها على الأفارقة في الداخل وفي دول الشتات. ويُشير الكتاب إلى أن أفريقيا قد تكون ناهضةً بالفعل، إلا أن هذا الصعود تحجبه موجاتٌ من الفساد، وسوء إدارة الأموال، والنهب، وغياب واضح للمسؤولية تجاه المواطنين؛ وهي العوامل التي تشكِّل حجرَ عثرةٍ أمام التنمية الأفريقية، وذلك من خلال سبعة فصول؛ الفصل الأول: صعود جمهورية الكونغو الديمقراطية؟ دراسة حالة لاستكشاف سردية نهوض أفريقيا. الفصل الثاني: السلطة البرلمانية في شرق أفريقيا الجديدة. الفصل الثالث: الإرهاب والعنف الإثني في شمال غرب أفريقيا: التطورات الأخيرة على

---

* باحثة في مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(1) Darlingtina K. Esiaka and Jamaine Abidogun. The Narrative of Africa Rising: Changing Perspectives. London: Lexington Books, 2024.

طول محور مالي-ليبيا. الفصل الرابع: تطور النفوذ السياسي للمجتمع المسلم في بوغاندا من ١٨٤٤ إلى١٩٠٠. الفصل الخامس: تجسيد الوقار الأنثوي: تحليل خزانة ملابس تجمع بين طُرز المالينكي والإسلامية والغربية في غينيا. الفصل السادس: استكشاف التصورات والتوافقات بين الأجيال حول الدعم الاجتماعي في نيجيريا. الفصل السابع: أبي جيه. بي. ديسمور في كلية المعلمين بجامعة كولومبيا، ١٩٣٥-١٩٣٦: المحفز للغياب السياسي والمنفى، بحث قيد الإنجاز.

- **مضمون الكتاب:**

١- الفصل الأول: صعود جمهورية الكونغو الديمقراطية؟ دراسة حالة لاستكشاف سردية نهوض أفريقيا

كاتبة هذا الفصل هي آشلي إي. لينويبر (Ashley E. Leinweber) هي باحثة وأكاديمية أمريكية تشغل حاليًّا منصب أستاذ مشارك في قسم العلوم السياسية والفلسفة في جامعة ميزوري الحكومية.

تحاول الكاتبة فهم خطابات النهوض الأفريقي في ظل دراسة حالة دولة الكونغو الديمقراطية، وتتساءل: هل هذا الخطاب له وزن حقيقي في حياة المواطنين في الكونغو؟ في البداية تؤكِّد الكاتبة في الفصل على أن هناك تحسُّنًا مستمرًّا في مؤشِّرات التنمية، فمنذ عام ٢٠٠٠، أصبحت "نهضة أفريقيا" سردية بارزة في الحديث عن القارة، ويرجع ذلك في الغالب إلى النمو الاقتصادي السريع؛ حيث تضاعفت التجارة الخارجية لأفريقيا أربع مرات تقريبًا بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥ كما تضاعف ناتجها المحلي الإجمالي (GDP) أربع مرات من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٧؛ وذلك يرجع لعددٍ من الأسباب؛ منها: ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وتخفيف ديون القارة، وتراجع حدَّة النزاعات، وظهور شركاء تجاريين جدد. ففي عام ٢٠٠١، بدأت دول «بريكس» (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا) في إبداء اهتمام متزايد بالاقتصادات الأفريقية؛ وفي الواقع، أصبحت الصين في عام ٢٠٠٩ أكبر شريك تجاري للقارة، بديلةً للولايات المتحدة.

وعلى الرغم من أن الكونغو تنطبق عليها مؤشِّرات التحسُّن السابقة في الاقتصاد بشكل نسبي، زيادة التبادل التجاري بين الكونغو والصين، إلا أن تلك المؤشِّرات لا تعني بالضرورة تحسُّن حياة الناس، إذ تُشير البيانات إلى زيادة معدَّلات الفساد السياسي والاضطرابات المتعلِّقة بحقوق الإنسان التي تهدِّد عملية التحوُّل الديمقراطي في البلاد، وزيادة في معدَّلات البطالة وتراجعًا في التصنيع، وذلك من خلال دراسة انتخابات عام ٢٠١٨ التي أَتَتْ برئيس جديد من المعارضة، لكنها شابتْها عمليات تزوير كبرى وانتصارات انتخابية هامَّة لائتلاف الرئيس السابق. ومن جانب آخر، فإن البلاد تعاني حاليًّا من ثاني أسوأ تفشٍّ لوباء إيبولا في التاريخ شرق البلاد، بالإضافة إلى زيادة هجمات تنظيم الدولة (ولاية وسط أفريقيا) ممَّا يضع مفهومَ الأمن الإنساني في مهبِّ الريح، وحتى زيادة التبادل التجاري بين الكونغو والصين يطرح علامات استفهام نتيجة اعتماده على استخراج ما قد ينتج عنه تجربة استعمارية جديدة. ويحاول الفصل تبنِّي مقاربة أكثر شمولية لتقييم مدى تحسُّن حياة المواطنين العاديِّين، بحيث لا يكتفي بالمؤشِّرات الاقتصادية فحسْب، بل يشمل أيضًا أدوار النزاع، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والصحة، والتنمية.

٢- الفصل الثاني: السلطة البرلمانية في شرق أفريقيا الجديدة

كاتب هذا الفصل هو ريان غيب (Dr. Ryan Gibb) الأستاذ المشارك في الدراسات الدولية بجامعة بيكر (Baker University) في الولايات المتحدة، والذي يُركز في أبحاثه بشكل أساسي على القارة الأفريقية، وتحديدًا منطقة شرق أفريقيا.

يفحص الكاتب حالة الديمقراطية في دول شرق أفريقيا من خلال بعض قواعد البيانات التي تركِّز على دراسة أنماط الديمقراطية في العالم ويعتمد الكاتب على "أنواع الديمقراطية (V-Dem)"، حيث تُتيح تلك القواعد بيانات يسْهل الوصول إليها، كما تمنحُ الباحثين القدرةَ على تفكيكها وتحليلها، وتوفِّر المؤشِّرات المركَّبة والبيانات بدقَّة منهجية لازمة لاستكشاف النجاح النسبي للحكومات في أفريقيا في تطوير ديمقراطيَّتها.

وينصبُّ تركيزُ هذا الفصل على تحليل سلوك الأحزاب

والبرلمانات، فضلًا عن استجابة السلطات التنفيذية للمعارضة؛ نظرًا للدور المحوري الذي تلعبه الأحزاب والسلطة التشريعية كحصون ديمقراطية في مواجهة تمدُّد السلطة التنفيذية منذ نيل الاستقلال. ويركِّز هذا الفصل على دول شرق أفريقيا، حيث سجَّلت كلٌّ من كينيا وتنزانيا معدَّلات تُضاهي أفضل الحكومات الأفريقية، بل واقتربت في فترات معينة من المتوسِّطات العالمية، وتُعَدُّ هذه النتائج بمثابة إنجازات بالنظر إلى العقبات التاريخية، والمعوقات البنيوية، والهزَّات الاقتصادية التي واجهَتْهَا تلك الدول، ويقدِّم الفصلُ نظرةً عامَّةً على التقدُّم الذي أحرزتْه الدولُ الأفريقية نحو الصعود إلى مستوى مقبول يُمكِّنها من أن تُعتبر حكومات ديمقراطية مستقرة.

٣- الفصل الثالث: الإرهاب والعنف الإثني في شمال غرب أفريقيا.. التطورات الأخيرة على طول محور مالي-ليبيا

كاتب هذا الفصل ستيفن هارمون وهو أستاذ مشارك في تاريخ أفريقيا والشرق الأوسط بجامعة بيتسبرج الحكومية (Pittsburg State University) في كنساس.

يركِّز الفصل على مساحات العنف في مالي، فعلى الرغم من مرور سنوات على الاضطرابات العنيفة التي اجتاحت مالي في عام ٢٠١٢، لا يزال جزءٌ كبيرٌ من منطقة الساحل الأفريقي يرزح تحت وطأة الصراعات الجهادية والإثنية، مما أشعل المنطقة وحدودها خاصة مع وجود حرب أهلية في ليبيا مما أثر على حركة الناس في هذه المنطقة الحيوية فغالبًا ما كان العمال المهاجرون من غرب أفريقيا، الساعون للحصول على فرص عمل في الصحراء الكبرى وشمال أفريقيا وأوروبا يسلكون محور (مالي-ليبيا) كقطاع حيوي في رحلتهم؛ حيث تنتقل أعداد غفيرة من المهاجرين من منطقة الساحل إلى شمال النيجر، عبر شاحنات مكشوفة ومكتظة يديرها مهربون، غالبًا من الطوارق أو عرب الرقيبات، ومنها يتوجَّهون عبر هذا المحور إلى منطقة فزان الليبية، ويتابع الكثيرون طريقهم من فزان نحو المدن الساحلية الليبية، حيث يحاول بعضهم العبور بحرًا إلى أوروبا.

وفي المقابل، تنتقل الأسلحة والمعدَّات العسكرية من مخازن القذافي الضخمة (ذات المصدر السوفيتي أو الروسي) غربًا عبر محور (مالي-ليبيا) لتلبية الطلب المستمر على السلاح في دول غرب أفريقيا غير المستقرَّة، لا سيَّما في مالي، وبشكل متزايد في النيجر وبوركينا فاسو، فضلًا عن نيجيريا. كما يُستخدم محور مالي-ليبيا، لنقل أنواع أخرى من المهرَّبات؛ بدءًا من المخدرات والتبغ، وصولًا إلى السلع العادية حيث كانت تحظى تقليديًّا بدعم حكومي. وبناءً عليه، أضحى محور (مالي-ليبيا) حلقة وصل لوجستية كبرى عبر الصحراء الكبرى لتجارة المهرَّبات ضمن ما يطلق عليه الاقتصاد الرمادي والأسود[١] ومركزًا لتحركات مجموعات مسلحة متباينة الدوافع والأهداف، مما يزيد من عدم الاستقرار في المنطقة.

٤- الفصل الرابع: تطور النفوذ السياسي للمجتمع المسلم في بوجاندا، من ١٨٤٤ إلى ١٩٠٠

كتبت هذا الفصل بريندا مكولوم (Brenda McCollum) الباحثة في مجال الدراسات الأفريقية والتاريخ الأفريقي، ويتقصَّى هذا الفصل تطوُّر النُّفوذ السياسي لمجتمع البوجندا المسلم منذ دخول الإسلام وحتى توقيع اتفاقية بوجندا عام ١٩٠٠. ولا يقتصر هدف هذا التحليل على تتبُّع مسار هذا التطوُّر فحسْب، بل يمتدُّ لتحديد الأسباب الكامنة وراءه؛ كنموذج لفاعلية الدول الأفريقية وقدرتها على التأثير، ويستعرض الفصل كيفيةَ تفاوض مملكة بوجندا مع المؤثِّرات العربية والإسلامية خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر للوصول إلى شبكات التجارة مع الحفاظ على سيادتها السياسية؛ ممَّا يوضِّح كيف استفادت العديد من الدول الأفريقية من الانفتاح على التجارة العربية. ويشرح الفصل

(١) الاقتصاد الرمادي هو الأنشطة الاقتصادية المشروعة والقانونية في جوهرها (مثل البيع في الشوارع، والحرف اليدوية، والخدمات المنزلية) ولكنها تتم خارج الأطر التنظيمية الرسمية؛ أي إنها غير مسجلة لدى الحكومة، ولا تخضع للضرائب المباشرة، ولا يتم رصدها في الإحصاءات الرسمية مثل الناتج المحلي الإجمالي، ويتميز عن الاقتصاد الأسود بأنه يتعامل في سلع وخدمات قانونية، بخلاف "الاقتصاد الأسود" الذي يشمل أنشطة إجرامية بطبيعتها مثل تهريب المخدرات.

نتيجة تطوُّر شبكات التجارة، وكيف أصبح الإسلام دينًا مركزيًّا ذا نفوذ ملموس في المنظومات السياسية والاجتماعية للمملكة. ثم ينتقل الفصل إلى بيان حال المجتمع المسلم تحت الاستعمار، مع انحسار كلٍّ من النفوذ والمساحات التي يسيطر عليها، وكيف تفاعل هذا المجتمع مع الاستعمار في ظلِّ الرغبة في الحفاظ على خصوصيَّته الإسلامية وديناميكيَّات التفاعل فيما بينهم.

٥- الفصل الخامس: تجسيد الوقار الأنثوي: تحليل خزانة ملابس تجمع بين طُرز المالينكي والإسلامية والغربية في غينيا

كتبت هذا الفصل إيرين كينيErin Kenny الأستاذة مشاركة في الأنثروبولوجيا بجامعة ولاية ميزوري، المتخصصة في الدراسات الجندرية.

ويتناول هذا الفصل كيفية استخدم النساء في غينيا (وتحديدًاشعب الماندينكا/المالينكي) الملابس للتعبير عن هُويتهن ومكانتهن الاجتماعية، وكيف تمكن الموازنة بين ثلاث مرجعيَّات ثقافية مختلفة (التقاليد المحلية - القيم الإسلامية - الموضة الغربية) لصناعة صورة "المرأة المحترمة" في المجتمع، وذلك من أجل التفصيل في آليات تشكيل الهوية عبر المظهر لدى الطبقة الوسطى من النساء الغينيات. واعتمدت الكاتبة في الفصل على المقابلات الإثنوغرافية لفحص الموازنات اليومية بين الموضة والتقوى، والتي تبرز قضايا أوسع تتعلَّق بالارتباط والممانعة تجاه التدفُّقات العالمية للموضة والصرَعات والوقار الديني.

وقامت الكاتبة بفحص ومناقشة الكيفية التي تُعَدُّ بها الأهمية الاجتماعية للملابس وممارسات التجميل في الأحياء الحضرية مؤشِّرًا على خطابات متنوِّعة حول الازدهار الاقتصادي والمكانة والهُوية؛ حيث تُستخدم المشارِكات الموارِدَ المادية والرمزية لتمثيل الشخصية المثالية في سياق دولة أو قارة صاعدة. وفي معرض تدليلها على أن ريادة الأعمال النسائية عنصر جوهري في صعود أفريقيا، كشفت الكاتبة عن الشبكة المعقَّدة من التاجرات اللاتي يعتمدن على شبكات التبادل التقليدية القائمة على المعاملة بالمثل من خلال صِلات القرابة والصداقات المتينة. كما أشارت إلى تأثير تدفُّق الواردات من الشرق الأوسط والصين على المنتجات وعمليَّات الإنتاج عبر هذه الشبكات التسويقية الممتدَّة عبر قرون.

٦- الفصل السادس: استكشاف التصورات بين الأجيال حول الدعم الاجتماعي في نيجيريا

كاتبة هذا الفصل هي كفايات محمود (Kafayat Mahmoud) باحثة وأكاديمية نيجيرية متخصِّصة في الدراسات الإسلامية والجندرية، وتركِّز أبحاثَها بشكل أساسي على النسوية الإسلامية في أفريقيا.

يركِّز هذا الفصل على الدعم الاجتماعي لكبار السِّنِّ خاصَّةً في نيجيريا، وعليه ترسم الكاتبةُ صورةً للوضع في البلاد تؤكِّد على أن البلاد تتكوَّن مما يصل إلى ٢٥٠ مجموعة عرقية، مع انتماء السكان لديانات مختلفة (المسيحية، والإسلام، والديانات التقليدية)، كما أن هناك توقعات مرتفعة فيما يتعلق بتقديم الرعاية لكبار السن نتاجًا للمعتقدات التقليدية والدينية، حيث ينظر النيجيريُّون عادةً إلى الشيخوخة كفترةٍ للتراخي والاسترخاء والاستمتاع بثمار تعب المرء، لذا فإنه من المتوقع أن يرعى الأبناءُ الآباءَ، ويشمل شكل الدعم الذي يتلقَّاه كبارُ السِّنِّ الدعمَ الجسدي، والعملي، والمالي، والعاطفي، فتوفُّر الأسرة وشبكات القرابة ما يصل إلى ٩٠٪ من الدعم الاجتماعي لكبار السن، مع مساهمة ضئيلة في الرعاية من قِبل الحكومة الوطنية.

ويستعرض هذا الفصلُ العوائقَ الهيكلية، والشخصية، والفردية التي تحُول دونَ تقديم الرعاية من قبل أنظمة الأسرة وشبكات القرابة، باعتبارها المصادر الأساسية لتوفير الرعاية لكبار السِّنِّ في نيجيريا، نتيجةَ تدهور وضع الأسرة وأزمات العلاقات بين الأجيال، فعلى مدار العقود الماضية حدثتْ مجموعةٌ من الاختلالات في تقديم الرعاية لكبار السِّنِّ في نيجيريا.

٧- الفصل السابع: "أبي جيه. بي. ديسمور في كلية المعلمين بجامعة كولومبيا، ١٩٣٥-١٩٣٦.. المحفِّز للغياب السياسي والمنفى - بحث قيد الإنجاز"

كتب هذا الفصل ريتشارد جلوتزر (Richard S. Glotzer) وهو بروفيسور أمريكي وأكاديمي بارز في جامعة أكرون

(University of Akron) متخصِّص في تاريخ التعليم والتنمية البشرية، وله اهتمام خاصٌّ بكيفيَّة تأثير السياسات الاستعمارية والدولية على أنظمة التعليم في أفريقيا، وخاصة جنوب أفريقيا.

يدور الفصل حول محاولات ديسمور في نقل نماذج تعليمية "حديثة" إلى جنوب أفريقيا لتحسين وضع مجتمعه والتحديات التي واجهها كمثقَّف أسود / ملوَّن في عالم يُسيطر عليه البِيض (سواء في أمريكا أو جنوب أفريقيا)، وذلك من خلال التفصيل في تجربة ديسمور في نيويورك، وتحديدًا في كلية المعلِّمين بجامعة كولومبيا، مع التركيز على الجانب المتعلِّق بتحوُّل الوعي في تلك التجربة، ويسلِّط الفصل الضوء على تفاعلات ديسمور مع مربِّين أمريكيِّين من أصول أفريقية مثل دبليو. إي. بي. دو بويز.

ويوضِّح الكاتب كيف أدَّت عودة ديسمور إلى جنوب أفريقيا إلى تفاقم التناقضات الداخلية في دوره كقائد تعليمي في ظلِّ نظام الفصل العنصري، ويخلص الفصل إلى أن التعليم الغربي قد عَزَّزَ من قدرة أفريقيا على التواجُد في المساحات العالمية، ولكنه عمل في الوقت ذاته على ترسيخ الانقسامات والتراتُبيَّات العرقية داخل تجربة جنوب أفريقيا. ويدعو البحث إلى ضرورة تفكيك التعليم النظامي في الدول الأفريقية للتمييز بين التعليم الذي يدعم نهوضَ أفريقيا والتعليم الذي يغذِّي استمرار العلاقات الاستعمارية الجديدة.

خاتمة:

يطرح الكتاب سؤالًا في غاية الأهمية يتعلَّق بنهوض أفريقيا، فهل يُجاب عن هذا السؤال بقياس ما تملكه الدول من موارد وبنية تحتية، ومؤشِّرات ديمقراطية فحسب، أم يمتد ليشمل ما إذا كان هناك تحسُّنٌ في حياة المواطن الأفريقي العادي أم لا، وهل المشكلات التي تعوق نهضةَ أفريقيا، بما في ذلك السيطرة الخارجية على الموارد، والتأثيرات السياسية التي غالبًا ما ترتبط بمشاريع التنمية أو البنية التحتية يمكن تجنُّبها في الإجابة على السؤال الأول، وإذا كانت تلك الإجابة بمحاولات الفصل في المتغيِّرات أنتجتْ رؤًى قاصرةً عن الوضع الأفريقي، وعليه تحتاج القارَّة منظورًا مختلفًا كليًّا وشاملًا يضع المواطن الأفريقي وحياته في المركز، والنظر إلى أمنِه بمعناه الواسع على أنه الغاية من السياسات وليس الأرقام الاقتصادية الجامدة.

يحاول الكتاب طرح رؤى متنوعة ومتعددة التخصُّصات للإجابة عن سؤال معقَّد، ويحاول الإجابة عن هذا السؤال من منظور نقدي يرفض الخضوع للمعايير المتعارف عليها، خاصَّةً المعايير الاقتصادية الجامدة التي لا تلمس حياة المواطنين إلا أنه مالَ للاستغراق في تفاصيل جزئيَّة في بعض الموضوعات خرجت عن الهدف الأصلي للكتاب، منها على سبيل المثال الفصل الخاص بملابس النساء في السنغال.

إن السؤال الرئيسي في الكتاب يمكن طرحه في مساحات تتعلَّق بالعالمين العربي والإسلامي وإعادة النظر في المؤشِّرات التي يُقاس بها التحديث والتنمية وإعادة وضع الإنسان في قلب أهداف التنمية وليس الناتج المحلي الإجمالي، فيجب الإجابة عن أسئلة الأمن الإنساني وما الذي يعنِيه التحديثُ بالنسبة إلى الإنسان، إن الكتاب والكتب المشابهة التي تحاول طرح رؤى نقدية للمنظورات السائدة وطرح رؤيةٍ مغايرةٍ لما يعنيه النهوض والتنمية، تطرح مساحة جديدة للتنظير في مؤشرات التنمية من أجل تغييرها لصالح الإنسان وحياته، لإعلاء الأمن الإنساني والحياة الطيبة فوق مؤشِّرات الناتج المحلي والتبادل التجاري بين الدول، وغيرها من مؤشِّرات لا تهتم في الغالب بحياة الإنسان.